

# ترسيم الحدود بين البحرين وقطر في الوثائق البريطانية



د. وليد حمدي الأعظمي

الناشران : د. عبداللطيف الخاجة - د. وليد حمدي الأعظمي

سعادة الامير العزیز  
د. سعید محمد . جنتا  
اتتم کتابی لهذا الذکر فی الخیر

لند سن  
د. سعید محمد  
۱۹۶۲ ۱۲/۲۱  
د. سعید محمد

Abrar Islamic Foundation  
45 Crawford Place  
London W1H 4LP  
Tel: 020 7724 3033





**ترسيم الحدود**

**بين البحرين و قطر**

**في الوثائق البريطانية**

جزر حوار وفيشت الديبل  
و قطعة جرادة والزبارة



د. وليد حمدي الاعظمي

DEMARKATION OF BOUNDARIES  
BETWEEN BAHRAIN AND QATAR

IN BRITISH ARCHIVES

BY

DR. WALID HAMDI AL'ADAMI

First published in Great Britain 1992  
Photosetting by Alhani International Books  
102 Crawford Street, London W1H 1AN

I.S.B.N 1 873765 08 8

Printed and Bound by: Biddles Ltd, Guildford, Surrey, UK



## **ACKNOWLEDGEMENT**

"Materials selected from the Public Record Office Documents which is British Crown copyright is re produced by permission of the controller of her Britannic Majesty' s Stationary Office."

# المحتويات

## الفصل والموضوع

- توطئة ..... (٩)
- المقدمة ..... (١٣)
- ### الفصل الأول
- بريطانيا تعترف بعائدية جزر حوار وفيشت الديبل  
وجرادة لسيادة دولة البحرين ..... (٢٤)
- ### الفصل الثاني
- بريطانيا ترسم الخط الفاصل بين حدود البحرين  
وقطر البحرية ..... (٦٦)
- ### الفصل الثالث
- حقوق أمير البحرين في أرض الأجداد في الزيارة ..... (٧٩)
- ### الفصل الرابع
- بريطانيا ومسألة التحكيم في نزاع الزيارة ..... (٣٤)
- ### الفصل الخامس
- بريطانيا تصرف النظر عن التحكيم في النزاع ..... (١٧٥)



## الملاحق

### الملحق (أ)

نماذج من المراسلات المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند والمقيم السياسي البريطاني في الخليج وشركة الامتيازات النفطية المحدودة

بصدد جزر حوار، خلال عامي ١٩٣٦-١٩٣٧..... (٢١٤)

### الملحق (ب)

اتفاقية عام ١٩٤٤ بين شيخ البحرين وشيخ قطر ..... (٢٢٢)

### الملحق (ج)

مرسوم رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد

عرض البحر الاقليمي لدولة قطر والمنطقة المتاخمة ..... (٢٢٣)

### الملحق (د)

بيان صادر عن وزارة خارجية دولة البحرين

وصور من الوثائق والخرائط ..... (٢٢٥)

ثبت الهوامش والمصادر ..... (٢٩٠)

## توطئة

بعد مضي أكثر من عام على انتهاء حرب الخليج والاحتياح العراقي للكويت عادت على السطح ثلاثة نزاعات إقليمية : بين البحرين وقطر وبين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران وبين اليمن والمملكة العربية السعودية . والخلاف بين البحرين وقطر حول عائدية جزر حوار وفيشت الديبل وقطعة جرادة والزيارة ليس وليد اليوم . إذ تبين لي من خلال دراستي لجميع الوثائق البريطانية والعربية المتعلقة بالموضوع بأن ليس لهذا النزاع أهمية اقتصادية حالياً ، بل أهمية قانونية وشرعية طبقاً للأعراف الدولية التقليدية تاريخياً وسياسياً . وقد توصلت شركة "بابكو" الى نتيجة نهائية في ٢٦ مايو ١٩٦٢ بأن حوار لا يوجد فيها النفط وأعربت عن رغبتها في ترك الحفر نهائياً ، وكذلك لم يثبت تواجد للنفط أو الغاز في المنطقة المتنازع عليها .

وعند مراجعة الوثائق المتعلقة بالنزاع سنجد أن ضم المناطق المتنازع عليها وتخطيط الحدود الدولية هي من صنع ودسائس ومنافسة الشركات الأجنبية وصراع القوى الكبرى وأساطيلها التي كانت العامل الرئيسي وراء الانفصال

التدريجي لقطر عن البحرين في عام ١٨٦٨. فمنذ عام ١٦١٦ وبريطانيا تسعى للسيطرة على الخليج لحماية مصالحها وضمان سلامة وأمن الطريق البحري الذي يربطها بالهند والتي أصبحت أكبر الأسواق التجارية لتصريف البضائع من مينائها في سورات ومن ميناء بندر عباس (جمبرون) على ساحل بلاد فارس (إيران) الذي افتتح في عام ١٦٢٤. ومن ثم قيام بريطانيا ببناء محطة وقود للسفن في باسيديو في رأس موساندام في عُمان. وخلال المائة وخمسين عاماً التالية وبعد زوال خطر القوى الأوروبية المتنافسة لم تعد المصالح البريطانية في الخليج تجارية فحسب بل أصبحت سياسية أيضاً (١).

ويذكر لنا التاريخ بأن آل خليفة (وهم فرع من فخذ العتوب من قبيلة عنزه) قد نزحوا في عام ١٦٦٦ من الأفلاج في نجد بسبب القحط والجفاف إلى منطقة الزيارة الواقعة على ساحل قطر الشمالي والتي كانت تخضع آنذاك لحكم آل مُسلم من قبيلة بني خالد وتضاعف عددهم بسبب الهجرة المستمرة إليها من نجد ومن الكويت ومن أنحاء الجزيرة العربية. وتمكنوا في النهاية من بناء قوة بحرية كبيرة كان لها الأثر المحسوس والهيبة في سواحل الخليج. وفي محاولة للتخلص من حكم الفرس على جزيرة البحرين وما جاورها من جزر أخرى والمناطق التي كان يحكمها آنذاك الوالي الفارسي سلطان حسين بن الشاه سليمان، هاجم العتوب بقيادة آل خليفة البحرين في عام ١٧٠٠ - ١٧٠١، بهدف تحريرها إلا أنهم خسروا المعركة وانسحبوا بسفنهم البالغ عددها مائة وخمسين سفينة مسلحة بالمدافع، إلى البصرة طالبين من واليها التركي علي باشا المساعدة والسماح لهم بالإقامة تحت سلطة الدولة العثمانية تخلصاً من حكم الفرس. فنزلوا في أم قصر ثم نزحوا منها في عام ١٧١٦، إلى الجرين (الكويت)، كما تذكر الروايات التاريخية (٢).

ولم يستقر بهم المقام في الكويت ونزحوا مرة أخرى في عام ١٧٦٦ إلى ساحل الزيارة في قطر واتخذوها عاصمة لهم. وفي عام ١٧٨٣، اتحدت بطون قبيلة العتوب في الزيارة والكويت والرويس وحلفائهم من القبائل الأخرى في قطر من آل مسلم في الحويلة ومن آل بن علي في الفويرات وآل سودان في

الدوحة وآل بوعينين من الوكرة وآل كبسة في خورحسن وآل سلطان من الدوحة وآل مناع من قبيلة النعيم، وهاجمت البحرين وحررتها من حكم الفرس والتي كان يحكمها بالنيابة عنهم وكيلهم الشيخ ناصر آل مذكور من شيوخ العرب على الساحل الفارسي في أبوشهر. فأصبح الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة (الفتاح) أول حاكم على البحرين والزيارة، بعد وفاة أخيه الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة أثناء أدائه فريضة الحج في مكة المكرمة في تلك السنة. ولم ينقل الشيخ أحمد عاصمة ملكه من الزيارة إلى البحرين مباشرة بعد فتح البحرين، إذ عاد إلى الزيارة وعين أحد مقربيه الشيخ علي بن فارس ليتولى شؤون البحرين من مقر الحكومة في المنامة ولمواجهة أي تهديد فارسي محتمل<sup>(٣)</sup>.

وكان الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة (الفتاح) يقضي الصيف في البحرين وباقى السنة في الزيارة حتى وفاته في عام ١٧٩٦م. وفشلت بعد ذلك كل محاولات القوى المتصارعة على البحرين ابتداءً من حكام عمان وفارس وانتهاءً بالأتراك وقبائل نجد في الجزيرة العربية، التي كانت تريد السيطرة والاستحواذ على الجزيرة لما تتمتع به من أهمية في موقعها الجيوستراتيجي ومناخها وثرواتها الطبيعية.

وبمجيء الأتراك إلى الساحل الشرقي للجزيرة العربية بعد احتلال الإحساء في عام ١٨٧١، قام الأتراك بمهاجمة قطر واحتلالها لعدة مرات خلال عام ١٨٧٢. وكانت الحكومة التركية تحذر في كل مرة الحكومة البريطانية من مغبة التدخل في شؤون قطر وتعتبرها ضمن الممتلكات العثمانية إذ كانت الحكومة البريطانية تتجاهل التحذيرات وتتمسك بحقها في ممارسة نفوذها والتعامل مع الشيوخ العرب في قطر مباشرة بحجة المحافظة على الأمن والسلام في الخليج أو بحجة المطالبة بتعويض الأضرار التي يتعرض لها الرعايا البريطانيون الذين يتمتعون بالحماية البريطانية.<sup>(٤)</sup>

وكانت الحكومة البريطانية وحتى النصف الأول من القرن التاسع عشر تعامل قطر كجزء من البحرين، فلم تدخل قطر كطرف في الاتفاقيات الثنائية لمعاهدات السلام التي وقعتها بريطانيا مع شيوخ ساحل الخليج العربي ومن



بينهم شيخ البحرين الذي كان يُعتبر حاكم البحرين وقطر. كما وأن قطر كانت مشمولة باتفاقية الهدنة البحرية الموقعة بين بريطانيا والبحرين في عام ١٨٣٥م باعتبارها جزءاً من إمارة البحرين وتوابعها، بالإضافة إلى ذلك فقد كان شيوخ آل خليفة في البحرين وقطر يدفعون الزكاة والخراج لحكام نجد حتى عام ١٨٦٧ عندما كانوا يسيطرون على الساحل الشرقي من الجزيرة العربية وباعتبار أن قطر جزءاً من ممتلكات آل خليفة.<sup>(٥)</sup>

### المؤلف

لندن ١٩٩٢

## المقدمة

يتناول الخلاف الحدودي بين دولتي البحرين وقطر الذي كاد أن يتحول إلى مواجهة مسلحة في العام ١٩٨٦م بشكله الحالي نزاعاً حول عائديه مجموعة جزر حوار وفيشت الديبل وقطعة جرادة والزبارة. ويعتبر هذا النزاع امتداداً للنزاع التاريخي الطويل بين الطرفين. وتتألف جزر حوار من ١٤ جزيرة صغيرة تقع على مسافة ٢٢ كم جنوب البحرين وحوالي كم واحد من ساحل قطر وقد يبدو من المستهجن أن تطالب البحرين بهذه الجزر وهي على هذه المسافة البعيدة عنها ولكن بالعودة إلى الوثائق التاريخية يتبين أن قطر كانت جزءاً من البحرين بما فيها هذه الجزر. وكان البلدان قد وافقا على اتفاق جرى توقيعه في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠م أثناء انعقاد مؤتمر الدوحة عندما طرحت قطر الموضوع للمناقشة على جدول أعمال المؤتمر الذي انعقد لمناقشة الموقف من الاجتياح العراقي للكويت. وفي إطار الوساطة لخدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز تم التوصل إلى اتفاق الطرفين على إمكانية رفع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية بتقديم طلب مشترك إلى المحكمة في حالة وصول المساعي الحميدة للمملكة إلى طريق مسدود. وكانت المملكة العربية السعودية قد بادرت إلى التوسط

في النزاع منذ عام ١٩٨٦، ويبدو أن عدم اتفاق الطرفين على صيغة مشتركة للاحتكام إلى محكمة العدل الدولية، دفع بدولة قطر إلى الانفراد بتقديم طلب منفرد إلى المحكمة في يوليو ١٩٩١م للمطالبة بالسيادة على جزر حوار وفيشت الديبل وقطعة جرادة والذي رفضته البحرين مؤكدة احتفاظها بالسيادة على تلك المناطق. وأعقب ذلك اجتماع رئيس محكمة العدل الدولية يوم ٢ أكتوبر ١٩٩١م بممثلي حكومتي قطر والبحرين لمناقشة المسائل الإجرائية المتعلقة بالطلب المنفرد لقطر للنظر في النزاع، فأجلت المحكمة النظر في طلب قطر من ناحية المضمون وذلك بناءً على اتفاق الطرفين في ذلك الاجتماع لكي تقرر المحكمة في مسألة اختصاصها للنظر في القضية وهذا يعني منح قطر الوقت الكافي لاعادة النظر في الموضوع وفقاً لاقتراح البحرين وطبقاً للإجراءات المعمول بها في المحكمة الدولية. وفي ١٦ أبريل ١٩٩٢م، تجدد النزاع حول هذا الموضوع مرة أخرى عندما أصدرت دولة قطر المرسوم رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢م يحدد فيه عرض مياهها الإقليمية بـ ٢٢ ميلاً بحرياً (٢٢٠ كم مربع) وأضافته إليه مساحة إضافية بعرض ٢٢ ميلاً بحرياً "تمارس عليها حقوقها التي تحددها المعاهدات الدولية"، كما جاء في المرسوم، كما نصّ المرسوم أيضاً على تأكيد دولة قطر لحقها في "بسط سيادتها على مياهها الإقليمية ومجالها الجوي وقاع البحر". وهذا يعني عملياً ادعاء قطر لمجموعة من الجزر الواقعة تحت سيادة دولة البحرين مما دفع حكومة البحرين إلى رفضه على الفور لأنها رأت فيه مساساً بحقوقها الإقليمية في المنطقة وخرقاً للوضع القائم بين البلدين، فأصدرت وزارة الخارجية البحرينية بياناً رسمياً يوم ١٧ أبريل ١٩٩٢، رفضت فيه مضامين المرسوم القطري وطالبت بالالتزام بفض النزاع من خلال الوساطة والمساعي الحميدة للمملكة العربية السعودية ومن خلال تقديم طلب مشترك إلى محكمة العدل الدولية يصدر على أساسه حكمها النهائي الملزم للطرفين. كما أصدرت محكمة العدل الدولية أمراً آخر بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٩٢م يقضي بضرورة الدخول في مرحلة ثانية من تقديم المرافعات الكتابية و طلبت من دولة قطر تقديم

مذكرتها بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢م فيما يتعين على البحرين تقديم مذكرتها في ٢٩ ديسمبر ١٩٩٢م وكانت قطر قد سبق وأن رفضت مبادرة البحرين في ٢٢ يونيو ١٩٩٢م في التقدم بمذكرة مشتركة إلى محكمة العدل الدولية بشأن خلافهما الحدودي

## الخلفية التاريخية

استمرت قبائل قطر منذ فتح البحرين في عام ١٧٨٣ وحتى عام ١٨٦٧، بدفع الضرائب لشيوخ البحرين وحكامها طيلة قرن من الزمان<sup>(١)</sup>. إلا أن سيطرتهم على شبه جزيرة قطر تعرضت لموجة من الأحداث الجسام والأزمات، إذ كان عام ١٨٦٧ نقطة تحول كبيرة في بدء انحسار حكم آل خليفة على قطر.

ويشير مؤرخ الخليج J.G.Lorimer في كتابه The Gazetteer of The Persian Gulf إلى أنه في شهر مايو ١٨٦٧، قام الشيخ أحمد بن محمد وكيل شيخ البحرين بإلقاء القبض على رجل من الوكرة وأرسله مخفوراً إلى البحرين لمحاكمته فطالب أعيان ووجهاء الوكرة والدوحة بإطلاق سراح الرجل، إذ تم ذلك وبادر بعدها هؤلاء الشخصيات إلى تقديم إعتذارهم لحاكم البحرين الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الذي قام بعد ذلك باستدعاء الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني، شيخ الدوحة للتشاور معه في البحرين، فألقى القبض عليه حال وصوله إلى المنامة.

وبادر حاكم البحرين بعد ذلك إلى التحالف مع شيخ أبوظبي ونظماً حملة كبيرة وهاجما الدوحة والوكرة ودمراها في أكتوبر ١٨٦٧. ووجدت بريطانيا أمامها الفرصة مواتية للتدخل وكبح جماح حاكم البحرين وقوته المتزايدة وإزاحته من السلطة بذريعة خرقه لاتفاقية عام ١٨٦١ وتهديده لموقع بريطانيا في الخليج بسبب علاقاته الجيدة مع تركيا وفارس و بحجة الحفاظ على السلام في مياه الخليج ، هاجمت بقواتها البحرية الملكية البحرين في أوائل سبتمبر ١٨٦٨ ودمرت قلعة أبو ماهر في المحرق ، فهرب الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة إلى قطر وحل محله شقيقه الشيخ علي ، إلا أن الشيخ محمد بن خليفة، تمكن من إعادة تنظيم وتجميع قواته مرة أخرى وهاجم البحرين في عام ١٨٦٩،



الا ان شقيقه الشيخ علي سقط في المعركة وبذا استعاد الشيخ محمد حاكمه وسيطرته على البحرين. إلا أن وصول القوات البريطانية وتدخلها في البحرين غير الموقف . فألقت القبض على الشيخ الحاكم وأتباعه ونفته إلى بومباي في الهند<sup>(٢)</sup> وإلى جانب ذلك اتفق البريطانيون مع شيخ الدوحة محمد بن ثاني على توقيع اتفاقية في ١٢ سبتمبر عام ١٨٦٨ أسوة بالاتفاقيات التي وقعتها الحكومة البريطانية مع شيوخ الساحل المتصالح . وفي محاولة لحماية أنفسهم من شيوخ البحرين تحالف آل ثاني مع الأمير السعودي فيصل بن تركي الذي كان يهدد بغزو البحرين منذ عام ١٨٥١. <sup>(٣)</sup>

وبعد تدمير الدولة السعودية الثانية من قبل الأتراك في عام ١٨٧١ ، طلب شيوخ آل ثاني آنذاك الحماية من الأتراك ضد أي تهديد من البحرين. <sup>(٤)</sup> كانت تلك أولى الخطوات على طريق الانفصال التدريجي والاستقلال لقطر كمشيخة منفصلة عن البحرين، وبالرغم من بسط آل ثاني لسيطرتهم على الساحل الشرقي لقطر إلا أنهم لم يتمكنوا من إحكام سيطرتهم على كافة أجزاء شبه الجزيرة خاصة ساحل الزبارة الشمالي الذي كان يسكنه عرب النعيم المواليين لآل خليفة. <sup>(٥)</sup>

ويمكن القول بأنه من خلال توقيع بريطانيا على اتفاقية عام ١٨٦٨ م مع شيوخ آل ثاني بدأ الاعتراف البريطاني باستقلال قطر عن البحرين وظهورها إلى الوجود كمشيخة مستقلة.

ومنذ بداية العقد الثالث من هذا القرن دخلت شركات النفط متعددة الجنسية إلى منطقة الخليج للتنقيب عن النفط في البر والبحر ومن هنا برزت مشاكل الحدود بسبب تقسيم مناطق الامتياز بين مختلف الإمارات وكانت بريطانيا بحكم نفوذها هي الحكم في ذلك الخلاف والصراع. وعندما وقّع حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة على اتفاقية التنقيب عن النفط مع الشركة الشرقية العامة البريطانية عام ١٩٢٥ م لم يشمل الامتياز المنوح جزر حوار<sup>(٦)</sup> وكانت أول إشارة بشأن جزر حوار قد وردت في رسالة المعتمد السياسي البريطاني العقيد جوردن لوك إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في ٦ مايو ١٩٢٦ م إذ أشار المعتمد السياسي الى اكتشاف حاكم البحرين

شمول جزيرة حوار بامتيازات التنقيب عن النفط في الخارطة الملحقة باتفاقية النفط الموقعة بين الشركة وقطر واعتراضه على ذلك. كما أشارت وثيقة أخرى صادرة عن مقر شركة الامتيازات النفطية المحدودة البريطانية في لندن إلى نية الشركة في الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في مجموعة جزر البحرين وبضمنها المياه الإقليمية باعتبار أن جزر حوار تابعة للبحرين.<sup>(٧)</sup>

ونظراً لكون هذه الجزيرة بركانية صخرية لا تصلح للزراعة ولا يسكنها أحد إلا أنها كانت محطات استراحة لصيادي اللؤلؤ والأسماك لأتباع آل خليفة قبل اكتشاف النفط في المنطقة، فلم تكن هناك أية إختلافات أو صراعات أو ادعاءات بالسيادة والملكية من جانب قطر لذا فقد تعمقت خلال هذه الفترة منذ عام ١٩٣٦ وحتى الآن المشاكل والنزاعات والاحتجاجات المستمرة بين حكومتي البحرين وقطر حول عائدة جزر حوار وفيشت الديبل منذ انفصال قطر عن حكم البحرين.

وبرز الصراع مرة أخرى وبحدة أكثر في عام ١٩٦٥ عندما أعطت حكومة البحرين امتياز حق التنقيب عن النفط في جزر حوار والمياه الإقليمية المجاورة لها إلى شركة كونتيننتال الأمريكية. فقدمت حكومة قطر احتجاجاً إلى بريطانيا مدعية أن الجزر تابعة لها وأن الحقول النفطية فيها هي امتداد لحقول النفط في قطر. وقد تمكنت الحكومة البريطانية من اقناع الشركة بالتخلي عن الامتياز في البحرين والانتقال إلى قطر.<sup>(٨)</sup>

وفي مارس ١٩٦٧م قام حاكم البحرين بزيارة لقطر لمناقشة المشاكل الحدودية البرية والبحرية وخاصة قضية جزر حوار واشترط شيخ قطر بتسليم جزيرة حوار له أولاً قبل النظر في مسألة تسوية مشاكل الحدود.<sup>(٩)</sup>

وفي عام ١٩٧٢م اكتشفت شركة شل "حقل غاز الشمال" في قطر بالقرب من فيشت الديبل إذ قدرت بـ ٥٩٠٠ كم مربع<sup>(١٠)</sup> إلا أن تطوير هذا الحقل لم يتم إلا في السنوات الثلاث الأخيرة عندما بدأت إنتاجية حقول النفط تتضاءل، وبدأ التفكير الجدي في استغلال واستثمار هذا الحقل الجبار وتقدر احتياطاته من الغاز بـ ١٥٠ تريليون قدم مكعب - إلى ٣٠٠ تريليون قدم مكعب والذي يعتبر

أكبر حقل غاز في العالم، وتمكنت شركة النفط البريطانية والشركة الفرنسية للبتروك من الفوز بامتياز الاستثمار في عام ١٩٨٤م<sup>(١١)</sup> وهناك نوعان من الجزر المتنازع عليها بين دولتي البحرين وقطر:

### الأول

الجزر وأهمها مجموعة جزر حوار وجزيرتي سواد الشمالية وسواد الجنوبية، وتبلغ مساحتها حوالي ١٧ ميل مربع وتبعد عن الساحل القطري حوالي كم واحد .

### الثاني

الفشوت ومفردها الفشت، أي الصخور البحرية التي يبرز جزء منها في حالة الجزر وانخفاض مناسيب المياه ، وتنغمر وتختفي في حالة المد وارتفاع مناسيبه كما هو الحال في 'قطعة جرادة' وتعرقل هذه الفشوت عادة الملاحه البحرية.

ومن أبرز الفشوت الواقعة بين البحرين وقطر فشت العظم و"فشت الديبل" إذ يبعد الفشت الأخير حوالي ٢٥ كم عن ساحل البحرين شرقاً وحوالي ٢٠ كم من الساحل القطري شمالاً. وبالنظر لصغر حجم مساحة البحرين حاولت الحكومة البحرينية ردم "فشت العظم" في عام ١٩٨٤م لإقامة مجمع سكني يتسع لـ ٧٠ ألف نسمة ولكن احتجاج حكومة قطر أوقف تنفيذ المشروع. وفي أبريل عام ١٩٨٦، سعت حكومة البحرين إلى ردم منطقة "فشت الديبل" لإقامة جزيرة صناعية وعليها نقطة مراقبة السواحل مما دفع حكومة قطر إلى إرسال قوة عسكرية لاحتلال المنطقة وإحتجاز عمال ومستخدمي الشركة الهولندية المقاتلة. وبلغ حجم الخسائر المادية التي قامت القوات القطرية بتدميرها مليوني دينار بحريني<sup>(١٢)</sup> وكانت أزمة أبريل عام ١٩٨٦م أصعب امتحان واجه مجلس التعاون الخليجي ، إلا أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، كان لها الأثر الكبير في تهدئة الأجواء واحتواء الأزمة وبدء المساعي الحميدة للمملكة العربية السعودية لحل الخلاف

ما بين البلدين بالوسائل السلمية.

تعود جذور النزاع حول الحدود البحرية إلى أواسط الأربعينات عندما بادرت الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥ إلى إصدار إعلان ترومان<sup>١٣</sup> نسبة إلى رئيسها السابق هاري ترومان ، القاضي بعائدية الموارد الطبيعية لقاع البحر وشبه اليابسه للجرف القاري الواقع في أعالي البحار وباطنها والمحاذية لسواحل الولايات المتحدة واعتبارها تحت سيادتها وسيطرتها. (١٣) فبادرت المملكة العربية السعودية في ٢٨ مايو ١٩٤٩م إلى إصدار بيان مشابه للبيان الأمريكي وأعقبها دول البحرين وقطر والكويت والإمارات الست الأخرى باصدار بيانات مشابهة في يونيو ١٩٤٩ تحدد كل منها فيها سياساتها المستقبلية بصدد الموارد الطبيعية لقاع البحر والمناطق شبه اليابسة في البحر والمحاذية لشواطئها وسواحلها. (١٤). وتضمن البيان السعودي التأكيد على عائديه الموارد الطبيعية في قاع البحر وشبه اليابسة. وتمتد حدود هذه المناطق استناداً إلى المبادئ العادلة والاتفاق مع الدول التي تمارس السيادة والسيطرة على المناطق المذكورة المجاورة. كما كانت مضمين بيانات امارات الخليج العربي التسع متشابهة والتي أكدت فيها على حقوقها في الموارد الطبيعية في المناطق البحرية المجاورة لسواحلها وشواطئها.

ولا شك أن الدافع الرئيسي وراء إصدار تلك البيانات هو توقع وجود كميات كبيرة من النفط والغاز في قاع هذه المياه، كما وتضمنت تلك البيانات المطالبة بمساحات واسعة من المياه والأراضي تتجاوز في حجمها مساحة المياه الإقليمية المعترف بها دولياً في القانون الدولي للبحار. وتجنبنا تلك البيانات استخدام مصطلح "الجرف القاري" الذي ورد في "الإعلان الأمريكي" واستخدمت بدلاً منه "قاع البحر وشبه اليابسه" المجاورة لشواطئها كأساس لادعائها أذ أن مياهها ليست عميقة ولا يتجاوز عمقها ٦٠٠ قدم.

كما اعترفت تلك البيانات بحقوق الدول الأخرى المطلة على البحر لممارسة سيطرتها على جزء من هذه المناطق الواقعة في المياه الدولية وخارج مياهها



الإقليمية على أن يتم تحديدها استناداً إلى المبادئ العادلة وبالاتفاق مع الدول المجاورة. ولم يؤثر إصدار تلك البيانات في الصفة الدولية لهذه المياه في أعالي البحار المجاورة وفي المجال الجوي الواقع فوق هذه المياه كما أنها لم تؤثر في حقوق الصيد التقليدية للأسماك واللؤلؤ هناك.

ولم تصدر هذه الدول أي بيانات تحدد فيها حدود مياهها الإقليمية. وكانت بريطانيا قد اعترفت بالمبدأ التقليدي المتعارف عليه بنطاق حدود المياه الإقليمية لأي دولة بـ ٣ أميال اعتباراً من أخفض نقطة مياه على سواحلها (١٥). إلا أن بعض الإمارات تبنت نطاق الستة أميال عند منحها امتياز التنقيب عن النفط لشركات النفط متعددة الجنسية. أما بالنسبة للملكة العربية السعودية وإيران والعراق فإنها كانت تتبنى نطاق الـ ٦ أميال ، إلا أن السعودية والعراق عدلتا بعد ذلك حدود نطاق مياههما الإقليمية ليصبح ١٢ ميلاً بموجب البيان الملكي السعودي الصادر في ١٦ فبراير ١٩٥٨، وبالنسبة للعراق في نوفمبر ١٩٥٨، وكذلك عدلت إيران نطاق مياهها الإقليمية بعد ذلك إلى ١٢ ميلاً بموجب القانون الذي أصدرته في عام ١٩٥٩ (١٦)

والسؤال المهم هو : إلى أي مدى يعتبر هذا الإعلان ومن جانب واحد ملزماً بالنسبة للدول الأخرى؟... أذ عرف القانون الدولي للبحار المياه الإقليمية بأنها "نطاق من المياه يمر ويحيط بساحل الدولة البحرية التي تمارس سيادتها والخاضعة لبعض الضوابط المعينة التي فرضها القانون الدولي" والتي حددت فيما بعد بموجب المادة ٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ بـ ١٢ ميلاً بحرياً. (١٧)

لذا فإن التشريعات التي تقوم بإصدارها الدولة البحرية (الساحلية) ومن طرف واحد بموجب قانونها الوطني في البلاد بشأن تحديد حدود مياهها الإقليمية لا يمكن اعتبارها سارية ونافذة المفعول في القانون إلا بعد الاعتراف بها من قبل الدول الأخرى واستناداً إلى ما جرت عليه العادة والعرف والقبول الضمني أو من خلال سلسلة من المعاهدات أو الاتفاقيات متعددة الأطراف (١٨)

ومن هنا نجد على سبيل المثال ان بريطانيا لم تعترف آنذاك بنطاق الاثنى عشر ميلاً الذي أعلنته إيران لحدود مياهها الإقليمية في عام ١٩٥٩ إذ قامت الحكومة البريطانية بتسليم وزارة الخارجية الإيرانية مذكرة احتجاج بهذا الخصوص في ١٢ أكتوبر ١٩٥٩م تضمنت عدم اعتراف حكومة صاحبة الجلالة، وفي ظل القانون الدولي، بنطاق حدود المياه الإقليمية التي تتجاوز الثلاثة أميال. وكان حاكم البحرين قد وسع من حدود نطاق المنطقة الخالصة Exclusive Area الممنوحة بإتفاق الامتياز النفطي لعام ١٩٣٤ إلى شركة نفط البحرين(بابكو) بموجب ملاحق عقود الامتياز الموقعة في عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٢ لتشمل كافة الأراضي البرية والمياه البحرية التابعة لسيادة البحرين في الحاضر والمستقبل. لذا فقد تضمنت امتيازات شركة(بابكو) قيعان المناطق البحرية التي تعود لسيادة البحرين استناداً إلى الإعلان الصادر عن الحكومة البحرينية في ٥ يونيو ١٩٤٩. لذا نجد أن امتيازات شركة(بابكو) في البحر في الوقت الحاضر، لا تشمل على :

(أ) حقل أبو سعفة التابع لشركة نفط أرامكو والتي تستثمر وتستغل النفط هناك بموجب الترتيبات المتفق عليها بين البحرين والمملكة العربية السعودية والموقعة عام ١٩٥٩ والتي تنص على مناصفة العوائد بين الطرفين.

(ب) منطقة الامتيازات البحرية البالغة مساحتها ٢٥٠٠ كم مربع والتي منح امتيازها لإحدى فروع شركة كونتيننتال أويل في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٥ بعد أن تم التخلي عنها من قبل شركة(بابكو) لحكومة البحرين والواقعة شمال شرقي الجزيرة (البحرين) بين حقل أبو سعفة المستثمر من قبل شركة أرامكو والمجاورة لمنطقة المياه الساحلية لقطر والتي تستغلها شركة كونتيننتال أويل قطر. وتشمل منطقة امتياز شركة نفط كونتيننتال(البحرين) على "فيشت الجارم" وجزر حوار والمياه الواقعة جنوب شرقي البحرين.

أما بالنسبة لقطر فقد حصلت شركة شل قطر على امتياز التنقيب عن النفط في البحر هناك. ويغطي الامتياز حوالي ١٠ آلاف ميل مربع من المياه البحرية. وتخلت تلك الشركة في عام ١٩٦٢-١٩٦٣ عن ٦٠ بالمئة من مساحة الأراضي

المنوحة أصلاً وبضمنها كافة المناطق الواقعة غرب شبه جزيرة قطر وتقريباً كافة المناطق الواقعة شمالاً وشرقاً حتى طول ٥٢ درجة. وتحفظ شركة شل حالياً بالمنطقة الواقعة في الزاوية الشمالية الشرقية لمنطقة الامتياز الأصلية بالقرب من "رأس ركان" والمنطقة المحيطة بجزيرة "حلول" وبضمنها حقل "عيد الشرجي". وفي ١٥ سبتمبر ١٩٦٣م منحت شركة نفط كونتيننتال (قطر) الامتياز للمنطقة الواقعة شمال وجنوب شرقي قطر. (١٩)

يتناول هذا التحقيق الموثق تفاصيل تاريخ النزاع الحدودي بين دولة البحرين وقطر حول عانديه مجموعة جزر حوار وقشوت والديبل وجراده ومنطقة الزبارة من كافة النواحي القانونية والسياسية والتاريخية والنفطية استناداً إلى ما ورد في وثائق ومراسلات وزارة الخارجية البريطانية للفترة ١٩٣٦-١٩٦٠ المحفوظة في كتب الوثائق العامة بلندن: Public Record Office (PRO) وكذلك وثائق حكومة الهند البريطانية حيال الموضوع عندما كانت بريطانيا صاحبة الكلمة والسطوة والقوة الحامية في منطقة الخليج العربي بحكم وجودها التاريخي هناك بموجب الإتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع شيوخ وحكام الساحل العربي في الخليج منذ عام ١٨٢٠ وحتى انسحابها في عام ١٩٧١. وكانت هذه الإتفاقيات والمعاهدات هي التي تنظم العلاقة بين الطرفين عندما كانت بريطانيا تدير الشؤون الخارجية والدفاع لهذه الإمارات من خلال المعتمدين والمقيمين السياسيين البريطانيين هناك وبواسطة مقر المقيم السياسي البريطاني في بوشهر على الساحل الإيراني حتى عام ١٩٤٦، إذ انتقل مقره بعد ذلك إلى البحرين بعد استقلال الهند.

واستناداً إلى المادة (٨) من المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وقطر في عام ١٩١٦، فقد كان من حق بريطانيا تعيين وكيل سياسي أو معتمد بريطاني Agent Political في قطر، إلا أنه تم تأجيل الموضوع حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى وكان المقيم السياسي البريطاني في بوشهر Political Resident يشرف مباشرة في تلك الفترة على شؤون قطر، إلا أنه في ١٩٣٨ ارتبطت إدارة شؤون مشيخة قطر بالمعتمد السياسي البريطاني في البحرين واستمر ذلك حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. وتم بعد ذلك تعيين ضابط سياسي بريطاني Officer Political في الدوحة في عام ١٩٤٩م بعد ربط شؤون الخليج العربي بوزارة الخارجية البريطانية

مباشرة على أن يكون ارتباطه الإداري بالمعتمد السياسي البريطاني في  
البحرين.(٢٠)

## الفصل الأول

### بريطانيا تعترف بعائدية جزر حوار وفيشت الديبيل وجرادة لسيادة دولة البحرين

في الرسالة الصادرة من شركة النفط البريطانية بتروليوم كونسيشنس (المحدودة) والتي مقرها في لندن والمؤرخة في ١١ سبتمبر ١٩٣٦ والموجهة إلى وزارة الهند تضمنت الرسالة عائدية جزر حوار للبحرين في إشارة إلى الامتيازات الممنوحة للشركة من قبل حاكم البحرين اذ نصت الرسالة على مايلي<sup>(١)</sup>:

#### الملحق (١)

من السيد/ لونجريك إلى السيد/ كلاوسن (وزارة الهند) بتروليوم  
كونسيشنس المحدودة.

لندن ١١ سبتمبر ١٩٣٦

عزيزي كلاوسن

اقترحتم قبل ايام قليلة مضت عندما كنا في اجتماع في مكتبك بحضور العقيد فاوول ، أن أبعث إليكم بملخص لإجراء اتنا الحقيقية والتي ننوي القيام بها في المنطقة والتي هي من اهتمامات المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

فضمن مجموعة جزر البحرين ننوي الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في كافة أنحاء المنطقة (ويضمنها المياه الإقليمية) والتي لم تُستأجر بعد إلى شركة نفط البحرين. وتمت الاتصالات مع الشيخ من قبل الرائد هولز وادخلت بعض التعديلات المعنية من قبل الشيخ على مسودة اتفاقية الامتيازات التي أعطيت منها صورة لكم، إذ من المحتمل أن نوافق عليها. ومن الناحية المالية فقد قدمنا عرضاً نعتبره سخياً إلا أننا لم نستلم بعد رد الشيخ. وأنني أمل بمناقشة المسودة المعدلة والعرض المالي مع السيد بيلجريف خلال الأيام القليلة القادمة وقد تمت إحالة القضية من قبلنا وقد أجبتم بأنه يجب اعتبارها اراضي بحرينية.....

(توقيع)

ستيفن لونجريك

وبتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٣٦ ردت وزارة الهند على خطاب ستيفن لونجريك، مدير شركة نفط كونسيشنس المحدودة في بريطانيا كما يلي :- (٢)

الملحق (٢)

من السيد كلاوسن إلى السيد لونجريك

وزارة الهند

١٤ سبتمبر ١٩٣٦

عزيزي لونجريك

نشكركم كثيراً على خطابكم المؤرخ في ١١ سبتمبر الذي تضمن ملخصاً لإجراءات شركتكم الحقيقية والمنوي القيام بها في الجانب البحري من الخليج الفارسي، إذ أشير إليها في الوقت الحاضر، إذ سيكون لهذا التلخيص فائدة كبيرة لنا، ان هناك نقطة معينة واحدة من الضروري الإشارة إليها في الوقت الحاضر، إذ ذكرتم بأنه تمت إحالة قضية ملكية مجموعة جزر حوار إلى وزارة الهند التي أجابت بأنه يجب اعتبارها اراضي بحرينية. ولكي لا يكون هناك أي

سوء فهم حول الموضوع، فيمكن الإشارة إلى خطاب والتون الموجه إلى سكيلروز المؤرخ في ١٤ يوليو، إذ أنه من الأهمية بمكان أن تفهم الشركة وبوضوح بأن موقف حكومة صاحب الجلالة كما ورد في الجملة الأخيرة من تلك الرسالة ، هو استناداً إلى الدليل الذي أمامهم فإنه يبدو بالنسبة لهم أن حوار تعود إلى شيخ البحرين وأن عبء إسقاط ذلك الدليل يقع على عاتق أي مدع آخر. وأرجو إرسال خطاب ليؤكد بأن الشركة تقيم الطبيعة المحدودة للقرار الصادر عن حكومة صاحب الجلالة بصدده هذه المجموعة من الجزر.

(توقيع)

ام جي. كلاوسن

### الملحق (٣)

من السيد لونجريك إلى السيد كلاوسن

شركة بتروليوم كونسيشنس

لندن ١٥ سبتمبر ١٩٣٦

عزيزي كلاوسن

إشارة إلى خطابكم المؤرخ في ١٤ سبتمبر، لقد فهمت الشركة بوضوح الطبيعة المحدودة لقرار حكومة صاحب الجلالة بخصوص مجموعة جزر حوار، فعندما أشرت في المذكرة التي بعثتها انكم أجبتم بأن حوار يجب اعتبارها ضمن الأراضي البحرينية ربما كان يتوجب عليّ القول بأنه يمكن اعتبارها أراض بحرانية "بشكل مؤقت" إذ كانت مذكرتي تهدف إلى الاختصار وربما لم يتحقق ذلك.

(توقيع)

سيثفين لونجريك

وفي الخطاب المؤرخ في ٤ ابريل ١٩٣٨، أشارت وزارة الخارجية البريطانية



إلى موضوع التنافس الحاد بين شركة نפט البحرين (الأمريكية) وشركة الامتيازات النفطية المحدودة البريطانية، للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في مجموعة جزر حوار والأراضي المجاورة لها ومطالبة شيخ البحرين بهذه الجزر والمناطق، إذ تضمن الخطاب ما يلي<sup>(٢)</sup>:

### محضر الدائرة السياسية

رقم بي.زت ٢٨/٢٤١٢

١- عند دراسة موضوع الجزء الذي ستتقدم به شركة الامتيازات النفطية للمطالبة من ضمن "المناطق غير المخصصة" والممنوحة للشركات الأخرى في البحرين أخذت الشركة بعين الاعتبار رغبة الشيخ في تقسيم المنطقة بين هذه الشركة وشركة نפט البحرين. ولهذا السبب فإن الشركة تخلت في الوقت الحاضر عن فكرة التقدم بالمطالبة بكافة هذه المنطقة غير المخصصة لأحد.

٢- لقد أرفقت الخرائط التي توضح المنطقتين اللتين ترغب الشركة في الحصول عليهما بموجب الامتيازات ولسهولة الرجوع إليها، أرفقت مخطط لخارطة توضح كافة أجزاء المنطقة التي تظهرها الخارطتين.

٣- وتشتمل مناطق الامتياز المقترحة على جزء معين من غير المياه الإقليمية وتم الاقتراح بأن نسعى للحصول على مشورة وزارة الخارجية فيما إذا يوجد هناك أي اعتراض على ذلك.

٤- وإلى جانب عدد من الجزر الصغيرة جداً فإن منطقة الامتياز تتضمن أيضاً الجزر الشمالية التالية :-

(أ) فشت الجارم وخورفشت الواقعتين شمال جزيرة البحرين.

(ب) فشت الديبل الواقعة شمال شرقي جزيرة البحرين.

(ج) مجموعة جزر حوار الواقعة جنوب شرقي جزيرة البحرين مقابل ساحل قطر.

وإن كافة هذه الجزر المذكورة أعلاه تطالب بها البحرين. ولم يتم التشاور مع حاكم قطر بصدده هذا الموضوع، إلا أن المعتمد السياسي في البحرين يعتقد بأنه

من المحتمل مطالبته بفشت الديبل وكذلك فإنه من المؤكد سيطلب بمجموعة جزر حوار. ويصدد جزر حوار، فإنه من الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن قضية ملكية هذه الجزر قد تم النظر فيها سنة ١٩٣٦ (أنظر محضر رقم بي. زت ٤٥٨٢/٣٦ في ١٢٣/٣٠) بما له علاقة بالمفاوضات الأولى التي جرت بصدد "المنطقة غير المخصصة" لأحد من أراضي البحرين. وكان القرار الذي تم التوصل إليه هو "استناداً إلى الدليل المتوفر يبدو أن الجزر تعود لشيخ البحرين وأن عبيء إثبات العكس يقع أي مدع آخر" وقد تم إرسال هذا القرار شفويّاً إلى السيد بيلجريف (بواسطة السيد والتون) في ١٦ يوليو ١٩٣٦ وقد تم التوضيح له بأنه من المستحيل إعطاء حكم نهائي دون معرفة فيما إذا كان شيخ قطر ينوي المطالبة والإستماع إلى طلبه إن وجد مثل هذا الطلب أو الادعاء. ولحد الآن لم تبذل أيه محاولة للقرار على سيادة الجزر المذكورة بين البحرين وقطر إلا أنه في ضوء الطريقة التي أثارها شركة الامتيازات النفطية المحدودة لا يمكن تأخير إصدار قرار بهذا الصدد أكثر من ذلك وكخطوة أولى فقد تم الاقتراح على الوقوف على وجهات نظر السيد ريتشارد فاؤل.

(توقيع)

أي. جي. س سايمون

ويعد الكتابة إلى فاؤل للوقوف على وجهة نظره بصدد الموضوع كتب فاؤل ما يلي (٤).

إشارة إلى محادثاتنا ومذكرتك المؤرخة في ٤ إبريل، لم يكن هناك أي اعتراض من قبل حكومة صاحب الجلالة لإعطاء قرار بصدد ملكية (جزر) حوار لحين ظهور مسألة "المنطقة غير المخصصة" إذ أنه بالإمكان ترك هذه القضية كما ورد في الفقرة (٥) من مذكرتك.

٢- تريد شركة الإمتيازات النفطية المحدودة الآن البدء بالمفاوضات مع الشيخ بصدد هذه المنطقة التي تقع فيها جزر حوار إذ يتوجب على حكومة صاحب الجلالة إعطاء قرار لتطلع عليه الشركة قبل الدخول في المفاوضات فيما إذا

كانت حوار تابعة أو ليست تابعة للبحرين.

٣- وتنطبق نفس الملاحظات علي فيشت الديبل

٤- وإنني أقترح المنهج التالي :-

(أ) توجيه خطاب من قبلي بإعتباري المقيم السياسي الذي يستلم التوجيهات من حكومة صاحب الجلالة، إلى شيخ قطر يتضمن إبلاغه بأنه إشارة إلى المفاوضات التي ستدخل فيها بعض الشركات فإنه يجب القرار على ملكية حوار وفيشت الديبل واستناداً إلى الدليل المتوفر لدى حكومة صاحب الجلالة فإنه يبدو بان هذه الجزر تعود إلى شيخ البحرين. وأن حكومة صاحب الجلالة تعتقد بأن شيخ قطر قد يرغب في أن يتقدم بطلب إدعاء ملكية هذه الجزر. وفي هذه الحالة يتوجب عليه أن يتقدم بمثل هذا الادعاء إلى حكومة صاحب الجلالة خلال فترة محدودة، وعلى سبيل المثال مدة شهر من تاريخ الخطاب إذ لا يمكن القبول بأي مطالبة بعد هذا التاريخ.

(ب) توجيه خطاب إلى شيخ البحرين يرفق به صورة من الخطاب الموجه إلى شيخ قطر والإشارة بأنه عند إستلام رد شيخ قطر سيتم إرساله له، إلى شيخ البحرين. وستكون الفرصة سانحة لشيخ البحرين لنفي هذا الادعاء بالملكية من قبل شيخ قطر في حالة تقديمه مثل هذا الإدعاء.

(ج) توجيه خطاب ثان إلى شيخ البحرين مع الإشارة إلى خطاب (ب) طالبين منه تأجيل المفاوضات مع الشركات المعنية لحين حسم موضوع ملكية جزر حوار وفيشت الديبل.

(د) توجيه خطاب إلى شركة الإمتيازات النفطية المحدودة والى شركة نفط البحرين وإحاطتهم علماً بالإجراءات التي ستتخذ أو التي تم إتخاذها.

٥- الاعتراض المحتمل على هذا الإجراء والنهج الوارد أعلاه أنه من الممكن أن تشجع حاكم قطر على وضع فكرة المطالبة والادعاء بهذه الجزر في رأسه. إلا أنني متأكد تماماً بأن مثل هذه الأفكار فعلاً تراود مخيلة شيخ قطر ولا يمكن تجاهل الإضطراب والفوضى التي ستحدث فيما بعد إذا ما تقدم شيخ قطر بالمطالبة بملكية جزر حوار وفيشت الديبل بعد أن تبدأ شركة الامتيازات النفطية

وشركة نفط البحرين بالمفاوضات على أساس أن هذه الجزر وفيشنت الديبل هي ملكية شيخ البحرين. وإلى جانب ذلك فإنني أعتقد إنه من الإنصاف إعطاء حاكم قطر الفرصة لإبداء رأيه في الموضوع.

٦- ومن وجهة النظر السياسية فإنه من المناسب تماماً إذا ما أعطينا حوار للبحرين فإن ذلك سيوازن قرارنا السابق بإعطاء الزيارة الى قطر.

٧- أما بالنسبة للفقرة (٣) من مذكرتكم فأعتقد أنني أؤيد مقترحكم بصدد أخذ استشارة وزارة الخارجية فيما إذا كان لديها أي إعتراض على الموضوع.

(توقيع)

تي.سي. فاول

١٥ أبريل

وبتاريخ ٤ مايو ١٩٣٨ بادر حاكم البحرين إلى إرسال خطاب إلى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين يتضمن رده على موضوع المفاوضات الجارية بين الشيخ وشركة نفط البحرين بصدد استغلال امتياز التنقيب عن النفط في الأراضي والمياه البحرينية، وفيما يلي نص الخطاب (٥) :-

خطاب من صاحب المعالي شيخ البحرين والمؤرخ في ٤ مايو ١٩٣٨  
موجه إلى المعتمد السياسي في البحرين  
بعد التحية،

أتشرف بالإشارة إلى خطاب مستشارنا رقم ٢٦٧ بتاريخ ١ مايو ١٩٣٧، الموجه إلى سعادتكم حول موضوع المفاوضات الجارية بيننا وبين شركة نفط البحرين المحدودة وشركة الامتيازات النفطية المحدودة للحصول على امتياز في المنطقة غير المخصصة من أراضينا.

وبعد التفكير العميق قررنا بأنه من الأفضل والأحسن لما في مصلحتنا

ومصلحة بلدنا القيام بتقسيم المنطقة الخاضعة لنا ومنح امتيازين نفطيين في هذه المنطقة واحدة إلى أصدقائنا في شركة نفط البحرين والأخرى إلى أصدقائنا شركة الإمتيازات النفطية المحدودة والتي ترغب بالعمل في البحرين.

وأنا لا نقترح الدخول في مفاوضات مطولة مع هاتين الشركتين التي قد تسبب وبسهولة خلق الانطباع السيء، لذا فقد قمنا بتخصيص المناطق التي قررنا منح الإمتياز لكل شركة من هاتين الشركتين وكذلك الشروط التي بموجبها نحن مستعدون لمنح الإمتياز، وقمنا كذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون مواجهة المصاعب بين هاتين الشركتين. ونعتقد بأن فرص العثور على النفط في المناطق المشار إليهما كبيرة وأكثر احتمالاً منذ عام مضى.

وسنكون شاكرين لكم تعاونكم إذا أشعرتونا برغبة الحكومة البريطانية ومدى استعدادها للمصادقة على مقترحاتنا وإحاطة الشركات علماً بشروط منح الامتيازات لهما. وستيم إرسال هذه الشروط وتفاصيلها والخطط التي توضح تفاصيل المناطق الممنوحة ، من قبل مستشارنا.

**وعليكم السلام**

وفيما يلي نص الخطاب المرسل من قبل مستشار حكومة البحرين السير تشارلز بيلجريف إلى المعتمد السياسي البريطاني المتضمن تفاصيل منح الامتيازات المذكورة أعلاه<sup>(١)</sup>

رقم ٤٦٧ / اس. اف سنة ١٣٥٧هـ

**مكتب مستشار حكومة البحرين ، البحرين**

بتاريخ ٧ مارس ١٩٣٧

**من / سي ر. دالريمبل بيلجريف ، مستشار حكومة البحرين- البحرين  
إلى معتمد حكومة صاحب الجلالة ، البحرين**

**سيدي،**

أتشرف بإبلاغكم بأنه بناءً على التوجيه الصادر من صاحب معالي الشيخ السير حمد بن عيسى آل خليفة أرسل إليكم طيه المذكرة المرفقة المتضمنة، الشروط التي سيقوم بموجبها صاحب المعالي منح الامتيازات النفطية في المنطقة غير المخصصة من أراضيه إلى شركة نفط البحرين المحدودة وشركة الامتيازات النفطية المحدودة مع الخطط والجدول المتعلقة بالمناطق المذكورة.

٢- إن الخطط المرفقة ليست دقيقة تماماً إذ سيتم تثبيت تأشير النقاط بشكل صحيح على مخططات وخرائط البحرية (البريطانية). أما فيما يخص المنطقة المخصصة لشركة نفط البحرين، فإن هذه ستتضمن أنبوب النفط ومحطة الضخ الواقعة بالقرب من جزيرة ستره التي لم تظهر حالياً، على الخرائط المتيسرة، وإن كان المحطة بالضبط الواقع على مسافة قريبة من أقصى النهاية الجنوبية لجزيرة البحرين أيضاً غير واضح حالياً، لذا فإن النقطتين في تلك المنطقة خاضعة لبعض التعديلات البسيطة وستكون المحطة ضمن المنطقة المخصصة لشركة نفط البحرين.

٣- سيكون الامتياز الممنوح إلى شركة نفط البحرين إمتداداً لعقد إيجار الشركة الحالي ويتم تطبيق كافة الشروط في العقد الحالي على المنطقة الإضافية الممنوحة باستثناء المعدلة أو الموسعة واستناداً إلى الجدول المرفق.

٤- سيكون الامتياز الجديد الممنوح إلى شركة الامتيازات النفطية المحدودة على شكل مسودة عقد إيجار لعام ١٩٣٧ للبحرين والذي تم تسليمه لحكومة البحرين في العام الماضي مع إضافة تغييرات وبنود جديدة، الموضحة في الجدول.

٥- لقد أعطى صاحب المعالي اهتماماً خاصاً إلى احتمال طلب شركة الامتيازات النفطية في حالة اكتشاف النفط، موقع لتصفية النفط وخزانات لتخزين النفط وأن الأرض المتيسرة والوحيدة في هذه الحالة والتي سيحصلون عليها هي مجموعة جزر حوار المحاطة بمياه منخفضة. لذا فقد تم الاقتراح على السماح للشركة ببناء مصفى للنفط وخزانات على جزيرة المحرق بالرغم من أن هذه الجزيرة تقع ضمن حصة شركة نفط البحرين. وستقوم حكومة البحرين بتخصيص المنطقة بعد التشاور مع الحكومة البريطانية ودراسة الاحتياجات

المطلوبة للمطارات الحالية وفي المستقبل.

٦- يرغب صاحب المعالي بمنح حق نصب ومد أنابيب النفط عند العثور على النفط من قبل شركة الامتيازات النفطية، بإتجاه قطر حيث من المحتمل إقامة مصفاة للنفط هناك. ولتحقيق هذا الغرض فقد ورد نصاً يمنع تصفية النفط البحريني في قطر.

٧- وقد حدث هناك بعض التوتر والنقاش في البحرين حول احتمال حدوث مشاكل بسبب قضية الأيدي العاملة بين الشركتين، إذ ورد النص بسبب ذلك ليتضمن الشروط التي بموجبها يمكن لأية شركة أن توظف الأيدي العاملة التي كانت تشتغل لحساب الشركة الأخرى وأن صاحب المعالي مهتم لتجنب وقوع أي تصادم بين الشركتين.

٨- لقد رفض صاحب المعالي في السنة الماضية السماح بضم جزيرة أم النعسان المخصصة له للأغراض الصحية وإدخالها في أية إمتيازات، ووافق الآن على ضمها وإدخالها ضمن شركة نفط البحرين بشرط ألا يتم القيام بأي عمل هناك إلا بعد موافقته.

(توقيع)

شارلز بيلجريف

مستشار الحكومة

جدول يوضح العرض الذي تقدمت به سابقاً شركة الامتيازات النفطية  
وشروط حكومة البحرين الحالية

شروط حكومة البحرين	العرض الذي تقدمت به شركة الامتيازات النفطية كما جاء في عقد إيجار سنة ١٩٣٧م
<p>الامتيازات = ١١٥٠٠٠</p>	<p>الامتيازات = ١٦٥٠٠</p>
<p>المنطقة التي ستنطبق عليها الاتفاقية الموضحة في الخارطة المرفقة. وتتضمن جزر حوار ومناطق البحر بضمنها الجزر والقعر.</p>	<p>كافة اراضي جزيرة البحرين التي لا تدخل ضمن امتيازات شركة نفط البحرين وكافة الجزر الأخرى والمياه الإقليمية الداخلة تحت سيطرة حكومة البحرين ويضمنها جزر حوار.</p>
<p>الالتزامات = ٦٥٠٠٠</p> <p>تدفع ١٥٠ الف روبية عند التوقيع على العقد خيار لمدة سنتين يدفع إيجار سنوي بعدل ٢٥ الف روبية. المجموع ١٠٠ الف روبية وعندما يتم توقيع العقد يدفع ربع لا تقل قيمته عن ٥٠ الف روبية في السنة و لمدة ست سنوات وبعد ذلك يدفع بمعدل ١٠٠ الف روبية في السنة، ومعدل الربع ٢,٨ روبية لكل طن</p>	<p>الالتزامات = ٦٥٠٠٠</p> <p>٥٠ الف روبية عند التوقيع ١٨ الف روبية في السنة و لمدة سنتين ٢٠ الف روبية في السنة و لمدة ٤ سنوات المجموع ١٥٦ الف روبية وعندما يتم توقيع عقد الإيجار يدفع ربع لا تقل قيمته عن ٥٠ الف روبية في السنة و لمدة ست سنوات وبعد ذلك يدفع بمعدل ١٠٠ الف روبية في السنة، تبلغ قيمة الربع ٢,٨ روبية لكل طن</p>
<p>الالتزامات الحفر والالتزامات = ١٦٥٠٠</p> <p>ستبدأ الشركة بالحفر بعد سنتين بدلاً من ستة سنوات ونصف على الا يقل الحفر من قبل الشركة لمدة ستة اشهر في السنة الواحدة.</p>	<p>الالتزامات الحفر والالتزامات = ١٦٥٠٠</p> <p>بعد ست سنوات ونصف تباشري الشركة بالحفر على الا يقل الحفر عن بئر واحدة وياستمر لمدة ستة اشهر في كل سنة تقويمية</p>
<p>تعريف النفط بالكميات التجارية = ١٦٥٠٠</p> <p>٢٠٠٠ طن في اليوم و لمدة ٣٠ يوماً متعاقبة.</p>	<p>تعريف النفط بالكميات التجارية = ١٦٥٠٠</p> <p>٥٠٠ طن في اليوم و لمدة ٣٠ يوماً متعاقبة</p>



## جدول المنطقة المخصصة منحها لشركة الامتيازات النفطية المحدودة (البريطانية)

مجموعة جزر حوار التي تشتمل على حوار وتقريباً ١٤ جزيره صغيرة  
المتميزة بصخورها المؤشرة بعلامات، وفيشت الجارم وخور فيشت الديبل.  
كافة الأراضي الداخلة تحت الماء والقعر والعيون والجزر والمياه الداخلة  
ضمن المناطق والتي تشتمل على مايلي :-

- (أ) الحافة الشمالية لجزيرة بنيان
- (ب) الحافة الغربية للقعر الشمالي للمحرق
- (ج) الحافة الجنوبية الغربية لقعر رأس البئر
- (د) النقطة الواقعة جنوب جزيرة جنان
- (هـ) النقطة الواقعة شرقي جزر حوار
- (و) النقطة الواقعة شمال غربي حافة الثغر الشمالية لفيشت الديبل
- (ز) نقطتان على الحافة الشمالية للقعر الواقع شمال فيشت الجارم

وبتاريخ ١٣ مايو ١٩٣٨ أرسل المعتمد السياسي في البحرين خطاباً موجهاً  
إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في بوشهر يتضمن احتجاج  
شيخ قطر عبدالله بن قاسم آل ثاني على منح حكومة البحرين الامتياز لشركة  
الامتيازات النفطية للتنقيب عن النفط في جزر حوار وفيما يلي نص الخطاب: (٧)

صورة خطاب رقم س/٣١٢ وتاريخ ١٥/٥/١٩٣٨

صادر من المعتمد السياسي في البحرين إلى المقيم السياسي البريطاني في  
الخليج، بوشهر

أرفق طيه صورته الخطاب الذي استلمته من الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني  
المؤرخ في ١٠ ربيع الأول ١٣٥٧.

٢- تضمن الخطاب احتجاجاً ضد « تدخل وتصرف حكومة البحرين في  
حوار التابعة لقطر». ويتضمن الادعاء بأن حوار جزءاً من قطر جغرافياً إلا أنه لم  
يُقدم أي دليل لدعم هذا الادعاء.

٣- وفي الحقيقة فإنه من خلال زيارتي إلى الدوحة في فبراير أشار الشيخ عبدالله بن قاسم بأنه استلم معلومات بأن حكومة البحرين تقوم بالمبناء ويحفر آبار المياه في حوار إذ لا يحق لهم ذلك. وكما أحطتكم علماً شفهيأ فقد قمت بالإشارة إلى أنني دائماً كنت أسمع بادعاء حكومة البحرين بأن حوار هي جزء من أراضي البحرين فأجاب الشيخ بأنه كان من الصواب إحتلال حوار إلا أنهم لا يمتلكون الحق القانوني للقيام بذلك. ثم غير الموضوع ويبدو أنه لم يكن مستعداً آنذاك لتقديم طلب رسمي بالمطالبة والإدعاء بمجموعة جزر حوار.

٤- إقترحت كرد على الاتصالات الحالية الجارية معي من قبل الشيخ عبدالله بن قاسم بأن أرد عليه بخطاب وأحيطه علماً بأن لحكومة البحرين كما يبدو الحق في الادعاء بمجموعة جزر حوار والذي يدعمه احتلالهم الرسمي لها منذ مدة طويلة مضت، وأن حكومة صاحب الجلالة ستكون مستعدة لدراسة الطلب الخاص بالادعاء المقدم من قبله بشرط أن يدعم الطلب بدليل كافي يستند إليه الشيخ في ادعائه بسيادة قطر على هذه المجموعة من الجزر. وسأطلب منه التوجيهات والأوامر اللازمة قبل مغادرتي وتوجهي إلى الدوحة بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٢٨م لأمارس ضغوطتي عليه لتقديم الدليل المطلوب بسرعة، وفي الوقت نفسه يبدو إنه من الضروري تذكيره بأن حكومة البحرين فعلاً تحتل الجزر وأن حكومة صاحب الجلالة غير مستعدة لمنع أو مضايقة ذلك الاحتلال حتى تقديم الدليل الكافي للادعاء والقبول به. وعند دراسة ادعائه المذكور عليه ضمان عدم قيام رعاياه بأي شيء قد يؤدي إلى اندلاع العداوات ضد المواطنين البحرينيين في حوار الآن.

٥- أعتقد أن هذه المقترحات تنسجم مع الوضع المقبول القائم الذي تمتلكه بموجبه البحرين جزر حوار إلا أنه لا مانع من النظر في أي ادعاء مماثل ودراسته استناداً إلى حيثيات الموضوع. ويبقى الموضوع الآخر الذي يتطلب الدراسة هو فيم إذا كان من الضروري الآن إشعار حكومة البحرين رسمياً بأن شيخ قطر قدم طلباً رسمياً بالادعاء بملكيتها بجزر حوار، وشخصياً فإنني أميل نحو عدم ضرورة إبلاغ حكومة البحرين لإعداد تصريح رسمي للرد على ادعاءات قطر لحين قيام شيخ قطر بتقديم الدليل الكافي على الادعاءات بجزر

حوار وليس فقط الإشارة إلى الموقع الجغرافي والتي سوف لا تنفع في دعم الادعاء ومنافسة البحرين في احتلالها الفعلي للجزر.

وفيما يلي نص خطاب الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني المؤرخ في ١٠ مايو ١٩٣٨م والموجه إلى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين المتضمن احتجاجه في تدخل حكومة البحرين في جزر حوار (٨):-

أتشرف بأن أشير إلى الصداقة المتينة والعلاقات القوية والمعاهدات القائمة بيني وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية التي أعتمد عليها بعد الله في كافة شؤوني وعلى ضوء ذلك قمت بتقديم احتجاجي وشكواي إلي سعادة المقيم السياسي في الخليج الفارسي والمعتمد السياسي (البريطاني) في البحرين بصدد موضوع التصرفات غير القانونية من قبل البحرين ضد قطر دون أي تبرير حقيقي وموقفهم غير العادي تجاهي عندما قمت بهذه الخطوات داخل بلادي وأراضي وقمت بإطلاع المسؤولين بما حدث وتسألتم ما هي الأسس التي اعتمدوا عليها في تصرفاتهم هذه التي جرحتم مشاعري وأخلوا بروابط الصداقة وأربكت علاقات الجيرة الجيدة القائمة بين الطرفين.

والآن وجدت أنهم قد قاموا بشيء جديد الذي سيخلق مصاعب أكبر. لذا وجدت من الضروري إطلاعكم بأن مثل هذه القضايا قد تؤدي إلى نتائج من الأحسن تفاديها وربما تتذكرون ما قلته لكم خلال حديثي عندما قمتم بزيارتكم الأخيرة إلى الدوحة حيال موضوع حوار. قلت بأن حوار جزءاً من قطر استناداً إلى موقعها الجغرافي وأن ذلك لا يخفى على أحد مطلع على الظروف الجغرافية والطبيعية وشاهد الموقع الطبيعي لحوار إذ أنها بلا شك جزءاً من قطر بالرغم من أنها جزيرة صغيرة مفصولة بقنال منخفض المياه. إلا أنه بموقعها الحالي مرتبطة بقطر وجزءاً منها وتعود إليها وكنت مستغرباً عندما سمعت خلال اليومين الماضيين بأن البحرين تتدخل في حوار وفوجئت أيضاً عندما علمت بأن حكومة البحرين تتدخل في شؤون حوار دون مبرر بشكل يؤدي إلى خلق مصاعب ونتائج سيئة. وأعتقد بأنه ليس من الصحيح السكوت على تصرفاتها هذه التي تعتبر تجاوزاً على حقوق الآخرين.

وقد سبق وأن قلت سابقاً بأنني لا أرغب في خلق المصاعب والنزاعات ما لم أرى تجاوزاً خطيراً على بلادي والذي لا يقبل به القانون المدني ولا تقبل به القوانين والأنظمة. وبما أنني أرتبط بعلاقات قوية بحكومة صاحب الجلالة وبصداقة وتحالف وأنها ستكون على علم ومعرفة بهذه الأجزاء وظروفها السياسية والجغرافية، لذا أجد أنه من الضروري إشعاركم بالموضوع أولاً والاحتجاج ضد تدخلات وتصرفات حكومة البحرين في حوار التابعة لقطر، وأمل أنكم ستعطون كل إهتمامكم لهذه القضية والقيام بما هو ضروري لتجنب المشاكل التي تؤدي إلى تهديد السلام.

وقد فضلت إخباركم لأنه من الضروري بالنسبة لي القيام بذلك وأمل أنكم ستحيطنوني علماً بقراركم إذ أنه من الضروري القيام بإجراء فوري ومنع المعتدين الذين قاموا بهذا التصرف دون علمي. وإنني واثق بأنكم ستقومون بالإجراء الضروري للحفاظ على السلام والهدوء.

وبتاريخ ١٩ مايو ١٩٢٨ بادر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، بوشهر بالكتابة والرد على خطاب المقيم السياسي البريطاني في البحرين الذي كان يحمل رقم سي/٣١٢ المؤرخ في ١٥/٥/١٩٢٨ والذي تضمن توجيهات المقيم إلى المقيم حول موضوع احتجاج حاكم قطر ضد حكومة البحرين وتدخلاتها في جزر حوار فكتب النص التالي (٩):-

### برقية كيو

من/ المقيم السياسي، بوشهر

إلى المقيم ال

سياسي رقم / ١٩١

تاريخ ١٩ مايو ١٩٢٨م

إشارة إلى رسالتكم المرقمة سي / ٣١٢، ١٥ مايو

## عليكم اتخاذ اللازم

(أ) أكتبوا الآن إلى شيخ قطر كما جاء في الفقرة (٤) قائلاً بأنكم استلتم التوجيهات للقيام بذلك مؤكداً على الجملة الأخيرة من تلك الفقرة.

(ب) إعطوا صورته من خطاب شيخ قطر الموجه لكم وصوره من جوابكم وبشكل رسمي إلى حكومة البحرين. لا داعي لقيام حكومة البحرين بإعداد رد تشجب فيه ادعاء قطر في الوقت الحاضر إلا أنه من الضروري أن يطلعوا على مجريات الأمور في الوقت الحاضر.

(ج) تابعوا (أ) أعلاه بزيارة شيخ قطر كما اقترحتم.

(د) أرسلوا صور من خطابكم المشار إليه أعلاه وصورة من هذه البرقية جواً إلى حكومة الهند ووزارة الهند.

٢- واقترح في الوقت نفسه بأن دراسة حكومة صاحب الجلالة وحكومة الهند لخطابي رقم سي/٣٣١ وبتاريخ ٧ مايو ستكون على أساس أن حوار تعود للبحرين.

وفيما يلي نص الخطاب الذي بعثه المعتمد السياسي البريطاني في البحرين إلى الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني حول موضوع النزاع على جزر حوار (١٠):-

## بعد التحية

استلمت خطابكم المؤرخ في ١٠ ربيع الأول ١٣٥٧ الموافق ١٠ مايو ١٩٣٨ المتضمن احتجاجكم على تدخل وتصرفات حكومة البحرين في مجموعة جزر حوار والذي أشرت فيه إلى ادعائكم بأنها جزء من قطر وتابعة لها. لقد قمت بإبلاغ صاحب السعادة المقيم السياسي في الخليج الفارسي بمحتويات رسالتكم هذه وبناءً على التوجيهات التي أصدرت لي أوجه اليكم هذا الخطاب.

٢- أذكر ما أشرت إليه حول موضوع حوار عند حديثي معكم عندما تقابلنا أخيراً في الدوحة وقلت لكم أنذاك علمت بأن حكومة البحرين تعتبر جزر حوار تابعة لها وتحتل تلك الجزر فعلاً. وفي الحقيقة فإن احتلال حكومة البحرين لتلك الجزر لفترة طويلة مضت جعلها تمتلك الحق بادعائها للملكيتها لها، إلا أنني مخول من قبل سعادة المقيم السياسي بأنه بالرغم من ذلك فإن حكومة صاحب الجلالة مستعدة لدراسة الموضوع دراسة كاملة لأي طلب رسمي يتضمن المطالبة بهذه الجزر من قبلكم بشرط أن يدعم طلبكم هذا تقرير مفصل وشامل للدليل الذي تعتمدون عليه في مطالبتكم هذه كحاكم قطر يمتلك السيادة عليها. صديقي العزيز، إنني متأكد بأنكم تقدرון الأهمية الكبرى لما ستقدمونه من برهان ودليل ترسلونه لي بالسرعة الممكنة وبدون تأخير.

٣- وفي الوقت نفسه فإنه من واجبي أن أذكركم بأن حكومة البحرين تحتل بشكل فعلي هذه الجزر وأن حكومة صاحب الجلالة ليست مستعدة أن تمنع أو تعرقل هذا الاحتلال لحين تقديم دليل مقبول يبرهن عكس ذلك. لذا يتوجب عليّ أن أجلب انتباهكم إلى الضرورة القصوى بأنه يجب الحفاظ على الهدوء وعدم دخول مواطنيكم في عداوات مع مواطني البحرين الذين هم الآن في جزر حوار خلال فترة دراسة ادعائكم.

ولا شك بأن القرار سيتم في ضوء الحقيقة والعدالة من قبل حكومة صاحب الجلالة عند استلام طلبكم بشكل رسمي إذ أن هدفنا جميعاً كما ذكرتم، الحفاظ على السلام والهدوء.

وبإدراك بعد ذلك شيخ قطر، الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، بالرد على خطاب المعتمد السياسي في البحرين فكتب (١١) :-

بعد التحية،

استلمت خطابكم رقم سي/٣٢٤ وتاريخ ٢٠ مايو ١٩٣٨، الموافق ٢٠ ربيع الأول ١٣٥٧، واطلعت على محتوياته حول الموضوع الذي أشرت إليه بصدد

حوار، أشكركم كثيراً على ما ورد في الخطاب كما وأشكر حكومة صاحب الجلالة التي، كما أشرتم، ستقرر الموضوع في ضوء الحقيقة والعدالة. إنني واثق واعتمد على عدالة حكومة صاحب الجلالة المعروفة بهذه الأشياء في كل الأحوال. وإنها تستحق كل الثناء والشكر وأمل أنها ستستمر في مسعاها لما فيه النجاح.

لقد قرأت خطابكم بإمعان وأرجو الرد كما يلي :-

قلت "في الحقيقة أن حكومة البحرين تحتل هذه الجزر منذ زمن مضى لذا فإنها تمتلك ادعاء أمر الواقع لها" يا سعادة المعتمد السياسي، لا أعتقد بأن لحكومة البحرين دليل قانوني يبرر هذا الادعاء من قبلهم. كما وأعتقد بأنه ليس من الممكن أن يكون مثل هذا الادعاء معقولاً لأن حكومة البحرين لم تحتل هذه الجزر بشكل فعلي منذ زمن مضى والحقيقة الواضحة هي أن هذا هذه الجزر لازالت تابعة لقطر كما هو الحال مع الجزر الأخرى. إذ قامت حكومة البحرين مؤخراً بإحتلال هذه الجزر وهو الذي دفعني إلى التحرك وتقديم احتجاجي هذا. وأذكر إنني عندما ناقشت قضية حوار معكم، قلت بأن حوار هي إحدى جزر قطر واعترضت على ادعاء البحرين ومطالبتي بهذه الجزر.

ويجب أن تكون على علم بأن جزر حوار والجزر الأخرى وسواحل قطر لم تتعرض لأي شيء يجعلها عرضة لتغير وضعها مما يسبب المطالبة بها. لذا فقد استغربت للخطوات التي قامت بها حكومة البحرين مؤخراً دون علمي، من خلال القيام بالزيارات والتنقل في حوار دون أن يكون هناك أي تبرير مقبول.

ولا أعلم ما هي الأرضية التي اعتمدت عليها حكومة البحرين للقيام بهذه التصرفات في هذه الجزر مؤخراً الذي اضطرني إلى تقديم الاحتجاج.

يا سعادة المعتمد السياسي لقد كانت هذه الجزر ولفترة طويلة مضت بعيدة عن المداخلات أو تجلب الانتباه إليها بل بقيت كما هي، حالها حال الجزر الأخرى، إذ أن بعض الصيادين يذهبون إليها عندما يذهبون إلى البر لغرض الصيد كما يفعلون في الجزر الأخرى والتي هي عادة متعارف عليها، وعندما سمعت بهذا التدخل في جزر حوار التي هي تحت سيادتي، لأنها تعود لقطر لم

أقف عند حدود تقديم الاحتجاج لوقف تدخلاتهم في الجزر بالرغم من أنني كنت أعلم بأنني على حق في ادعائي بملكيّتي لها ولكنني أعتبر هذا التدخل اعتداءً علىّ فلقد وجدت من الواجب إطلاعكم أولاً على هذا الأمر في ضوء العلاقات المتينة التي تربطني بحكومة صاحب الجلالة ولتنظر بنفسها في الموضوع، وإنني متأكد بأنكم ستعطون اهتمامكم لهذا الموضوع.

وأقدم الآن بشكوى رسمية ضد الخطوات التي اتخذتها حكومة البحرين في الجزر التي تعود ملكيتها لآخرين وكما يلي:-

(١) إنه من الواضح ولأحاجة لشرح وتوضيح موقع هذه الجزر إذ أنكم تعرفونه بشكل جيد.

(٢) باعتباري حاكم قطر التي تشتمل أراضيها على سواحل وجزر وكل شيء فيها فإنني أملك حق الملكية على هذه الجزر.

(٣) لم تحتل حكومة البحرين جزر حوار بشكل علني منذ مدة مضت. فمنذ تاريخ إعلان استقلال قطر والاعتراف بحكمي فإن هذه الجزر كما هو حال الجزر الأخرى تعود لقطر. ولم تحتلها حكومة البحرين إلا مؤخراً عندما تدخلوا فيها، مما دفعني ذلك إلى الاحتجاج وتقديم شكواي.

(٤) وبما أنه من الواضح اعتبار حوار جزيرة تابعة لقطر وضمن أراضيها ولم تتعرض لأي تغيير الذي سيبدل من وضعها السياسي كما تتطلبه الأعراف والتقاليد فما هي السلطة التي تمتلكها حكومة البحرين للادعاء بمطالبتها وما هي المبررات التي حملتهم على القيام بهذه التصرفات؟.

(٥) أطلب منكم النظر بعناية في هذه القضية إذ أنه من واجبي أن أطلب من حكومة صاحب الجلالة الأخذ بهذه الشكوى وكبح جماح حكومة البحرين من التدخل غير القانوني في حقوق الآخرين حيث لا يوجد مبرر قانوني لذلك. وأنه من واجبي الاحتجاج على أي تصرف تقوم به حكومة البحرين في الجزر التي تعتبر عائدة لي وكما طلبتم مني بأنه من الضرورة القصوى ضمان عدم قيام مواطني باي عداوات مع المواطنين البحرينيين خلال فترة دراسة موضوع نزاع حوار، إنني أطلب بدوري وقف النشاطات والتدخلات من قبل حكومة البحرين



في جزر حوار لحين حسم الموضوع من قبل حكومة صاحب الجلالة في ضوء العدالة والمساواة كما أشترتم في خطابكم. وإنني واثق من عدالة حكومة صاحب الجلالة في ظل الظروف الحالية لحين ظهور الحقيقة، وأمل أنكم ستعطون اهتمامكم ورعايتكم لهذه القضية إذ أن هدفنا جميعاً الحفاظ على السلام والهدوء.

### جزر حوار (١٢)

١- تحتوي هذه المجموعة على جزيرة واحدة كبيرة يبلغ طولها حوالي ١١ ميلاً وعرضها ميلين وتبلغ مساحتها حوالي ١٧ ميل مربع، وعدد من الجزر الصخرية الصغيرة، المجاورة لجزيرة حوار. وبطيه قائمة بهذه الجزر مع أرقام العلامات المؤشرة على كل منها وهذه العلامات عبارة عن أعمدة من الحجر ارتفاعها تقريباً ست أقدام وعليها أعمدة حديدية على رأس كل منها فانوس نقطي مصبوغ باللون الأحمر ومعروف عن هذه الجزيرة بأنها متفرعة عن الجزيرة الأم جزيرة البحرين والتي تشبهها بالشكل.

٢- وهناك قريتان في جزيرة حوار واحدة في الشمال والثانية في الجنوب وفي كل قرية يوجد حوالي عشرون منزلاً مبني بالصخور. وهناك خزانات للمياه مبنية بالحجر في بعض الأماكن من الجزيرة يبلغ عددها حوالي أربعة خزانات تمتلئ هذه الخزانات بالماء عند سقوط الأمطار وعند الجفاف يقوم الناس بجلب الماء بالقوارب من البحرين وليس من قطر .

٣- الجزيرة غنية بمعدن الجبس وتحتوي أيضاً على رمل جيد يستخدم في البناء في البحرين كما يتوفر فيها الحصى الصغير المدور الذي لا يمكن الحصول عليه في أماكن أخرى. كما يوجد في الجزيرة مراعي جيدة عند سقوط الأمطار.

ويتوفر في القرية الشمالية، "ديرة الشمال" ميناء جيد لليخوت والقوارب. ويوجد في القسم العالي من الخليج قلعة حجرية عالية مع برج والتي يمكن مشاهدتها من البحرين حيث يوجد فيها مركز للشرطة. وجرت محاولة لحفر بئر ماء في حافة الخليج إلا أنه لم يكتشف آنذاك.

٤- واحتل المواطنون البحرينيون، حوار بعد فترة قصيرة من غزو آل خليفة للبحرين وفتحها في عام ١٧٨٣. وأن العوائل الرئيسية التي تسكن في حوار هي من الزلق وبودية من قبيلة الدواسر التي مقرها في البحرين. ولم يسكن حوار أي مواطن من قطر أبداً. واعتاد حاكم البحرين، الشيخ عيسى، على القيام بزيارة حوار كل سنة وفي إحدى المرات قبل ثلاثين سنة، عندما كان الشيخ عيسى في حوار اصطدمت إحدى السفن التركية التي كانت تحمل عدداً كبيراً من الجنود بالجزيرة، إذ بادر الشيخ عيسى إلى إرسالهم وإخلائهم إلى البحرين وبعدها إلى تركيا، إذ قدمت الحكومة التركية شكرها لما قام به إزاء جنودها. ولم يمارس حاكم قطر أي سيادة أو سلطة على جزيرة حوار في أي يوم من الأيام. وكانت النزاعات التي تحصل بسبب الصيد أو الرعي تعرض على حاكم البحرين الذي بدوره ينظر فيها أو تحال إلى محاكم الشريعة البحرينية أو المحاكم المدنية. وكان الحاكم يقوم بإرسال جماعته من "الغداوي" لإلقاء القبض على الأشخاص المطلوبين أمام المحاكم في جزيرة حوار، كما تقوم الشرطة البحرينية المتواجدة في حوار بنشر ووضع الإعلانات التي تتضمن طلب حضور الأشخاص في لوحة واضحة معلقة في مكان بارز في القرية للإطلاع عليها من قبل الجمهور.

٥- في عام ١٩٠٧ وقع نزاع حاد بين أحمد بن شاهين الدوسري الذي كان يسكن في إحدى القرى في حوار وبين بطي بن سلمان الذي كان رئيس للقرية الثانية وكلهم مواطنون بحرينيون، فيما يخص بعض الحقوق في حوار. وتم النظر في القضية من قبل محكمة في البحرين وتم إصدار الحكم من قبل حاكم البحرين الشيخ عيسى والقاضي السني الشيخ شرف بن أحمد، وبرفقه طيه صورة الحكم الصادر المحفوظ في دار الوثائق لدى الحكومة البحرينية.

وحدث نزاع آخر في السنة الثالثة بين أحمد بن شاهين وأحمد بن سعد وكلاهما من حوار، فيما يخص الصيد وحقوق أخرى في حوار إذ نظرت فيه محكمة بحرينية وطييه صورة الحكم الصادر المودع لدى حكومة البحرين موقعاً من قبل حاكم البحرين وقاضي البحرين.

وقد قام حاكم البحرين بمنح حقوق الصيد في مياه حوار لسكان حوار.

وإذا ما توفرت مثل هذه الوثائق فسيتم إبرازها. وقد تم تسجيل مصادد الصيد في حوار في دائرة العقار التابعة لحكومة البحرين كما هو الحال مع مصادد الصيد في مياه البحرين.

٦- أن سكان حوار هم مواطنون يتبعون لحاكم البحرين وخاضعين لقوانين وأنظمة البحرين بالإضافة إلى ذلك فلا يسمح للحمير في دخول حوار إلا بموافقة تحريرية من حكومة البحرين كما لا يسمح للمواطنين في حوار بنقل الجبس إلا بموافقة تحريرية من حكومة البحرين وذلك للحفاظ على هذه المادة.

٧- أن شعب حوار يرفض بشدة التخلي عن تبعيته للبحرين وبأنه لا يخضع إلا لسلطة حاكم البحرين. ولم يحدث في أي وقت من الأوقات أن حول ولاءه إلى شيخ قطر لحد الآن ولم يحدث أن مارس شيخ قطر أي حق على جزر حوار.

#### الملحق (جزر حوار) (١٣)

تضم هذه الجزر المجموعة جزيرة واحدة كبيرة يبلغ طولها ١١ ميلاً وعرضها ميلين ومساحتها حوالي ١٧ ميل مربع والتي تعرف باسم جزيرة حوار وهناك أيضاً عدد من الجزر الصغيرة الصخرية المجاورة لجزيرة حوار.

وفي كل جزيرة صغيرة من هذه الجزر علامة صخرية طولها ٦ قدم وعليها عمود يحمل فانوس نفطي مصبوغ باللونين الأحمر والأبيض وهي ألوان البحرين. وأن هذه العلامات مرقمة كما يلي :-

١- سواد الجنوبية

٢- الوقرة (١)

٣- الوقرة (٢)

٤- الوقرة (٣)

٥- صخور بوسداد، أربعة صخور.

٦- جزر بوسعد، أربعة جزر صغيرة.

٧- جزر بوسعده.

٨- جزر بوسعده.

٩- جزر بوسعده.

١٠- المهزورة.

١١- سواد الشمالية.

١٢- الحجيات.

١٣- الحجيات

١٤- عجيرة.

١٥- ريبض.

١٦- المعترض.

وفي أحدي محاضر وزارة الهند أشار وزير الهند إلى تفاصيل النهج الواجب اتباعه لحل مشكلة عائدية جزر حوار إلى أي من الشيخين الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني أو للشيخ حمد بن سلمان آل خليفة وفيما يلي نص ما ورد في المحضر المذكور (١٤) :-

٧ يوليو ١٩٢٨

رقم المحضري ٩١/٤١٣/٣٨٣٣

**عزيزي جبسون،**

أشكركم على رسالتكم المرقمة ٤٥٠٥/٣٨ بي زت والمؤرخ في ٦ يوليو، بصدد الادعاءات المتضاربة لكل من شيخ البحرين وشيخ قطر بملكية جزر حوار فإننا مهتمين فقط بتصفية الإجراءات الواجب اتباعها والتي تم الاقتراح عليها في

الجزء الأخير من الفقرة (٢) من رسالة وإيتمان المؤرخة في ٣ يونيو للقرار على عائدة هذه الجزر لأي من الشيوخين.

وقد تضمن المقترح قيامنا بإشعار شيخ البحرين بمحتويات خطاب قطر والطلب من الأول تقديم بيان رسمي لادعائه بملكية الجزر، ومن ثم القرار في ضوء الأدلة والبراهين المقدمة من الجانبين أو على ضوء أي دليل آخر، وفي ظل هذا الإجراء، وما لم نقم بإصدار قرار مطول ومعقول فإن حاكم قطر سوف لا يعلم ما ادعى به شيخ البحرين وسوف لا تسنح له الفرصة لمناقشة القرار. وأعتقد أن هذه أحسن طريقة للتعامل مع الحكام العرب في الخليج الفارسي. وعادة عندما يكون في موقع التحكيم لقضية من هذا النوع، فإنه يطلب من كل طرف تقديم طلبه بالإدعاء بالملكية والأسس التي اعتمد عليها في ذلك ثم يقوم بإبلاغ الطرف الآخر بمضامين الأدلة والادعاءات للطرف الآخر ومن ثم تعيين وقت للإجابة على الأسئلة والاستفسارات ومن ثم يصدر القرار في ضوء الوثائق. وفي ظل هذا الإجراء فإن الطرف الذي يخسر القضية يعرف على الأقل الأساس الذي تم إتخاذ القرار بصده ولا تكون هناك فرصة لتحدي ومحاكمة البيانات الخاطئة التي أستند إليها إصدار هذا القرار. وإننا نرغب القيام بأكثر من وضع هذه الاعتبارات أمامكم إذ أننا نعتقد ان السلطات المحلية في الخليج متمكنة وقادرة على تقديم أحسن أسلوب وإجراء مناسب للظروف المحلية.

وفيما يلي نص خطاب وزارة الهند المؤرخ في ٦ يوليو ١٩٣٨م والموجه إلى وزارة الخارجية البريطانية والمتضمن الإشارة إلى خطاب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، الذي أرفق طي الخطاب، إلى أنه من الضروري إشعار حكومة البحرين بتقديم طلب رسمي يؤكد سيادتها على مجموعة جزر حوار. وقد أشار الخطاب بأن السبب وراء ذلك عدم ملكية شيخ قطر لأي دليل يبرهن على عائدة هذه الجزر له. وقد طلبت وزارة الهند قبل إصدار موافقتها على مفاتحة حكومة البحرين لتقديم طلبها، بضرورة صدور موافقة وزارة الخارجية البريطانية على ذلك. وفيما يلي نص خطاب المقيم السياسي

البريطاني في الخليج العربي إلى وزارة الهند (١٠) :-

٢٠ يونيو ١٩٣٨

رقم س / ٣٤٣

من / المقيم السياسي في بوشهر  
إلى / وزير الدولة لشؤون الهند، لندن  
الموضوع / ملكية جزر حوار

بالإشارة إلى رسالة المعتمد السياسي في البحرين رقم تي/٣-١-٢٩/أى بتاريخ ٣ يونيو ١٩٣٨ مع المرفقات.

٢- الموقف وباختصار كما يلي:

استناداً إلى الأدلة التي أمامها فان موقف حكومة صاحب الجلالة يؤيد الرأي بأن حوار تعود للبحرين (انظر خطاب حكومة وزارة الهند رقم بي. زت، ٤٥٨٢/٣٦ والمؤرخ في ١٤ يوليو ١٩٣٦ الموجه إلى شركة الامتيازات النفطية المحدودة).

٣- قدم شيخ قطر طلباً بالإدعاء بملكية جزر حوار وقد طلب منه تقديم الدليل لدعم طلبه. وقد جاء هذا الطلب المفصل في خطابه المؤرخ في ٢٧ مايو الموجه إلى المعتمد السياسي في البحرين والمرفق بخطاب المقيم المشار إليه أعلاه

٤- تم إشعار حكومة البحرين بإدعاء شيخ قطر، انظر برقيتي المرقمة ١٩١ والمورخة ١٩ مايو ١٩٣٨ المرسله إلى وزارة الهند بخطاب المعتمد السياسي في البحرين رقم س ٣٢٦ وتاريخ ٢٠ مايو ١٩٣٨. وقامت حكومة البحرين بإصدار البيان التمهيدي المشار إليه في الفقرة (٦) من خطاب المعتمد السياسي في ٣ يوليو.

٥- أقترح إرسال خطاب الادعاء المفصل لشيخ قطر بشكل رسمي إلى

حكومة البحرين مع طلب تقديم بيان رسمي لادعائها بملكية حوار مع الإشارة إلى ادعاء شيخ قطر وإضافة أي نقطة يريدون ذكرها.

٦- بالإشارة إلى طلب شيخ قطر للإطلاع على الادعاء المفصل لحكومة البحرين، أنظر الفقرة (٢) من خطاب المعتمد السياسي المؤرخ في ٣ يونيو، لاأعتقد أن هناك أية ضرورة لتحقيق طلب شيخ قطر ومن الناحية العملية وكما تمت الإشارة إلى الشيخ من قبل المعتمد السياسي "فإنه من المستحيل إيجاد طريقة تمكن كل طرف الإطلاع على حجم وأدلة الطرف الآخر إذ سيستحيل عند ذلك إصدار أي قرار مهما طال الزمن".

٧- وعندما يكون أمام حكومة صاحب الجلالة الطلب والإدعاء المفصل لحكومة البحرين فإنه في رأيي سيكون لديها المعلومات الكافية التي تستند إليها في إصدار القرار النهائي بصدد ملكية حوار.

(توقيع)

تي.سي.فاول

المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي

(توقيع)

تي.كرونينج

عن وزير وزارة الهند

وبتاريخ ٢١ يوليو ١٩٣٨، أعطت وزارة الهند موافقتها للمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي للسير في القضية كما جاء في مقترح المقيم في الفقرة (٥) من خطابه الموجه لورزاة الهند في ٢٠ يونيو ١٩٣٨ وفيما يلي نص الخطاب (١٦):-

## الدائرة السياسية

من/ وزير وزارة الهند

إلى : المقيم السياسي في الخليج الفارسي ومكررة الى المعتمد  
السياسي في البحرين.

في ٢١ / ٧ / ١٩٣٨ م

رقم بي. زت ٤٩٦٢ / ٢٨

### ملكية جزر حوار

إشارة إلي خطابكم رقم سي / ٣٤٣ وتاريخ ٢٠ يونيو ورقم سي / ٢٨١ في ٢٧ يونيو أرجو السير بالقضية كما جاء في مقترحكم في الفقرة (٥) من خطابكم المؤرخ في ٢٠ يونيو. إذ أنه في الوقت الذي تعترف فيه حكومة صاحب الجلالة بأنه ليس بإمكان شيخ قطر إضافة أي شئ جوهري ومهم إلى البيان الذي قدمه إلا أنها تفضل إعطاؤه الفرصة للتعليق والإجابة على ادعاءات البحرين. إذ سيكون ذلك منسجماً مع الإجراءات العادية المتبعة في مثل هذه القضايا وأنه ليس من المرغوب فيه ترك شيخ قطر وهو يشعر بالامتعاض والألم لعدم استماع الأطراف المعنية إلى شكواه، في حالة كسب البحرين للقضية. وإن التأخير الحاصل سوف لا يكون مضرراً لمصلحة أحد.

وإذا لم يكن هناك أي اعتراض أرجو منكم إرسال بيان حكومة البحرين إلى شيخ قطر عند الاستلام وإعطائه وقت مناسب لإبداء رأيه وتعليقاته وتقديم أي دليل يدعم إدعائه وأرجو أيضاً إرسال جواب الشيخ مع تعليقاته في حالة استلامكم لي مع وجهات نظركم.

وبتاريخ ٢٢/٥/١٩٣٩ أرسلت وزارة الهند في لندن خطاباً موجهاً إلي وكيل وزارة الخارجية البريطانية يتضمن الاعتراف بعائدية جزر حوار إلي البحرين وفيما يلي نص الخطاب (١٧)



## وزارة الهند

لندن اس. دبليو

٢٢ مايو ١٩٣٩

### إلي / وكيل وزارة الخارجية (البريطانية)

عزيزي،

بتوجيه من وزير وزارة الهند أشيركم إلي خطاب المقيم السياسي في الخليج العربي رقم ٤٢٣ - إس وتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٣٩ (المرسل بخطاب وزارة الهند رقم بي. زت ٣٩/٢٨٩٤ والمؤرخ في ١٠ مايو) بصدد ملكية جزر حوار.

يتفق اللورد زيتلاند مع رأي المقيم السياسي بأن هذه الجزر تعود إلى شيخ البحرين وليس لشيخ قطر وأنه يقترح بعد موافقة وزير الخارجية الطلب من حكومة الهند، في حالة موافقتها، على إصدار التعليمات اللازمة إلي المقيم السياسي حسب الأصول.

(توقيع)

### المخلص

ثم بادرت وزارة الخارجية البريطانية إلى إرسال خطاب يتضمن الموافقة على الاعتراف بعائدية ملكية جزر حوار لشيخ البحرين وفيما يلي نص الخطاب (١٨):

### وزارة الخارجية

لندن رقم ٣٨١٢١٩٦/٩١

١٣ يونيو ١٩٣٩

إلى وكيل وزارة الهند

عزيزي،

بتوجيه من الفايكونت هاليفاكس استلمت خطابكم رقم ٣٩/٢٨٤٩ وتاريخ ٢٢ مايو ١٩٣٩م بصدد ملكية جزر حوار.

٢- يتفق اللورد هاليفاكس مع آراء الماركيز زيتلاند ومقترحاته بالطلب من حكومة الهند، لاصدار التوجيهات اللازمة إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي لإبلاغ شيخ البحرين وشيخ قطر بأن حكومة صاحب الجلالة قد قررت بان جزر حوار تعود لشيخ البحرين.

(توقيع)

سى.دبليو.باكستر

وبتاريخ ١٦ يونيو ١٩٣٩، أرسل وزير الهند خطاباً إلى حكومة الهند يتضمن الاعتراف بعائدية جزر حوار إلى شيخ البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، حاكم البحرين وفيما يلي نص الخطاب<sup>(١٩)</sup> :-

١٦ يونيو ١٩٣٩

إلى سكرتير حكومة الهند رقم بي. زت ٣٦٩٣/٣٩

ملكية جزر حوار

سيدي،

إشارة إلى خطاب المقيم السياسي في الخليج الفارسي رقم ٤٢٤- إس بتاريخ ٢٩ ابريل بصدد قضية ملكية جزر حوار وبتوصيه من وزير الخارجية وبعد موافقة حكومة الهند فإن حكومة صاحب الجلالة تقبل بالرأي القائل بأن هذه الجزر تعود للبحرين وليس لقطر واطلب من حكومة الهند في حالة موافقتها على ذلك إصدار التوجيهات اللازمة إلى المقيم السياسي لإبلاغ هذا القرار بالنص الملانم إلى شيخ البحرين وشيخ قطر. وبطيه المراسلات المتعلقة بالموضوع مع وزارة الخارجية، وقد تم إرسال صورة من هذا الخطاب إلى المقيم السياسي والمعتمد السياسي في البحرين.

(توقيع)

أ. ر. بيل

وفيما يلي نص خطاب مدير شركة الامتيازات النفطية البريطانية المؤرخ في  
٣٠ يونيو ١٩٣٩ المتضمن عائدية جزر حوار والمرسل إلى وكيل وزارة الهند في  
لندن (٢٠) :-

### شركة الامتيازات النفطية المحدودة

رقم بي. زت، ٣٩/٤٦٥

سييتي جيت هول فنزبري سكوير

لندن

٣٠ يونيو ١٩٣٩

إلي/ وكيل وزارة الهند وايت هول - لندن

سيدي،

من المحبذ الإشارة إلى بعض المراسلات التي تمت بين وزارة الهند وهذه  
الشركة في عام ١٩٣٦ حول موضوع ولاء أو ملكية مجموعة جزر حوار الواقعة  
غرب وضمن المياه الإقليمية - لشبه جزيرة قطر.

٢- وتتضمن الرسالة رقم بي. زت، ٣٦/٤٥٨ وتاريخ ١٤ يوليو ١٩٣٦ الموجهه  
من جي. سي. ولتون إلى جي سكليروز بأنه "استناداً إلى الدليل الحالي المائل  
أمام حكومة صاحب الجلالة، يبدو لها بأن حوار تعود إلى شيخ البحرين وأن  
عبيء إثبات عكس ذلك يقع على أي مدع آخر بملكيتها" وفي رسالة أخرى  
أعقبتها والمؤرخة في ١٤ سبتمبر من ام. سي. كلوسون إلى اس. لونفريك،  
تشير إلى الطبيعة المحدودة لهذا القرار.

وتقول الرسالة : "إنه من الضروري بأن تفهم الشركة بأن موقف حكومة  
صاحب الجلالة هو كما مذكور في الجملة الأخيرة من تلك الرسالة " (أي رسالة  
ولتون المذكورة أعلاه ) وهي بأنه استناداً إلى الدليل الحالي المائل أمامها فإنه

يبدو لها بأن حوار تعود لشيخ البحرين وان عبيء إثبات اثبات عكس ذلك تقع على أي مدع آخر. وربما يكون من الأحسن أن ترسل لي خطاباً بأن الشركة تقدر الطبيعة المحدودة للقرار المتخذ من قبل حكومة صاحب الجلالة بالنسبة لهذا المجموع من الجزر \* وقد أكدت الشركة هذا.

٣- وبالرغم من الطبيعة المحدودة أو المؤقتة للقرار المشار إليه فإنه يبدو بأن مجموعة حوار أصبحت تعامل أرض بحرينية استناداً إلى الأمر الواقع، إذ تشجعت كلتا الشركتين هذه والشركة الأخرى (الأمريكية بابكو) لتقدما عروضاً إلى شيخ البحرين للحصول على الامتيازات تشتمل وتتضمن جزر حوار. وتناقلت التقارير أيضاً قيام حكومة البحرين بإجراء مسح وبناء مركز شرطة ومارست سلطتها على الجزر.

٤- وقد يبدو من هذا بأنه تم إصدار القرار النهائي بصدد هذا الأمر ولا يمكن التراجع عنه وإعادة النظر فيه. وأن هذا ليس من رأي حاكم قطر كما يبدو من النص التالي المأخوذ من خطاب استلم يوم أمس من مدير الشركة في البحرين: "عندما قمت بمقابلة شيخ قطر في ١٣ يونيو أثير موضوع جزر حوار، إذ تقدم الشيخ بطلب موثوق بالادعاء بملكيتها باعتبارها جزء من قطر. وأنه لم يعط الانطباع بأنه غير جدي في الموضوع وفي تأكيد ملكيتها وعائديتها له.. وقال بأنه كتب ثلاثة خطابات إلى المعتمد السياسي دون أن يتلقى أي رد عليها. وقال الشيخ بأنه يعتبر جزر حوار مشمولة وداخلة ضمن امتيازاتنا وليست تابعة لشركة أمريكية."

٥- وأن هذا الموقف لشيخ قطر يعتبر واضحاً إذ لم يتم اتخاذ أية خطوات من قبل هذه الشركة لتحقيقها. وأن هذه الشركة لا يمكن أن تأخذ موقف اللامبالاه تجاه ذلك وبأنه سيؤدي على الأقل إلى إعادة النظر في ادعائه إذ ستعطي له الأهمية منذ البداية نظراً لقرب حوار من ساحل قطر ولبعدها الكبير عن البحرين.

٦- ويمكن القول والإضافة أيضاً بأن المفاوضات الأصلي لامتيازات قطر في عام ١٩٣٥ سي. سي. ميليس كان يحمل الانطباع بأن حوار تشكل جزءاً من

امتيازات المنطقة. ومهما يكن القرار والحكم النهائي بصدد ملكية حوار فإن الشركة تشعر بأنه من المرغوب فيه كثيراً أن يغطي هذا الحكم وبشكل رسمي وبالتفصل توزيع المياه الإقليمية، وقعر المياه بين قطر والبحرين. ومعلوماتنا من البحرين تتضمن بأن ممثل حكومة البحرين يقوم برسم الخرائط لقعر المياه.. إلخ في المياه الملاصقة لشبه جزيرة قطر والتي يبدو أنها تعود لحاكم قطر والحقيقة أن هذا الحاكم لا يوجد عنده مستشار بريطاني ولا معتمد سياسي مما قد يسبب بعض الخطورة، إذ قد تقوم البحرين بالتجاوز عليه و أن العلاقات بينه وبين شيخ البحرين رديئة تماماً والتي ستكون على حساب الشركة أيضاً

(توقيع)

مدير الإدارة

وفيما يلي نص خطاب وزارة الهند المؤرخ في ٤ يوليو ١٩٣٩، والمرسل إلي المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي المتضمن الاعتراف بعائدية جزر حوار لشيخ البحرين (٢١) :-

من/ وزير الهند

إلى / المقيم السياسي في الخليج الفارسي

رقم بي. زت ٤٠٦٥/٣٩

تاريخ ٤ يوليو ١٩٣٩

أرجو الإشارة إلي المراسلات الخاصة بملكية جزر حوار والمنتوية بخطاب حكومة الهند رقم بي. زت ٣٦٩٣/٣٩ وتاريخ ١٦ يونيو وإلى الخطاب المرفق طيه المرسل من شركة الامتيازات النفطية المحدودة.

وإذا ما اتفقت حكومة الهند في الرأي مع وجهة نظر حكومة صاحب

الجلالة بأن حوار تعود لشيخ البحرين أرجو إطلاعي على وجهة نظركم (على ان يرسل مع خارطة مفصلة) بصدد الخط الفاصل الواجب رسمه بين الأراضي والمياه الإقليمية العائدة للبحرين، وتلك العائدة لقطر في المنطقة المشمولة بذلك.

(توقيع)

آر.بيل

كما وأرسلت وزارة الهند في لندن خطاباً في ٤ يوليو ١٩٣٩ موجهاً إلى شركة الامتيازات النفطية في لندن يتضمن رفع إدعاءات شيخ البحرين وشيخ قطر بالمطالبة بجزر حوار إلى حكومة صاحب الجلالة وفيما يلي نص الخطاب (٢٢) :-

وزارة الهند

رقم بي.زت ٣٩/٤٠٦٥

الوايت هول

إلي / مدير إدارة شركة الامتيازات النفطية المحدودة، لندن

٤ يوليو ١٩٣٩ م

بتوجيه من وزير وزارة الهند أشير إلى خطابكم رقم بي.زت ٥٦/٢٦ وتاريخ ٣٠ يونيو لإبلاغكم بأنه قد تم رفع طلبات وادعاءات شيخ البحرين وقطر بملكية جزر حوار إلى حكومة صاحب الجلالة مؤخراً وسيتم إصدار القرار النهائي بصدد الموضوع قريباً.

ومن الضروري تحديد الخط الفاصل بين أراضي البحرين وقطر في حالة إقرار حكومة صاحب الجلالة بأن الجزر تعود لشيخ البحرين.

(توقيع)

آر.بيل

ثم بادر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي إلى إرسال خطاب إلى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين يبلغه فيه بعائدية جزر حوار له وليس لشيخ قطر وفيما يلي نص الخطاب المؤرخ في ١١ يوليو ١٩٣٩ م (٣٣) :-

### دار الرئاسة البريطانية

رقم ٦٣٨ إس ١٩٣٩

بي.ز.ت ٤٥٥١/١٩٣٩

١١ يوليو ١٩٣٩

إلي/صاحب المعالي الشيخ سير حمد بن عيسى آل خليفة حاكم  
البحرين.

### صديقي المحترم

إشارة إلى المراسلات المنتهية مع مستشاركم بخطابه رقم إس إف / ١٩٧٢ وتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨ (٢٩ شوال ١٣٥٧) حول موضوع ملكية جزر حوار ويتوجيه من حكومة صاحب الجلالة يسرني إبلاغكم بأنه بعد دراسة دقيقة للدليل المقدم من قبل معاليكم وشيخ قطر فقد قررت بأن هذه الجزر تعود لدولة البحرين وليس لدولة قطر.

كما وأبلغت شيخ قطر بذلك حسب الأصول

### المخلص

(توقيع)

بي.سي.فاول

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

وفي الوقت نفسه وجه المقيم السياسي في الخليج العربي خطاباً إلى شيخ

قطر، الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، حاكم قطر بنفس المضمون حول عائلية  
جزر حوار للبحرين وليس لقطر وفيما يلي نص الخطاب المذكور (٢٤) :-

### دار الرئاسة البريطانية

رقم إس ١٩٣٩/٦٣٩

١١ يوليو ١٩٣٩

إلى / الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، حاكم قطر

بعد التحية

إشارة إلي المراسلات المنتهية معكم بخطابكم المؤرخ في ٣٠ مارس ١٩٣٩  
(٩ صفر ١٣٠٨) حول موضوع ملكية جزر حوار ويتوجيه من حكومة صاحب  
الجلالة يسرني إبلاغكم بأنه بعد دراسة دقيقة للدليل المقدم منكم ومن صاحب  
المعالي شيخ البحرين فقد قررت حكومة صاحب الجلالة بأن جزر حوار تعود  
لدولة البحرين وليس لقطر. وسأقوم بإبلاغ معالي شيخ البحرين بذلك حسب  
الأصول.

(توقيع)

تي. سي فاول

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

وفيما يلي نص خطاب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والمؤرخ  
في ٢ أغسطس ١٩٣٩ والموجه إلى قائد القوة الجوية وقائد القوات البريطانية في  
العراق في القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية غرب الفرات في العراق (٢٥) :-

رسالة بالبريد الجوي موثوق

مكتب المقيم السياسي

الخليج الفارسي



مخيم شيراز

إلى / قائد القوة الجوية، والقوات البريطانية في العراق الحبانية

مكررة إلى وزير وزارة الهند، لندن وسكرتير حكومة الهند، دائرة الشؤون الخارجية، شمالاً  
المعتمد السياسي، البحرين

الموضوع / ملكية جزر حوار

قررت حكومة صاحب الجلالة بأن جزر حوار تعود إلى البحرين وليست لقطر وإنه لمن الضروري الآن تحديد الخط الفاصل بين أراضي البحرين وقطر في المنطقة المذكورة ولتنفيذ ذلك بدقة فإنه من المطلوب وجود خارطة مفصلة للمنطقة إلا أنه لا يتيسر أي شيء في الوقت الحاضر وقد علمنا من المعتمد السياسي في البحرين أنه بإمكان القوة الجوية تصوير المنطقة بقياس صغير خلال ستة أسابيع وخلال فترة تدريباتهم هناك وأكون شاكراً لو تهيأت مثل هذه الخارطة للمنطقة كما مؤشرة باللون الأحمر على المخطط المرفق طيه وأرجو إعادته إلي المعتمد السياسي في البحرين في الوقت المطلوب ويشير المعتمد السياسي بأنه يشكك في دقة هذه الخارطة وأنها تبين منطقة واسعة أكثر مما هي في الواقع حالياً.

٢- وإذا كان بالإمكان تنفيذ هذا الطلب فأرجو إعداد ستة نسخ من تلك الخارطة لإرسالها إلى وزارة الهند والمعتمد السياسي في البحرين و٣ نسخ إلى سكرتير حكومة الهند في دائرة الشؤون الخارجية واحتفظ بنسخة لنفسي.  
٣- ويفترض أنه من الممكن إعداد وإرسال الخرائط دون دفع أية تكاليف.

(توقيع)

جي. كرونينك

عن سكرتير المقيم السياسي في الخليج الفارسي

وفيما يلي نص خطاب صاحب المعالي شيخ البحرين حمد بن عيسى آل

خليفة المؤرخ في ٤ أغسطس ١٩٣٩، والموجه الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والمتضمن تقديم شكره إلى الحكومة البريطانية لاعترافها بملكية حوار وعانديتها لدولة البحرين (٢٦) :-

### القصر- المنامة

رقم بي. زت ٣٩ / ٥٦٨٧

٤ أغسطس ١٩٣٩

إلى/ صاحب الفخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، بوشهر  
بعد التحية..

علمت بكل سرور من مضمون خطابكم رقم إس/ ٦٣٨، وتاريخ ١١ يوليو ١٩٣٩ بصدد جزر حوار التي تشكل جزءاً من أراضينا بأنه تم إصدار القرار من قبل حكومة صاحب الجلالة بأن هذه الجزر تعود إلى دولة البحرين وليس لدولة قطر. إننا نشكر الحكومة البريطانية العليا في النظر في هذه القضية وحفاظاً على حقوقنا وبحمد الله فإننا مقتنعون بالعلاقات الجيدة بيننا وبين الحكومة البريطانية العليا. وقد لاحظنا بأن سعادتكم قد أبلغ شيخ قطر وأننا نشكركم على ذلك، هذا ما استحق القول والسلام.

(توقيع)

حمد بن عيسى آل خليفة.

ثم بادر شيخ قطر، عبد الله بن قاسم آل ثاني، بإرسال خطاب إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي يتضمن رد فعله تجاه قرار الحكومة البريطانية بصدد عاندية وملكية جزر حوار. وفيما يلي نص الخطاب (٢٧) :-

١٧ جمادى الثاني ١٣٥٨

الموافق ٤ أغسطس ١٩٣٩

من/ الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر  
إلى / صاحب الفخامة المقدم سير ترنتجارد فاو  
المقيم السياسي في الخليج الفارسي، يوشهر

بعد التحية،

أسف لإبلاغكم عن مدى خيبتني لما ذكرتم في خطابكم الموقر رقم إس. ٦٣٩ وتاريخ ١١ يوليو ١٩٣٩، الموافق ٢٣ جمادى الأولى ١٣٥٨، بأنه بتوجيه من حكومة صاحب الجلالة قد جرى إبلاغي بأنه في رأيهم بأن جزر حوار تعود لدولة البحرين وليس لدولة قطر ومن الطبيعي أنني أصبت بدهشة لهذه الأنباء وقد حاولت في استغرابي إيجاد سبب وراء قرار حكومة صاحب الجلالة والذي اعتمدت عليه في رأيها حيال هذه القضية في الوقت الذي قدمت لها الأدلة والبراهين والمضامين التي اعتقد أنها كانت كافية لتوضيح الموقف الصحيح والظروف لهذه الجزر.

فهل من المقبول يا صاحب السعادة القول بأنها تعود لدولة البحرين وليس لدولة قطر؟ فهل تعلمون بأن جزر حوار تعود لدولة قطر منذ اليوم الأول الذي خلقها الله وبقيت أرض قطرية لحد هذا اليوم وأنها لا تعود للبحرين استناداً إلى موقعها الطبيعي والجغرافي، وأنها لم تفصل أبداً من أمها قطر كما أنها لم تقطع نفسها عنها وأن حكومة البحرين لم تغزوها إلا حديثاً عندما وجدوا الظروف مواتية لاغتصابها تحت مبررات وادعاءات مزيفة منافية للحقيقة والمبادئ.

وكنت قادراً على منعهم من القيام بذلك إلا أنني التجأت إلى العقل ومعتمداً على صداقة حكومة صاحب الجلالة ودعمهم لقضايا الحق وانطلاقاً من هذا الاعتقاد وقدمت احتجاجي وشكواي إلى الجهات المعنية حول الموضوع. ومع كل احترامي وتقديري لحكومة صاحب الجلالة والاعتبار لمقامكم أتمس

منكم أن أوضح لكم بأن حكومة صاحب الجلالة لم تطلع على كل الحقائق لهذه القضية أو من قبيل سعادتكم لذا فلم تتوضح القضية. وكلما فكرت في هذا الموضوع فإنني لا أتمكن تجنب الظن بأن الادعاء الذي قدمته حكومة البحرين والأسلوب الذي استخدمته والأضواء المظهرية التي أطلقتها على ادعاءها لا بد وأن يكون العامل وراء تكوين رأي حكومة صاحب الجلالة حول هذه القضية. ولهذا الاحتمال فإنني لا أتمكن من البقاء ساكناً على هذه القضية التي هي نتيجة الغموض وعدم طرح الحقائق بشكل مناسب، لذا فإنني أقدم احتجاجي للمرة الثانية لتوضيح القضية والتمس من سيادتكم وإنسانيتكم ومن عدالة حكومة صاحب الجلالة وحكمتها النظر في القضية بعين الحق والعدالة، إذ أنني واثق من عدالة وإنصاف حكومة صاحب الجلالة ومن شعوركم بالعدالة وبالإنسانية بأنكم لا ترضون بحصول أي تجاوز على أرضي أو على حقوقي الطبيعية.

وأنني واثق بأنه في حالة توضيح الحقائق المتعلقة بالقضية ستغيرون رأيكم لإحترام حقوقي وحقوق شعبي وتفادي جرح مشاعري وقلوب شعبي لأننا أصدقاكم وسنبقى أصدقاكم.

ونعتمد على مساعدتكم ومساندتكم.

أطلب منكم إعادة النظر في الموضوع مرة أخرى وتقديم الاستفسارات لأنكم كما تعلمون يا أصحاب الفخامة أنكم لا تقبلون بالاعتصاب لأراضي الآخرين ولا تقبل به الشريعة ولا العدالة ولا القانون المدني.

**المخلص**

**الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني**

**حاكم قطر**

وفيما يلي نص الخطاب الموجه من المقيم السياسي البريطاني في الخليج

العربي إلي الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني المؤرخ ٢٥ سبتمبر ١٩٣٩ المتضمن  
عدم إمكانية إعادة النظر في قرار الحكومة البريطانية حيال ملكية جزر حوار  
(٢٨) :- رقم سي / ٤٧٦ / ١٩٣٩

مكتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي

البحرين

٢٥ سبتمبر ١٩٣٩

إلى / الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، حاكم قطر

بعد التحية،

جواباً على خطابكم المؤرخ في ١٧ جمادى الثاني ١٣٥٨ هـ (٤ أغسطس  
١٩٣٩ م) بشأن موضوع ملكية جزر حوار أرجو إبلاغكم بأن قرار حكومة صاحب  
الجلالة المبلغ إليكم بخطاب المقيم السابق رقم س. ٦٣٩ وتاريخ ١١ يوليو (٣  
جمادى الأولى ١٣٥٨) نهائي ولا يمكن النظر في الموضوع مرة أخرى.

(توقيع)

سي. جي. برايور

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

وبتاريخ ١٢ مارس ١٩٤٠ وجه وزير وزارة الهند خطاباً إلى المقيم السياسي  
البريطاني في الخليج العربي، يتضمن استفساراً حول عدم تحديد ملكية فيشت  
الديبل الواقعة بين البحرين وقطر إذ لم يتضمن قرار الحكومة البريطانية تحديد  
عائديتها وفيما يلي نص الخطاب المذكور (٢٩) :-

وزارة الهند (دائرة الشؤون الخارجية)

من / وزير الهند

إلى / المقيم السياسي في الخليج الفارسي

ومكرره إلى/ المعتمد السياسي في البحرين  
وحكومة الهند - دائرة الشؤون الخارجية

رقم. بي. زت ١٢٢٧/٤٠

١٢ مارس ١٩٤٠

أرجو الإشارة إلى خطابي المرقم بي. زت ٣٩/٤٠٦٥ وتاريخ ٤ يوليو ١٩٣٩. لازلت بانتظار وجهات نظركم بصدد الخط الفاصل الذي سيرسم بين حقوق المياه الإقليمية بين البحرين وقطر الكائنة قرب جزر حوار. وسأكون مسروراً لاستلام ملاحظتكم في وقت مبكر وكذلك ملاحظتكم حول المسائل المهمة الأخرى التي أثارتها شركة الامتيازات النفطية في خطابها المؤرخ في ٢٦ فبراير (نرفق طيه صورته منه) بصدد الخط الفاصل بين مصالح البحرين وقطر في المياه الفاصلة بين الدولتين.

ولا شك أنه لا يمكن القبول بالمسح الذي تجريه شركة نفط البحرين في المياه والجزر كدليل على ملكية البحرين لتلك الأراضي والمياه.

٢- وعندما وضعت هذه القضية الخاصة بملكية بعض الجزر والمياه الواقعة بين قطر والبحرين تحت الدراسة في أبريل ١٩٣٨ والمرتبطة بالمفاوضات الجارية بصدد المناطق غير المخصصة من أراضي ومياه البحرين، فقد تم الاقتراح آنذاك، وبناء على توصية المرحوم السيد ترينجارد فاو (الذي استشير خلال زيارته إلى لندن) لإعطاء شيخ قطر الفرصة لتقديم أي ادعاء بملكيته يرغب في تقديمه بخصوص حوار وفيشت الديبل. وطيه نبذه من المحضر المسجل من قبل السير ترينجارد فاو.

وقبل القيام بتنفيذ هذا الإجراء بادر شيخ قطر إلى تقديم طلب بادعائه بملكية حوار وفي المراسلات التي تمت فيما بعد (أنظر خطاب المعتمد السياسي رقم سي/٣٢٦-٢٩/ أي وتاريخ ٢٠ مايو ١٩٣٨) لم تتم الإشارة إلى فيشت الديبل ويسرني أن أطلع على وجهات نظركم حول قضية ملكية فيشت الديبل وإطلاعي

فيما إذا كان من الافضل والأحسن إعطاء شيخ قطر الفرصة للتقدم بطلب ادعاء الملكية، إذا رغب بذلك.

خادمكم المطيع

سي. جي. بيلي

الوكيل السياسي البريطاني المعتمد

## الفصل الثاني

### بريطانيا ترسم الخط الفاصل بين حدود البحرين وقطر

في رسالته المرقمة س/ ١٢٢٧، والمؤرخه في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧، والمرفقة بخريطة مفصلة والموجهة الى شيخ قطر الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني اعترف المعتمد السياسى البريطانى المقيم في البحرين استناداً إلى التعليمات التى استلمها المعتمد من مرجعه المقيم السياسى البريطانى في الخليج العربى بعائدية جزر حوار ومياهاها الإقليمية لسيادة البحرين. كما وحدد المعتمد الخط الحدودى الفاصل بين البحرين وقطر واعتبر كافة أجزاء قاع البحر الواقعة غرب هذا الخط واقعة تحت سيادة شيخ البحرين وقاع البحر الواقع شرق ذلك الخط تحت سيادة شيخ قطر، وفيما يلي نص الرسالة المذكورة<sup>(١)</sup>.

٢٣ ديسمبر ١٩٤٧

رقم س/ ١٢٢٧

إلى/ صاحب السعادة الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثانى

حاكم قطر... المحترم

بعد التحية،

١ - بناءً على التوجيهات الصادرة لي من فخامة المقيم السياسى البريطانى



نود إحاطة سعادتكم بأن حكومة صاحب الجلالة كانت تدرس موضوع تحديد حدود قاع البحر الفاصلة بين أراضي بلادكم وأراضي صاحب المعالي شيخ البحرين. وإلى جانب ذلك فإن اعتبارات التنقيب عن النفط من قبل الشركات النفطية في أراضي سعادتكم وأراضي صاحب المعالي شيخ البحرين جعل مثل هذا الأمر ضرورياً.

٢ - لذا فإنني أرسل إليكم طيه ولعلوماتكم صورة من الخارطة توضح الخط الفاصل (من النقطة إم إلى سفينة الإضاءة التابعة للبحرين) والذي تعتبره حكومة صاحب الجلالة الخط الفاصل الذي يقسم قاع البحر المذكور استناداً إلى المبادئ العادلة، وقد تم رسم هذا الخط الوسط الفاصل استناداً إلى امتداد شكل السواحل في جزيرة البحرين وشبه جزيرة قطر.

٣ - عدا عن الاستثناءات الواردة والمذكورة أدناه فإن حكومة صاحب الجلالة سوف تعتبر، في المستقبل، كافة المناطق الواقعة من قاع البحر إلى غرب هذا الخط تابعة لسيادة صاحب المعالي شيخ البحرين وكافة المناطق الواقعة إلى شرقه تابعة لسيادة سعادتكم. ويغطي هذا القرار قاع البحر فقط وليس المياه الواقعة فوقه ودون التأثير في حقوق الملاحة الحالية.

٤ - تشمل الاستثناءات المشار إليها أعلاه ما يلي :

تم الاعتراف بحقوق السيادة لصاحب المعالي شيخ البحرين فيما يلي :

(أ) مناطق فيشت الديبل وجرادة ، واستناداً إلى أحكام القانون الدولي لا يمكن اعتبار هذه المناطق جزر لها مياه إقليمية.

(ب) جزيرة حوار ومجموعة جزر حوار والمياه الإقليمية التابعة لها والمحددة استناداً إلى القواعد المتعارف عليها في القانون الدولي. ومن الجدير بالذكر فإنه لا يمكن اعتبار جزيرة « جنان » ضمن مجموعتي جزر حوار.

٥ - ولقد تم إحاطة شركتي نفط البحرين وشركة نفط قطر للإنماء المحدودة

بمحتويات هذه الرسالة.

(توقيع)

سي. جى بيلى

الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين

وفى رسالة جوابية من صاحب المعالي الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ، أمير البحرين ، رد سمو الأمير على رسالة الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين حول موضوع التقسيم البريطانى للحدود بين بلاده وقطر استناداً إلى الخط الفاصل المذكور وأكد عدم اعترافه به.

وفيما يلي نص ما ورد فى الرسالة المؤرخة فى ٣ فبراير ١٩٤٩ (٢):-

صورة من رسالة صاحب المعالي الشيخ سلمان إلى الوكيل السياسى فى البحرين

والمؤرخة فى ٣ فبراير ١٩٤٩ م

أتشرف بالاعتراف باستلام رسالتكم المرقمة سي/ ايل - ٤١ بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٤٩ التى أشرت فيها إلى رسالتى المرقمة ١٣٦٨/٢٥٨ والمؤرخة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٨ التى تضمنت الطريق الذى تستخدمه القوارب الذهبية والقادمة بين جزيرة سترة وزكريت. وأجد أنه من الضرورى هنا الإشارة بأن الطريق الذى جرت العادة على استخدامه من قبل هذه الزوارق التى تحمل الماء إلى شركة النفط يقع ضمن الخط المؤشر على خارطة التى أرسلتها لي برفق خطابك المرقم سي/ ١٢٢٦ والمؤرخ فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧. إذ يقع هذا الطريق بين سواحلنا الغربية وبين الجزر العديدة العائدة لنا والواقعة ضمن مياه البحرين. وأن الجزء الوحيد الذى لا يقع فى جانب البحرين من الخط المذكور المؤشر فى خارطتك هو لمسافة عدة أميال تقع بين زكريت وجزيرة جنان.

وبموجب هذه الرسالة فإننا لا نعتزف بأى تقسيم للبحر بين سواحلنا وبين قطر إلا أننا نود الإفادة بأن الطريق السالك والعادى الذى تستخدمه

القوارب بين سترة وزكريت يقع داخل حدودنا بدون أدنى شك.

وفي رسالة جوابية أخرى من المقيم السياسي في الخليج إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين أشار المقيم إلى رسالة شيخ البحرين المؤرخة في ٣ فبراير وطلب من وكيله في البحرين سي. جي. بيلي أن يوضح للأمير المقصود من تقسيم قاع البحر بين البحرين وقطر فكتب في ٣ مارس ١٩٤٩ (٣):-

### دار اعتماد الخليج الفارسي

رقم ١٨٧/٢/٤٩

البحرين

٣ مارس ١٩٤٩

إلى : سي. جي. بيلي الوكيل السياسي في البحرين

بالإشارة إلى رسالة الشيخ سلمان المؤرخة في ٣ فبراير والتي أرسلتم صورة منها طى مذكرتكم المرقمة سي/أر-٥٦ بتاريخ ٨ فبراير.

٢- لم يفهم الشيخ أهمية تقسيم قاع البحر بين البحرين وقطر إذ أنها تتعلق بالسلطة القضائية بقاع البحر نفسه ولا تأثير لها على حقوق الطرفين على مياه السطح الواقعه أعلى قاع البحر بالرغم من تبليغه بذلك بموجب رسالتكم الموجهة له رقم س/٢٢٦ والمؤرخة في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧ م، ولاغرابه في ذلك نظراً إلى أن شركة نפט البحرين لم تفهم أيضاً نفس الموضوع وربما بشكل متعمد. وساكون شاكراً لكم فضلكم لو قمتم بشرح هذا الموضوع للشيخ مرة أخرى ويفضل بشكل شفوي وتوضيح الأمر له بأن قرار حكومة صاحب الجلالة بخصوص قاع البحر لايعطيه أى حقوق في المياه الواقعه فوق سطح قاع البحر ولاتحوله بالتدخل بالملاحة أو بعلامات تاشير الملاحة خارج حدود مياهه الإقليمية.

(توقع)

دبليو. آر. وي

وبتاريخ ٣ مايو ١٩٤٩ قام الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في البحرين بإرسال صور من الخطابات السرية الموجهة منه إلى صاحب السعادة الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني، حاكم قطر والمؤرخة في ٣٠ إبريل ١٩٤٩ وإلى صاحب المعالي الشيخ السير سلمان ، حاكم البحرين في نفس التاريخ وإلى ممثل شركة نפט البحرين وإلى مدير شركة امتيازات نפט البحرين المحدودة، وإلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، وفيما يلي نص ما ورد في هذا الخطاب(٤):-

### سري

#### دار الاعتماد البريطانية في الخليج في البحرين

عدد سي/ اس - ٤٦

٣٠ إبريل ١٩٤٩ الموافق ٢ رجب ١٣٦٧

إلى حضرة الأكرم الأفخم صاحب السعادة الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني سي. أي. إي ، حاكم قطر المحترم

بعد السلام والسؤال عن صحتكم وتقديم الاحترام اللائق بمقام سعادتكم، إشارة إلى كتاب سعادتكم المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني ١٣٦٧، لقد أوعزلي بواسطة حكومة صاحب الجلالة أن أخبر سعادتكم بأن حكومة صاحب الجلالة تلاحظ بسرور قبول سعادتكم السريع لقرارها. إن سعادتكم على علم بأن جزر حوار قد خصصت نهائياً إلى البحرين في عام ١٩٣٩.

أما بخصوص فيشتت الديبل وفيشتت جرادة لقد اعتبر بأن سيادة شيخ

البحرين عليها ثابتة.

في هذه الظروف فان حكومة صاحب الجلالة ترى أن ليس هناك أسباب وجيهة لتعديل تقسيم قاع البحر، وإنى أطلب من سعادتكم أن تعتبروا الحكم المرفوع لكم في كتابي رقم سي/١٢٢٧ المؤرخ في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧ نهائي. وأن مطالبة سعادتكم بالحقوق في قاع البحر خارج المياه الإقليمية سوف لا يكون نافذ المفعول إلى أن يصدر سعادتكم إعلاناً مناسباً الذي سيُشعر سعادتكم بشأنه عما قريب.

وفي الختام أقدم لسعادتكم احتراماتي الفائقة ودمتم محروسين.

(توقيع)

معمد الدولة البريطانية في البحرين

س.ج.بيلي

وفي رسالة مشابهة إلى حاكم البحرين كتب المعتمد البريطاني ما يلي<sup>(٥)</sup>

سـرى

دار الاعتماد البريطاني في البحرين

عدد سي/ اس ١٥١

٣٠ ابريل ١٩٤٩، الموافق ٢ رجب ١٣٦٨

إلى حضرة الأكرم الأفخم حميد الشيم صاحب السمو الشيخ سير سلمان بن حمد آل خليفة ، كي سي. أي. تي، حاكم البحرين ، المحترم.

بعد السلام والسؤال عن صحتكم وتقديم الاحترام اللائق لمقام سموكم.

بناء على تعاليم حكومة صاحب الجلالة لي الشرف بأن أجيب على كتابكم المؤرخ في ١٩ صفر ١٣٦٧ حول موضوع تقسيم قاع البحر بين البحرين وقطر

كما يلي:

٢ - على بادئ ذي بدء أن أبين أنه في حين القيام بتقسيم قاع البحر بين البحرين وقطر لقد كانت رغبة حكومة صاحب الجلالة أن تتبع مبادئ العدالة، ولولا وجود عوامل أخرى لا تتبع خط وسط بين جزيرة البحرين وشبه جزيرة قطر ولكن بما أنه في عام ١٩٣٩ اعترفت حكومة صاحب الجلالة بمجموعة جزر حوار كتابعة للبحرين واعتبر أيضاً أن سيادة البحرين على « فشوت » ديبيل وجرادة ثابتة فأن هذه الجزر و« الفشوت» قد خصصت للبحرين في حين أنها تقع في جانب قطر من الخط المتوسط.

٣ - أما بخصوص النقطة المشار إليها في الفقرة (٣) من كتاب سموكم، صحيح أنه في عام ١٩٣٨ عندما جرت المفاوضات بين سموكم وشركة امتيازات النفط المحدودة بخصوص « المساحة الإضافية» قد جهزت خارطة بينت فيها مساحة أكبر بكثير من قاع البحر كتابعة للبحرين من تلك التي خضعت لها الآن، وأنه من الصحيح أيضاً أن المعتمد السياسي كان حاضراً أثناء المباحثات وأنه لم يثر أى اعتراض عن الخارطة. غير أن هذا لا يمكن اعتباره كدليل على أي قبول من جانب حكومة صاحب الجلالة للحدود والمطالبة عندئذ من جانب البحرين، وفي الواقع أبلغت شركة امتيازات النفط المحدودة في حينه بأنه في حالة تقدم شيخ قطر بأى مطالبات بشأن أى جزء من المساحة، فأن مثل هذه المطالبات يجب أن ينظر فيها بواسطة حكومة صاحب الجلالة وذلك بغية الوصول إلى قرار ويظهر أنه لم يجر تبليغ مماثل إلى المرحوم والد سموكم في الوقت نفسه، غير أنه من الواضح، بأن مجرد أن جرت مفاوضات بين حكومة البحرين وبعض شركات النفط حول مسافة معينة لا يمكن اعتباره مثبتاً إلى الأبد مطالبات البحرين بتلك المساحة وفي المناسبة الحالية كان من الطبيعي أن تنظر حكومة صاحب الجلالة في مطالبات وحقوق كل من البحرين وقطر وقد أعطت حكمها بموجبها.

٤ - بالإشارة إلى الفقرة (٤) من كتابكم يجب أن أبين لسموكم بأن « الفشت

« الطويل المتواصل الذى تشيرون إليه يمتد طول الطريق من قطر إلى سترة وأنه على أساس الأدلة التى تستعملونها فإن قطر يمكن اعتبارها أحق بالمطالبة في » « فشتوت» دبيل وجرادة من البحرين. ونظراً للأسباب المتقدمة في الفقرة (٢) فإن «فشتوت» دبيل وجرادة قد أعطيت لسموكم ولكن حسب مبادئ العدالة فإن تقسيم قاع البحر ضمن هذه المساحة باستثناء هاذين الفشتين يجب أن يتبع خطأ متوسطاً.

٥ - بالإشارة إلى الفقرة (٥) من كتاب سموكم بخصوص جزيرة جنان - لم تكن هذه الجزيرة مذكورة بشكل خاص في المراسلات التى انتهت باعتراف حكومة صاحب الجلالة بملكية البحرين لجزر حوار وبما أن التحقيق في المكان بالذات قد أظهر بأنها منفصلة عن مجموعة جزر حوار بقنال عميق وبالأحرى جزء من واجهة رأس عوينات على من بر قطر لا من مجموعة جزر حوار، فقد تقرر بأنه لا يمكن اعتبارها مخصصة للبحرين بموجب أمر عام ١٩٣٩ وأنها تخص قطر حقاً.

٦ - فعليه يجب إبلاغ سموكم بأن حكومة صاحب الجلالة بعد النظر بمنتهى الدقة في الاعتراضات المثارة من جانب سموكم في كتابكم الذى أشرنا إليه لم تجد سبباً وجيهاً لتعديل القرار بخصوص تقسيم قاع البحر بين البحرين وقطر، والذى نقل في كتابى رقم سي/١٢٢٦ المؤرخ في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧، وعليه فإنه يتوجب عليّ أن أطلب من سموكم اعتبار ذلك القرار كقرار نهائى.

٧ - وأن عليّ مرة أخرى أن أبين قرار حكومة صاحب الجلالة يشير إلى الحقوق في قاع البحر فقط وأن الحقوق الخاصة بالملاحة والصيد والحقوق الأخرى في المياه فوق قاع البحر لن تتأثر بأى وجه لذلك. وأن مطالبات سموكم بالحقوق في قاع البحر خارج المياه الإقليمية سوف لا تكون نافذه المفعول إلى أن يصدر سموكم إعلاناً مناسباً سيشعر سموكم بشأنه عما قريب.

وفي الختام أقدم لسموكم احتراماتى الفائقة ودمتم محروسين.

(توقيع)

معمد الدولة البريطانية في البحرين

سي جي. بييلي

دارالاعتماد البريطاني في البحرين<sup>(١)</sup>

٣٠ ابريل ١٩٤٩ رقم سي/ايل/١٥٢٠

إلى/رئيس ممثلي شركة نفط البحرين المحدودة بالبحرين

عزيزي،

بالإشارة إلى خطابكم رقم سي/بي أي. ٣٢٣؛ تاريخ ٢٨ مارس ١٩٤٨ حول موضوع تقسيم قاع البحر بين البحرين وقطر، لقد صدرت لي التعليمات بأن أرسل إليكم صورة من الخطاب الموجه إلى معالي شيخ البحرين حيال هذا الموضوع. ويغطى هذا الخطاب معظم النقاط التي أثرت في رسالة السيد بالانتاين المؤرخة في ٥ مارس ١٩٤٨ والموجهة إلى السيد هاريسون. وأود الإضافة بأن حكومة صاحب الجلالة تشعر بأنه من الواجب تطبيق مبدأ العدالة في موضوع الادعاءات المرفوعة من قبل شيخ البحرين وقطر لذا فإنها لم تتأثر في حكمها بالعوامل الجيولوجية أو بأية اعتبارات أخرى تتعلق بأية خدمات قدمتها شركة نفط البحرين.

٢ - وأكرر مرة أخرى بأن قرار حكومة صاحب الجلالة يتعلق بقاع البحر فقط ولا يؤثر بأي شكل من الأشكال في حقوق الملاحة والصيد أو أية حقوق أخرى في المياه الواقعة فوق قاع البحر. لذا فان الوضع الحالي سوف لا يؤثر بالنسبة للملاحة في قنال «سترة» بأي حال من الأحوال. وأن حكومة صاحب الجلالة تعلم تماماً بمدى أهمية هذا القنال ليس بالنسبة لشركة نفط البحرين فحسب، بل لجزر البحرين بشكل عام ولا تريد أن ترى حدوث أى شيء نتيجة التوصل إلى قرار تقسيم قاع البحر مما سيؤثر في استخدام القنال لأغراض الملاحة.

صورة من الخطاب موجه إلى مدير شركة امتيازات النفط المحدودة رقم



سي/ايل - ١٥٣ - والمؤرخ في ٣٠ ابريل ١٩٤٩ (٧).

إشارة إلى خطابكم رقم كيو.أي- ٥٥٨٥/٢ بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٤٩، نرفق فيه صورة من الخطاب المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني ١٣٦٧ (الموافق ٢١/٢/١٩٤٨) الصادر عن شيخ قطر وجوابي على الخطاب المذكور والذي يغطي النقاط التي أشرت بها في خطابكم أعلاه.

وفي رسالة موجهة من الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة إلى الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في البحرين رفض الشيخ الاعتراف والقبول بالخط الفاصل البحري بين البحرين وقطر وتحدي الحكومة البريطانية في إصدار مثل هذا القرار وفيما يلي نص الرسالة (٨):

صورة من الرسالة المؤرخة في ٢٣ مايو ١٩٤٩ من الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، البحرين، إلى الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في البحرين.

أتشرف بالاعتراف باستلام خطابكم رقم سي/ايل - ١٥١- والمؤرخ في ٣٠ ابريل ١٩٤٩ بخصوص البحار بين البحرين وقطر والذي طلبت فيه منى اعتبار القرار نهائى بصدد الموضوع، ويتوجب عليّ إشعاركم بأننى غير مستعد لاعتبار (القرار نهائى) إذ أن ملكية البحر الواقع بين البحرينى وقطر يعود لنا، ولم نسمع أبداً أن شيخ قطر قد طالب به في أي وقت من الأوقات. وإذا ما ادعى وقدم طلباً بذلك فإننا نريد أن نرى ذلك بأنفسنا مع الدليل ليبرهن على عائدية ذلك البحر له.

ليس هذا النزاع بين البحرين وقطر؟ إذ أننا لا نفهم كيف يمكن للحكومة البريطانية أن تصدر قراراً حول حدودنا قبل إشعارنا بأن شيخ قطر يطالب بجزء من هذه البحار. وأننا نريد أن نعلم فيما إذا كانت الحكومة البريطانية تتصرف في هذه القضية كحاكم أو وسيط ونريد معرفة في ظل أية معاهدة بيننا وبين بريطانيا، يحق لبريطانيا أن تصدر قرارات تتعلق بحدود البحرين دون الرجوع إلى أو استشارة حاكم البحرين.

وردأ على جواب الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة الراض للاعتراف بالخط

الفاصل لقاع البحر بين البحرين وقطر، بادر المقيم السياسى البريطانى في الخليج إلى الكتابة إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن في يونيو ١٩٤٩ مقترحاً عليها إعداد جواب آخر ردأ على خطاب الشيخ سلمان له ومنتظراً أية تعليمات ليضمنها في الخطاب المقترح إرساله(٩). إلا أن الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة بادر إلى إرسال خطاب آخر في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ إلى الوكيل السياسى البريطانى المعتمد في البحرين. يشير فيه إلى النزاع القائم بين شركة امتيازات النفط المحدودة العامة في البحرين وشركة التعدين والاستثمار المحدودة العامة (أمريكية الجنسية) في قطر حول مياه قطر، إذ قام حاكم قطر الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثانى بمنح امتياز التنقيب إلى شركة التعدين والاستثمار المحدودة وإحالة النزاع إلى التحكيم، فكتب الشيخ ما يلي(١٠):—

#### القصر- المنامة

البحرين - ٢١ نوفمبر ١٩٤٩

من: سلمان بن حمد آل خليفة

إلى: الوكيل السياسى لحكومة صاحب الجلالة المعتمد في البحرين.

بعد التحية،

أتشرف بإبلاغكم بإننى قد علمت بأن هناك نزاعاً بين شركة امتيازات النفط المحدودة وشركة التعدين والاستثمار المحدودة حول مياه قطر (مهما كانت) إذ قام الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثانى بمنح امتياز إلى شركة التعدين وقد علمنا بأن النزاع قد أحيل إلى التحكيم.

إننا لا نعلم ما هى المنطقة البحرية التى منح الشيخ امتياز التنقيب فيها، إلا أنه إذا كان مثل هذا الامتياز يرتبط بالبحار الواقعة. بين البحرين وقطر فإننا نود الإفادة بتذكيركم بأننا ندعى السيادة على هذه البحار كما أشرنا إلى ذلك في رسالتنا المؤرخة في ١٨ شعبان ١٣٦٧ (٢٤ يونيو ١٩٤٨) الموجهة إلى وزير الخارجية (البريطانى).

ونظراً لاحتمال تأثير هذا النزاع بين الشركتين على ملكيتنا لذا فإننا نطلب منكم إحاطتنا علماً بحدود المنطقة البحرية للامتياز الذي منح لشركة التعدين والاستثمار المحدودة.

(توقيع)

**سلمان بن حمد آل خليفة**

وفي الرسالة الجوابية المرسلة من الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في البحرين إلى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة والمؤرخة في ١٧ ديسمبر ١٩٤٩ تضمنت الرسالة رفض حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالاعتراف بحقوق سيادة البحرين على البحر الواقع بين البحرين وقطر (١١).

### حقوق أمير البحرين في أرض الأجداد في الزيارة

تطالب البحرين بالزيارة لأنها أرض الأجداد لآل خليفة، ولأنه تسكنها قبائل "النعيم" التي تدين بالولاء لآل خليفة ويعتبرون أنفسهم مواطنين ينتسبون إلى آل خليفة ولاشيء يربطهم بقطر بالرغم من استقرارهم في الزيارة التي تقع على الساحل الشمالي لقطر المطل على الخليج العربي والتي يحكمها حالياً حاكم قطر.

إن طبيعة ادعاء البحرين بالزيارة هو ادعاء تاريخي لإنها كانت موطن أجداد آل خليفة منذ عام ١٧٦٦، قبل فتح البحرين في عام ١٧٨٣. ولم يتخل أمراء البحرين أبداً عن المطالبة بالزيارة، إذ تعتبر هذه القضية المتنازع عليها السبب الرئيسي للخلاف بين الطرفين، آل خليفة وآل ثاني<sup>(١)</sup> ويبدو أنه خلال القرن التاسع عشر وقبل دخول قطر في معاهدة موقعة مع بريطانيا في عام ١٩١٦، كان شيوخ وأمراء البحرين يطالبون بالسيادة على كافة أنحاء شبه جزيرة قطر لأنها جزء لا يتجزأ من أراضيهم في البحرين، إلا أن وجهة نظر حكومة الهند البريطانية منذ عام ١٨٧٣ والتي كانت مسؤولة عن تصريف شؤون الخليج العربي السياسية والإدارية، تتضمن "عدم وجود حقوق واضحة لشيخ البحرين في قطر ويتوجب كبح جماحه وعدم السماح له بإثارة التعقيدات هناك قدر الإمكان"<sup>(٢)</sup>.

فقد بادرت الحكومات البريطانية المتعاقبة إلى تقديم المشورة لأمرء البحرين الذين توالوا على حكمها، كلما حانت الفرصة بأن يتخلوا عن مطالبتهم بالزيارة إلا أنهم كانوا يرفضون ذلك دوماً كما وكان الانجليز يستندون في حجتهم إلى المادة ١١ من الاتفاقية التركية غير المصدقة الموقعة في ٢٩ يوليو ١٩١٣ والتي تنص على عدم السماح لحاكم البحرين بالتدخل في الشؤون الداخلية لقطر وتعريض الحكم الذاتي للمنطقة للخطر أو ضمها إليه(٣).

وفي عام ١٩٣٧ تقدمت قبيلة «النعيم» بشكوى إلى حاكم البحرين بسبب محاولة قيام شيخ قطر ببناء دائرة جمارك في الزيارة، فبادر الحاكم بدوره إلى تقديم احتجاج إلى الحكومة البريطانية ضد هذه المحاولة التي اعتبرها تدخلاً سافراً من قبل شيخ قطر في شؤون مواطنيه الداخلية.

وقامت الحكومة البريطانية بدورها بإجراء مفاوضات بين الطرفين لحل النزاع إلا أنه لم يتم التوصل إلى حل مرضٍ للطرفين(٤). وتكررت محاولة فض النزاع بين الطرفين مرة أخرى في عام ١٩٤٩ من خلال تدخل ووساطة الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في البحرين سي جي بيلي(٥). وتم التوصل خلال هذه المفاوضات إلى موافقة حاكم البحرين على عدم المطالبة بموارد النفط التي قد تكتشف في ساحل الزيارة بشرط موافقة شيخ قطر على عدم التدخل في شؤون رعية حاكم البحرين من قبائل النعيم وعدم إعادة بناء القلعة القديمة في الزيارة التي تعود لأجداد الحاكم. إلا أنه لم يتم توقيع اتفاقية رسمية بين الطرفين حيال هذه القضايا والتي بقيت موضع نزاع كما كانت عليه من قبل.

وفي الاجتماع الذي تم بين شيخ قطر علي بن عبد الله آل ثاني، حاكم قطر والوكيل السياسي البريطاني في البحرين والضابط السياسي البريطاني في قطر، بتاريخ ١٦ يناير ١٩٥٠، حول النزاع حول الزيارة كتب الوكيل السياسي البريطاني في البحرين مدار في ذلك الاجتماع كما يلي(٦):-

## ١ - الزيارة

قال الوكيل السياسي بأنه يرغب في تسوية النزاع بين البحرين وقطر بشكل

ودى إلا أن تمسك شيخ البحرين وشكواه المستمرة بصدد الزيارة يجعل من الصعب إيجاد مثل هذا الحل، وقال بأن كل ما يريده شيخ البحرين هو الاعتراف من قبل حاكم قطر بحقوقه الخاصة وبحقته وحرية وبحقوق وحرية رعيته في الذهاب إلى هناك وذهاب رعيته لاغراض رعى الماشية أيضا دون عراقيل. وكان جواب الشيخ علي كالمعتاد بأن قبائل اخرى كانت تملك حقوقاً واملاكا في الجزيرة العربية في الماضي إلا أن الظروف تبدلت وفقدوا حقهم في تلك الممتلكات. وتحدث الشيخ عن الظروف التي كانت سائدة ايام حكم الأتراك عندما كانت لعائلته ممتلكات كثيرة في السعودية وفقدتها.

واضاف بأن شيخ البحرين وشعبه احرار في المجيء إلى الزيارة وجلب ماشيتهم وحيواناتهم للرعى في اى مكان يرغبون فيه وبانه مستعد لتقديم كل مراسيم المجاملة والحفاوة الجديرة بهم.

وتساءل الوكيل السياسى البريطانى من الشيخ فيما اذا كانت اتفاقية عام ١٩٤٤ تعني عودة الظروف في الزيارة إلى سابق عهدها كما كانت قبل عام ١٩٣٦ فأجاب الشيخ نفس الجواب المتعارف عليه بانها تعني بقاء الظروف كما كانت عليه قبل توقيع تلك الاتفاقية. وتساءل الوكيل السياسى البريطانى ما هى الضرورة التي استوجبت بناء قلعة في الزيارة. فأجاب الشيخ بأن البحرين قامت ببناء قلعة في (جزر) حوار. وقال بانه لا يوجد فيها جنود بل رجاله الذين يقومون برعاية القلعة، وبأن وجود رجاله هناك يمنع عمليات التهريب والتحركات غير القانونية.

واشار الشيخ بأنه لا يمكن فض النزاع في مثل هذه القضايا في اجتماع واحد، واجاب الوكيل السياسى البريطانى بانه قد مر على النزاع فترة ست سنوات وانه يتوجب التوصل إلى حل. وانفض الاجتماع دون التوصل إلى نتيجة. وطلب شيخ قطر ضرورة ابلاغه مقدما عندما يرغب اتباع شيخ البحرين بالمجيء إلى الزيارة. وإجاب الوكيل السياسى بانه اذا عادت الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٣٦ فانه - أى الشيخ سوف لا يصيبه أي ضرر، فأجاب حاكم قطر بانه ستحصل هناك نزاعات بين البدو<sup>(٧)</sup>.

وبتاريخ ٢٥ يناير ١٩٥٠ ارسل الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في البحرين رسالة إلى حاكم قطر، الشيخ على بن عبد الله القاسم آل ثاني حول موضوع النزاع بين البحرين وقطر حول منطقة الزيارة فكتب (٨):-

في البحرين

عدد سي/ كيو ٢٢

٢٥ يناير ١٩٥٠ الموافق ٥ ربيع الثاني ١٣٦٩

الى حضرة الأكرم الأفخم صاحب السعادة الشيخ على بن عبد الله القاسم آل ثاني - حاكم قطر المحترم.

بعد السلام والسؤال عن صحتكم وتقديم الاحترام اللائق لمقام سعادتكم، إنني اخاطب سعادتكم حول موضوع النزاع القديم العهد بين البحرين وقطر حول مسألة الزيارة. ولقد قمت بذلك نظراً لإصابتى بوعكة بسيطة لم أتمكن من السفر إلى قطر مرة ثانية لارى سعادتكم، الأمر الذى كنت افضل أن اعمله. وعلى كل فإن صالح المانع سيكون في استطاعته أن يبين لسعادتكم ما جرى بيننا من بحث وسأحاول في هذا الكتاب أن أبسط بإيجاز المرحلة التى وصلت اليها المسألة والطريقة التى يجب أن تحسم بموجبها.

٢ - لا يمكن لأحد أن يقبل بحدوث أى خصام وتنافر بين البحرين وقطر وهذا ما لايفيد احد، لاسعادتكم ولا سمو شيخ البحرين ولاشعبي البلدين وانها رغبة حكومة صاحبة الجلالة الصادقة في ان تتوقف مثل هذه العداوة والتنافر. وبدلاً من أن تتوقف فأننى أخاف من احتمال تزايد هذا الخلاف اذا لم يتعاون سعادتكم نحو الوصول إلى تسوية، وفيما اذا عادت الأحوال بين الطرفين إلى ما كانت عليه قبل اتفاقية عام ١٩٤٤ (عندما كانت طرق الأخذ والعطاء مغلقة تقريباً) فإن ذلك سيؤثر تأثيراً مضاداً ليس في شعبي الطرفين فحسب بل في أعمال الشركة التى تعمل في بلدكم. وعليه فأننى أكرر أنه من الضروري التوصل إلى تسوية في اسرع وقت ممكن.

٣ - أن مثل هذه التسوية أمر بسيط، إن صاحب السمو شيخ البحرين لا

يطالب بالسيادة على الزبارة أو على أى جزء آخر من مقاطعة قطر كما وانه لا يطالب باى حق في النفط أو أية مادة أخرى تحتويها. وكل ما يريده هو ارسال اتباعه بمواشيهم للمرعى في ساحة الزبارة دون مراقبة من أحد وبدون فرض الجمارك والقيود الأخرى على مثل هؤلاء الأشخاص كما جرت العادة في الماضى. وأن ترتيبا يسمح بهذا شيء بسيط ويمكن تحقيقه بين بلدين عربيين صديقين ومثل هذه الترتيبات موجودة. بين الكويت والعراق والأردن من جهة والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، حيث يطوف رجال القبائل بحرية بين القطرين الذين هما طرفان في مثل هذه الترتيبات. وعليه فأننى أمل أن يعير سعادتكم هذا الاقتراح نظرة عميقة والأخذ بمشورة المسؤولين والحكماء من الرجال في الأمر وأن لا يستهوي من جانب أولئك الذين لهم آرائهم المتعصبة والذين مهما قالوا فانهم لا يطمنون التسوية من قلوبهم، أن اليوم الذى يستمع فيه لهذه الآراء قد ذهب ولقد أن الأوان الآن للنصيحة التى هي أكثر اتزاناً بالظفر.

٤ - أننى أمل أن أزور سعادتكم عما قريب وأن أبحث المسألة بعمق معكم ومن ثم اتوصل إلى حل مقبول سيكون معتدلاً لكلا الطرفين. إننى واثق من أن سعادتكم في صحة جيدة.

وفي الختام اقدم لسعادتكم احتراماتى الفائقة ودمتم محروسين.

معتد الدولة البريطانية

سي. جي. بيلي

ويادر الوكيل السياسى البريطانى المعتمد في البحرين في الوقت نفسه إلى الكتابة إلى حاكم البحرين يطلب منه اشعاره بعدد الأشخاص الذين يريد الحاكم ذهابهم إلى الزبارة مع بعض التفاصيل الأخرى فكتب(١):-

دار الاعتماد البريطانية في البحرين

عدد سي/ال - ٦١



في ١ فبراير ١٩٥٠ الموافق ١١ ربيع الثاني ١٣٦٩ هـ.

الى حضرة الأكرم الأفخم الحميد الشيم صاحب السمو الشيخ سير  
سلمان بن حمد آل خليفة

كي-سي-اى-ئي - حاكم البحرين - المحترم

بعد السلام والسؤال عن صحتكم وتقديم الاحترام اللائق لمقام سموكم.  
بالإشارة إلى المباحثات التى جرت بيننا هذا الصباح لى الشرف بان اطلب من  
سموكم احصاء لعدد الأشخاص مع أوصافهم ومقدار المؤن التى يأخذونها  
معهم في حالة ذهابهم إلى ساحة الزيارة، وهذا طبعاً على افتراض أنه امكن  
ترتيب رواحهم إلى هناك من دون مراقبة سلطات قطر أو دفع رسوم جمركية لها  
وعلى أن تترك قلعة الزيارة خالية في الوقت نفسه.

وفي الختام اقدم لسموكم احتراماتى الفائقة ودمتم محروسين.

معتمد الدولة البريطانية في البحرين

سي جي بيللى

فرد حاكم البحرين على رسالة المعتمد البريطانى في البحرين برسالة جوابية  
مؤرخة في ٤ فبراير ١٩٥٠ تتضمن الأجوبة على الاستفسارات التى تضمنتها  
رسالة المعتمد البريطانى وفيما يلى نص رد الأمير (١٠):-

رسالة من صاحب المعالى حاكم البحرين إلى المعتمد السياسى البريطانى  
في البحرين بتاريخ ٤ فبراير ١٩٥٠.

بعد التحية

نتشرف بالاعتراف باستلام خطابكم رقم سي/ايل - ٦٦ والمؤرخ في ١ فبراير  
١٩٥٠ الموافق ١١ ربيع الثاني ١٣٦٩ هـ والذى اشرت فيه إلى المباحثات التى تمت  
بيننا والتى استفسرت فيه عن عدد الأشخاص ووصافهم وكمية التجهيزات  
والمؤن التى سيأخذوها معهم إلى منطقة الزيارة دون فرض الرقابة أو دفع  
الجمارك بشرط اخلاء قلعة الزيارة.

ونود قبل كل شيء تقديم الشكر لك للجهود التي بذلتها في الوساطة بيننا  
وازاحة العراقيل وازالة السيطرة التي فرضتها السلطات هناك (في قطر) على  
القلعة ولقد فرحنا وفرح شعبنا بهذه الجهود القيمة.

وأود أن اوضح لسعادتكم بأن عدد الأشخاص يقارب ١٥٠ - ٢٠٠ شخص  
واستصحاب حاجاتهم المنزلية والمؤن المعيشية التي تتراوح ٧٠ - ٨٠ كيساً من  
الرز أو الحنطة أو الطحين وعدد مقارب من التمر لما يكفي لمدة شهر، وسنرسل  
اليكم التفاصيل قريباً.

ثم بادر الوكيل السياسى البريطانى المعتمد في البحرين في ٧ فبراير ١٩٥٠  
إلى اشعار حاكم قطر بالموضوع وبتفاصيل عدد الأشخاص القادمين من اتباع  
أميرالبحرين، إلى الزيارة لأغراض الرعى، فكتب مايلي<sup>(١١)</sup>:-

### دار الاعتماد البريطانية

عدد سي. كيو. ٣٢

٧ فبراير ١٩٥٠ الموافق ١٨ ربيع الثانى ١٣٦٩هـ

الى: حضرة الأكرم الأفخم صاحب السعادة الشيخ علي بن عبد الله  
أل ثاني حاكم قطر - المحترم

بعد السلام والسؤال عن صحتكم وتقديم الاحترام اللائق لمقام سعادتكم لى  
الشرف بأن اشير إلى المباحثة التى جرت بيننا منذ اسبوع في الدوحة ولاقول  
باننى قد تلمست بسرور متزايد موافقة سعادتكم على زيارة عدد محدود من  
اتباع سمو شيخ البحرين لساحة الزيارة لأجل الرعى الخ، دون مراقبة أى أحد  
ودون أن يكونوا عرضة للرسميات الجمركية وبشرط أن تكون سيادة وشرف  
وحقوق سعادتكم المادية في الزيارة مصانه وعلى أن تكون قلعة الزيارة خالية في  
نفس الوقت شريطة ضمان عدم احتلالها من قبل أحد.

٢ - لقد تشاورت الآن مع سمو شيخ البحرين الذي ابلغني بأن عدد الأشخاص الذين يرغب في ارسالهم إلى الزيارة يبلغ حوالى مائة وخمسين إلى مائتين شخص مع خيامهم والمؤن التي يريد ارسالها تبلغ السبعين إلى ثمانين كيسا من الرز أو الحنطة أو الدقيق مضافاً إليها كمية مساوية من التمر كل شهر. ومن البديهي انه لا شيخ البحرين ولا أحد من اتباعه سوف يقوم بأى بناء في ساحة الزيارة. ومقابل هذه الامتيازات فان البضائع التي تصل البحرين برسوم الترانسيت إلى قطر ستفرض عليها رسوم بمعدل اثنين في المئة فقط، الأمر الذى سيعرف سعادتكم بأنه امتياز كبير للغاية.

معتمد الدولة البريطانية في البحرين

سي جي بيلى

وبتاريخ ١٥ فبراير ١٩٥٠ ارسل حاكم قطر خطابا جوابيا إلى الوكيل السياسى البريطانى المعتمد في البحرين ردأ على خطاب الأخير الموجه للحاكم والذى تضمن ما يلى (١٢):-

التاريخ في ١٥/٢/١٩٥٠

من صاحب السعادة حاكم قطر

الى / الوكيل السياسى البريطانى المعتمد في البحرين

بعد التحية:

يسرني أن اعبر لكم عن رضاي بما ورد في خطابكم المرسل لى رقم سي/كيو- ٣٢ والمؤرخ في ٧/٢/١٩٥٠، الموافق ١٨ ربيع الثانى ١٣٦٩هـ والذى اطلعت على محتواه.

اننى اقدر واشكر الجهود التى يبذلها سعادتكم لإزالة الخلاف بيننا وبين صاحب المعالى حاكم البحرين ورغبتكم الصادقة في إقامة وعودة العلاقات الأخوية القديمة والمتينة بين البلدين الجارين. واننا نقف من كل قلبنا إلى جانبكم

في هذا المجهد والذى تبذله ونشكركم كثيراً أيضاً لما اشركتم فيه بأن مصالحننا الحيوية في الزيارة محفوظة وكذلك سيادتنا وممتلكاتنا المادية وحقوقنا الإدارية، إذ أننا نعلم تماماً ومتأكد من أن بريطانيا العظمى، وكما توضع في شخصكم الكريم، ستحمي وتصون مصالحننا لذا فاننا واثقون في توسط شخصكم في النزاع ونوافق إلى دخول عدد الأشخاص المذكورين من قبل سعادتكم ومعهم الخيم والمؤن التي يحتاجونها واعفائهم من اجراءات الرسوم الجمركية والمراقبة بشرط أن يكونوا هؤلاء من اتباع الشيخ سلمان والا يتسلل بينهم رجال القبائل الذين هاجروا من قطر بطريقة غير مقبولة وان تكون هذه المؤن لاستخدامهم الشخصي فقط وليس للبيع.

واكرر شكرى لسعادتكم لما ذكرتم في خطابكم بعدم قيام شيخ البحرين أو رجاله بأي بناء في منطقة الزيارة وألا يقوموا أيضاً بأعمال الزراعة هناك. وقد قمت بسحب الموظفين من القلعة - موظفو الجمارك والحرس- ولم يبق احد منهم هناك عدا اثنين من المراقبين داخل القلعة لغرض تنظيفها وليس لأي غرض آخر. وأمل أنكم ستؤكدون بدوركم بأنه سستم ازالة كافة القيود المفروضة على قطر وان يسمح شيخ البحرين بدخول الفواكه الخضروات إلى قطر وكذلك السماح لعشيرة من رجالي بالتنقل بين البحرين وقطر دون بطاقات سفر.

وأمل أن يكون ذلك بداية لعهد جديد وإقامة علاقات صداقة ودية دائمة لتعزيز روابط الجيرة الطيبة والمتينة.

وإذا ما رغبتم بتوقيع وثيقة بهذا الصدد كما ذكرتم وثم تفضل سعادتكم التصديق عليها فان ذلك سيكون أمر مرغوب فيه.

وبعد اجتماع الوكيل السياسي المعتمد في البحرين مع حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة اطلع الحاكم على الخطاب المرسل من شيخ قطر إلى الوكيل السياسي البريطاني المؤرخة في ١٥ فبراير ١٩٥٠ فاعترض الحاكم على ابقاء اثنين من رجال شيخ قطر في قلعة الزيارة كما واعترض على عدم سماح شيخ قطر بدخول بعض رجال القبائل الذين هاجروا من قطر بشكل غير رسمي بالعودة والدخول إلى الزيارة. فاصر حاكم البحرين على إخلاء قلعة

الزيارة والكتابة إلى شيخ قطر حيال الموضوع، إلا أن حاكم البحرين لم يصر على النقطة الثانية بصدد منع المهاجرين من قطر بالعودة والدخول إلى الزيارة (١٢) فبادر الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في البحرين بالكتابة إلى شيخ قطر علي بن عبد الله آل ثاني حول الاعتراضات التي قدمها حاكم البحرين بصدد إخلاء قلعة الزبارة وموضوع القيود المفروضة على دخول بعض رجال القبائل الذين هاجروا من قطر إلى البحرين ورغبتهم في العودة إلى الزيارة فكتب الوكيل بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٥٠ ما يلي (١٣):-

### دار الاعتماد البريطانية في البحرين

عدد سي/كيو - ٤٤

في ٢٣ فبراير ١٩٥٠ الموافق ٧ جمادى الأولى ١٣٦٩ هـ

الى حضرة الأكرم الأفخم صاحب السعادة الشيخ علي بن عبد الله  
آل ثاني - حاكم قطر

بعد السلام والسؤال عن صحتكم وتقديم الاحترام اللائق لمقام سعادتكم. لى الشرف بان اعترف باستلام كتاب سعادتكم المؤرخ في ١٥ فبراير ١٩٥٠ ولانكر باننى قد لاحظت بسرور ما احتواه واننى ممتن لسعادتكم على تعاونكم في سبيل إنهاء النزاع بين قطر والبحرين.

٢- إلا أن هناك نقطة اعلق عليها اهمية خاصة والتي يتوجب عليّ مخاطبتكم بصددها. اذ عندما تكلمت معكم بتاريخ ٣٠ يناير في الدوحة، اكدتم لى بانكم سوف تسحبون جميع رجالكم من قلعتكم بشرط أن أضمن بأن لا يحتلها أى شخص آخر. وعليه فقد كنت مندهشا لأرى في كتاب سعادتكم بانكم أبقيتم حارسين في القلعة، فمن الواجب عليّ أن التمس بصرف هذين الحارسين حالاً وان يخبرنى سعادتكم باجراء ذلك ولايمكن لأحد من خارج بلادكم احتلال القلعة.

٣- إننى واثق بانكم توافقوننى بان هذه المسألة، مسألة إزالة الشخصين

فقط، في حد ذاتها مسألة بسيطة فإن وجود أو عدم وجود حارسين، يجب ألا يؤثر على التسوية بين البلدين. وإننى متيقن بأن سعادتك سوف يدرك ذلك وأنه سوف يسحب هذين الحارسين حالاً.

٤ - وعند سماعى من سعادتك بأن هذين الرجلين قد أزيلا فساطلب من شيخ البحرين تنفيذ وعده بأنه ستفرض نسبة اثنين في المئة فقط كرسوم ترانسيت على بضائع قطر. وانكم سوف تقدررون بأنه مقابل إزالة الشخصين المذكورين ستتالون في الواقع اميتاراً يساوى آلاف الجنيهات.

٥ - أما المسائل الأخرى التى ذكرها سعادتك أى عن السماح بتصدير الفاكهة والخضروات من البحرين إلى قطر وإعفاء اشخاص معينين من إجراءات الجوازات فإنها لا تنسجم مع الموضوع الرئيسى وإننى مع سعادتك سنستطيع بحثها إنشاء الله في الأيام المقبلة.

٦ - هذا وإننى أتوقع استلام جواب سعادتك والذي أمل أن يضع حدا لهذا النزاع الطويل وأتمنى لكم صحة جيدة وأقدم لكم في الختام احتراماتي الفائقة ودمتم محروسين.

معتمد الدولة البريطانية في البحرين

سي. جي. بيلى

وبتاريخ ٥ مارس ١٩٥٠ ارسل شيخ قطر خطابه الجوابي إلى الوكيل السياسى البريطانى في البحرين والمتضمن امثاله لأوامر الوكيل وازالته للحارسين المكلفين بالبقاء في قلعة الزبارة فكتب يقول (١٤):-

من: حاكم قطر إلى: الوكيل السياسى البريطانى في البحرين اشكركم على خطابكم رقم سي/ ٤٤ المؤرخ في ٢٣ فبراير ١٩٥٠ الموافق ٧ جمادى الأولى ١٣٦٩ هـ واقدر لكم جهودكم لإزالة سوء الفهم والنزاع بين قطر والبحرين لإقامة صداقة وعلاقات جيدة بين الطرفين والذي يعتبر عملاً يستحق الثناء الكثير.

أود القول بأننى أرغب في تكريس نفسى للعمل ضمن الخط الذى ترغب به حكومة صاحبة الجلالة وسعادتكم أيضا بغض النظر عن الصعوبات التى قد تواجهنى نتيجة ذلك. ونزولاً عند رغبة سعادتكم ولما يسر حكومة صاحبة الجلالة وافقت على طلبكم وسحبت الحارسين من القلعة. وسأتصرف كما تصدر لى التعليمات من قبل سعادة المقيم السياسى وأمل أن يحل الاستقرار وتسود علاقات الصداقة بيننا وبين صديقنا صاحب العظمة الشيخ سلمان وتتحسن بمرور الأيام. وأمل أن احظى برضاكم وبإعجاب حكومة صاحبة الجلالة لموافقتى على اقتراح سعادتكم وأن اتمتع فى الوقت نفسه بحماية وضمآن واحترام سيادتى ومصالحى وحقوقى المادية.

أما بالنسبة للقضايا الأخرى التى اشرت إليها بأننا سنناقشها فى وقت متأخر فإننى أترك الموضوع لسعادتكم إذ أننى واثق من كل ما تقوله.

وبتاريخ ٢٠ مارس ١٩٥٠ وجه الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين خطاباً إلى شيخ قطر، علي بن عبد الله آل ثانى، تتضمن تقديم الشكر له بصدد التنازلات التى قدمها بصدد موضوع الزيارة فكتب(١٥):-

### دار الاعتماد البريطانية فى البحرين

عدد سي-كيو-٦٩

٢٠ مارس ١٩٥٠ الموافق ٢٠ جمادى الأولى ١٣٦٩ هـ

حضرة الأكرم الأفخم صاحب السعادة الشيخ علي بن عبد الله  
آل ثانى

حاكم قطر - المحترم

بعد السلام والسؤال عن صحتكم وتقديم الاحترام اللائق بمقام سعادتكم. أود أن أقدم تحريراً تشكراتى لسعادتكم على كتابكم المؤرخ فى

٥مارس ١٩٥٠ حيال موضوع الزيارة الكتاب الذي من أجله ومن أجل القرار الذي نقله شكرت سعادتكم شفاهاً عندما زرتكم في الدوحة في ١٣ مارس، وإنني بكل إخلاص أهني سعادتكم على قراركم والمبني على المصالحة وبعد النظر والذي سيرجع الفضل فيه إليكم بعد سنين عديدة ويكل تأكيد فإنها سابقة عهد جديد من الصداقة والتعاون بين بلادكم وبلاد البحرين وساقوم بإشعار سعادة الرئيس (المقيم السياسي في الخليج) عن استجابتكم لأمنيته على الوجه الاكمل وبالنتائج الجيدة التي تحققت، أرجو أن سعادتكم قد استعاد صحته بعد ما اعتراه توقع بسيط وأن تكونوا في صحة أحسن.

أقدم إليكم أطيب تمنياتي لنجاحكم في جميع تعهداتكم نجاحاً له الخاتمة السعيدة لمساعينا وتعاونكم معنا في هذه المسألة هو خير تفاؤل بالتوفيق.

٢- سأطلب من الضابط السياسي أن يكتب لسعادتكم عن المسائل الأخرى التي أشرت إليها بهذا الخصوص.

٣- أستيع التأكيد لكم بأنني متيقن بأن لا يصيبكم أي ضرر نتيجة التنازلات التي قدمتموها بصدد الزيارة.

وفي الختام أقدم لسعادتكم احترامي الفائق ودمتم محروسين.

معمد الدولة البريطانية في البحرين

سي. جي. بيلى

وتاريخ الأول من جمادى الثاني ١٣٦٩ هـ أصدر صاحب المعالي حاكم البحرين أمره الأميري إلى شعب البحرين والذي تضمن إلغاء ما جاء في أمره السابق رقم ١٣٦٨/٢٨ والمؤرخ في ٢١ جمادى الثاني عام ١٣٦٨ هـ، حيال موضوع السفر إلى قطر والذي تضمن ما يلي (١٦):-

« نحن سلمان بن حمد آل خليفة، حاكم البحرين أمرنا بتشريع القانون

التالي:-



إعتباراً من تاريخ إعلان هذا القرار المصادف الأول من جمادى الثاني  
١٣٦٩هـ.

١ - إلغاء أمرنا المرقم ١٣٦٨/٢٨ المؤرخ فى ٢١ جمادى الثاني ١٣٦٨هـ حول  
موضوع التنقل إلى قطر. لذا فلم يبق هناك أى اعتراض لقيام مواطنينا بالسفر  
إلى قطر.

٢ - لا يجوز لأى من مواطنين شعبنا بالسفر إلى الزيارة، كما هو فى  
الماضى، دون الحصول على موافقتنا مسبقاً.  
لذا نرجو اتخاذ ما يلزم بصدد ذلك وتنفيذ الأمر

**سلمان بن حمد آل خليفة**

وبتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٠ بادرحاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل  
خليفة إلى إرسال خطاب إلى معتمد الدولة البريطانية فى البحرين يتضمن  
تفاصيل عدد الرجال وأمتعتهم التى سيصحبونها معهم إلى الزيارة فكتب(١٧):-

« بسم الله الرحمن الرحيم »

**سلمان بن حمد آل خليفة**

(حاكم البحرين)

الرقم ١٣٦٩/٣٦

التاريخ ٢ جمادى الثاني ١٣٦٩هـ - ٢١ مارس ١٩٥٠م

إلى جناب الأجل المكرم صاحب السعادة المستر بيلى معتمد دولة  
بريطانيا العظمى بالبحرين المحترم.

بعد التحية والاحترام، حسب المذاكرة معكم بخصوص توجه بعض من  
رجالنا إلى الزيارة ونواحيها ويموجب رغبتكم فى معرفة عددهم ومنوونتهم كما  
تعلمون أنه من الصعب التوجه دفعة واحدة وإليكم أدناه الفوج الأول الذى  
سيذهب من أتباعنا إلى الزيارة ونواحيها فى الوقت نفسه.

٦٠/٥٠ الرجال ما يقارب خمسين إلى ستين رجلاً ما عدا النساء والأطفال

١٦/٠٠ ستة عشر كيس عيش

١١/- أيضاً إحدى عشر كيس حنطة

٥٦/- ستة وخمسين قلة تمر

وأعداد كبيرة من الماشية من غنم وبقر وركاب. وسيغادر هذا الفوج الأول البحرين غداً صباحاً الأربعاء ٣ جمادى الثاني ١٣٦٩ هـ الموافق ٢٢ مارس ١٩٥٠. هذا وتقبلوا فائق التحية والاحترام.

**ختم**

سلمان بن حمد آل خليفة

#### الأسماء

- ١ - حسن بن درويش
- ٢ - راشد بن حسن
- ٣ - محمد بن سعود
- ٤ - سالم بن محمد
- ٥ - سعود بن محمد
- ٦ - على بن عرنان
- ٧ - حمد بن محمد بن غريب
- ٨ - سعد بن ناصر بن محمد
- ٩ - محمد بن ناصر بن محمد
- ١٠ - محمد بن دسمال
- ١١ - على بن مهنا
- ١٢ - راشد بن محمد

- ۱۳ - مبارك بن دسمال
- ۱۴ - صالح بن دسمال
- ۱۵ - جبر بن عمار
- ۱۶ - عمر بن جبر
- ۱۷ - حمود بن جبر بن عمر
- ۱۸ - مبارك بن حسن
- ۱۹ - علي بن مبارك
- ۲۰ - هجعان بن حسن
- ۲۱ - نصر بن خليفه
- ۲۲ - محمد بن خليفه
- ۲۳ - لطفى بن سالم
- ۲۴ - عبد الهادى بن محمد بن زيان
- ۲۵ - محمد بن محمد بن زيان
- ۲۶ - صباح بن علي بن زيان
- ۲۷ - جبر بن عبد الله بن زيان
- ۲۸ - صقر بن عبد الله بن زيان
- ۲۹ - نصر بن علي بن صديق
- ۳۰ - راشد بن جبر
- ۳۱ - جبر بن راشد
- ۳۲ - سعيد بن جبر
- ۳۳ - زيان بن صقر بن زيان
- ۳۴ - عبد الله بن حمد بن صديق

- ٣٥- راشد بن عتيق  
٣٦- رشيد بن عتيق  
٣٧- سلطان بن جمعان  
٣٨- حسن بن سلطان  
٣٩- عبد اللطيف بن سلطان  
٤٠- فضل بن بياميس  
٤١- بياميس بن محمد بن بياميس  
٤٢- مبارك بن عبد الله بن جمعاني  
٤٣- سلطان بن مبارك الجمعاني  
٤٤- عبد الله المكراني  
٤٥- حمد بن عمرو  
٤٦- محمد بن ناصر بن صادق  
٤٧- محمد بن حسن  
٤٨- عبد الله بن حسن  
٤٩- ناصر بن محمد  
٥٠- عيسى بن محمد بن جعرب  
٥١- ديسمال بن محمد  
٥٢- عيسى بن محمد بن ديسمال  
٥٣- علي بن نصر بن حمد  
٥٤- علي بن نصر بن حديق  
٥٥- سيف بن ناصر  
٥٦- حمود بن جبر

٥٧ - صقر بن خليفة

٥٨ - ناصر بن سعيد

٥٩ - خليفة بن عمار

٦٠ - محمد بن ناصر

معتمد دولة بريطانيا فى البحرين يعرض المشكله والحلول

لنزاع الزيارة على المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى

فى الخطاب التالى المؤرخ فى ٢٣ أبريل ١٩٥٠ المرسل إلى رئيسه المقيم السياسى البريطانى فى الخليج يعرض معتمد بريطانيا مشكله الزيارة والحلول المطروحة للتوصل إلى تسوية فكتب(١٨):-

دار الاعتماد البريطانىة

موثوق

البحرين

عدد سي/ آر ٢١٦

٢٣ أبريل ١٩٥٠م

سيدي،

أتشرف بأن أحيطكم علماً بأننى واستناداً إلى تعليمات خطاب سعادتكم رقم ٤٩/٣٣/١٦٣ والمؤرخ فى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٩ قمت ببذل جهود أخرى لمحاولة الوصول إلى تسوية قضية الزيارة وفيما يلى تفاصيل الموضوع ودرجة النجاح التى تم تحقيقها لحد الآن.

٢ - كان يبدو لى أنه فقط من خلال اتباع منهج جديد للمعضلة يمكن التوصل إلى فرصة للحل. فقد بذل كل من العقيد جولوى وأنا كثيراً من الجهود كمعتمدين بريطانيين، كما يعلم سعادتكم، لحل القضية على أساس اتفاقية عام

١٩٤٤ التي لم يكتب لها النجاح. ولم نوفق مع شيخ البحرين لأنه كان من الصعب تفسير «الاتفاقية» لوضعها موضع التنفيذ. وكان من الطبيعي بالنسبة لشيخ البحرين أن يعتمد في طرحه ومطالباته على أساس هذه الاتفاقية. وكان الشيخ يدافع عن قضيته بقوة معتمداً على أرضيه قوية بينما كان موقفنا نحن ضعيف منذ البداية إذ قام ممثلوا حكومة صاحب الجلالة بالتوصل إلى هذه الاتفاقية التي لم يكن بالإمكان تطبيقها فيما بعد.

٣ - وكان المسلك الآخر الذي أصبح يبعث الأمل في إيجاد حل للقضية المتنازع عليها هو الابتعاد عن «الاتفاقية» وغموضها بالنسبة إلى النص الوارد فيها بعودة الظروف إلى سابق عهدها وكذلك تجنب الطروحات التي كانت تعتمد على التاريخ والماضي والتركيز على محاولة إيجاد الحد الأدنى الذي يمكن أن يرضى مطالب شيخ البحرين والذي من الممكن أن يقبل به شيخ قطر. وكانت هناك مؤشرات أيضاً على أنه إذا ما كان بالإمكان تحديد مطالب شيخ البحرين بما أسماه «الحقوق القبلية» في الزيارة (حق الرعى والصيد... إلخ دون فرض أية رقابة من قبل الحكومة) دون إثارة موضوع السيادة والسلطة القضائية فإنه قد يكون من الممكن إقناع شيخ قطر بمقارنه بوالده المتشدد والصعب بقبول هذه الحلول وبدورها سترضي شيخ البحرين التي أصبحت قضية الزيارة بالنسبة له قضية كرامة والتأكيد على ممارسة حقوقه التي يطالب بها بدلاً من جعلها قضية إعادة الملكية على ممتلكاته أو كسب إقليمي لهذه المنطقة المتنازع عليها بالرغم من أن الخوف من استمرار الشيخ في مطالبته بإعادة ملكيته وأراضيه في تلك المنطقة، يبقى قائماً ففي ظل هذا التفكير قمت بإعادة النظر في نهج مسلك جديد لحل المعضلة.

٤ - بتاريخ ١٦ يناير ١٩٤٩ قابلت الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني في الدوحة خلال زيارتي وكان مع الشيخ عبد الله درويش وطلبت من الأخير الانسحاب من الجلسة عندما بادرت بمناقشة ثلاثة نقاط تتعلق بموضوع الزيارة والتي أكد عليها شيخ البحرين بهذا الصدد والتي تلخصت بما يلي:-

(١) الاعتراف «بحقوقة الخاصة» أي حقوقه في أملاكه هناك ومنازله... إلخ

فى الزبارة.

(٢) حرية الذهاب إلى هناك وحرية أتباعه بالذهاب لرعى ماشيتهم دون عراقيل.

(٣) إزالة القلعة التى بنيت هناك بعد اضطرابات عام ١٩٣٦ و تحييدها على الأقل.

وعند مناقشة النقطة الأولى لم يكن بالإمكان التوصل إلى نتيجة إذ كان الشيخ مصر كوالده من قبل على عدم الإنعان والقبول بهذه النقطة. إذ كرر شيخ قطر نفس الحجج التى استخدمها من قبل بأن آل ثانى كانوا يمتلكون ممتلكات كثيرة فى السعودية فماذا حل بها الآن؟. ولم أوفق أيضاً فى مناقشة النقطة الثانية إذ كرر ما قاله من قبل أيضاً بأنه إذا أراد آل خليفة وأتباعهم زيارة الزيارة فسيلقون كل الترحيب، والتشريف والاحترام والضيافة التى تليق بهم وبمقامهم بشرط الإشعار مقدماً قبل القدوم وعدم المطالبة بأى شيء ما وشعرت وكأنه يقول بأنهم « آل خليفة » مدينين لشيخ قطر بهذا القبول لزيارة بلاده قطر.

أما بالنسبة للنقطة الثالثة قال شيخ قطر بأن بناء القلعة فى الزبارة كان انتقاماً لقيام شيخ البحرين ببناء قلعة فى حوار وأضاف الشيخ قائلاً بأنه لا يوجد جنود هناك عدا بعض الحراس الذين يقومون بالاهتمام بماشية الشيخ، وكان هذا فحوى وأهم مادار فى النقاش ونتائجه وقد حصل بعض التحسن والتقدم البسيط فى مناقشة النقطة الثانية للتوصل إلى اتفاق محتمل.

٥ - وكانت الخطوة الأخرى التى قمت بها طلب حضور سكرتير شيخ قطر، صالح المانع لتسليم خطاب موجه إلى الشيخ كمتابعة لما دار فى حديثاً إذ كتبت فى هذا الخطاب بعد التأكيد على ضرورة إيجاد حل مايلى:-

«إن مثل هذا الحل سيكون أمراً بسيطاً إذ أن صاحب السمو شيخ البحرين لا يطالب بالسيادة على الزبارة ولا على أى جزء من أراضى قطر كما أنه لا يطالب بأية حقوق فى مناطق اكتشاف النفط أو أية قضايا أخرى. إنه يرغب فقط فى إرسال أتباعه إلى الزبارة لغرض رعى مواشيهم دون فرض رقابة عليهم

من قبل السلطات الحكومية فى قطر وعدم فرض الرسوم الجمركية أو أية إجراءات أخرى عليهم، كما جرت العادة من قبل. إذ أن اتخاذ مثل هذا الإجراء أمر بسيط بين بلدين عربيين صديقين إذ يوجد مثل هذا الاتفاق بين العراق والكويت والأردن من جهة وبين المملكة العربية السعودية من جهة أخرى حيث يسمح لرجال القبائل بالتجوال بين بلدين هما طرف فى مثل هذا الاتفاق، واعتقدت بأنه عند الكتابة فإنه سيكون من الأحسن فرض مطالبى واحدة تلوا الأخرى مثل هتتر فلم أتعرض فى الخطاب لموضوع القلعة ولا إلى مطالبة البحرين بممتلكاتها فى الزيارة. وطلبت من صالح المانع أن يسلم الخطاب إلى الشيخ علي ومحاولة الحصول منه على الموافقة على الطلب الوارد فى الخطاب وأن يسحب الحرس الموجود فى القلعة فى الزيارة. وكنت أعقد آمالاً كبيرة بأن يبذل صالح المانع جهوده لإقناع الشيخ للتوصل إلى التسوية المطلوبة لإرضاء شيخ البحرين.

٦ - وأعطيت صالح المانع الوقت الكافى لينتهز الفرصة لإقناع الشيخ علي شيخ قطر ثم قمت بعد ذلك وبتاريخ ٣٠ يناير ١٩٥٠ بزيارة الشيخ. وكان كل من عبدالله درويش وصالح المانع حاضرون فى الاجتماع. فقال الشيخ بأنه يسمح لاتباع شيخ البحرين بالمجيء إلى الزيارة دون إخضاعهم لأية رسوم جمركية أو لآلية رقابة بشرط تزويدهم بالأسماء وجلب ما يحتاجونه من مؤن لاستخدامهم الشخصى وليس للبيع ولا يسمح للمواطنين القطريين بالتمتع بهذا الامتياز. ويتوجب على هؤلاء عدم القيام بأية أعمال تعكز من صفو الأمن ويكونوا خاضعين للسلطة القضائية لشيخ قطر. وطلب الشيخ ضمانات بعدم خرق حقوقه فى السيادة والكرامة وفى حقوقه المادية والإدارية فى الزيارة. كما وسيقوم الشيخ بفتح القلعة هناك ويتركها خالية مع تقديم ضمان بعدم احتلالها من قبل أحد. وأن تطبق البحرين رسوم التراخيص بنسبة ٢٪ على السلع الذاهبة إلى قطر والسماح بحرية التنقل بين البحرين وقطر ولا يقوم الشيخ سلمان (بن حمد آل خليفة) ببناء أى شيء فى الزيارة.

٧- وبتاريخ ١ فبراير ١٩٥٠ قمت بزيارة شيخ البحرين والاجتماع به (لمدة



ساعتين) حول هذا الموضوع، ونقلت إليه ما دار بيني وبين شيخ قطر، ووجدت الشيخ هذه المرة ليس أكثر مرونة من المرات السابقة، إذ اعتقدت بأنني قد جننته بشيء يفرحه وأخيراً أقنعتُه بأن يزودني بقائمة بأسماء الأشخاص الذين سيذهبون إلى الزيارة حيث أنهم سوف لا يخضعون للإجراءات الجمركية وبأن القلعة هناك ستكون خالية. فقال الشيخ إن السلطة القضائية على هؤلاء الأشخاص ستكون بيده أو بيد السلطات السياسية. وتخلّى الشيخ بعد ذلك بعد جهد جهيد عن الإصرار بالمطالبة بممتلكاته في الزيارة.

٨- بتاريخ ٤ فبراير كتب إليّ شيخ البحرين خطاباً تضمن رغبته بإرسال عدد من الأشخاص يبلغ عددهم حوالي ١٥٠ - ٢٠٠ شخص مع خيامهم ومؤنهم التي تقارب ٧٠ - ٨٠ كيساً من الرز والحنطة أو الدقيق مع كميات مساوية من التمر.

٩- بتاريخ ٧ فبراير كتبت إلى شيخ قطر لإحاطته علماً بعدد الأشخاص القادمين من البحرين إلى الزياره ومقابل ذلك فستكون الرسوم الجمركية بضائع الترانسيت المرسله إلى قطر بنسبة ٢٪ كما وطلبت من شيخ قطر:-  
(أ) إزالة كافة إجراءات الرقابه والجمارك والموظفين من الزيارة.

(ب) سحب كافة الحراس من ميناء الزيارة ومن القلعه هناك. وانتهيت الرسالة كالآتي :

" أرجو إشعاري بقيامكم بهذه الإجراءات وعندها سأقوم بإحاطة شيخ البحرين علماً بذلك لكي يرسل أتباعه إلى المنطقة".

أما بالنسبة لموضوع السلطة القضائية فوجدت أنه من الأحسن إحالة القضية إلى الضابط السياسي في الدوحة ليتخذ قراره بصددها أو اتركها لي لمناقشتها. ويلاحظ سعادتكم بأنني خلال هذه المفاوضات مع هؤلاء الشيوخ اتبعت مبدأ المطالبة باتخاذ إجراء وليس طلب التوصل إلى اتفاق حول العموميات. وفي الوقت نفسه كتبت إلى ديلتون (الضابط السياسي في الدوحة) طالباً منه تسليم خطابي إلى شيخ قطر وإذا ما طلب الشيخ مشورته فعليه أن

يخبره بأنني لا أريد أية مناقشات أخرى وأن ما نريده هو التصرف السريع والواضح لإنهاء الموقف الخطر الذي لا يمكن القبول به بهذا الشكل. كما وأشارت إلى أنه لا يمكنني أن أوافق على موضوع إبقاء السلطة القضائية على رعايا البحرين بيد شيخ قطر لأن شيخ البحرين سوف لا يوافق على إخضاع رعاياه إلى السلطة القضائية لقطر. ويأنه من المحتمل أن يقوم شيخ قطر بذلك ولكن ليس في هذا الوقت الصعب والخرج إذ أنه من الأفضل من البداية ترك موضوع النزاعات وإحالتها إلينا للتوصل إلى حلول سياسية بدلاً من القضائية

١٠- إذا ما وافق شيخ قطر على مطالبتي تحريراً عندها سيكون الطريق مفتوحاً أمام شعب البحرين إلى الزيارة. وإذا لم يوافق فسوف لا يمكن من إشعار شيخ البحرين لإرسال أتباعه إلى الزيارة وسوف لا يكون الموقف أحسن مما كان عليه منذ اتفاقية عام ١٩٤٤م.

١١- وشكراً لجهود ديلتون (الضابط السياسي في الدوحة) إذ قام الشيخ بإرسال خطاب جوابي بتاريخ ١٥ فبراير والذي تضمن ما يلي:-

«إنه لشيء يستحق الثناء، ما أشار سعادتكم إليه حيال ضمان مصالحنا الحيوية في الزيارة والتي هي: كرامتنا وسيادتنا وحقوقنا المادية والإدارية. بالرغم من أننا متأكدون بأن حكومة بريطانيا العظمى المتمثلة بشخصكم سوف تحمي حقوقنا وتضمن مصالحنا. لذا فإننا نثق بوساطتكم ونؤكد لكم موافقتنا على الأشخاص الذين ذكرهم سعادتكم والخيام والمؤن التي سيجلبوها معهم وإعفائها من الإجراءات الجمركية والقابية..... الخ»

وقمت بعد ذلك بإصدار التعليمات اللازمة إلى ديلتون لوقف تسليم ٧٥ بندقيه و٧٠ ألف خرطوشه إلى الشيخ والتي اشتراها من خلالنا والتي كان لها تأثير كبير على إزعاجه للقبول إلا أنني أشك في ذلك.

١٢- بتاريخ ٢٢ فبراير اجتمعت بشيخ البحرين وأطلعته على جواب شيخ قطر وكما كنت أتوقع فقد اعترض على:

(١) إبقاء الحارسين في قلعة الزيارة.

(ب) عدم السماح لأي من رجال القبائل القطريين الذين هاجروا من قطر بطريقه غير قانونية بالتسلل مع أتباع الشيخ إلى الزيارة. إذ أن الشيخ أبدى اعتراضه الشديد على النقطة الأولى وطلب مني أن أكتب إلى شيخ قطر مرة أخرى طالباً منه إخلاء قلعة الزيارة تماماً.

١٣- بتاريخ ٢٣ فبراير كتبت مرة أخرى خطاباً إلى شيخ قطر طالباً منه سحب كافة أتباعه من القلعة إذ أشرت أيضاً بأن سحب هذين الحارسين أمر بسيط ولايستوجب تعريض مسألة التسوية إلى الخطر وخلق مأزق بين القطريين الشقيقين. كما وكتبت في الوقت نفسه إلي الضابط السياسي في الدوحة طالباً منه ممارسة ضغوطه على الشيخ لتنفيذ مطلبي ويفضل جهوده وتدخل سعادتكم قام الشيخ بسحب الحارسين من القلعة بعد إقفال باب القلعة ونصب خيمة بالقرب منها ولجوء الحارسين إليها، إذ أبلغني شيخ قطر بذلك بخطابه المؤرخ في ٥ مارس ١٩٥٠.

١٤- وكانت الأزمة الثانية التي ستندلع بهذا الصدد عندما أبلغني السيد بلجريف، مستشار حاكم البحرين السياسي عندما أرسل لي مسودة بيان أشار فيه إلى بيانه الرقم ٢٨/١٣٦٨ والصادر في ٢١ جمادى الثاني ١٣٦٨هـ حول موضوع السفر إلى قطر وسماعه لمواطنيه بالسفر إلى الزيارة بعد استحصال الموافقة.

وصدر هذا البيان في ٢١ مارس ١٩٥٠ إذ سرت بعد ذلك الشائعات في السوق مباشرة وفي كافة أنحاء الجزيرة بأن شيخ البحرين كسب القضية بصدد الزيارة والتي كان يمكن تفسيرها بأننا وافقنا على فرض سيادة البحرين على الزيارة وموافقتنا كذلك على احتلالها بالقوة من قبل آل خليفة، ولا يوجد هناك إلا قليل من الناس من يعرف ماذا تعني « الحقوق القبلية» وخشيت أن يكون هناك رد فعل قوي من قبل قطر عندما صدر هذا البيان إذ من المحتمل أن يستغل بعض الناس هذا البيان ويفسرونه التفسير الخاطيء ليبرروا المطالبه بالزيارة. إلا أنه لم يحدث أي احتجاج أو اعتراض من قطر على البيان. وقد كتبت خطاباً موجهاً إلى شيخ قطر شكرته فيه على التنازلات التي قدمها وأكدت له

الضمانات بعدم الإفراط بحقوقه مقابل هذه التنازلات في الزيارة.

١٥- بتاريخ ١٥ مارس قام الضابط السياسي في قطر مع صالح المانع والسيد كوتشرين بالذهاب إلى الزيارة لاستقبال جماعة من أتباع الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة أرسلوا إلى هناك بناء على اقتراح مني للاطلاع وكان يرأس هذه الجماعة (الشيخ) مبارك بن حمد.

إذ قام بمأدبة غداء خاصة وبتوزيع مبالغ من فئة مائة روبية على بعض الخدم من القطريين وكانت مناسبة جيدة بالنسبة للطرفين.

١٦- وأصبح الوقت مناسباً الآن لممارسة وتطبيق التجريه وذلك بإرسال جماعة صالح المانع إلى الزيارة بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٥٠، وبعد أن وافقت على ذهاب هؤلاء أعطاني الشيخ قائمه تتضمن أسماء ٥٠ أو ٦٠ شخصاً مع عوائلهم ومواشيهم ورؤسائهم ممن أرسلهم إلى الزيارة. فذهبوا إلى هناك قبل أن أهيء الجو بإشعار شيخ قطر بذلك. وفي نفس اليوم قام المستشار السياسي لشيخ البحرين بإصدار أمر إلى دائرة الجمارك في البحرين بأن تكون تعريفه الرسوم على السلع المرسله إلى قطر بنسبة (٢) بالمئة بدلاً من (٥) بالمئة. ومنذ ذلك الوقت لم أسمع شيئاً عن الزوار البحرينيين إلى الزيارة عدا أنهم لم يكونوا متحمسين في البقاء هناك، ولن تحدث أية حوادث هناك.

١٧- لم تحدث أية تطورات أخرى خلال الشهر الماضي. وكما تعلمون فإنه عندما قام أتباع الشيخ بترك منطقة الزيارةنتيجة لأحداث عام ١٩٣٦ ذهب الكثير منهم إلى السعودية وعاشوا هناك وكانوا يستلمون مخصصات ماليه من الشيخ. ولم يعد الكثيرون منهم يعيشون حياة البداوة بل اشتغلوا كعمال في شركة أرامكو. ويرغب الشيخ الآن في عودتهم إلى منطقة الزيارةوقد كتب بذلك خطاباً إلى صاحب الجلالة الملك عبد العزيزبن عبد الرحمن الفيصل بن سعود يشير فيه إلى أن هؤلاء يرغبون في العوده، شاكرأ له ماقدمه لهم من تسهيلات في بلاده. ويعرف عن قبائل النعيم بأنهم يحبون المشاكل والمنازعات وخوفي من عوده هؤلاء إلى الزيارةسيخلق المشاكل والنزاعات مع القطريين. إلا أنه يبدو من المشكوك فيه بالنسبه لهؤلاء أن يعودوا إلى الزيارة.

١٨- ويتذكر سعادتكم بأنني كنت متردداً في الإقدام على بذل هذه الجهود وبخصوص تسوية نزاع الزيارة، عندما بدأ شيخ البحرين يحاول في ممارسة الضغوط علينا من خلال فرض حظر على استخدام شركة الامتيازات النفطية المحدودة لأرصفة المواني في "سقره" وكان رأي سعادتكم بأنه يتوجب بذل الجهود لرفع الحظر الذي تم بالفعل قبل تنفيذه ولا يمكن التكهن بعد فيما إذا كان الشيخ سلمان يعتبر النجاح الذي تحقق وبفضل إجرائه المضاد ضد شركة الامتيازات النفطية المحدودة. وإذا ما كان سيستخدم نفس التكتيك في المستقبل لتحقيق مطالب أخرى.

١٩- إنه من المبكر التوقع بحل نزاع الزيارة بشكل نهائي وقد يتكهن المرء بأن يبقى شيخ البحرين قانعا لبعض الوقت بعد التنازلات التي حصل عليها وبأن لا يحدث نزاع بين أتباعه والقطريين في الزيارة وأن لا يثير مرة أخرى قضايا أخرى لا يمكن حلها كالمطالبة بممتلكاته وحق السلطة القضائيه والسيادة في المنطقة، إذ أن معظم القضايا باقية في ذاكرة الماضي وإنه لمن مقتضيات السياسة إبقائها بهذا الشكل وعدم إثارتها في هذا الوقت الصعب حيث تنتشر شركات التنقيب عن النفط وما ينجم عن ذلك من تخطيط ورسم للحدود وحكام المنطقة في غفلة عن ذلك.

٢٠- وأختم تقريرتي هذا بأن أبعث لسعادتكم شكري لم قام به الضابط السياسي في الدوحة وصالح المانع في تقديم المساعدة لتحقيق مثل هذه التسوية إذ بدون مثل هذه المساعدة لم يكن بالإمكان تحقيق ذلك أبداً.

خادمكم المطيع

**الوكيل السياسي البريطاني المعتمد**

**سي. جي. بيلي**

وكان حاكم البحرين قد تساءل من الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في البحرين عما إذا كان من الممكن قيامه بإجراء بعض الترميمات على مسجد الزيارة علما بأن إحدى نصوص الاتفاق الذي تم بينه وبين شيخ قطر اشترطت

عدم قيامه بأية عمليات بناء هناك. بهذا الخصوص كتب الوكيل السياسي خطاباً في ١١ أكتوبر حول الموضوع إلى الضابط السياسي لأخذ رأي بعض الناس هناك في قطر وماهي ردود فعلهم تجاه المقترح فكتب (١٩) :-

### دار الاعتماد البريطانية

#### موثوق

البحرين

رقم سي/كيو - ٢٢٢

١١ أكتوبر ١٩٥٠

عزيزي جاكومب،

سألني شيخ البحرين عن رأيي الشخصي في قيامه بإجراء بعض الترميمات على المسجد في الزبارة.

٢- إن إحدى بنود الإجراءات التي تمت بموجبها موافقة الشيخ علي بن عبدالله على عودة آل خليفة عدم القيام بأي عمليات بناء هناك. ومن ناحية أخرى فإنه ليس من المحتمل أن يعترض المسلمون على ذلك، ومن الممكن قيامكم باختبار ردود الفعل لبعض القطريين حول الموضوع (صالح المانع مثلاً؟) وماذا سيكون رد فعل الشيخ علي بن عبدالله إزاء هذا المقترح؟ ولا أعتقد ستكون هناك أية قيمة لرأي بلانت.

٣- حاجة للاستعجال في الرد.

(توقيع)

سي. جي. بيلي

المعتمد البريطاني في البحرين

وبتاريخ ٣٠ أكتوبر أرسلت دار الاعتماد البريطانية في الدوحة خطاباً إلى

المعتمد البريطاني في البحرين جواباً على الاستفسار تضمن مايلي :-

## دار الاعتماد

### موثوق

الدوحة

رقم ١/٤٣/٥٠ - ٢٠ أكتوبر ١٩٥٠

### إلى المعتمد البريطاني في البحرين

كما وجهتم في رسالتكم المرقمة كيو٢٢٢/سي وتاريخ ١١ أكتوبر، فلقد طرحت موضوع الزيارة بشكل عمومي جدا.

٢- كان صالح المانع مصراً على عدم القيام بأي بناء حتى لو كان إعادة بناء المسجد في الزيارة. وقال بأن حتى الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة فإنهم لا يقيمون في الزيارة نفسها، بل في قريتين أو ثلاثة على مسافة منها. وإنهم مهتمون فقط في البحث عن وسائل مجال العيش لحيواناتهم وإنهم في تنقل دائم.

٣- لذا لا يبدو أن هناك مبرر قوي لإعادة إعمار المسجد عدا لصلاة الجمعة. ولا أعتقد أن الحاكم سيبيدي أي اعتراض إلا أنه إذا رغبتم فإنني مستعد للعودة إلى الموضوع ومحاولة تغيير وجهات النظر. وإن الحاكم نفسه خجول من الموضوع إلا إنه يمكن انتهاز الفرصة لمفاتحته بالموضوع إذ لم أفاتحه به بعد (٢٠).

وطلب المعتمد البريطاني في البحرين في خطابه المؤرخ في ٧ نوفمبر ١٩٥٠، من الضابط السياسي في الدوحة عدم طرح الموضوع لحين يطلب منه شيخ البحرين ذلك مرة أخرى كما وطلب مني أيضاً عدم مفاتحة أهل قطري ذلك (٢١).

وبتاريخ ٣ مارس ١٩٥٣ بادر صاحب المعالي حاكم البحرين بتوجيه خطاب إلى الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في البحرين يشكو فيه من تصرفات رجال حاكم قطر وتدخلهم في نزول طلاب إحدى المدارس البحرينية التي كانت في نزهة إلى الزيارة، فكتب (٢٢) :-

رسالة مؤرخة في ١٧ جمادى الثاني ١٣٧٢هـ الموافق ٣ مارس ١٩٥٣ رقم  
١٣٧٢/١٢٤١، من صاحب المعالي حاكم البحرين إلى السيد ليتل، الوكيل  
السياسي البريطاني المعتمد في البحرين.

### بعد التحية

نقدم احتجاجنا على تدخل رجال مشايخ قطر في النزول في الزيارة، إذ  
طلبت إحدى مدارس الأولاد في البحرين خلال العطلة موافقتنا للقيام بزيارة إلى  
هذه الأماكن فمنحناهم موافقتنا. فغادروا البحرين يوم الخميس المصادف ١٢  
جمادى الثاني ١٣٧٢هـ، الموافق ٢٦ فبراير ١٩٥٣م، إذ جاء رجلان مسلحان من  
المواطنين القطريين فتم الترحيب بهما إلا أنهما لم يظهرأ أية بوادر للمجاملة  
وبعد قليل جاء المعتمد السياسي البريطاني وتحدث إلى ناظر المدرسة وسأله  
أسئلة لم يكن من الواجب طرحها عليه. إذ أن طرح هذه الأسئلة وتدخل ومراقبة  
حراس قطر لهؤلاء عند ذهابهم إلى الزيارة دون إذن لاتتسجم مع الاتفاق الذي تم  
بيننا، إذ أنها خرق للاتفاق والعلاقات الودية التي بيننا وتعكر صفو هذه  
العلاقات، ونطلب عدم تكرار مثل هذه الخروقات مرة أخرى.

وبادر بعد ذلك الضابط السياسي البريطاني في الدوحة إلى إرسال خطاب  
مقابل يوم ٤ مارس ١٩٥٣ موجه إلى الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في  
البحرين يتضمن تفاصيل موضوع وصول طلاب هذه المدرسة إلى ساحل الزيارة  
والتصرفات والاستفزازات التي قاموا بها فكتب(٣):-

### الوكالة السياسية

الدوحة

### موثوق

إلى دار الاعتماد البريطانية - البحرين

رقم ١٠٨٢/٤/٥٣ - ٤ مارس ١٩٥٣



لقد سببت تجاوزات حكومة البحرين في الزيارة والتي ذكرتها بالتفصيل في خطابي رقم ٢٨ وبتاريخ ٢٨ فبراير، سخطاً محلياً كبيراً ولازال الحاكم يكرر عدم رضاه بهذا التصرف. ولقد واجهت صعوبة كبيرة في إقناعه بمعالجة الموضوع بهدوء ولاشك أنني أعتبر تصرف حكومة البحرين هذا غير حكيم واستفزازي. ويبدو إنه من المحتمل إعادة فتح الجروح لقضية النزاع حول الزيارة مرة أخرى وحتما مع النتائج الوخيمة للعلاقات بين البحرين وقطر.

٢- ولاشك إنها التسوية التي تم التوصل إليها عام ١٩٥٠ والتي تضمنت السماح لعدد من الأشخاص من أتباع حاكم البحرين بزيارة الزيارة دون أية رقابة والتي كانت تشمل رجال القبائل الراغبين في القيام برعي ماشيتهم في المنطقه. إذ لايمكن بأي حال من الأحوال أن يمتد هذا السماح ليشمل عدداً كبيراً من الطلبة ومدرسيتهم والبعض منهم ليسوا ممن يحملون الجنسية البحرينية وكذلك بعض الموظفين الحكوميين في البحرين. وكان الاتفاق المتفق عليه يتضمن تبليغ وإشعار المعتمد السياسي البريطاني في البحرين بأسماء رجال القبائل الراغبين في الدخول إلى الزيارة (استناداً إلى الخطاب رقم ٤٨٩ والمؤرخ ٤ يوليو ١٩٥٠ المرسل من حاكم البحرين إلى المعتمد السياسي البريطاني مرفقة به خطاب بييلي المرقم سي - ٣٣/٣٣ وبتاريخ ٧ فبراير ١٩٥٠ الموجه إلى الضابط السياسي في قطر السيد ديلتون). ويبدو أن هذا الطلب قد اصيب بالارتخاء والميوعة منذ عام ١٩٥٠ دون معارضة حاكم قطر إلا أن التجاوزات الأخيرة كانت بعيدة أبعد الحدود ولايمكن قبولها من قبل الشيخ علي منذ التوصل إلى الاتفاق المذكور. ولا أعتقد أن شيخ البحرين ومستشاريه لن يدركوا هذا الموضوع.

٣- وقد غضب الشيخ علي كثيراً من الكتابة على جدران القلعة في الزيارة إذ تمت كتابة كلمة " البحرين " بالحروف الكبيرة على الجدار كما وكتب اسم "محمد آل خليفة" بشكل بارز بالعربي والانجليزي على الجدار. وعندما أجريت مقابلة مع الطلاب ومديرهم يوسف احمد شعراوي وعدني الأخير بإزالة الكتابة من الجدران حالاً إلا أنني علمت فيما بعد بأنهم غادروا المكان دون إزالة هذه

الكتابات.

٤- وللحيلولة دون ذهاب حراس الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني إلى الزيارة وكأجراء احترازي قرر المستشار ارسال دورية من الشرطة إلى هناك. وكانت التعليمات الصادرة إليها بعدم الدخول إلى الزيارة نفسها وعدم التدخل في شئون طلاب السفره القادمين من البحرين.

٥- وبعد أن رفض شيخ قطر السماح لأي شخص بالنزول في الزيارة وبتسليح القلعة ووضع رجاله فيها وافق الشيخ الآن على الالتزام بنصوص اتفاق عام ١٩٥٠، إلا أنه طلب التطبيق والتفسير الصارم للاتفاق المذكور والتي تعني فرض الرقابة التي حاولت نصوص التسوية ازلتها، وأقترح إرسال أسماء أتباع الشيخ الذين يريدون زيارة الزيارة وتقديمها إلى المعتمد السياسي البريطاني كما كان من قبل وتزويدهم بالوثائق المطلوبة، وسيتم في الوقت نفسه بناء مركز للشرطة في بلدة الزيارة وليس في القلعة لمراقبة الأشخاص غير المخولين بالنزول في الزيارة. وطلبت من الشيخ عدم إنشاء أي مركز للشرطة في الزيارة دون التشاور المسبق وإنه من الممكن الاستمرار على إرسال دوريات من الشرطة بدلا من ذلك. ودون تقديم اعتذار من شيخ البحرين لاعتقد أن الموضوع سينتهي ويزول.

(توقيع)

**الضابط السياسي في الدوحة**

**ايوارت بيجز**

وأعقب الضابط السياسي في الدوحة خطابه المشار إليه أعلاه بخطاب آخر بتاريخ ١١ مارس يتضمن قيام السلطات القطرية بنصب خيمة للشرطة في بلدة الزيارة فكتب ماييلي (٢٤): -

**الوكالة السياسية - الدوحة**

**موثوق**

**إلى دار الاعتماد البريطانية - البحرين**

رقم ١٠٨٢/٥/٥٣

١١ مارس ١٩٥٣

إلحاقاً بخطابي رقم ١٠٨٢/٤/٥٣ المؤرخ في ٤ مارس أود الإفادة بأن المستشار السياسي وبناء على التعليمات الصادرة إليه من الحاكم قد أمر بنصب خيمة للشرطة في بلدة الزبارة وقد علمت بأنها سوف لا تكون في وسط المدينة المهدمة واقترحت بأنه إذا ما أصرت حكومة قطر على إقامة هذا الموقع في تلك المنطقة، فيجب وضعه على مسافة من الزيارة قدر الإمكان. إلا أنه كان من الصعب إقناع هانكوك والحاكم بعدم القيام بأي إجراء الذي يمكن أن يفسر من قبل حاكم البحرين بأنه خرق لتسوية عام ١٩٥٠، إذ أنني لا أتمكن من أن أقول لهم بأنه تم القيام بكل ما يمكن لإصلاح الخطأ الذي وقع من قبل حكومة البحرين، وقد تمكنت على أية حال أن احصل على تعهد من الشيخ أحمد حاكم قطر بالنيابة بعدم قيام الشرطة بالتدخل في شئون أتباع شيخ البحرين القادمين إلى الزبارة أو من كان منهم هناك. وقد صدرت التعليمات اللازمة بهذا الصدد إلى كوتشرين، وستبقي قلعة آل ثاني مغلقة أيضاً. لذا فقد أكد الشيخ أحمد احترامه لرغباتنا بالتأكيد على الالتزام بتسوية عام ١٩٥٠.

(توقيع)

**الضابط السياسي في الدوحة**

**إيوارت بيجز**

وفيما يلي نص الخطاب الذي أرسله شيخ البحرين إلى سعادة المقيم السياسي البريطاني في الدوحة رقم ١٣٧٣ / ١٣٧٢ وبتاريخ ٢ رجب ١٣٧٢ الموافق ١٨ مارس ١٩٥٢ حول تفاصيل ما حدث وردود فعل حاكم قطر بهذا الصدد (٢٥) :-

**بعد التحية**

إذ إن مانرغب ذكره في هذا الخطاب هو موضوع الاعتداء الذي قام به شيخ قطر خلال النزهة التي قامت بها إحدى المدارس في البحرين إلى الزيارة إذ قمنا

بإرسال خطاب إلى المعتمد السياسي رقم ١٣٧٢ / ١٢٤١ والمؤرخ في ١٧ جمادى الثاني ١٣٧٢ الموافق ٣ مارس ١٩٥٣ إلا أنه مر ١٥ يوماً دون استلامنا الجواب. إذ قام الشيخ باعتدائه مره أخرى فأنشأ مخيماً وموقعا للحرس في الزيارة. وكما تعلمون فإنه استنادا إلى خطاب بيلى، المعتمد السياسي رقم سي/ إيل -٦١ والمؤرخ في ١ فبراير ١٩٥٠ الموافق ١١ ربيع الأول ١٣٦٩ هـ وكذلك بالإشارة إلى الاتفاقية التي تم التوصل إليها في ١٧ يونيو ١٩٤٤، فإن الزيارة تترك دون إجراء إبي عمليات بناء فيها عدا تلك الموجودة حالياً. إن تصرفنا استنادا إلى الاتفاقية منذ تنفيذها. لذا فإننا نطلب منكم اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد ما قام به شيخ قطر مؤخراً وإزالته استنادا إلى نصوص الاتفاق وإلا فإننا سنكون مضطرين إلى غلق الباب بين البحرين وقطر وإنهم سيكونون مسؤولين عن ذلك ونطلب الإجابة بسرعة خوفاً من أن يأخذ النزاع نطاقاً أوسع حول هذا الموضوع ولرغبتنا في إقامة علاقة جيرة ودية وتنفيذ نصوص الاتفاقية وإلا فإننا سنضطر إلى اتخاذ الإجراء الضروري.

فأجاب المقيم السياسي البريطاني في البحرين على خطاب شيخ البحرين في ٢٠ مارس ١٩٥٣ المتضمن رغبته في سماع نتيجة مناقشة الموضوع أولاً مع المعتمد البريطاني في البحرين ومن ثم الإجابة على خطاب الحاكم فكتب (٢٦):-

### دار الرئاسة البريطانية

البحرين

رقم ١٠٨٩/٥/٥٣

حرد في ٢٠ مارس ١٩٥٣

إلى الأجل الأفخم حميد الشيم صاحب السمو الشيخ سر سلمان بن حمد آل خليفة. كي. سي. إم. جي. كي. سي. أي. ئي، حاكم البحرين المحترم.

بعد السلام والسؤال عن صحة سموكم وتقديم الاحترام اللائق لمقام سموكم استلمت مع الشكر كتاب معاليكم رقم ١٣٧٢/١٢٧٣ المؤرخ في الثاني من رجب

عام ١٣٧٢هـ عن الزيارة. لقد طلبت من المعتمد السياسي قبل استلام مكتوبكم أن يناقش المسألة كلها مع معاليكم شفاهاً وبعد سماعي نتيجة المناقشة ساجيب. إذا كان ضرورياً على مكتوب معاليكم مفصلاً.  
هذا وختاماً تفضلوا معاليكم قبول خالص التحية ودمتم مسرورين.

**دبيلو. آر. هي**

رئيس الخليج الفارسي  
(المقيم السياسي في الخليج)

وبتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٣، وجه الضابط السياسي في قطر إيوارت بيجز خطاباً إلى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين يتضمن استفساراً فيما إذا كان المعتمد المذكور قد فاتح حاكم البحرين حول موضوع الحوادث التي وقعت في الزيارة فكتب مايلي (٣٧) :-

**دار الاعتماد البريطانية**

**موثوق**

الدوحة

رقم ١٠٨٢/٦/٥٣

٢١ مارس ١٩٥٣

**إلى/ جي. إي. آر. ليعتل**

**دار الاعتماد البريطانية - البحرين**

ساكون شاكرًا لكم فيما لو أخبرتموني عن قيامكم بإحاطة حاكم البحرين بالنيابة عن حاكم قطر، بحوادث الزيارة التي أشرت إليها في خطابي المرقم ١٠٨٢/٤/٥٣ وبتاريخ ٤ مارس ١٩٥٣. فلأزال الشيخ علي غاضباً بسبب الموضوع ويشعر بأنه إذا لم يتخذ إجراء حيال القضية بعد تقديم احتجاجه لي

فإن ذلك يعني أننا تجاهلنا خرق الاتفاق الذي ائقنناه بأن يكون طرفا فيه (حاكم قطر).

٢- تم نصب خيمه مركز الشرطة على مسافة ٣٠٠ شمال قلعة ال ثاني كما ذكرت لكم في خطابي رقم ٥٣ / ٤ / ١٠٨٢ والمؤرخ في ٤ مارس. لذا فإنها تقع على مسافة من خرائب الزيارة. ولدى الشرطة تعليمات بعدم التقرب أو التدخل في نزول الأشخاص في الزيارة.

إيوارت بيجز

ورد المعتمد السياسي البريطاني في البحرين جي. إي. آر. ليتل على خطاب الضابط السياسي في قطر بخطابه رقم ٥٣ جي/١٠/١٠١٠٠ وتاريخ ٢٣ مارس فكتب (٢٨) :-

دار الاعتماد البريطانية

موثوق

البحرين

٢٣ مارس ١٩٥٣

إلى الضابط السياسي في قطر

عزيزي كريستوفر،

أشكركم على خطابكم المؤرخ في ٢١ مارس (١٠٨٢/٦/٥٣) حول الزيارة.

٢- أسف على تأخير ردي عليكم حول ماحدث لحد الآن، إلا أنني كنت مريضا لعدة ايام وتحت ضغط العمل. سأذهب غداً لمقابلة الحاكم لمناقشة الموضوع. وإن النهج الذي اقترحه في طرح الموضوع هو أن الزيارة (لطلاب المدرسة) كانت خرقاً للاتفاق على ألا يتكرر ذلك في المستقبل والعمل مرة أخرى بتقديم إشعار مسبق بأسماء الأشخاص الذين يبعون الزيارة كما كان النظام من

قبل. وأشك في أن يوافق الحاكم على أية أمور أخرى فيما عدا ذلك. ولعلوماتك الخاصة فإنه متعصب جدا تماما حيال الموضوع ككل، ولا يوجد هناك أي طرح لموضوع الاعتذار واعتقد ان المقابلة معه ستكون صعبة. وقد ناقشت الموضوع مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج.

٣- اعتقد أن تقتصر في حديثك مع الشيخ علي في الوقت الحاضر، إذا ماسالك، بأنه سناقش الموضوع مع الشيخ سلمان.

وحال مقابلي للحاكم سأجري مناقشه أخرى مع المقيم السياسي في الخليج، إذ سيرسل بدوره وعلى ضوء ذلك التعليمات والتوجيهات إليك حول الخطوة التالية الواجب اتخاذها.

جي.إي. آر. ليتل

المعتمد السياسي البريطاني في البحرين

ثم بادر المعتمد السياسي البريطاني في البحرين إلى الكتابة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير روبرت هي يحيطه بما دار بينه وبين حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حول موضوع الزيارة فكتب بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٥٣ مايلي (٢٩) :-

دار الاعتماد البريطانية

موثوق

البحرين

رقم جي ١٠١٠/٥٣

٢٥ مارس ١٩٥٣

إلى صاحب السعادة السير روبرت هي المقيم السياسي البريطاني  
في الخليج

ذهبت يوم امس لمقابلة صاحب المعالي لمناقشة قضية الزيارة وكان (تشارلز) بيلجريف حاضراً وقام بالترجمة.

٢ - استغرقت المقابلة من الساعة ٩ صباحاً وحتى الساعة ١٢٠٠ بعد الظهر وأجد من الصعوبة تلخيص ما دار في الاجتماع لمثل هذا الموضوع الطويل والمعقد، وإنني متأكد أنكم قد أجريتم في الماضي مثل هذه المناقشات المطولة، وليس من الضروري إحاطتكم بكل التفاصيل.

٣ - كانت النقطة البارزة في النقاش رفض صاحب المعالي بالموافقة على تقديم إشعار مسبق بالزيارة إلى الزبارة ما لم يبادر شيخ قطر إلى سحب موقع الشرطة من هناك.

كما وأنه يقول بأن هناك سيارة دورية تتجول في المنطقة في بعض الأحيان ويطلب بسحبها أيضاً. وعندما يتم تنفيذ هاتين النقطتين فإنه سيبادر إلى دراسة موضوع تقديم إشعار مسبق بالزيارة ولم أتمكن من زحزحته عن موقفه هذا.

٤ - لم يقبل بالطرح القائل بأن تلك الزيارة تعتبر خرقاً للاتفاق وقال بأن كافة موظفي حكومة البحرين هم من أتباعه. فقلت بأن هذا غير ممكن وأن الكلمة " أتباع " لا تعني ذلك وأنها تعني من هم من أفراد عائلته أو ممن يحافظون على ممتلكاته الشخصية وليس المقصود بهم الموظفين في الحكومة البحرينية.

٥ - وأكدت خلال المناقشة على ما تريده حكومة صاحبة الجلالة والتي هي الانسجام والصدقة بين البحرين وقطر. وأشارت إلى نجاح تطبيق اتفاق عام ١٩٥٠ خلال فترة الثلاث سنوات وأنها تمثل أحسن حل عملي للمعضلة بالنسبة للطرفين. وقد وافقني الحاكم على ذلك وأكد على ضرورة قيام الشيخ علي بإزالة موقع الشرطة، إذ أن بقاءهم هناك يعتبر خرقاً للاتفاق.

٦ - كما أصر الحاكم على الإجابة على خطابه بالسرعة الممكنة وكذلك على الخطاب الذي وجهه لسعادتكم. وأمل ألا يقوم بأي إجراء في الوقت الحاضر.

٧ - أثار صاحب المعالي (حاكم البحرين) عدداً من القضايا الأخرى كاحتمال التحكيم في الموضوع أو الاستعانة بطرف محايد لتفسير الاتفاقيات،



وشجب تصرفات حارس القلعة حمد القحطاني الذي قال عنه بأنه يخلق المشاكل.

٨ - المشكلة الآن هي الخطوة التالية التي يجب اتخاذها، كان اقتراحي الذي وافقني عليه بيلجريف هو قيام حاكم البحرين بإبلاغ المعتمد السياسي بالزيارة المزمعة حالما يتم سحب موقع الشرطة والدورية إلا أننا غير متأكدين فيما إذا سيقوم الشيخ علي بتلك الخطوة. إلا أننا سنبذل جهودنا لإقناع الشيخ علي لسحب الشرطة من هناك مقابل ألا تتكرر الزيارات إلى المنطقة دون إخطار مسبق.

٩ - أما بصدد خطاب صاحب المعالي (حاكم البحرين) المؤرخ ٣ مارس فإنني اقترح الرد بالقول بأن الضابط السياسي قد ذهب إلى الزيارة بناء على التعليمات الصادرة له مني لكي يحقق في الموضوع لعدم إحاطتنا بزيارة المدرسة إلى الزيارة ولا شك أن الشيخ علي قام بإرسال رجاله إلى هناك لنفس الغرض، أما بالنسبة للزيارة نفسها فإنها تشكل مخالفة وخرقاً للاتفاق للأسباب التي ذكرتها له شفاهاً خلال زيارتي له في ٢٤ مارس. وحاولت بدوري اتخاذ الخطوات اللازمة في محاولة لاستعادة الموقف إلى ما كان عليه قبل زيارة المدرسة للمنطقة كما وطلبت منه ألا يقوم بأي عمل يعرض الموقف وجهودنا إلى الخطر.

١٠ - إنني مستعد إذا ما رغبتكم بالمجيء لمناقشة الموضوع.

جي. إي. ان. ليفتل

المعتمد السياسي البريطاني في البحرين

وبتاريخ ٣١ مارس ١٩٥٣، بادر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير روبرت هي إلى الكتابة إلى الضابط السياسي في قطر يحثه على إقناع شيخ قطر، الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني لسحب موقع الشرطة في الزيارة بأسرع مايمكن وفيما يلي نص خطاب المقيم البريطاني (٣٠):-

## دار الرئاسة البريطانية

### موثوق

البحرين

١٩٥٣ / ١٠ / ١٠٨٩ - ٣١ مارس ١٩٥٣

### عزيزي إيوارت بيجز، الضابط السياسي في الدوحة،

أرسل اليكم صورة من خطاب ليبتل (الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في البحرين) يتضمن المراسلة التي تمت مع الشيخ بموجب مذكرتنا الرقم ٥٣ / ٥ / ١٠٨٩ وتاريخ ٢٠ مارس ١٩٥٣، وكما تعلم فإن (الشيخ) سلمان متعصب دائما حول موضوع الزيارة. وبالتأكيد فإن إرسال مجموعة من طلاب المدارس (وبعضهم أجنب) إلى الزيارة شيء مخالف لروح اتفاق عام ١٩٥٠ بالرغم من أنه من الممكن القول، كما يطرح هو، بأنه لم يكن ذلك ضد نص الاتفاق ولا شك أنه قد تم التراخي لبعض الوقت في العادة التي جرت على إرسال قائمة بأسماء الأشخاص الذين ييغون الزيارة مقدما ومما يؤسف له أن الشيخ علي لم ينتبه إلى هذا الموضوع مبكرا ومهما كانت الأخطاء المرتكبة أو صحة ما وقع يتوجب علينا بذل كل ما نتمكن لاستعادة الوضع الذي كان عليه الموقف سابقا. لذا فإنني ساكون شاكرا لو بذلتم كل ما في استطاعتكم لإقناع الشيخ علي لسحب موقع الشرطة الذي أقامه في الزيارة وبأسرع ما يمكن. وبإمكانكم إشعاره بأنه إذا ما قام بذلك فإنني سأبذل ما في استطاعتي لكي أصر وألح على الشيخ سلمان لإرسال قائمة بأسماء أية جماعة تبغي القدوم إلى الزيارة مقدما وأرجو إحاطتي علما بما ستتوصلون له من نتائج بهذا الخصوص.

٢ - إنني أتعاطف كليا مع الشيخ علي بهذه المناسبة إلا إنه يتوجب علينا أن ننظر إلى القضية من ناحية عملية. فإذا ما هدد (الشيخ) سلمان بغلاق الباب بين البحرين وقطر واقتصر الموضوع على منع زهاب البحرينيين إلى قطر وبالعكس أو رفضة السماح لاستخدام البحرين لمروور البضائع التجارية إلى الدوحة فإن

ذلك الأمر بسيط، ولكنني أخاف من قيام الشيخ سلمان بمنع استخدام البحرين كقاعدة من قبل شركة الاستثمارات النفطية المحدودة كما فعل من قبل، كما قد يلجأ إلى محاولة وقف نشاطات شركة خدمات قطر لطيران الخليج التي تشارك حكومتها بنسبة فيها. إذ سيؤدي ذلك إلى تدهور جدي في العلاقات معه والتي قد تنتهي بسحب موافقته على حضور عيد التتويج.

٣- وقد برر الشيخ سلمان موضوع الكتابة على الجدران من قبل الطلاب بأنها أعمال أطفال وأنها لم تتم بتوجيه منه بالرغم من أنني أشكك في ذلك. وعلى أية حال فإنه قد يكون بإمكانك إقناع الشيخ علي بأنه لا يمكن وضع اللوم على (الشيخ) سلمان.

٤ - سوف أرسل صورة من هذا الخطاب إلى ليتل (المعتمد البريطاني في البحرين)

(توقيع)

دبليو. آر. هي

وفي ٣٠ مارس ١٩٥٣ أرسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير روبرت هي خطاباً إلى الشيخ سلمان رداً على خطاب الشيخ المرسل سابقاً، إلى المقيم بتاريخ ٧ رجب ١٣٧٢ الموافق ٢٣ مارس ١٩٥٣، الذي تضمن ما يلي (٣١):-

دار الرئاسة البريطانية

البحرين

رقم ٥٣/٩/١٠٨٦

حرف في ٣٠ مارس ١٩٥٣

حضرة الأفخم حميد الشيم صاحب السمو الشيخ سر سلمان بن

حمد آل خليفة

## حاكم البحرين المحترم

بعد السلام والسؤال عن صحتكم وتقديم الاحترام اللائق لسموكم.

استلمت خطاب سموكم المؤرخ في ٧ رجب ١٣٧٢ بعد رجوعي من سياحتي إلى الساحل المتصالح. أنني أسف لأنني لم أوضح بما عني بنص " إذا كان ضرورياً " في خطابي المؤرخ ٢٠ مارس، ولذا حصل سوء فهم. إن كل ما عنيت بتبليغه هو أنه إذا كان لم يحسم أي شيء في النهاية وبصورة مقنعة في المناقشات بين سموكم والمعتمد السياسي فساكتب لكم بعد ذلك.

٢ - إنني أؤكد لسموكم رغبتني في الحفاظ على العلاقات الطيبة بينكم وبين الشيخ علي وأؤكد عزمي بأن أبذل كل ما أستطيع لمنع اي تدهور في العلاقات وأنني أبذل الجهد لمتابعة هذه المسألة وأن شاء الله أكتب لمعالكم بصدد ذلك بعدئذ وعن قريب.

هذا وتفضلوا صاحب المعالي بقبول تحياتي الفائقة.

دبليو. آر. هي

المقيم السياسي البريطاني بالخليج

وفيما يلي نص الخطاب الذي أرسله حاكم البحرين إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج والذي تضمن شكوي الشيخ من عدم رد المقيم على خطابه السابقة حول حادث الزبارة (٣٢)

رسالة من الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، حاكم البحرين والمرقمة ١٤٠٣/١٣٧٢ والمؤرخة في ٧ رجب ١٣٧٢ الموافق ٢٣ مارس ١٩٥٣ والموجهة إلى المقيم السياسي في الخليج.

بعد التحية،

استلمت خطابكم المؤرخ ٢٠ مارس ١٩٥٣ والذي أشرتم فيه إلى استلامكم

خطابي الذي أرسلته إليكم محتجا على خرق الاتفاق الذي بيني وبين شيخ قطر بخصوص الزيارة وقد ذكرت في خطابك بأنك قد طلبت من الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في البحرين مناقشة الموضوع معي شفاهة قبل استلامك لرسالتي. وأود احاطة سعادتكم بأنه بعد مرور عدة أيام منذ أن كتبت حول الموضوع لم أتلق أي رد من المقيم السياسي في البحرين لذا رفعت الموضوع إليكم. وبتاريخ ٧ رجب ١٣٧٢هـ، استلمت خطابا من المقيم السياسي في البحرين يقول فيه بأنه يرغب في مقابلي فقط إلا أنه لم يرد على الأسئلة التي طرحتها كما وأشعرته حيال المقابلة والاجتماع به. وإنني أسف لذكركم في نهاية الخطاب بأنك سترد على خطابي بعد المناقشة إذا اقتضت الضرورة. ولا أعرف يا صاحب السعادة لمن أخاطب عند الضرورة، وإنني اعتقد أن هذا الاعتداء هو ضرورة بحد ذاته. فإذا كنتم تذكرون ذلك فلمن أخاطب إذن عند الضرورة، وإنني أسف لذلك.

وبعد أن تحدث الضابط السياسي في قطر إلى الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني حول موضوع ازاحه موقع الشرطة في الزبارة، رفض الشيخ ذلك وفيما يلي نص خطاب الضابط السياسي المذكور إلى رئيسه المقيم السياسي البريطاني في الخليج حيال القضية (٣٢):-

### موثوق

إلى المقيم السياسي (البريطاني) في البحرين

من/ دار الاعتماد البريطانية في الدوحة

رقم/ ٢٥

بتاريخ ٦ ابريل ١٩٥٣

للمعلومات/ دار الاعتماد البريطانية في البحرين

اشاره إلى خطابكم رقم ١٠/٨٩/٥٣/١٠-الزيارة، تحدثت إلى الحاكم بشكل

مطول إلا أنه لا يريد سحب موقع الشرطه من هناك، ويقول الشيخ :-

(١) - من صلاحيته أن يقيم مثل هذا الموقع في أي مكان في أراضيه ويضمنها الزيارة من خلال ممارسة مسؤوليته للامن الداخلي.

(ب) - إنه لم يخرق بذلك نصوص الاتفاق إذ أشار التعهد الذي تضمنه في خطابه المؤرخ في ١٥ فبراير ١٩٥٠ إلى مراقبة اتباع شيخ البحرين ولدى الشرطه اوامر بعدم التدخل في شؤونهم.

٢ - سأستمر بالضغط على الحاكم، واقترح بأن نقوم بالتفاوض من اجل شيئين في أن واحد، انسحاب الشرطه وتقديم شيخ البحرين لتعهد بأن يلتزم بنصوص الاتفاق حيال تقديم اشعار مسبق قبل ارسال اتباع الشيخ إلى الزيارة.

ولا اعتقد أن الشيخ سيوافق على سحب جماعة الشرطه ما لم :-

(١) يتم تقديم مثل هذا التعهد

(ب) اعتراف رسمي من قبلنا إن لم يوافق الشيخ سلمان على أن تصرف البحرين كان خرقاً للاتفاق.

وكان جواب المقيم السياسي البريطاني في الخليج والمؤرخ في ٨ ابريل ١٩٥٣ كما يل (٣٤):-

## برقية

إلى دار الاعتماد البريطانية في الدوحة

من/ المقيم السياسي البريطاني في البحرين

رقم - ٢٨

تاريخ ٨ ابريل ١٩٥٣

اشارة إلى برقيتكم رقم ٢٥ ارجو في حالة عدم ممانعتكم ايصال هذه الرساله الشخصية إلى الحاكم بأنني التمس منه كل الالتماس، سحب موقع الشرطه من الزيارة وبالسرعه الممكنة لتجنب اي تدهور في العلاقات بين قطر والبحرين. وإن ما قام بذلك فإنني ساكتب خطاباً إلى (الشيخ) سلمان واقول له

بأنه من الضروري قيامه بتقديم اشعار مسبق لأي جماعه تبغي القدوم إلى الزيارة وإذا لم يتم بذلك فإننا ليس مسؤولين عن النتائج وإذا ما فشلت في مهمتك هذه فسأتي بنفسي واتحدث شخصيا إلى الشيخ علي إذ ما وجدتم ذلك مناسبا.

٢ - اشترتم في الفقرة (ب) ١. إنشاء موقع للشرطة اعتقد، وكما يدعي الشيخ سلمان، أنه خرق لاتفاقية عام ١٩٤٤ التي لم تلغ بموجب اتفاق التسوية لعام ١٩٥٠.

٣ - في الفقرة (٢)، لا اعتقد أن هناك امل كبير للحصول على تعهد قبل ازالة موقع الشرطة والمذكورة في الفقرة (١)، إذ اعطي هذا التعهد في عام ١٩٥٠ واعتقد أنه لما فيه الكفاية قيامي بالكتابة إلى الشيخ سلمان كما ورد في الاقتراح الوارد في اعلاه وبالإشارة إلى (٢) فإنني مستعد شفاهة وليس كتابة القول بان ارسال جماعة الى الزيارة دون اشعار مسبق يعتبر خرقا للتسوية.

وفيما يلي نص الخطاب الذي ارسله الضابط السياسي في الدوحة الى المقيم السياسي البريطاني في البحرين.(٣٦)

اشاره إلى برقيتكم رقم ٢٨ الزيارة، تم ايصال رسالتكم ولازال الحاكم غير راغب في ازاله موقع الشرطة، وأنه ينظر إلى الموضوع باعتباره يتعلق بالكرامه، كما وأنه تحت ضغوط من والده واقربائه بعدم تقديم اية تنازلات. وأنه غاضب لعدم تقديم شيخ البحرين اي اعتذار ولوقفه غير النادم على ما فعل والذي وصلته الاخبار عن ذلك. لازلت مستمرا في ممارسه الضغوط من اجل التوصل إلى تسويه على اساس سحب موقع الشرطة على أن يعقب ذلك حالاً ارسال رساله من سعادتكم إلى حاكم البحرين كما اشترتم. وإن مبادرتكم إلى كتابة خطاب إلى الحاكم يتضمن الاعتراف المذكور في الجملة الأخيره من الفرة (٣) موضحا تفاصيل رسالتكم سوف تساعد كثيرا في اصلاح ما اصاب كرامته المجروحه وتهياً الأرض للتسويه. واعتقد أنه من الأحسن اللجوء إلى تدخلكم الشخصي كأخر حل.

ايوارت بيجز

وبتاريخ ١٢ ابريل ١٩٥٣، ارسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في البحرين خطابا إلى الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني، حاكم قطر يطلب فيه منه سرعه ازاله مركز الشرطه من الزيارة فكتب (٣٧):-

### دار الرئاسة البريطانية بالبحرين

حدر في ١٢ ابريل ١٩٥٣

رقم (١٠٨٩/١٧/٥٣)

حضرة الأفخم حميد الشيم صاحب السعاده الشيخ علي بن عبد  
الله آل ثاني حاكم قطر المحترم

بعد السلام والسؤال عن صحتكم وتقديم الاحترام اللائق بمقام سعادتكم اكتب لأرجو من سعادتكم بأن تتكرموا بازاله وبأسرع ما يمكن مركز الشرطه الذي اقمتموه في الزيارة إذ أنني اخاف أنه في حالة عدم سحبكم الموقع سيحصل تدهود شديد في العلاقات بين قطر والبحرين. واعتقد أن اقامة هذا المركز مخالفة لاتفاقية عام ١٩٤٤. وإنه من الأحسن الصفح مهما عمل الطرف الآخر وتصرف وإنني أؤكد لسعادتكم بأنني سأبذل ما في وسعي لاحول دون تكرار هذا الشيء مرة اخرى في المستقبل.

هذا وتفضلوا صاحب السعاده بوافر الاحترام.

دبليو. آر. هي

المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي



وفي برقيه اخري بتاريخ ١٥ ابريل ١٩٥٣ اشار الضابط السياسي البريطاني في الدوحة إلى رفض حاكم قطر الاستجابة إلى التماسات المقيم السياسي في الخليج العربي والضابط السياسي في الدوحة لسحب موقع الشرطة من الزيارة فكتب ما يلي (٢٨):-

**برقيه**

**موثوق**

**من/الدوحة**

**إلى/ المقيم السياسي في الخليج**

رقم ٣٧ في ١٥ ابريل ١٩٥٣

لازال الحاكم يرفض الاستجابة إلى التماساتي المتكرره لسحب موقع الشرطة، ويعتقد انه في حالة الاستجابة لذلك فسيفسر وبشكل عام بأنه استسلام غير مشرف لحاكم البحرين. ويعترف بأن ما قام به امر يتعلق بالسيادة.

٢ - اقترح الآن اتباع نهج آخر يتضمن بنقل هذا الموقع إلى مكان آخر وليس في وسط الزيارة مباشرة وحال استلامكم خطاب من حاكم البحرين بأن ما حدث كان خرقاً للتسوية واعطائكم ضماناً له بأنه في حالة نقل الموقع فإنكم ستصرفون استناداً إلى الفقرة (١) المشار إليها في برقيتكم المرقمة ٢٨. وساكون شاكراً لكم لو تكرتم بارسال خطاب لي بهذا المضمون لتسليمه لحاكم قطر إذا ما سنحت الفرصة، وإن مزاج الحاكم في الوقت الحاضر لايشجع على نجاح ايه محاولة لإقناعه لسحب موقع الشرطة ولتجنب رفضة طلبكم التحريري حيال الموضوع فلم اقم بتسليمه رسالتكم المؤرخة في ١٢ ابريل ١٩٥٣.

**ايوارت بيجز**

وكان رد المقيم السياسي البريطاني في الخليج المؤرخ في ١٧ ابريل ١٩٥٣،  
على الضابط السياسي البريطاني في الدوحة إزاء ما نقله له عن موقف شيخ  
قطر الراض للاستجابة لسحب موقع الشرطة من الزيارة كما يلي (٣٩):--

من دار الرئاسة البريطانية في البحرين

إلى/ الدوحة

موثوق

رقم ٣٨ بتاريخ ١٧ ابريل ١٩٥٣

اشارة إلى برقيتكم المرقمة ٣٧، ارجو اخبار الحاكم بأن إنشاء موقع للشرطة  
ضمن عدة مئات من إلياردات عن القلعة في الزيارة هو خرق واضح لاتفاقية عام  
١٩٤٤ واعتبره شيء ضروري سحب الموقع المذكور.  
وانني مستعد للقدوم ومناقشة القضية معه في اوائل الأسبوع القادم إذا ما  
رغب بذلك.

(توقيع)

هي

فجاء رد الضابط السياسي في الدوحة مشابها للردود السابقة عن موقف  
شيخ قطر الراض للاستجابة لسحب مركز الشرطة من الزيارة، فكتب الضابط  
السياسي برقية بتاريخ ١٩ ابريل ١٩٥٣ ما يلي (٤٠):--

من/ الدوحة

إلى/ دارالرئاسة البريطانية

موثوق

رقم ٣٨ في ١٩ ابريل ١٩٥٣

اشارة إلى برقيتكم المرقمة ٣٨ فقد اوصلت رسالتكم إلى الحاكم وإنه يصير على حقه في الاحتفاظ بمركز الشرطه وإنه يرفض بأدب سحبه، ويقول إنه سيكون مسرورا لمقابلتكم إلا إن وجهة نظره باقيه كما وضحت لكم وبدون ممارسة ضغوط شديدة عليه لا اعتقد أنه من الممكن اقناعه في الوقت الحاضر لسحب الموقع دون تقديم بعض التنازلات لإرضاء كرامته لذا فإنني ارحب بتدخلكم الشخصي في هذه المرحلة. إذ إن تقديم ضماناتكم الشفوية مع المقترحات الواردة في الفقرة (٢) من برقيتكم المرقمة ٣٧ قد يكون لهما تأثير فعال. والبديل هو أنه إذا ما سمح الموقف في البحرين فإنه بالإمكان الانتظار لحين تهدئه المشاعر والأحاسيس هنا تجاه الموضوع.

(توقيع)

أيارت بيجز

ويتاريخ ٢٣ ابريل ١٩٥٣ كتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي خطاباً موجهاً إلى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، يوضح فيه فشله في اقناع حاكم قطر لسحب مركز الشرطة في الزيارة وطلب منه كبح جماح حاكم البحرين وحثه على الصبر لحين انفراج الموقف. فكتب (٤١):-

دار الرئاسة البريطانية

موثوق

البحرين

رقم ١٠٨٩/٢٨/٥٣

٢٣ ابريل ١٩٥٣ إلى - جي.أي.آر. ليتل، المعتمد السياسي البريطاني في البحرين.

وكما اطلعت على صورة من الرسالة التي ارسلتها إلى روس، فإنني قد فشلت في جهودي تماماً لإقناع الشيخ علي لسحب مركز الشرطة من الزيارة.

ويعتقد ايوارت بيجز بأنه من الممكن اقناعه لتغيير موقفه خلال شهرين عندما تبرد المشاعر و فورة الغضب والحماس إلا انني شخصياً اشك في ذلك، بالرغم من انني مستعد، إذا اقتضت الضرورة القيام بمحاولة اخري وفي هذه الظروف يتوجب علينا بذل اقصى ما يمكن لإقناع الشيخ سلمان بأن يلتزم الصبر. وساكون شاكراً لو قمتم بترتيب الاجتماع به في اقرب فرصة ممكنة، ومحاولة حضور بلجريف خلال لمقابلة مع رئيس الإدارة في دار الرئاسة منشي محمد علي، وبامكانكم ابلاغ الشيخ سلمان أنه كنا نعتقد بأنه سيكون بإمكاننا اقناع الشيخ علي لسحب موقع الشرطة إلا انه من المؤسف ان قيام احد الأشخاص باطلاع على خارطة مطبوعة مع تقرير دائرة المعارف في البحرين للسنة الماضية. وتظهر فيه جزءاً كبيراً من الساحل الغربي لقطر داخله ضمن البحرين وملحقاتها قد اغضب هذا الأمر شيخ قطر غضباً شديداً واصبح من المستحيل اقناعه لازالة موقع الشرطة في الوقت الحاضر وبامكانكم اخباره بأنني ابدل جهودي في هذا الاتجاه في الوقت المناسب و امل منه الا يقوم بأي شيء لكي لا يتدهور الموقف نحو الأسوأ. وهناك اربعة رجال فقط في الخيمة ولا توجد هناك ابنية جديدة اقيمت ويعتقد الشيخ علي بأنه في ظل الظروف الحالية لم يحصل هناك اي شيء يخل باتفاقية عام ١٩٤٤. وإذا ما قام الشيخ سلمان باي تجاوزات فإن الشيخ علي سوف لا يتورع عن القيام باحتلال القلعة ويرفض قدوم البحرينيين إلى منطقة الزيارة دون استخدام جوازات السفر والإجراءات الرسمية الأخرى. وبامكانكم اخبار الشيخ سلمان بأنني ارغب بمناقشة الموضوع برمته معه بنفسه إذا رغب بذلك.

٢ - اخبرني بيلجريف (المستشار السياسي لحكومة البحرين) بأن الشيخ سلمان اقترح احالة الموضوع باكماله إلى التحكيم وحله بشكل نهائي. وإذا ما طرح مثل هذا المقترح معكم عند مناقشة الموضوع فارجو اشعاره بأنني مستعد لدراسة ذلك المقترح بشرط موافقة صاحب السعادة الشيخ على ذلك، إلا أنه بإمكانكم، إذا ما وجدتم من الضروري، أن تضيفوا بأنني اشك في التوصل إلى اتفاق مالم يتم التخلي منذ البداية عن موضوع ادعاء السيادة (على الزيارة)

٣ - ساقوم بارسال صورة من هذا الخطاب إلى ايوارت بيجز (الضابط السياسي في قطر).

(توقيع)

دبليو. آر. هي

وفيما يلي نص الخطاب الموجه من الضابط السياسي البريطاني في الدوحة إلى المقيم السياسي في الخليج والمؤرخ في ٢ مايو ١٩٥٣ والمتضمن التصرفات التي قام بها حاكم البحرين والتي أخلت بالتسوية (٤٢):-

دار الاعتماد البريطانيه

موثوق

الدوحة

رقم ١٠٨٢/٢٧/٥٣

٢ مايو ١٩٥٣

إلى صاحب السعادة السير روبرت هي، المقيم السياسي في الخليج  
الفارسي-البحرين

اشارة إلى خطابكم رقم ١٠٨٩/٢٨/٥٣ وتاريخ ٢٧ ابريل ١٩٥٣ حول  
الزيارة.

٢ - الخروقات الخمس التي اشار إليها الشيخ علي هي كالاتي :-

(أ) تجاوزات الطلبة التي استفزت الموقف الحالي.

(ب) كتابة الشعارات على جدران قلعة "آل ثاني" بكلمة البحرين وبحروف  
كبيرة على طول الجدار.

(ج) طبع ونشر الخارطة في التقرير السنوي لدائرة التربية في البحرين والتي

اشرت إليها في برقيتي المرقم ٣٣ وتاريخ ١١ أبريل ١٩٥٣.

(د) التهديدات الموجهة من قبل المدعو ناصر بن ماجد إلى حمد القحطاني والذي جاء إلى الزيارة مع بعض الأفراد من عائلة آل خليفه قبل وصول سفره الطلاب.

(هـ) الدخول من قبل رجال آل خليفة إلى قلعة آل ثاني في اوائل السنة والذين تسلقوا الجدران.

٣ - لم يذكر الحاكم ما ورد في (٤) و (٥) اعلاه إلا عندما تطور الموقف وحصل الوضع الحالي إذ لم يرغب باثارة الموضوع سابقا. ولم اطلب اية تفاصيل حول هذه المواضيع إذ فضلت ابقاء الموقف كما هو دون محاولة تصعيده.

(توقيع)

ايوارت بيجز

وبتاريخ ٤ مايو ١٩٥٣ كتب المعمد السياسي البريطاني في البحرين خطابا إلى صاحب المعالي الشيخ سلمان بن حمد آل خليفه يتضمن استمرار جهوده لإزالة موقع الشرطة من الزيارة وفيما يلي نص الخطاب (٤٣) :-

دار الاعتماد البريطاني

البحرين : رقم جي ٥٣ / ٣٥ / ١٠١٠١٠

إلى صاحب المعالي الشيخ السير سلمان بن حمد آل خليفه حاكم البحرين المحترم بعد التحية،

الحاقا لرسالتي المؤرخه في ٨ أبريل ١٩٥٣، المتضمنه سحب موقع الشرطة الذي اقيم مؤخرا بالقرب من الزيارة، اعتقد كما يعتقد سعادتكم بأنه ما كان

يتوجب اقامة هذا الموقع هناك.

وساستمر في جهودي ومحاولاتي لإزالته واستعادة الموقف كما كان عليه في السابق. ولا اتمكن من تقديم الوعد بأنني سأنجح في جهودي هذه إلا أنني سأحيطكم علما بما سيكون عليه الموقف خلال شهرين وسأبذل أقصى جهدي لكي امنع الشيخ علي من القيام بأي شيء يؤدي إلى تدهور الموقف كما واثت سعادتك على التخلي عن القيام بأي عمل من هذا القبيل.

جي. أي. آر. ليتل

المعتمد السياسي البريطاني

وفي ٥ مايو ١٩٥٣ رد معالي الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة على خطاب المعتمد البريطاني في البحرين حول الموضوع فكتب (٤٤):-

رساله من صاحب المعالي حاكم البحرين رقم ١٧٥٠ / ١٣٧٢ وتاريخ ١٩٥٣/٥/٥

إلى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين

بعد التحية

استلمت خطابكم رقم ١٠٨٩/٣١ / ٥٣ بتاريخ ٤ مايو ١٩٥٣ المتضمن ازالة موقع الشرطة الذي اقيم بالقرب من الزيارة. وقد اشترتم في رسالتك بأنه لم يكن من المناسب اقامة ذلك الموقع، وبأنكم ستبذلون جهودكم لإزالته واستعادته الموقع إلى وضعه السابق خلال فترة شهرين. وإنني نتفق معكم حيال المدة المحدودة هذه وإذا لم تتم ازاله الموقع خلال تلك الفترة فإننا سنضطر إلى رفع هذه القضية.

وبتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٣ بادر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، السير روبرت هي بالكتابة إلى وزارة الخارجية البريطانيه حول الموضوع وطرح اقتراحه المتضمن احالة القضية للتحكيم من قبل حاكم الكويت او حاكم ام

القوين فكتب ما يلي (٤٥):-

## دار الرئاسة البريطانية

البحرين

موثوق

الرقم: ١٠٨٩/٣٥/٥٣ - ١٤ مايو ١٩٥٣

إلى / اي. دي. ام. روس وزارة الخارجية (البريطانية)

لندن

لم تتطور قضية نزاع الزيارة نحو الأسوأ كما توقعت عندما كتبت إليكم خطابي رقم ١٠٨٩/٢٧/٥٣ وتاريخ ٢٣ ابريل ١٩٥٣. فقد قام ليلتل (المعتمد السياسي البريطاني في البحرين) بمقابلة الشيخ سلمان بتاريخ ٢٦ ابريل واخبره بفشل جهودنا في اقناع الشيخ علي لسحب موقع الشرطة إلا أنه سسنبذل جهودا اخرى بهذا الصدد. وبعد مرور خمس ساعات من النقاش حول الموضوع وافق الشيخ سلمان على عدم القيام بأي شيء ازاء الموضوع لمدة شهر او شهرين بشرط قيام ليلتل بالكتابة إليه بأنه يعتقد بأن إنشاء هذا الموقع كان خطأ وبأنه سيستمر في بذل مسعاه لسحبه. وارفق طية صورته من الترجمة الانجليزية من الخطاب الذي ارسل إليه فيما بعد وكنا نأمل بأن لا نسمع شيئاً منه حتي عودته من احتفالات عيد التنوير في نهاية يونيو. وإنني اقترح قبل مغادرتي أن اقوم بمحاولة اخرى باقناع الشيخ علي لسحب موقع الشرطة إلا أن هناك امل قليل في نجاح محاولتي هذه.

٢ لقد كنت افكر في هذه المشكلة وتوصلت إلى نتيجة أنه ما لم يعد الموقف إلى الوضع الاعتيادي فإن احسن طريقه امامنا هي محاولة اقناع الطرفين بالقبول بمبدأ التحكيم. إذ اشار الشيخ سلمان اكثر من مرة إلى أنه سيكون راضي بالامر لو اشعرته السلطات البريطانية بأنه لايملك حق السيادة على الزيارة وأنه لم يطالب بمثل هذا الحق خلال السنوات الأخيرة ويقدر تعلق الامر بالسيادة فإن القرار النهائي المتعلق بالشيخين اللذين هما تحت حمايتنا يجب



أن يتوقف علينا، إن ما يطالب به الشيخ سلمان هو ملكيه في المنازل والعقارات في الزيارة والعائده ملكيتها إلى عائلته وإن لهم الحق في الصيد ورعي ماشيتهم هناك.

ويمكننا الاقتراح بأن حل هذه القضية ممكن استنادا إلى الشريعة الإسلامية المحمدية إلا أنه بقدر تعلق الأمر بي فلا يوجد هناك قاض كفوء في الخليج يتمكن من اصدار القرار المناسب والكفوء والمستقل بصدد الموضوع. لذا أعتقد أنه من المناسب حل القضية من قبل لجنة تحكيم تضم أكثر من شخص واحد مستقل. واقترح حاكم الكويت أو حاكم أم القوين للمشاركة في هذا الأمر، وأعتقد أن الشيخ سلمان سيقبل بالتوصل إلى حل بهذه الطريقة الا أنني أشك بقبول الشيخ علي بذلك. وقد طرحت هذه المقترحات لكي اسهل الأمر على من سيأتي من بعدي. إذ بالإمكان التفكير بهذا الحل في حالة تدهور الموقف بعد عودة الشيخ سلمان من احتفالات التتويج في بريطانيا.

(توقيع) دبليو. آر. هي

وبتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٥٣، ارسل المقيم الياسي البريطاني في الخليج خطاباً إلى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين يتضمن فشل محاولاته الأخيرة لإقناع شيخ قطر، الشيخ بن عبد الله آل ثاني لسحب موقع الشرطة من الزيارة فكتب (٤٦):-

دار الرئاسة البريطانية

موثوق

البحرين

رقم: ٥٣/٣٧/١٠٨٩-٢٦ يونيو ١٩٥٣

إلى المعتمد السياسي في البحرين

قامت بمحاولة أخيرة لأقناع حاكم قطر لسحب موقع الشرطة من القلعة في

الزيارة، خلال زيارتي إلى الدوحة إذ وجدت من المستحيل زحزحة الشيخ ووجدت صعوبة كبيرة في إقناعه وفي الاستجابة إلى مقترحات ومن بين الأشياء التي أشار إليها خلال حديثه معي عدم اهتمامه فيما إذا كان شيخ البحرين سيضطر إلى زيادة نسبه رسوم التراخيص على السلع المرسله إلى قطر من ٢٥ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة مرة أخرى. وقد اظهرت خيبة امل كبيرة في رفضه في الاستجابة لمقترحاتي، وقال لي هانكوك الذي كان معي في المقابلة بأن رفضه جاء نتيجة الضغط عليه من العائلة إذ أن الأمر ليس بيده و سيطلبون منه التنازل عن الحكم في حالة موافقته على سحب موقع الشرطة

٢-وعليكم اخبار الشيخ سلمان بعد عودته من بريطانيا بأنني قد فشلت في جهودي لإقناع الشيخ علي لسحب موقع الشرطة وعليكم بعد ذلك المبادرة بوضع اللوم على الشيخ سلمان لأنه السبب في هذا الموقف المتعنت لإرساله عدد من طلاب المدارس إلى الزيارة دون المشورة المسبقة معنا ومع الشيخ علي ولطبع احد التقارير الحكومية لخارطة يظهر فيها جزء كبير من اراضي قطر ضمن البحرين، فإذا ما كان الشيخ سلمان مستعد لتقديم الاعتذار بسبب هذين الحادثين (ولا اتوقع ذلك) فإنه من المحتمل امكانية اقناع الشيخ علي لسحب موقع الشرطة. وبامكانكم الإشارة أيضاً إذا ما سنحت الفرصة إلى أن الشيخ سلمان لم يعيد زيارة الشيخ علي الرسميه إلى البحرين والتي تعتبر سببا من اسباب الامتعاض أيضا.

٣ - سارسل صورة من هذا التقرير إلى جونستون

(توقيع)

دبليو. آر. هي

## الفصل الرابع

### بريطانيا ومسألة التحكيم فى نزاع الزبارة

فى أواخر عام ١٩٥٣ دخلت قضية النزاع حول الزبارة بين البحرين وقطر مرحلة جديدة عندما عجز المسؤولون البريطانيون فى كل من البلدين من اقناع شيخ قطر الشيخ على بن عبدالله آل ثانى لسحب موقع الشرطة الذى اقامه بالقرب من قلعة الزبارة القديمة احتجاجا على قيام طلاب احدى المدارس فى البحرين بزيارة الزبارة دون إذن أو إشعار مسبق منه ولقيامهم بكتابة شعارات على جدران القلعة مضادة لأحاسيس ومشاعر حاكم قطر. فاقترح السير روبرت هـى، المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى الذى كان مقره فى البحرين، باللجوء إلى التحكيم لشيوخ الإمارات العربية فى الخليج العربى لحسم القضية وحل النزاع، وكان حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح وحاكم امانة ام القيوين من الأسماء المطروحة بهذا الصدد.

وبتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥٣ ارسل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج، خطابا الى وزارة الخارجية البريطانية بهذا الصدد يقول(١):-

## دار الرئاسة البريطانية

### موثوق

البحرين

٣ سبتمبر ١٩٥٣ - ١٠٣٩/٤٥/٥٣

### إلى/الدائرة الشرقية - وزارة الخارجية (البريطانية)

إشارة الى خطابي رقم ١٠٨٩/٤١/٥٣ بتاريخ ٨ اغسطس حول الزيارة، ذكر لي حاكم الكويت لاكثر من مرة خلال وجودي هناك بأنه يأمل في التوصل الى حل بين حاكم البحرين وحاكم قطر حول هذه المشكلة، فقلت له إنني أعير اهتماما كبيرا لهذه القضية وبأنني قد استمعت الى وجهة نظر حاكم البحرين وسأذهب بعد فترة قصيرة الى الدوحة لأسمع وجهة نظر الشيخ علي وبعدها سأبذل قصارى جهدي للتوصل الى حل. وأضفت بأنني سوف أكون مسرورا لكي يطلعني أمير الكويت إلى كيفية التوصل الى حل هذا النزاع ولاسمع وجهة نظره، فقال انه سيكون مسرورا اذا ماطلب منه ان يقوم بعرض مساعيه الحميدة للتوصل الى حل.

٢- وقد سبق وان اخبرني حاكم البحرين، دون ان افتح هذا الموضوع بأنه سمع بأن حاكم الكويت يرغب في التوسط وبأنه (حاكم البحرين) لايرغب في ذلك الأمر اذ قال بأنه فقط يقبل بتحكيم او قرارحكومة صاحبة الجلالة. وبالرغم من هذا الموقف لحاكم البحرين فأعتقد ان هناك امر ما في مسألة التحكيم من قبل شخصية عربية. وقد تتذكرون ان هذه الفكرة طرحها هي في خطابه الموجه الى روس برقم ٥٣ / ١٠٨٩/٣٥ بتاريخ ١٤ مايو ولنا من فوائد التحكيم مايلي:-

(أ) هناك فرصة اكبر للتوصل الى حل.

(ب) ان عدم القبول من قبل طرف او طرفي النزاع بالحل المطروح سيضع اللوم على الأقل على حاكم الكويت وليس علينا نحن.

وان من مساوئ التحكيم اننا نظهر بمظهر من يتخلى عن موقعه البارز وفي حقنا في التوصل الى حل النزاعات بين دول الخليج الفارسي (انظر خطاب

وزارة الخارجية الى وزارة حكومة الهند رقم ٤٠٦٢/٢٣٨٢/٩١ إي وتاريخ ١٥ يوليو ١٩٣٧ - إلا أنه يمكن القول بأن حاكم الكويت ليس طرفا خارجيا او سلطة خارجية (من خارج الخليج العربي). وأعتقد أنه يمكن التغلب على هذه الصعوبة والاعتراض اذا ما قمنا بترتيب أمر الوساطة في الموضوع وتمكنا من ضمان موافقة الطرفين على قبول النتيجة وقمنا بتعيين موعد التحكيم وطلبنا منه طرح رأيه او توصيته لنا مهما كانت تلك التسمية للمصادقة عليها.

ثم نقوم بعد ذلك بتسريع ذلك القرار او النتيجة بشرط ان يكون معقولا. واستنتج مما قاله لى حاكم الكويت أعتقد بأنه يطلب القيام بمثل هذه الإجراءات وأعتقد ان شيخ البحرين سيكون متردداً لقبول هذا الأمر ويتوجب علينا ان نوضح له مدى حجم الوساطة والتدخل بالنسبة لسلطتنا. ولا أعلم ماذا سيكون رد فعل حاكم قطر. ويعتقد هي وحسب ما أشار إليه في خطابه المؤرخ ١٤ مايو بأن موقفه سيكون صعبا، اذ بأنه سيقول لا يوجد هناك نزاع أو معضله وإن الأمر لايتعدى قيامه بالدفاع عن أراضيه ضد تدخل غير مشروع.

ولازال موضوع تكليف حاكم الكويت او حاكم ام القوين بالتحكيم، قيد الدرس، وأجد من الفائدة العامة تحويل انتباه الكويت نحو الخليج من أجل التغيير. ومن ناحية أخرى فلا يوجد هناك سبب معين للافتراض بأنه سيقوم بهذه المهمة بشكل جيد، بينما شيخ ام القوين يعتبر من اصدقائنا وحكمه محترم. بالإضافة الى ذلك فانه من المعروف عن الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة بأنه لا يحب الموقع المحترم والحظوة التي يحظى بها شيخ الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح وتعيينه حكم في النزاع.

٣- اننى افضل التوصل الى حل بجهودنا واننى سأبذل قصارى جهدى لتحقيق ذلك. ولكن إذا ما فشلت في ذلك ولم نتوصل الى تحقيق التسوية المطلوبه عندها سنجد من الأفضل تكليف شيخ ام القوين او شيخ الكويت بالطريقة التي أوضحتها أنفا بدلا من ترك الموضوع في حالتها الحالية الى مالا نهاية. وسوف أكون مسرورا لو شاركتنى الرأى.

٤- وفي حالة التحكيم أوالوساطة فان الأمر سيعتمد بشكل كبير على انتقاء

مضامين الحدود الدولية البرية بين البحرين وقطر. وعندما ناقشنا الموضوع هنا مع شيخ البحرين فإنه اثار الموضوع الذي سبق وان طرحه بالسيادة على منطقة الزبارة، اذ قمت ببعض التحقيقات والبحث في هذا الموضوع المتعلق بالادعاء بالسيادة. ويبدو اننا وباستمرار منذ عام ١٨٧٣ اتخذنا موقفاً واضحاً برفض مطالب شيخ البحرين بادعاء السيادة على قطر وقد قمنا في عام ١٨٩٠ باصدار بيانات موجهة الى الأتراك بأننا لانعترف بالزيارة كجزء من الإمبراطورية العثمانية، اذ ان ذلك يعارض الموقف ووجهة النظر الاوليالا اننا عدنا في الاتفاقية البريطانية -التركية الموقعة عام ١٩١٣ (غير المصدقة) الى وجهة نظرنا الاولى وقتلنا بأننا نمنع تدخل البحرين في شئون قطر. وبالرغم من اننا كنا نتمسك بوجهات نظر معارضة ومضادة للادعاءات الإقليمية للبحرين إلا اننا تجنبنا وباستمرار مخاطبة او قول أى شئ لحكام البحرين. وكان اقرب اعلان بهذا الصدد هو ماوجدته في البرقية رقم ١٩٠٣ المؤرخة في ١٥ يوليو ١٩٣٧ الصادرة عن وزير حكومة الهند الى المقيم السياسى البريطانى في بوشهر. وقد ارسلت هذه البرقية برسالة الى الحاكم عن طريق المقيم السياسى البريطانى في البحرين بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٣٧.

ولاشك ان مضمون هذه الرسالة قد ضعف بسبب توقيع اتفاقية عام ١٩٤٤، بين البحرين وقطر اذ اعترفنا، ولو ضمنا، بأن لحاكم البحرين بعض الارتباط بالزيارة. كما كانت هناك رسالة اخرى بهذا الصدد صادرة عن الوكيل السياسى البريطانى في البحرين موجهة الى حاكم البحرين بتاريخ ٦ مارس ١٩٤٥، والتي تضمنت " ان المقيم السياسى البريطانى في الخليج الفارسى لم يؤيد ابدادعاءاتك في منطقة الزيارة"، وفي نقاش أخرجرى بعد ذلك في اكتوبر ١٩٤٦ تساءل هي (المقيم السياسى البريطانى في الخليج العربى) فيما اذا كان الحاكم يدعي بالسيادة على الزيارة اجاب الحاكم " بأنه لم يدع ذلك في الوقت الحاضر اذ أنه يريد بعودة الأوضاع الى ماكانت عليه قبل عام ١٩٣٦"

٥- اعتقد أنه لايمكن ان يتم اية تسوية استنادا الى المطالبة بالسيادة على الزيارة وان احسن حل هو اشعار الشيخ سلمان بأنه اذا ماآثار هذه المسألة

فإننا سنضطر ان نقف ضده في اى قرار او حكم استنادا الى الموقف الذى ابلغناه الى حكام البحرين السابقين في عام ١٨٧٥، والى ماورد وتجسد في الاتفاقية البريطانية -التركية عام ١٩١٣. لذا فان احسن طريقة بالنسبة له ان لا يبحث عن تحكيم بهذا الشأن وسنبقى نسعى في البحث عن تسوية ودية بينه وبين شيخ قطر للحصول على حقوقه بالدخول الى الزيارة والى ممتلكاته هناك. ويمكن ان تكون نصوص قرار التحكيم بالشكل التالى: "تحديد حقوق دخول عائلة ال خليفة الى الزيارة والى المنطقة التى يمكن ممارسة هذه الحقوق فيها دون الحاق الضرر بحقوق ال ثانى"

٦- وسأكون مسرورا لو أضفتم اية معلومات اخرى حول الادعاءات الإقليمية للبحرين وردود فعلنا تجاهها.

٧- سوف ارسل صورة من هذا الخطاب الى الوكلاء السياسيين في الكويت والبحرين والضابط السياسى في الدوحة.

توقيع بي. أي. بوروز

وبتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٥٣ ارسل المقيم السياسى البريطانى في الخليج العربى، بي. أي. بوروز خطابا الى الوكيل السياسى البريطانى المعتمد في البحرين والضابط السياسى في قطر تضمن تفاصيل مادار بينه وبين شيخ قطر الشيخ علي فكتب مايلى:- (٢)

الى المعتمد السياسى في الدوحة

موثوق

الرقم: ١٠٨٩/٤٦/٥٣

الضابط السياسى في البحرين

دار الرئاسة البريطانية

البحرين

١٣ سبتمبر ١٩٥٣

دار نقاش طويل بينى وبين الشيخ علي حول الزيارة وبدأت الحديث قائلاً بأنني أرغب في سماع وجهة نظره اذ سمعت وجهة نظر الشيخ سلمان، قبل ان اطرح وجهة نظري حول القضية وفي البداية قال الشيخ علي بأنه لا يوجد هناك نزاع بينه وبين البحرين ثم خاض في غمار المظالم التي لحقت به والتي نعرفها نحن، وقال بأنه كان ينتظر بفارغ الصبر قدومه الى قطر قبل اتخاذ الإجراءات والخطوات الأخرى وقال إنه لا يعرف السبب وراء إبقاء قلعته مقفلة. وقال بأنه لا يتمكن ان يبقى شرطته في خيمة طول السنوات وبأنه يفكر في اسكانهم في القلعة وبخصوص هذا الموضوع فقد حصلت منه على تعهد بأن لا يقوم بأي اجراء منعا لتدهور الموقف ولحين صدور التوجيه مني.

٢- وقد ظهرت النقاط التالية من خلال حديثي معه، لازل "النعيم" مستمرين في الذهاب والمجيء بكل حرية، استنادا الى اتفاقية عام ١٩٥٠، التي بينهم وبين الشيخ علي وان العلاقات بينهما ودية. وتضمنت شكوي الشيخ علي بصدد طلاب المدارس الذين جاءوا الى الزيارة وجود عدد كبير من المصريين والفلسطينيين معهم والذين يعتبرون اجانب ولا تشملهم الاتفاقية. وكانت النقطة الرئيسية التي طرحها هي ان قطر والبحرين دولتان منفصلتان تماما اذ أنه لا يمكن للبحرينيين القيام بما يريدون كما هو الحال في البحرين وأنه يتمكن من القيام بما يريد في قطر. وان من حقه وواجبه فرض السيطرة اللازمة على كافة اراضيه وأنه يرحب دوما بافراد عائلة آل خليفة في قطر على ان يكون ذلك بطريقة متحضرة ويشعروه برغبتهم في القدوم الى قطر. فقد تم نزع سلاح القلعة مقابل تقديم بعض التنازلات بالنسبة لتخفيض الرسوم الجمركية للترانسيث على السلع الذاهبة الى قطر عبر البحرين وأنه مستعد الآن التضحية بهذا الامتياز اذ بإمكان قطر استلام السلع الواردة مباشرة في موانئها. ويتعرض القطريون الى صعوبات جمه عند ذهابهم الى البحرين اذ ان هناك تمييز ضدهم فيما يخص شراء الأراضي والأموال هناك.

٣- وخلال حديث مع عبدالله درويش الذي لم يكن حاضرا خلال النقاش مع الحاكم، اشار الى هذه القضية والتي تمت مناقشتها بعمق في ملفاتنا فيما اذا



كانت اتفاقية عام ١٩٤٤. نشير الى الماضي علما أنه يعني الموقف قبل عام ١٩٤٤ او الموقف قبل عام ١٩٣٦، فقال درويش بأنه يعني قبل عام ١٩٤٤.

٤- نقلت للحاكم بأن الطرفين خرجا على نصوص اتفاقية عام ١٩٤٤، اذ قامت البحرين بارسال اجانب الى قطر لايشملهم الاتفاق وحسب ماجرت عليه العادة. كما وقامت قطر بنصب موقع للشرطة هناك اذ لم يكن موجودة من قبل. اذا ليس من الممكن بالنسبة للطرفين العودة الى الموقف السابق من خلال مثلا، تعهد البحرين بعدم ارسال اجانب الى قطر وقيام قطر بسحب موقع الشرطة؟ ولم يكن الشيخ علي متصليا في موقفه إلا أنه قال بأن موقع الشرطة ليس في الزيارة نفسها وأنه حر في نصب هذا الموقع اينما شاء. واكد لي بأنه تم تبليغ الشرطة بعدم التدخل في شؤون البحرينيين القادمين الى الزيارة.

٥- وقال لي هانكوك بأنه يتوجب اقامة موقع دائم للشرطة في مهبان ما شمال قطر. فطلبت منه سحب موقع الشرطة من الزيارة عند انشاء مثل هذا الموقع الدائم، ولم يرد الشيخ علي ذلك، إلا أنه يبدو أنه يمكن اقتناعه.

٦- ولم اثر مع الشيخ موضوع التحكيم، اذ ان رد فعله الأولي سيكون بأنه لا يوجد هنا ما يستوجب التحكيم بصدده.

(توقيع)

بي.أي. بوروز

١٣ سبتمبر ١٩٥٣

وبتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٣، ارسلت وزارة الخارجية البريطانية خطابا الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي يتضمن موافقاتها على وجهة نظر المقيم البريطاني، التي تفضل بأن تتولى بريطانيا حل النزاع وان يحال بعد ذلك الى التحكيم في حالة، صعوبة التوصل الى حل او تعرض علاقات بريطانيا مع البحرين وقطر الى الخطر وفيما يلي نص الخطاب (٣):-

## وزارة الخارجية - لندن

### موثوق

١٨ سبتمبر ١٩٥٣

رقم ١٠١٧/١١ إي أي

### عزيزي برنارد بوروز/البحرين

اشكركم على رسالتكم المؤرخة في ٣ سبتمبر رقم ١٠٨٩/٤٥/٥٣ حول الزيارة.

اننا نتفق معكم بأنه من الأفضل ان نتوصل بجهودكم الى تسوية واننا مسرورون لاستمرار جهودكم في هذا الاتجاه واذا ما وجدت بأنه من الصعوبة بمكان تحقيق اي تقدم او ان ذلك يعرض العلاقات بيننا وبين البحرين وقطر الى التدهور، فلا اعتراض على احالة الموضوع الى التحكيم او الوساطة على ان نقوم بترتيب ذلك تحت اشرافنا ومن قبل شخص مقبول من قبل حاكم البحرين وحاكم قطر.

٢- وبإمكانكم ان تحكموا فيما اذا كان حاكم الكويت اوجاهم ام القوين مقبول لدي حاكم البحرين وحاكم قطر. ونعتقد ان حاكم قطر سوف يقبل بحاكم الكويت للحكم في الموضوع وكذلك حاكم ام القوين وخاصة ان سمعته في التحكيم جيدة وكوسيط الا ان احساس حاكم البحرين بمركزه المهم في الخليج سيحمله على الاعتراض على تعيين حاكم الكويت او ام القوين كوسيط في القضية واذا ما اصبح موضوع التحكيم مستحيلا تحت اشرافنا وسلطتنا فإنه من الممكن ان نترك الموضوع بدون حل والتركيز على كبح جماح الطرفين ومنعهما من الأقدام على اي عمل استفزازي. ويبدو ان هذا الأمر كان ناجحا خلال السنتين اللتين اعقبنا الاتفاق والذي تم التوصل إليه بفضل جهود المعتمد السياسي البريطاني في عام ١٩٥٠، ولحين قيام البحرين برسالة السفارة المدرسية الى الزيارة.

٣- ويبدو ان المسلك الذي أشرت إليه لاتباعه مع الشيخ سلمان في فقره

(٥) في رسالتكم هو المسلك الصحيح، وقد طلبنا من دائرة الأبحاث للبحث في موضوع ادعاءات البحرين في الزبارة وردود فعله تجاهها وفي الوقت الحاضر لدينا تعليقين على موجز الأحداث الماضية التي اشرت إليها في الفقرة (٤) في رسالتك وهي:-

(١) نعتقد بأنه في وقت التوصل الى الاتفاق عام ١٩٥٠ اكد المعتمد السياسي البريطاني لحاكم قطر تحريريا بأن البحرين سوف لاتقوم باية ادعاءات بالسيادة على الزبارة او لحقوق النفط هناك وقد قبل الحاكم بذلك على هذا الأساس.

(ب) عندما قابل حاكم البحرين وزير الخارجية في لندن في يونيو الماضي اعترف بأنه لم يطالب بالسيادة على الزبارة وفي حالة اكتشاف النفط هناك فان ذلك من حق شيخ قطر وليس من حقه. "انظر الفقرة (٥)" في الملحق المرفق برسالة وزارة الخارجية رقم ١٠٧ الموجهة الى السير روبرت هي والمؤرخه في ٣ يوليو ١٩٥٣.

المخلص

(توقيع)

دي. أي. جرينهل

وفيما يلي نص البحث الذي قامت به دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢ اكتوبر ١٩٥٣ حول الادعاءات التاريخية للبحرين في السيادة على الزبارة وقطر رقم ١٢١/٥٣ م.أي

**الزبارة: ادعاءات البحرين الإقليمية ورد الفعل البريطاني ازائها**

في اوائل القرن التاسع عشر لم يكن وضع شبه جزيرة قطر واضحا ومحددا وبالرغم من عدم ممارسة شيخ البحرين لسلطته بحرية تامة، إلا أنه كان يمارس نوعا من السيطرة بشكل عام ويبدو ان رغبته في تأكيد هذه السلطة كانت تقوم على رغبته في استخدام المراعي الواقعة قرب الزبارة وكذلك لخوفه من الهجمات المحتملة على جزيرته من الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر

وكانت الزبارة آنذاك قاحلة في اواسط القرن التاسع عشر وتشير وثائق

لوريمر (في ص ٨٠٠) بأن البحرين كانت تدفع في اعوام الستينات من القرن التاسع عشر الجزية الى الامير الوهابي مقابل ضمان حماية رعايها في قطر من العدوان وفي عام ١٨٦٨ اصبح محمد بن سالم من اقوي الشيوخ في قطر وبدأ يدفع الجزية التي كان يدفعها الى شيخ البحرين سابقا الى الوهابيين

وقد قامت البحرين بمطالبة بريطانيا رسميا بالزيارة عام ١٨٧٣ عندما بادر ضابط تركي الى زيارة المنطقة. وكانت مطالبه تقوم على اساس ان قبائل "النعيم" في الزيارة هم من اتباع شيخ البحرين واعترفوا بذلك. وكان المقيم السياسي البريطاني في الخليج متردداً آنذاك من القيام باصدار اي تصريح رسمي ايجابي حول الموضوع اذ ان تدخل الأتراك قد عقد الموضوع. بالرغم من أنه طلب من المعتمد السياسي البريطاني في البحرين اقناع الشيخ بالتخلي عن التورط في شؤون قطر (انظر لوريمر ص ٨١٥) وأعربت حكومة الهند آنذاك عن اتفاقها في وجهه النظر القائلة بأنه ليس للشيخ حقوق مهمة واضحة في قطر وفي عام ١٨٧٤ هاجمت قبائل بني حجر قبائل النعيم في منطقة الزيارة إلا أنها ردت على اعقابها وبقي الموقف مضطرباً، وبالرغم من خضوع الشيخ لأوامر الحكومة بعدم التدخل في قطر إلا أنه رفض التجاوب مع الرأي القائل بأنه لم تعد له اية حقوق مشروعة او بأنها زالت وفي عام ١٨٧٨ قام سكان الزيارة باعمال قرصنة مما دعي حكومة الهند الى الطلب من السلطات التركية بمعاينة المنطقة. وقبل القيام باي اجراء بادر الشيخ جاسم شيخ الدوحة بمهاجمة "النعيم" واخضاعهم واستسلامهم فلم تعد الزيارة أهلة بالسكان. وقد وجد كل من شيخ البحرين والسلطات البريطانية بأن أحسن حل في ذلك الوقت هو قيام السلطات التركية باحتلال الزيارة، بقدر تعلق الأمر بأمن البحرين، وعندما بسط الأتراك فعلا سيطرتهم على قطر تبدلت وجهة النظر وفي عام ١٩٠٣، بادرت الحكومة البريطانية الى توجيه احتاج رسمي الى السلطان العثماني تضمن عدم اعتراف بريطانيا بحق الحكومة التركية في تعيين موظف اداري مهما كانت وظيفته في قطر وحتى لو من بين شيوخ المنطقة وكان الأتراك في هذا الوقت يستعدون لارسال موظف بدرجة مدير الى الزيارة. وقد تحقق انفصال قطر عن نجد

واستقلالها عن البحرين وتجسد في المادة ١١ من الاتفاقية البريطانية التركية لعام ١٩١٣، التي تضمنت بعدم سماح حكومة صاحب الجلالة البريطانية "لشيخ البحرين بالتدخل في الشؤون الداخلية لقطر وخرق حكم البلاد اوضمها" وقد اصبح استقلال قطر فاعلا بعد طرد الأتراك خلال الأشهر الأولى من الحرب العالمية الأولى ومن خلال توقيع معاهدة مع شيخ قطر في ٣ نوفمبر ١٩١٦، إلا ان المعاهدة لم تتضمن اية اشارة الى العلاقة مع بريطانيا.

وفي عام ١٩١٩ قام ابن شيخ البحرين بزيارة ل لندن وطرح عددا من المطالب بالنيابة عن والده. ومن بينها "السماح له ومساعدته" على تطوير ميناء الزيارة التي جد مطالبته بها. فتم اشعاره بأن هذا الادعاء قديم وقد تمت دراسته بعناية ولا يمكن لحكومة الهند الموافقة عليه.

ويبدو ان القضية استقرت لبعض الوقت حتي عام ١٩٣٧، عندما بادر شيخ البحرين مرة اخري الى اثاره موضوع المطالبة بفرض سيادته على الزيارة وسيطرته على قبائل "النعيم" هناك. وفشلت محاولة احتواء الأزمة من خلال المباحثات والنقاش اذ ادعي بأن اتباعه من قبائل "النعيم" لا يقبلون بحكم شيخ قطر ويقاوموه اذ بادر الشيخ الى مهاجمتهم واخضاعهم، فتدهورت العلاقات بين البحرين وقطر وتم وقف الامتياز السابق بارسال البضائع بالترانزيت عن طريق البحرين وبقي الموقف كذلك لعدة سنين ولم يكن بالإمكان عودة العلاقات الى مجاريها حتي سنة ١٩٤٤ اذ تضمنت الاتفاقية التي تم توقيعها في تلك السنة بأن يتعهد حاكم قطر بأن تبقي الزيارة كما هي دون اضافة او عمل اي شيء جديد فيها لم يكن موجودا سابقا في الماضي احتراما وتقديرا لآل خليفة وكذلك يتعهد شيخ البحرين ان لايقوم بأي شيء هناك من شأنه ان يلحق الضرر بحاكم قطر.

وكان السبب الرئيسي وراء توقيع هذه الاتفاقية ليس فقط الموقف في الزيارة، بل ان قطع العلاقات بين شيخ البحرين وشيخ قطر عقد مشكلة التمويل وشجيع التهريب. وقد تمت دراسة موضوع ايجاد منطقة حياد في الزيارة وكان موقف المقيم السياسي البريطاني في الخليج وموقف حكومة الهند يفضلان التوصل

الى اي اتفاق للتخلص من هذه المشكلة.

- ويمكن تلخيص الموقف من الادعاءات الإقليمية لشيخ البحرين في الزيارة كما يلي:-
- ١- في عام ١٨٧٣ : محاولة اقناع شيخ البحرين بالتخلي عن التدخل في شؤون قطر الا بأنه لم يشجب ادعاءاته هناك.
  - ٢- في عام ١٨٧٨: الاحتلال التركي لشبه جزيرة (قطر) كان يبدو الحل المفضل بالنسبة للسلطات البريطانية والشيخ.
  - ٣- في عام ١٩١٣: يجب على شيخ البحرين عدم التدخل في الشؤون الداخلية لقطر.
  - ٤ - في عام ١٩١٦: الاعتراف باستقلال قطر بموجب معاهدة مع حكومة صاحب الجلالة.
  - ٥- في عام ١٩١٩: عدم موافقة حكومة الهند على تقديم المساعدة لتطوير ميناء الزيارة.
  - ٦- في الأعوام ١٩٣٦/١٩٣٧: اثيرت مسألة المطالبة بالسيطرة على قبائل "النعيم" والزيارة مرة اخرى.
  - ٧- في عام ١٩٤٤: توقيع اتفاقية البحرين - قطر

وبتاريخ ٣ يناير ١٩٥٤ ارسل الضابط السياسي البريطاني في الدوحة خطابا الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي يتضمن النقاش الذي دار بينه وبين حاكم قطر الشيخ علي بن عبدالله ال ثاني حول موضوع الزيارة وفيما يلي نص الخطاب(٥):-

## دار الاعتماد البريطانية

### موثوق

الدوحة

رقم ١٠٨٢/٢/٥٤

عزيزي السيد بروز، المقيم السياسي البريطاني في الخليج- البحرين  
أجريت مقابلتين مع شيخ قطر وتناقشتا معه حول موضوع الزيارة والنقاش  
الثاني كان قد جري مع عبدالله درويش

٢- كان اللقاء الأول مع عبدالله درويش لانني كنت راغبا في الوقوف على  
الخط الذي سينتجه الشيخ علي في الحديث معي أو ما سيكون جوابه الرسمي  
على الأقل، استمر اللقاء حوالي ساعتين، وبدأ عبد الله الحديث بسلسلة من  
الآمال العريضة بأنه ستم ازالة سوء الفهم وستعود العلاقات بين الدولتين الى  
سابق عهدنا الودي. وقال بأن قطر لم تخرق بنود اتفاقية عام ١٩٤٤ أو اتفاق  
عام ١٩٥٠. وقد طبقت نصوص اتفاقية عام ١٩٤٤ بحذافيرها حتي عام ١٩٥٠  
عندما تم التوصل الى الاتفاق وقال أيضاً بأنه قبل عام ١٩٤٤ كانت هناك قوة  
تتألف من عشرين حارسا بقيادة احد الأمراء يعسكرون في قلعة الزيارة. وقد  
فسر حاكم البحرين ذلك بأنه مناف للتقاليد المتعارف عليها منذ عام ١٩٣٦ ولكن  
بقي الحرس في القلعة لحين توقيع اتفاق عام ١٩٥٠، ثم تناول عبدالله درويش  
موضوع قبائل "النعيم" وأشار الى أن الامتياز الذي تمتعوا به بالمجيء الى قطر  
لم يكن متبادلا وبالمثل، ولم يسمح للقطريين بالدخول الى البحرين بالمقابل. وقلت  
بأن هناك قليل من القطريين في الزيارة عدا حمد القحطاني وقال ان اتفاقية عام  
١٩٥٠، كانت مقيضة اذ أنه مقابل قيام جماعة "النعيم" بزيارة الزيارة يتم خفض  
رسوم الترانسيت الى ٢ بالمئة للسلع المتجهه الى قطر. وبعدها وجدت انه من  
المناسب مناقشة اقتراح سعادتكم. وكانت وجهة نظر عبدالله درويش أنه من  
الممكن قيام اي عدد من قبائل "النعيم" بزيارة الزيارة بغرض الرعي وكذلك  
بإمكان آل خليفة زيارة الزيارة على ان يسمح لحكومة قطر بالاحتفاظ بموقع  
الشرطه في القلعة.

٣- وكانت وجهه النظر التي اتخذتها تؤكد بأن ما مضى مضى، لذا ناقشت موضوع الزيارة مع الشيخ علي لمدة أكثر من ساعتين. وطرح كافة الأفكار والطروحات القديمة، بأن الوقت قد تبدل وكانت هناك قبائل عربية تمتلك املاكاً في الجزيرة إلا أنها فقدت دون عودة الى الماضي وذكر ممتلكات عائلته التي فقدوها في السعودية وحول موضوع بناء قلعه في الزيارة اشار بأن آل خليفة بنوا قلعة في حوار. ثم اشار الى ان قطر لم تخرق نصوص اتفاق عام ١٩٥٠، بل ان البحرين تدخلت في شؤون قطر لحد أنهم طلبوا منه تسليم مفاتيح القلعة الى الضابط السياسي البريطاني في الدوحة. وبدلاً من الاعتذار عن حادثة ارسال الطلاب الى الزيارة، دون اذن مسبق ارسل الشيخ رساله شديدة اللهجه الى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، يشكو فيها من تصرفات الضابط السياسي في الدوحة. وقال الشيخ بأنه كان صبوراً مع حكومة البحرين وأن معالجة الموقف كانت دائماً ذو جانب واحد للضغط عليه دون ممارسة مثل هذا الضغط على شيخ البحرين. وأضاف بأن الإهانة لحقت به عندما فكر شيخ البحرين بأن بإمكانه شراء الزيارة. وأضاف بأن من واجب حكومة صاحبة الجلالة الدفاع عن مصالحه لأنها المسئولة عن تصريف شؤونه الخارجية. وطلب مني تبليغ سلامه لسعادتكم لاهتمامكم بموضوع الزيارة. وقال بأنه لا يعترض على قدوم افراد عائلة آل خليفة لزيارة الزيارة وأكد في قوله على ذكر الزيارة وليس منطقة الزيارة، وقال أنه يرى من الواجب انشاء موقع حدودي في قلعته الواقع خارج قرية الزيارة. وأضاف بأنه يتوجب عليه بعدم السماح للأشخاص الذين يزورون الزيارة بجلب مواد و سلع ممنوعه معهم وكذلك لايجوز دخول أشخاص اجانب من جنسيات أخرى الى قطر، لا يخضعون للاتفاق المذكور والا يكون الباب مفتوحاً للهجرة غير القانونيه. وقال بأنه لم يسمع أية شكاوى من وجود هذا الموقع الحالي هناك او تدخل في شؤون الزائرين. كما وأشار بأنه وبعد تطبيق الاتفاقية اعتادت حكومة البحرين على إرسال مذكرة مسبقه تضم أسماء وعدد الأشخاص الذين سيصلون الى الزيارة مع كميات المؤن التي معهم إلا ان هذا العمل والأسلوب توقف بعد نهاية عام ١٩٥٠، و ختم حديثه مكرراً بأنه لا يريد تدهور وقطع العلاقات بين قطر والبحرين أخذين بنظر الاعتبار ان قطر



أصبحت الآن بلدا متطورا في طريق النمو وأنه لأمر صحيح ان تحمي الدولة شواطئها، وإن إنشاء موقع حدودي في الزيارة خطوه على هذا الطريق. وكانت المقابلة طويله وكان عبدالله درويش حاضرا كما وكان ابن الحاكم معنا أيضاً، كان عبدالله درويش يحاول تركيز وإعادة النقاش مع الشيخ علي في المواضيع المهمة.

٥- إذا مارجعنا الى الفقرة (١٠) من محضر وول المؤرخ في ٥ نوفمبر ١٩٥٣ (١٠٨٩/٥٠/٥٣) فان النقاط التاليه بارزة في موقف الشيخ علي في الوقت الحاضر. أنه لايعترف بحق آل خليفة في الدخول الى أية منطقة، عدا الزيارة والمعروفة باسم خرائب وليس منطقة الزيارة. والنقطة الأخرى هي ان الشيخ علي سوف يسمح لرجال القبائل فقط بالدخول الى هناك استنادا الى اتفاق عام ١٩٥٠. كما ويانه بالتأكيد لايقبل بممارسة شيخ البحرين السلطه القضائيه على هؤلاء الأشخاص ولان الشيخ سلمان قد عرف اتباعه بأنهم هؤلاء المذكورين في الفقرة من محضر وول فان الشيخ علي لايعتبر ان المصريين لهم الحق في الدخول الى قطر إذ أنهم ينتقلون مع جواز سفرهم ويقدمون طلبا لتأشيرة الدخول. لذا فان السلطه القضائيه على مثل هؤلاء الأشخاص ليست بيد الشيخ سلمان في البحرين.

٦- ولقد اصيب الشيخ علي مطعونا في كرامته، ونظرا لعدم تقديم حاكم البحرين اعتذارا عن ذلك فان تقديم اي اعتذار الآن بعد فوات الأوان سيفسر أنه مفروض عليه من قبل حكومة صاحبة الجلالة ولا قيمة له. وان الشيخ علي يشعر بأنه خزل وعندما بادر الى حماية نفسه طلب منه ان يقدم خده الآخر ليصفع عليه. اعتقد ان هناك فرصة كبيرة للتوصل الى حل في النهاية، اذا ماتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع خرق الاتفاق في المستقبل ولحماية نفسه وحماية حكومته.

(توقيع)

ديبلو. بي. ام. جونستون

وفي ١٤ يناير ١٩٥٤ ارسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج خطابا الى صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، حاكم البحرين يتضمن جوابه على طلب الشيخ سلمان لحسم قضية الحدود مع قطر فكتب<sup>(١)</sup>:-

### دار الرئاسة البريطانية

البحرين

رقم ٥٤/٤/١٠٨٩٠

الموافق ٨ جمادى الاول ١٣٧٢

حضرة الأفخم حميد الشيم صاحب السمو الشيخ سير سلمان بن  
حمد آل خليفة حاكم البحرين المحترم  
بعد تقديم التحية وفائق الاحترام

استلمت كتاب سموكم الموافق ١٢/٢٧/١٩٥٣

انني مهتم للغاية على التأخير الذي لازم حسم القضيتين اللتين أشار اليهما سموكم وأحب ان أؤكد لسموكم بكل إخلاص ان هذا التأخير لم ينشأ عن عدم اهتمامي أو اهتمام الحكومة البريطانية، بل لاشيء يرضيني أكثر من أن أنهي هاتين المسألتين بطريقة تجعلني أحفظ مصالح سموكم الشرعية. وإن شاء الله سوف يتمكن المستر وول من التحدث مع سموكم في مسألة الزيارة بعد ايام قليلة. كما وأنني كتبت الى وزارة الخارجية عن استمرار اهتمام سموكم في موضوع الحدود وإنني أعلم جيدا أنهم يدرسون هذه المسألة باهتمام مع ممثلي الشركة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

(توقيع)

بي. أي. بي. دروز

المقيم السياسي

وبتاريخ ١٧ يناير ١٩٥٤ بادر المعتمد السياسي البريطاني في البحرين جون وول الى الكتابة الى شيخ البحرين سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة يتناول فيها تفاصيل النزاع حول الزيارة ومطالب سمو الشيخ فيما يخص ممتلكاته وممتلكات عائلته وأجداده هناك وحرية الدخول فيها فكتب(٧):-

### دار الاعتماد البريطاني

الرقم ١٠/١٠/٥٤/٣

١٧ يناير ١٩٥٤ - ١٢ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ

حضرة الاكرم الأفخم حميد الشيم صاحب السمو الشيخ السير سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين المحترم.

بعد التحية ووافر الاحترام اللائقين لمقام سموكم

اظن أنه سيساعدنا عودتي الى كتابة وذكر النقاط الأساسية لما دار في المحادثة التي جرت بيني وبين سموكم صباح امس بشأن الزيارة، كما أمل ان استطيع اعادة نقاط معينه في هذا الكتاب سبق ذكرها في محادثتنا السابقة في هذا الشأن في نوفمبر الماضي والتي تكرر ذكرها أمس.

٢- لقد فهمت مطالب سموكم في الزيارة كما يلي:

(١) الملكية: يدعي آل خليفة حيازة املاك معينه غير منقوله في الزيارة وتتألف من بيوت سكن وقبور ومحلات للعبادة أو املاك أخرى، ويطالب سموكم بحق جميع الأفراد في عائلة آل خليفة مع اتباعهم وخدمهم في التمتع باملاكهم هناك دون تدخل من قبل سلطات حكومة قطر والا يكونوا خاضعين بأية صورة من الصور، لادارة تلك الحكومة أو موظفيها كما يطالب سموكم بأن حاكم البحرين غير مقيد بتلك العبارة التي نص عليها اتفاق عام ١٩٤٤، والتي تقول " يتعهد حاكم قطر بان تبقى الزيارة كما هي دون احداث اي شئ فيها لم يسبق وجوده في الماضي، ومعني هذا انكم تطالبون بحق اعادة بناء منازلكم واملاككم الأخرى هناك متى مارغبتم ذلك.

(ب) حرية الدخول: يطالب سموكم بحق جميع اتباعكم بحرية الدخول في الزيارة والمساحة التي تحيطها وذلك فيما يتعلق بآل خليفه لغرض التمتع باملاكهم هناك، وفيما يتعلق باتباعكم من رجال القبائل، لغرض رعي ماشيتهم، ويطالب سموكم بحق اتباعكم في الأخذ الى الزيارة والمساحة المحيطة بها دون ضريبة جمركيه او ادارة من قبل سلطات قطر اية مؤونة ومواد وحيوانات بقدر ما يحتاجونه لاستعمالهم الشخصي ولاستهلاكهم وقد وصف سموكم كلمة " اتباع " كما يلي:-

١- جميع رعايا البحرين

٢- جميع الأشخاص الذين في خدمتكم او في خدمة حكومة البحرين بصرف النظر عن الجنسية التي يحملونها.

٣- جميع الرجال من القبائل المعترف بان ولاعها لحاكم البحرين او الذين يتقاضون منه اي نوع من أنواع الراتب أو المساعدة الماليه.

(ج) السيادة: يطالب سموكم بالسلطة القضائيه على جميع اتباعكم، كما سبق وصفهم اعلاه عندما يكونون في الزيارة أو في المنطقة التي تحيط بها. وقد قلت بصراحة اثناء محادثاتنا امس بانكم لم تطالبوا بالسيادة على الأرض وبأنكم ام تطالبوا بأي بترول قد يكتشف في أرض الزيارة والمنطقة التي تحيط بها وان مطالبكم بالزيارة قد لاتؤثر بأية صوره على أي اتفاق جري بين حاكم قطر وشركة بترول قطر.

٣- أخبرت سموكم ان محادثتين قد جرتا مؤخرا للضابط السياسي في الدوحة مع حاكم قطر بشأن الزيارة وقد قلت بان موقف الشيخ علي من مطالب سموكم هو كما يلي:-

(١) اما فيما يتعلق باملاك آل خليفه فإن الشيخ علي لايجادل في أن لآل خليفه املاك غير منقوله مختلفه في الزيارة ولكنه يتمسك بان اتفاقية عام ١٩٤٤، تمنع آل خليفه من تشييد أي بناء جديد هناك.

(ب) اما فيما يتعلق بحرية الدخول، فان الشيخ علي يقر بأن لاتباعكم من

رجال القبائل الحق في الإقامة وفيما يرعى ماشيتهم في منطقة الزيارة كما اتفق بينه وبين المعتمد السياسي وبين المعتمد السياسي وسموكم عام ١٩٥٠، وأنه يؤكد بمقتضى ذلك الاتفاق بأن يستمر هؤلاء الأتباع من رجال القبائل في جلب ما يحتاجون من مؤونه لاستهلاكهم الشخصي معفاه من الرسوم. ويؤكد الشيخ أيضاً تمسكه بالاتفاق الذي يمكن لافراد آل خليفة الدخول والإقامة بحرية في مدينة الزيارة التي يفهم بأنها المساحة المغطاه بالخرائب وليست مساحة الرعي المتسعه حولها. ويأنه لا يستطيع الموافقه على الأشخاص اللذين عليهم ان يستحصلون من السلطات البريطانيه على تأشيرات سفر للدخول الى قطر كالمصريين اللذين يشتغلون في البحرين، بالدخول الى الزيارة دون تأشيرة أو دون أن يكونوا خاضعين لادارة سلطات قطرية.

٤- ويعد ان شرحت موقف الشيخ علي اخبرت سموكم بأن العائق الرئيسي في حسم هذه المشاكل هي في مطالبة سموكم بالسياده على الزيارة، أو بالسلطه القضائيه على اتباعكم فيها وفي المساحة التي تحيط بها وأخبرت سموكم بان الحكومة البريطانيه لن تستطع الاعتراف ابدا بمطالبة سموكم بالسياده الإقليمية على الزيارة. ومن ناحية أخرى فإن حاكم قطر يدعي بأن الزيارة هي جزء مكمل لقطر وان له فيما بعد الحق في إقامة مركز للشرطه او مركز للجمارك او اي مكتب آخر يتفرع عن جهازه الإداري.

٥- وقال سموكم بأن الحكومة البريطانيه لم تطلب منكم أبداً ابراز براهين وادله لاثبات مطالبكم بالسياده على الزيارة او عن مطالبكم بالسلطه القضائيه على اتباعكم هناك،، وبعدها اقترحتم بما ان الخلاف هو خلاف بين حاكمين عربيين مسلمين فانكم ميالون لاختضاع مسألة السياده الى تحكيم محكمة شرعيه او الى محكمين يتفق عليهم بينكم وبين حاكم قطر.

٦- قلت ان المعتمدين السياسيين السابقين سعوا لحسم المساله على الأسس العلميه للحصول على حرية الوصول الى الزيارة من قبل اتباعكم وليست على اساس تحصيل قرار قانوني في مسألة السياده، ولكن اذا كان كما يظهر الآن أنه لايمكن احراز اي تقدم دون قرارفي مسألة السياده فإنني سأرفع الى فخامة

رئيس الخليج رغبة سموكم في عرض المسألة للتحكيم. وقد بينت ان قرار المحكمين قد يكون ضدكم واني ارى من الأفضل الاستمرار في السعي للحصول على ترتيب عملي يسمح بحرية الاتصال لاتباعكم بالزيارة واني متأكد من امكانية تحقيق هذا الأمر اذا استطاع سموكم التنازل عن مطالبكم بحقوق السيادة هناك. وقلتم بانكم سوف لن توافقوا أبدا على جعل املاككم في الزيارة تحت سيادة الشيخ علي او ان يكون اتباعكم هناك خاضعين لسلطته القضائية.

٧- تم تناول موضوع إقامة مركز للشرطه في قطر من قبل الشيخ علي وذلك خلافا للتعهد الذي أعطاه حاكم قطر عام ١٩٤٤ ببقاء الزيارة كما هي دون احداث اي شيء فيها لم يسبق وجوده في الماضي. وبينما ابدت موافقتي معكم بأن تصرف الشيخ كان خلافا لذلك الاتفاق، فقد قلت بانني اعتبرت عملكم بالسماح بأشخاص معينين لم يكونوا من أفراد آل خليفة او من اتباع سموكم من الرجال القبائل، بالذهاب الى الزيارة دون تأشيرة سفر في مارس ١٩٥٣، كان خلافا للاتفاق الذي تم التوصل إليه مع المعتمد السياسي عام ١٩٥٠ وتصرف الجماعه الذين ذهبوا الى الزيارة في مارس ١٩٥٣، كان خلافا لاتفاق عام ١٩٤٤ الذي تعهد فيه سموكم بعدم القيام بأي شيء يضر بمصلحة حاكم قطر. وقد اعتبر الشيخ علي اعمال تلك الجماعه ضاره بكرامته وقلت بانني اعتبر ذلك خرق لاحدي هاتين الاتفاقيتين وتمت مخالفتها من قبل كل من سموكم والشيخ علي وأنه اذا ما اعترف كل جانب بخطئه فسيكون بالإمكان تسوية المسألة وإقامة بداية جديدة على اساس اتفاقيتي عام ١٩٤٤ و ١٩٥٠.

٨- قال سموكم بانكم لاتعترفون بان عملكم كان مناقدا لأي اتفاق ولذلك فانتم غير مستعدين للاعراب عن اسفكم لما حدث في مارس عام ١٩٥٣.

٩- وخلال محادثتنا صباح امس علمت بأن سموكم اقترح عقد اجتماع بينكم وبين الشيخ علي في البحر أو في مكان محايد اقوم فيه بدور الوسيط إذ أن ذلك سيكون احسن طريقه لحسم جميع الخلافات بينكما، وقلت بأن مثل هذا الاجتماع سيكون شيئا جيدا.

١٠- وفي ختام حديثنا عدنا الى موضوع السيادة وقد فهمت سموكم تقولون

أن ماتعونون بالسيادة وما كنتم تعنونونه بهذه الكلمة هي السلطه القضائيه على اتباعكم في الزيارة أو في المنطقه المحيطه بها وليست السلطه على الأرض وقلت أنني فهمت هذا الأمر وبأنه هو الذي يعنيه سموكم عندما بحثنا المسأله على الأرض في نوفمبر في قاعة المحكمه ولكن ظهرلي في بداية محادثتنا أمس بأن سموكم كان يعني شيئاً أوسع بعبارة " سيادة" عن مجرد " السلطه القضائيه على أتباعكم " وأكد سموكم بأن مثل هذا الفهم لما تعنونونه كان خطأ وإن ماعنيتموه بـ " سيادة " في هذا الخصوص هو " السلطه القضائيه على أتباعكم " .

١١- لقد حاولت فيما تقدم تضمين خلاصة محادثتنا التي جرت أمس وإنني ألتمس من معاليكم اشعاري إذا ماوجدتم بأنني قد أغفلت ذكر أية مسأله مهمه أو بأنني لم أعبر تعبيراً تاماً عما قلمتموه.

وختاماً أنتهز هذه الفرصه لأجدد لمعاليكم التأكيد عن عظيم تقديري وفائق احترامى.

(توقيع)

جون وول

معمد الدوله البريطانیه فی البحرین

وبادرمعالي حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة بالرد على خطاب معتمد الدوله البريطانیه السياسی فی البحرین، جون وول بخطاب رقم ١٣٧٣/٩٣٤ وبتاریخ ١٧ جمادى الاول ١٣٧٣ الموافق ٢٢ يناير ١٩٥٤ تضمن الإشاره إلى مسأله ممتلكات وحقوق آل خليفة الشرعیه فی الزیارة وفيما يلي نص الخطاب(٨):-

دیوان حاکم جزائر البحرین وتوابعها\*

الرقم ١٣٧٣/٩٣٤

التاریخ ١٧ جمادى الاول ١٣٧٣هـ

الموافق ١/٢٢/١٩٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السعادة المستر جون وول معتمد الدولة البريطانية  
في البحرين المحترم

بعد التحية والاحترام وصلني كتابكم الكريم الرقم ١٠١٠/٣/٥٤ - ١٧ يناير  
١٩٥٤ - ١٢ جمادي الأول ١٣٧٣ فيما يخص مسألة ممتلكاتنا وحقوقنا الشرعية  
في الزيارة، أفيد سعادتك أن هذا الموضوع يتضمن ثلاثة جوانب كما هي ثابتة  
لدى العموم و اليكم بيانها.

اولاً:

الممتلكات من بيوت وقلاع وعيون ومزارع وصيد اسماك خاصة بنا  
وبرعايانا

ثانياً:

حريتنا ورعايانا واتباعانا في الذهاب والإياب بدون رقابه من أحد سابقاً  
ولاحقاً

ثالثاً:

السلطة الفعلية التي هي ثابتة من قديم الزمان وفي ايدينا الى وقت  
الاضطرابات الأخيرة التي حدثت من قبل مثبتته بقرار والذي يحددها اتفاق سنة  
١٩٤٤.

وإليكم إثبات ذلك:

المادة الأولى:

وهي الممتلكات من البيوت والقلاع وأنكر في المادة الأولى هو موجود  
وصالح للسكن قبل ان يجري التعدي من قبل مشيخة قطر. ولقد كتبنا لكم عدة  
مكاتيب في التعديات التي جرت وهي ثابتة لدى العموم.

المادة الثانية:

وهي الحريه في الرواح والمجيء ولم يكن يوماً لمشيخة قطر سلطة أو تبع في



تلك الناحية اللهم إلا بادية ترعي مراعيها لمدة قليلة وترجع اما نحن ورعايانا  
مقيمين صيفا وشتاء وعلى الدوام ذهابا وايابا وعائلتنا واتباعنا .

### المادة الثالثة :

السلطة المحلية، يعرف العموم اننا في تلك المحلة لنا السلطة الدائمة  
ومثبوت لدى العموم في البحرين وقطر ومما يستدل به دليلا شرعيا بأنه في سنة  
١٣١٢هـ اراد شيخ قطر ان يستولي على ممتلكاتنا في الزيارة وقد ذهب المستر  
كاسكين نائب الدولة في البحرين، مع احد اصدقاء عائلتنا بمناورة الانكليز  
فأجلتھما من تلك المحلة وبقت في ايدينا كما كانت سابقا .

فذلك شاهد باعترافكم بعدم سلطة مشيخة قطر في ذلك المحل وجميع المواد  
التي ذكرتها سعادتكم عليها اثباتات سابقة ولاحقة وحيازة في ايدينا الى وقت  
الاضطرابات الأخيرة التي جرت من مشيخة قطر ورفعناها لكم بوقتها . ذكر  
جنابكم عن اتفاق ١٩٤٤، يا صاحب السعادة إن شيخ قطر كتب وأقر في  
الاتفاقية بقوله "يتعهد حاكم قطر أن تبقى الزيارة بدون احداث شيء مما لم يوجد  
سابقا" فذلك تعهد منه عليه، فلا يحق له أن يرسل حرس أو أي أحد كان  
بموجب ذلك، وقد خالف ذلك الاتفاق لارسال حرس ومخدوميه قاطنين الى حد  
الآن في الزيارة.

### ثانيا:

ذكر سعادتكم فيما يخص اتفاق ١٩٥٠ ان ذلك يخص رعايانا اثناء رجوعهم  
من المملكة العربية السعودية وقد اطلعتكم على كتاب جلالة الملك عبد العزيز بن  
سعود، ان بعد مضي ست سنوات من الاتفاق الأول ثم الآخر كنا ورعايانا  
وأتباعانا نذهب ونرجع بدون معارضة ولارقابة، وانما اخصت اتفاقية ١٩٥٠  
برعايانا الذين في المملكة اثناء رجوعهم وقد أشرفتم على المكاتيب نفسها،  
وكذلك فيما يختص بالوزارة للدخول إلى الزيارة راجعوا كتاب المستر بلي رقم  
س - ال ١٠٦ المؤرخ ١٨ مارس ١٩٥٠ الذي ذكر فيه " أنه وولتن بني يوافق على  
وزارة الزيارة تكون لدى صاحب العظمة" ان الذين يحملون ويزة منا مسموح  
لھما بالذھاب الى الزيارة ولن يحدد أي جنس من أجناس البشر.

كذلك ذكرتم أنه جرى غلط من الطرفين، ياصاحب السعادة إننا منذ عام ١٩٤٤، لم يجر منا أي غلط يخالف الاتفاقية أما مشيخة قطر فقد جرى خلافها مرارا عديدة على ممتلكاتنا وحقوقنا الشرعية ونحن نرفع لسعادتكم ذلك راجين منكم تخليص حقوقنا وحقوق رعايانا الشرعية كما تنص عليه المعاهدات بيننا وبين الدولة البريطانية في حفظ حقوقنا وحقوق رعايانا الخارجية.

هذا ودمتم في خير وسرور.

ختم الشيخ سليمان بن حمد آل خليفة

فيما يلي نص خطاب الضابط السياسي في الدوحة المؤرخ في ٢ فبراير ١٩٥٤، الذي تضمن رده على خطاب المعتمد السياسي البريطاني في البحرين الذي تضمن مقترح زيارة المعتمد مع المستشار السياسي لحاكم البحرين، السيد تشارلز بيلجريف واتباع الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني لزيارة الأخير لزيارة (٩):-

دار الاعتماد البريطاني

موثوق

الدوحة

٢ فبراير ١٩٥٤ - رقم ١٠٨٢/٣/٥٤

عزيزي جون وول، المعتمد البريطاني في البحرين

أشكركم على رسالتكم المرقمه ١٣ والمؤرخه في ١ فبراير حول الزيارة المقترحة الى الزيارة.

٢- تحدثت بالموضوع الى الشيخ أحمد حول الزيارة وعن زيارتنا المقترحة وإنه غير مسرور بصدد زيارة السير تشارلز الى المكان. وقال إن آل خليفة يعرفون كل شيء عن الزيارة ولاداعي لقيام سير تشارلز بزيارتها. كما قال بأنه إذا ما كنا نريد الذهاب هانكوك الى هناك فأنني أتمكن من ترتيب ذلك الأمر معه

إلا أنه لا يعتقد بان بإمكان هانكوك المساهمة بشكل فعال، ونظرا لكون والده خارج قطر فإنه لا يريد ان يسبب المشاكل للعائلة اذ أنهم متمسكين بالموضوع ويقلعة آل ثاني هناك. ويعتقد الشيخ أحمد بأنه في حالة قيام السير تشارلز بزيارة الزبارة سيحدث لغط وقد تحدث مشاكل بالنسبة له.

٣- اقترح بأنه اذا ماكنتم ترغبون في مرافقة السير تشارلز فبإمكانكم أخذ طائرة من شركة النفط والقيام بجولة جوية في أجواء المنطقة حوالي الزبارة، اذ قمت بهذا عندما طلب المقيم السياسي البريطاني بزيارة قطر لأول مرة، اذ قمنا بجولة ومسح جوي شامل وجيد لكافة المنطقة. واذا كنتم مستعدين أن تأتوا بنفسكم دون مجيء السير تشارلز فسوف يكون الشيخ أحمد مسرورا لو جئتم من خلال طريق الدوحة وسيترتب على ذلك اما المجيء الى الدوحة صباحا والمغادرة صباح اليوم التالي أو محاولة المجيء يوم الثلاثاء أو الخميس إذ تنزل طائرة الى هناك صباح كل يوم من هذه الأيام والمغادرة في طائرة أخرى مساء. والبديل هو بالامكان استخدام الزورق كما اقترحتم في البحرين.

٤- سيأتي هانكوك عن طريق البحرين يوم الخميس مساء المصادف ٤ فبراير في طريقه الى بومباي لمقابلة الحاكم. وسيصل هانكوك البحرين الساعة ٤٥ر٥ مساءً ويغادر على الطائرة الى بومباي في الساعة العاشرة ليلاً. اذ بإمكانه ان ينقل لكم وجهة نظر الشيخ أحمد اذا مارغبتم في الاجتماع به في المساء وبالإمكان إشعاري بذلك برقياً. واذا ماقررتم السفر ظهر يوم الأحد فساتمكن أن اكون في الزبارة لمقابلتكم دون أية صعوبة تذكر وفي الوقت الذي تحددونه. وتستغرق السفرة من الدوحة بالسياره ٢ر١٥ ساعة فقط.

المخلص

(توقيع)

دبيلو. بي. جونستون

وبتاريخ ١٨ يناير ١٩٥٤ كان المعتمد السياسي البريطاني في البحرين قد بعث بخطاب مفصل الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بي. أي.

بي. بودوز تضمن تفاصيل مناقشاته مع حاكم البحرين معالي الشيخ سلمان بن

حمد آل خليفة حول موضوع الزيارة والذي جرى بتاريخ ١٦ يناير ١٩٥٤  
فكتب (١٠):-

رقم الخطاب بتاريخ ١/٢٢/١٩٥٤

## موثوق

### عزيزي

أتشرف أن أرسل لكم خطابي هذا الذي يتضمن تفاصيل الحديث الذي دار مع صاحب المعالي الحاكم والذي استغرق حوالى ساعتين حول موضوع الزيارة والمرفق طيه النقاط الرئيسية التي تم تلخيصها في مذكرة والذي سأرسله الى صاحب المعالي.

٢- كان الحاكم في حالة نفسية صعبة للغاية وبشكل غير معقول اذ لم يسمح لى أن أوضح له تفاصيل وجهة نظر الشيخ علي. ودار أكثر حديثنا حول انزعاجه من اهمالنا لمصالحه والتأكيد مرة أخرى على حقوقه واتهامي باننى المدافع عن الشيخ علي لهذا الموضوع.

٣- ومن بين ملاحظاته التي اشار إليها هي أن الإفاضه في الحديث بشكل متكرر كهذا، سيلحق الضرر بالقضية ولايفيدها وأنني متأكد بأنه مصيب في هذا الرأي ولا أعتقد بأنني سأذهب إليه مرة أخرى لمناقشة نفس الموضوع دون امكان تقديم قرار أو اقتراح واضح له.

٤- وكما ترون فان المذكرة تحتوي على ثلاثة مقترحات للتوصل الى حل، مقترحين من صاحب المعالي الحاكم ومقترح واحد من عندي. فلم يقبل باقتراحي الذي تضمن اعتراف الطرفين بخرقهما للاتفاقيات والاعتذار وبداية جديدة استنادا الى اتفاقيات عام ١٩٤٤ وعام ١٩٥٠.

٥- وتلاحظون بأنه عندما اقترح صاحب المعالي حاكم البحرين باحالة الموضوع الى المحكمة الشرعية (في القاهرة أو في بغداد) فإنه أكد على قضية

السيادة وكرر مايعني بكلمة " سيادة" بأنها "السلطة القضائية على اتباعه في الزيارة " ولم أتمكن أن أقنعه بالقبول والاعتراف بأنه اذا لم يطالب بأية مطالب اقليمية هناك فان السيادة تبقى بيد حاكم قطر الذي يملك الحق في ان يضع في الزيارة أي عدد من الموظفين وكما يرى. وعندما طرحت هذا الموضوع على الشيخ سلمان عاد الى التمسك بالمادة المقيدة باتفاقية عام ١٩٤٤ .

٦- كما ولا نتمكن ان ندفع حاكم البحرين لإقامة الدعوى ضد حاكم قطر في المحكمة الشرعية خارج منطقة الخليج وأقترح قيامنا بمهمة القاضي والحاكم وابلاغ الطرفين باننا سننظر في دعوى حاكم البحرين بالمطالبة " بالسلطة القضائية " وعندئذ سيحاول الطرفان السعي للتفاهم والمساومة حول موضوع الدخول الى الزيارة وازالة موقع الشرطة لانهم سيجهلون في أي إتجاه ستسير القضية ولايتمكن الإقدام على هذه الخطوة إلا بعد بذل مساعي أكبر لاقتناع الشيخ على للإذعان الى الشيخ سلمان وحل القضية خارج المحاكم.

٧- اما بصدد المقترح الثاني لصاحب المعالي (شيخ البحرين) اي الاجتماع مع الشيخ علي في البحر (خارج البحرين) اتفقنا انا والسير تشارلز على ذلك. إلا أنه لاأمل لتحقيق الفائدة من هذا اللقاء إلا بعد ان يتوصل الطرفان الى تفاهم اقرب مما هو عليه الآن.

٨- وأعتقد ان الخطوه الثانية هي ضرورة القيام بجولة ثانية من المحادثات مع الشيخ علي ومحاولة الحصول على شيء منه. اذا نجحنا في مسعانا فعندها نتمكن اتباع المقترحات التي طرحتها يوم أمس.

٩- وبالرغم من حضور مستشار حاكم البحرين لهذا الاجتماع فانه لم يتدخل إلا ثلاث مرات مرات، لاعادة صاحب المعالي لما يعنيه بكلمة سيادة، وثانيا التشكيك بكفاءة المحكمة الشرعية في هذه القضية وثالثا الموافقة على فكرة اجراء لقاء بين صاحب المعالي والشيخ علي وان السير تشارلز يأخذ جانب شيخ البحرين فقط عندما يكون الامير متشددا ولا أعتقد ان الزيارة تستحق كل هذا النزاع بين الحاكم وممستشاره. إلا إن ذلك يشكل عائقاً كبيراً امام تحقيقي

لاي تقدم مع صاحب المعالي في القضايا الأخرى.

المخلص

(توقيع)

جي. دبيلو. وول

وفي ٢٥ ابريل ١٩٥٤ ارسل الضابط السياسي البريطاني في الدوحة برقيه الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي تتضمن تفاصيل مادار بينه وبين الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني حاكم قطر وفيما يلي نص البرقيه:- (١١):-

### برقية

من الدوحة

الى دار الرئاسة البريطانيه، البحرين

رقم ١٠

موثوق

٢٥ ابريل ١٩٥٤

قمت باجراء حديث طويل وصعب مع الحاكم حول الزيارة اذ ان المشاعر هنا اقوى مما كانت سابقا تجاه هذا الموضوع. ان النقطة الوحيدة التي هي موضع اهتمام الحاكم وأفراد عائلته الذين يمارسون ضغوطا قوية عليه للقيام باتخاذ اجراء، هي مسألة اعادة فتح قلعته في الزيارة لكي تتمكن شرطته من الإقامة والسكن داخل القلعة وليس في الخيم خارج القلعة. وطلب الإجابة واتخاذ اجراء عاجل حيال هذا الموضوع. وأعتقد ان هناك مجازفة خطيرة اذا لم نعط جوابا مبكرا أو من المحتمل قيامه بالتصرف من ناحيته واتخاذ إجراء من جانب واحد بتحريك شرطته الى داخل القلعة. وانني ليس متاكدا أيضا بأنه سيتخلى عن القيام بهذا الإجراء اذا طلبنا منه عدم القيام بذلك. واذا ما قام بذلك فسنضطر اما إلى اخراج هؤلاء الشرطه بالقوه أو اننا سنعاني من ضربة قوية لمركزنا هنا. ويقول الشيخ علي بأنه لم يتم بأي إجراء لحد الآن ويحاول اقناع عائلته بأنه ينتظر وصولي لمناقشة الامر.

٢- ومن ناحية أخرى فإنه في الوقت الذي يتم فيه التركيز على هذه النقطة تماما فإنه بإمكاننا الحصول على أشياء مهمة في صالح البحرين لوتم تحقيقها أو تحقيق جزء منها. فمثلا أصبح الشيخ أكثر مرونة من ذي قبل حيال موضوع القيود على السفر الى الزيارة.

٣- وفيما يلي ملخص الاتفاقية التي يمكن القبول بها:-

(أ) بإمكان آل خليفة زيارة الزيارة والمناطق المجاورة بغرض الرعي والصيد.... الخ دون قيود (ومن الضروري استبعاد زيارة الأجانب من غير البحرينيين).

(ب) بإمكان قبائل "النعيم" الذين لديهم ترخيص وتوصية من الشيخ سلمان الاستمرار في زيارة قطر لاي غرض كان دون قيود.

(ج) سوف لايبقى موقع الشرطة في مكانه الحالي الكائن خارج الزيارة بصوره دائمة لان الشرطة ستقوم بزيارة الزيارة من وقت لآخر.

(د) وخلال زيارتهم الدوريه من وقت لآخر فان الشرطة سوف لايتدخل في شؤون آل خليفة أو في شؤون "النعيم" الذين يقومون بالزيارة الى الزيارة والى قطر.

٤- أرجوا ان تتدارسوا مع وول موضوع ضمان موافقة الشيخ سلمان على الاتفاق الوارد أعلاه أو اطلاعه على نصوصها دون مايبثير أي رد فعل استفزازي واطلاعه عليها يمكن أن يضم بند آخر ينص على ان هذا الموضوع ماهو إلا إجراء عملي اداري، اذا اقتضت الضرورة دون الإجحاف بحق أي من الطرفين. وإذا مانجح تطبيق هذا الاتفاق وأصبحت العلاقة أكثر ودية فعندها يمكن النظر في المطالب والادعاءات الأساسية وإذا ماتم الإعلان عن هذه الادعاءات والمطالب الآن فإنها قد تكون عديمة الفائدة وليست في صالحه (حاكم البحرين) كما ويجب اطلاعه على ان قيامه بارسال الطلاب الى الزيارة وتصرفاتهم هناك وادعاءاته بالسياده الإقليمية على الزيارة حتم اتخاذ هذا الإجراء الذي ليس في صالحه تماما بالرغم من إن هذا الاتفاق لبي حاجاته.

٥- أرجوا ارسال نسخه من هذه البرقيه الى وزارة الخارجيه مع اضافة  
تقويم وول لرد فعل البحرين وبأنني سأقوم باتباع هذا المسلك المذكور أعلاه كما  
وأرجو ارسال وجهة نظركم.

(توقيع)

جونستون

ثم أعقب ذلك برقيه أخرى ارسلها الضابط السياسي في قطر الى المقيم  
السياسي البريطاني في الخليج العربي تضمنت الضغوط التي تمت ممارستها  
على شيخ قطر بسحب حراسه من القلعه مقابل منح البحرين تخفيض على  
الرسوم الجمركيه للترانسيت على السلع المرسله عن طريق البحرين الى قطر  
وفيما يلي نص البرقيه(١٢):-

### برقيه

ان اساس الضغوط لاعادة فتح القلعه هي إن الحراس كانوا يحرسون القلعه  
حتى عام ١٩٥٠ إذ تم سحب الشرطة منها بعد ذلك مقابل تخفيض رسوم  
الترانسيت على السلع الذاهبه الى قطر ولا مانع لدى قطر حالياً لرفع هذه  
الرسوم مرة أخرى اذا اقتضت الضرورة واذا ماكان هذا التاريخ صحيحا، فلا  
تتمكن من القول بان اتفاقية عام ١٩٤٤، تمنع اعادة فتح القلعه وان البحرين  
تعتقد بأنها تعني ذلك ولكن في الحقيقه ذاتها لاتملك مثل هذا التأثير.

(توقيع)

جونستون

وفيما يلي نص البرقيه التي ارسلها المقيم السياسي البريطاني في البحرين  
الى الضابط السياسي في الدوحة تتضمن ردود فعل حاكم البحرين من المقترح  
الذي طرحه المقيم السياسي البريطاني بصدد الاتفاقية المقترحة للتوصل الى



تسوية النزاع بين حاكم البحرين وحاكم قطر(١٣):-

## برقية

من البحرين / الى الدوحة

## موثوق

رقم ١٨

في ٢٥ ابريل ١٩٥٤

اشارة الى برقيتكم رقم ١٠ و ١١ يعتقد وول ببأنه ليس من المتوقع ان يقبل الشيخ سلمان بالاتفاقية الواردة في الفقرة (٣). اذ ان وجهة نظر الشيخ سلمان هي ان اتفاقيات عام ١٩٤٤ و ١٩٥٠ اعطته الحق فيما ورد في (أ) و (ب) وتمنع الشيخ علي من القيام بأي اجراء في (ج) ومن وجهة نظر الشيخ سلمان فإن النقطة الواردة في (د) لايمكن وضعها موضع التنفيذ اذا ماكانت حقوقه الواردة في الاتفاقيات القائمة مصانة.

٢- ان محور القضية هو استخدام القلعة من قبل على شرطة قطرحتي ولو بصورة مؤقتة ويعتبر الشيخ سلمان هذه ضربه موجهه لكرامته اذ ان مطلبه الرئيسي هو هدم القلعة وتنازل على مضدد لابقائها كما هي خالية.

٣- وبالرغم من ان الاتفاقيات المقترحه تعطي الشيخ سلمان كل الحريه المعقوله في الزيارة، إلا أنها لاتعطي اهتماما كثيرا وتجعله المنتصر معنويا اذ أنه يرفض حجتنا بان تصرفاته في العام الماضي تجعله في مركز غير مفضل. ويعتقد وول بان رد فعل الشيخ لإعلاننا هذه الاتفاقية والذي سيكون غير مقبولا لديه، سوف لايشكل خطوره على علاقاتنا اذ أنه من المحتمل ان يقول بان الإعلان يؤكد ماكان يشكك فيه، أي أن كسب حاكم قطر أحسن من صديقنا القديم والذي ليس لديه ثراء كبير.

وفي ٢٩ ابريل ١٩٥٤ بعثت وزارة الخارجيه البريطانيه خطابا الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج يتضمن تصورها للموقف والنزاع بين حاكم البحرين وشيخ قطر فكتب(١٤):-

برقية  
من/وزارة الخارجية  
الى/البحرين

رقم ٢٣٦ في ٢٩ ابريل ١٩٥٤

اشارة الى برقيتكم رقم ٢٢٤ وجهة نظري كما يلي:-

(أ) لاشك إن العواطف الشخصية لكلا الحاكمين، يجعل من هذه المشكله معقدتجدا ويصعب حلها. لذا فان الاستمرار عليها بالوضع الراهن الحالى هو أحسن شيء.

(ب) ان حاكم قطر يعلم بان احتلال القلعه في الزبارة هو خرق لاتفاق عام ١٩٥٠، الموقع مع البحرين وعلينا ان نقنعه بان يتخلى عن ذلك. واذا اقتنعتم بأنه مصمم على احتلالها فيتوجب علينا أنذاك تطبيق أسوأ خيار لدينا لضمان التوصل الى حل دائم وعليكم في هذه الحالة الحصول على أحسن الشروط لصالح البحرين.

(ج) لم نوضح للطرفين ماهو موقفنا من النزاع فاذا ماغضبت البحرين من قيام قطر باعادة احتلال القلعه أليس من المعقول ان نجد حلاً للموضوع؟ الا يتوجب علينا ان نذكر البحرين بأننا لانويد مطالبة البحرين بالسيادة الإقليمية على اراضي قطر وبأنه أن الأوان لحل النزاع بالاعتراف بالسيادة الكاملة لقطر على المنطقة، وعلى أية حال فان هذا الأمر يستحق المحاولة وبامكانكم تقديم مساعيكم الحميدة في وضع الشروط وإنني اميل الى تنفيذ هذا الرأي بعد قيام قطر باعادة احتلال القلعة.

٢- وبما أن الكثير يعتمد على تقويمكم لمواقف الحاكمين فإنه من الصعب تقديم المشوره لكم من هنا لذا فانني مستعد لمنحكم الصلاحيات اللازمة للتوصل الى ميثاق عملي يمكن تطبيقه بين الحاكمين

فرد المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي على مقترحات وزارة

الخارجيه ببرقيه أخرى وبتاريخ ٢ مايو ١٩٥٤ يشير فيها بالموقف وتفصيل  
زيارته ومناقشاته مع حاكم قطر فكتب (١٥):-

## برقية

من البحرين

الى وزارة الخارجيه

## موثوق

رقم ٢٤٤

في ٢ مايو ١٩٥٤

اشارة الى برقيتكم رقم ٣٣٦ بتاريخ ٢٩ ابريل ١٩٥٤

٢- أشكركم كثيرا على التوجيهات التي قدمتموها لي.

٣- قمت باجراء نقاش طويل آخر مع حاكم قطر وزرت الزيارة بالسيارة من  
الدوحة وأصبحت مقتنعا أكثر من أي مره سابقه بأن القطريين على وشك: إعادة  
فتح القلعة واذا لم يحدث ذلك رسميا فإنه من المتوقع قيامهم بالإقدام على ذلك  
بشكل غير رسمي وسيقوم بذلك افراد العائله الحاكمة من الذين يتمثل فيهم  
العنف وعندها سيدعن الحاكم للأمر الواقع لذا فانني وجدت من الضروري ان  
أقول للشيخ علي يوم ٢٩ ابريل بأنني أطرح عليه مقترحات للقيام ببعض  
الترتيبات الواردة في الفقرة (٣) في برقية البحرين رقم ٢٢٤ بتاريخ ٢٥ ابريل مع  
نص اضافي أضيف لتحسين الوضع قليلا لصالح البحرين الذي يتضمن بتقديم  
طلب الى قاضي مستقل حول موضوع الممتلكات الشخصية في الزيارة (مثلا  
قاضي من الكويت) لاتخاذ القرار استنادا الى القانون المحلي والعادة.

وقلت بانني سأقوم باشعار الشيخ علي بوجهات نظركم خلال فترة عشرة  
ايام وبأنني سأعتمد عليه لكي لا يغير موقفه. وفي جوابه الذي أرسله لي فقد  
التمس مني عدم وضع شروط حول استخدامه "قلعته داخل أراضي بلاده" اذ أن  
ذلك سيلحق الإهانة بكرامته وأبدى اعتراضا شديدا تجاه المقترح الخاص  
بالممتلكات الخاصة لأنه يعتبر ان ال خليفة لا يمكن اية حقوق في مثل هذه

الممتلكات وأنه لايسمح بفكره عدم اقامة ابنيه جديدة في الزيارة اذ قال بأنه انتهى طرح هذا الموضوع ولا يجوز اعادة الحديث عنه.

وأخيرا فإنه خفف من لهجته المتعاليه وقال بأنه يقبل بتفيذ قرار حكومة صاحبة الجلالة وأكد لي بأن يضمن عدم حدوث أي شيء خلال عشرة ايام وكان انطباعي وانطباع المقيم السياسي المعتمد وكذلك انطباع الكاتب العربي الذي كان معنا في اللقاء بان الشيخ علي سيقبل بالإعلان بشكل متردد وليس ايجابي.

٤- واستغرق حديثي في اليوم الأول من مايو مع الشيخ سلمان بنفس الاتجاه لمدة اربع ساعات. وعند طرحي الموضوع المقترح عليه اكدت بأن حكومة صاحبة الجلالة لم تعترف ابدأ بأي ادعاء اقليمي بالسيادة على الزيارة. وقد اعترف بسيادة قطر على جزء كبير من المنطقة عندما اعترف بأن العثور على النفط في قطر سيكون من نصيبها ويعود ملكيتها. وفي الاتفاقية السابقة التي عقدت تحت رعايتنا كان من الممكن ترك موضوع السيادة معلقا. ولكن منذ ادعاء البحرين بأن الزيارة تعتبر جزءا من البحرين اصبح من المستحيل منع حاكم قطر من تقديم مطالبته وادعاه بالسيادة الإقليمية. ولقد توصلت الى استنتاج أن الترتيبات المقترحة التي تم التوصل إليها ضمننت حقوق الطرفين بطريقة عادلة. بالإضافة الى ذلك فإن هذه الترتيبات كانت الترتيبات العملية الوحيدة التي يمكن تطبيقها وتحقيقها واذا ماحصل اي تأخير فان الموقف سيتدهور من وجهة نظر البحرين. وكان التركيز في الحديث يدور حول التمييز بين السيادة الإقليمية، وملكية الممتلكات الخاصة والسيادة على الأشخاص أو مانسميه السلطة القضائية على الأشخاص فيما وراء الإقليم وذكر الشيخ سلمان مطالبه تحت ثلاثة عناوين رئيسية للسلطة القضائية على اتباعه وحرية التنقل، وحق التمتع بالملكية الشخصية وقال بأنه سوف يتمتع بأي حق من هذه الحقوق اذا ما بقيت الشرطة الحاليه في الزيارة. وكان يبدو واضحا بأنه بالرغم من أنه لايطالب بالسيادة الإقليمية على الزيارة باعتبارها جزء من البحرين بشكل علني وواضح إلا أنه لايمكن من التمتع بحقوقه هناك مالم يكن في يديه مايعادل في الواقع السيادة الإقليمية وقال بأن اتفاقية عام ١٩٤٤، أعطته كل الحقوق والسيادة

الإقليمية وإلا فإن حاكم قطر لما كان ترك القلعة خاليه استنادا الى اتفاق عام ١٩٥٠ لو كانت القلعة تعود له فعلاً.

٥- وقلت بأن الترتيب الذي اقترحته يتعامل بأحسن طريقة عملية مع متطلبات وحاجات الشيخ سلمان اذ أكد هذا المقترح على حرية الدخول مرة أخرى وتناولت هذه الترتيبات موضوع عدم التدخل من قبل شرطة قطر في شؤون البحرينيين الذين يقومون بزيارات عادية ووضعت اساسا ومبدأ للمطالبه بالممتلكات الشخصية المتنازع عليها بين الطرفين. وجوابا على سؤال الشيخ سلمان قلت بان السيادة على الزيارة مع اعطاء حق الدخول إليها...الخ تعود لقطر واذا ماتم طلب تحديد وتعريف للموضوع فاننا سنقول ان هذا يعني بان السيادة الإقليمية بيد قطر وان حقوق البحرين تتمثل في طبيعة التنازل.

٦- وقلت أخيرا انني سأبحث بترتيباتي المقترحة إليكم مع وجهات نظر الشيخ سلمان ازانها وسأطّعه على وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة خلال ايام قليلة. فقال اذا ماتم تطبيق هذا المقترح واذا ماأخضع اتباعه وهم في الزيارة لسلطة أو سيادة قطر أي بعبارة أخرى اذا ما بقيت شرطة قطر هناك فإنه سيشعر بالاضطهاد أنه لأمر غير عادل اذ أنه لايمكن من توقيع اتفاقية بهذا النهج وطرحه على شعبه إلا اذا فرضت عليه من قبل حكومة صاحبة الجلالة. فقلت بانني لم أهدف الى تقديم هذه الاتفاقية المقترحة لتوقيعها من الحاكمين بل انني سأكتب لهما رسالتين لتنقل ماجاء في قرار حكومة صاحبة الجلالة وأن الأمر متروك له (حاكم البحرين) لاطلاع شعبه على هذه الرسالة فيما اذا شاء ذلك.

٧- كما وقال الشيخ سلمان ولعدة مرات بأنه لايمكن وضع حل والشرطة باقيه في قلعة الزيارة اذ يعتبر ذلك أمر تحت التهديد وأنه من المستحيل بالنسبة له التفاوض والشرطة متواجدة هناك.

٨- وكان موقف الشيخ سلمان طوال الفترة هذه متعصبا وغازباً وكان رد فعله وخاصة إزاء مقترح إعادة فتح القلعة أقل مما كنت أتوقعه وبالإمكان اتخاذ

قرار بهذا الصدد مما يخفف غضبه. إذ سيستمر بالتظلم والشكوى منا ولم يطرح اي موضوع يتعلق باي اجراء انتقامي قد يقوم به ضد قطر وان فرض أية قيود على التجارة أو على التنقل الى قطر قد يضر ببريطانيا أكثر مما يضر قطر.

٩- وأقترح الآن توجيه خطاب، خلال الأيام القليلة القادمة الى الحاكمين يضم الترتيبات المقترحة والواردة في الفقرة (٢) في برقية البحرين رقم ٢٢٤ مع اضافة فقره حول الممتلكات في الفقرة (٣) أعلاه يشار فيه الى موافقة حكومة صاحبة الجلالة على هذه الترتيبات والاعتماد على الحاكمين لتنفيذها بحسن نية واعتدال. وبعد التفكير قررت عدم ذكر موضوع السيادة الإقليمية في الخطاب كما هو مقترح في الفقرة (١) و(ج) الوارد في برقيتكم المشار إليها إذ ان ذلك سيعطي البحرين مجالاً للنقاش والمحااجة وإذا ما أرسل الى قطر فإنه سيسبب صعوبه أكبر في قبول التحديدات المقترحة على ممارسة سيادته.

(توقيع)

بوروز

وبتاريخ ٥ مايو ١٩٥٤ أرسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في البحرين خطاباً الى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة يتضمن وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة البريطانيه حول قضية نزاع الزيارة فكتب (١٦):-

دار المقيم السياسي البريطاني

بالبحرين

حرف في ٥ مايو ١٩٥٤

رقم ١٠٨٩/١٣/٥٤

حضرة الأفخم حميد الشيم صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد  
آل خليفة حاكم البحرين - المحترم  
بعد تقديم فائق التحية والاحترام

انني اتمن الآن أن افيد معاليكم عن وجهات نظر حكومة صاحبة الجلالة

في المسألة المتعلقة بقضية الزيارة التي بحثتها معكم مؤخرا وهي كما يلي:-

(١) ان لافراد القبائل المو اليه الى معاليكم والذين يزورون قطر لاجل الرعى وما يشبه من أغراض، الحرية بمواصلة القيام بهذه الزيارات.

(٢) سوف يبقي ال خليفة احراراً في زيارة الزيارة لاجل النزاهة والقنص عملا بالعرف والعادة الجارية.

(٣) سوف لايتدخل سلطات قطر بأي طريقه كانت بشؤون الأشخاص الذين يقومون بزيارات عادية كما جاء في (١) و(٢) اعلاه.

(٤) سوف لايبقي حرس قطر مركزا دائما في الزيارة ولكن لهم الحرية بدخول القلعه هناك خلال الزياره من قبل الدوريات ومن وقت لآخر.

(٥) وكما يظهر بأنه قد تكون هناك ادعاءات متناقضة في املاك الأفراد الخاصة في الزيارة اذ يمكن حسم مثل هذه الادعاءات حسب القانون المحلي والعادات ولهذا الغرض يمكن سماعها من قبل قاضي محايد من مكان آخر من الخليج الفارسي وتقدم مثل هذه الادعاءات أولا الى ممثلي حكومة صاحبة الجلالة الذين بالمشاورة مع جميع المختصين يقومون بترتيب سماعها بالكيفية المذكورة اعلاه.

لقد توصلت حكومة صاحبة الجلالة، وبعد دراسة دقيقة الى استنتاج اخير بيان الترتيبات المذكورة اعلاه ستحقق الادعاءات العادلة لكلا الطرفين واذا ما ساد مبدأ حسن النية من كلا الجانبين، فان ذلك سيساعد على استعادة الصداقه بين صديقي حكومة صاحبة الجلالة وهي تعتمد على قيام سممومكم بما يخصكم من هذه الترتيبات بحسن نيه واعتدال.

ختاما تفضلوا معاليكم بالاحترام ودمتم محروسين

(توقيع)

**برنارو بوروز**

المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي

كما وجه المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، في الوقت نفسه خطابا الى الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني، حاكم قطر حول الزيارة، سلمها الضابط السياسي البريطاني في قطر الى الشيخ وبهذا الصدد كتب المقيم مايلى (١٧):-

### دار الرئاسة البريطانيه

### البحرين موثوق

٦ مايو ١٩٥٤

الى دبليو. بي. جونستون رقم ٥٤ / ١٣ / ١٠٨٩

الضابط السياسي في الدوحة، قطر

تجدون برفقه خطابا موجها الى الحاكم حول الزيارة أرجو تسليمه له بالطريقه التي تجدونها مناسبة.

٢- اذا إراد ان يثير أي جدل حول الموضوع أو حول أي نقطة فيها فعليكم ان تقولوا له بأنه يجب اعتبار الحل بشكل متكامل وان أحسن شييء هو وضع هذه التسويه موضع التطبيق العملي قبل اعادة النقاش في أي نقطه من النقاط وان الشيخ ضمن النقاط الرئيسية التي تخصه واستنادا الى ذلك فبأنه يتوجب عليه ان يرضى ويقنع عائلته، وضمان تنفيذ هذه التسويه بطريقه معقوله.

(ترقيع)

بي. أي. بي. بوروز

### دار المقيم السياسي

### بالبحرين

حرد في ٥ مايو ١٩٥٤

حضرة الأفخم حميد الشيم صاحب السعادة الشيخ علي عبدالله آل ثاني حاكم قطر المحترم.



بعد تقديم التحية وفائق الاحترام

اتمكن الآن أن أفيد سعادتكم عن وجهات نظر حكومة صاحبة الجلالة البريطانية في المسائل المتعلقة بقضية الزيارة التي تباحثنا حولها اثناء زيارتي الأخيرة الى الدوحة وهي كما يلي:-

(١) لقد علمت حكومة صاحبة الجلالة بأنكم ترغبون بفتح القلعة التي في الزيارة ولكنه ليس من الضروري اقامة مركز حرس دائم فيها وان حرس الدورية سوف يزور القلعة من وقت لآخر اثناء قيامهم بواجباتهم.

(٢) سوف يكون لاقراء القبائل المو اليه لحاكم البحرين الذين يزورون قطر عادة للرعى أو ماشابهه من أغراض الحرية في الاستمرار بزياراتهم.

(٣) سوف يكون لآل خليفة الحرية في الاستمرار في زيارتهم الى الزيارة بقصد النزّه أو القنص حسب العادات الجارية.

(٤) سوف لايتدخل سلطات قطر بأي طريقه كانت في الأشخاص الذين يقومون بالزيارات العاديه المذكوره اعلاه في (٢) و (٣).

(٥) كما يظهر بأنه قد تكون هناك ادعاءات متناقضه في املاك الأفراد الشخصيه اذ يمكن حسم مثل هذه الادعاءات بموجب القانون المحلي ولهذا الغرض يمكن سماعه من قبل قاضي محايد من مكان آخر في الخليج الفارسي. ويجب ان تقدم مثل هذه الادعاءات أولا الى ممثلي حكومة صاحبة الجلالة الذين سيقومون بسماعها بالكيفية المذكورة اعلاه بالتشاور مع جميع المختصين.

لقد توصلت حكومة صاحبة الجلالة بعد الدراسه الدقيقه الى استنتاج أخير بالترتيبات المذكوره اعلاه سوف تفي بطلبات وادعاءات كلا الطرفين وبأنه اذا ساد حسن النيه من كلا الجانبين فان ذلك سيساعد على استعادة الصداقه بين صديقي حكومة صاحبة الجلالة البريطانيه، وهي تعتمد على قيام سعادتكم بما يخصكم من هذه الترتيبات بحسن النيه والاعتدال.

(توقيع)

**برنارو بوروز**

المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي

وبتاريخ ٦ مايو ١٩٥٤ أرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، برنارد بوروز، خطابا يتضمن وجهة نظرها من مقترحات تسوية نزاع الزيارة بين البحرين وقطر فكتبت(١٨):-

### برقية

#### من وزارة الخارجية (البريطانية)

الى البحرين

رقم ٣٦٥ في ٦ مايو ١٩٥٤

اشارة إلى برقيتكم رقم ٢٤٤ لكم الصلاحية بالتصرف كما تم الاقتراح على ذلك.

٢- لقد فهمت تماما الاعتبارات الواردة في الجملة الأخيرة من برقيتكم المشار إليها وأدركت بأنه لا يمكن أن يكون هناك شيء آخر أحسن وأكثر جدوى مما اقترحت عليه. ومع ذلك فإنه سيكون من المؤسف تضييع أية فرصة سانحة للتوصل إلى حل دائم وعقد اتفاقية ممكنة وأن قضايا السيادة والسلطة القضائية ماهي إلا أعدار مؤقتة لا يمكن تحملها أكثر مما جاء في اتفاق عام ١٩٥٠ ولاشك أن الاعتراف بادعاءات قطر الإقليمية والسلطة القضائية (على الزيارة) سوف يغضب حاكم البحرين ولا يمكن أن يكون مقبولا وتؤثر نتائجه على العلاقات الثنائية بينه وبيننا وبينه وبين قطر، إلا أنه لا يعالج القضية من جذورها ويضع باقي القضايا في صورة واضحة. ويمكن بعد ذلك وعلى سبيل المثال، اقناع قطر بمعالجة قضية الممتلكات كحالة قائمة لوحدها والسماح بحرية الدخول والإعفاء من الرسوم الجمركية... الخ. كتنازل من دولة جارة لجارتها واعترافا بالارتباط التاريخي بين البحرين بالزيارة. ولاشك انكم درستتم هذا الجانب، واترك لكم ماتريدون تطبيقه بشكل عملي.

وبتاريخ ٨ مايو ١٩٥٤ قام الضابط السياسي المقيم في الدوحة بتسليم رسالة المقيم السياسي البريطاني في الخليج بي. أي. بوروز إلى حاكم قطر وكتب بدوره خطابا الى المقيم السياسي يشير فيه إلى رد فعل الحاكم المذكور نحو الاتفاق المقترح لتسوية نزاع الزيارة فكتب الضابط السياسي مايلى(١٩):-

## دار الوكالة السياسية البريطانية

في الدوحة

### موثوق

٨ مايو ١٩٥٤ رقم ١٠٨٢/١٢/٥٤

عزيزي بوروز، دار الرئاسة البريطانية في الخليج الفارسي

قمت هذا الصباح بتسليم الرسالة الواردة منكم برقم ١٠٨٩/١٣/٥٤  
وبتاريخ ٦ مايو حول الزيارة إلى حاكم قطر.

٢- لم يعلق الحاكم عليها إلا أنه أشار إلى النقطة الخاصة وقال "أنهم سوف  
لا يتمكنون من اثبات ادعائهم وملكيتهم لها وعلى كل، أين سندات الملكية  
الخاصة بهم" ولم أعلق أو أرد على ذلك وقلت للحاكم هذا ماتم الاتفاق عليه  
خلال زيارتكم الأخيرة له في القصر.

٣- وعندما شاهد الشيخ أحمد (ابن حاكم قطر) الرسالة التي اطلع عليها  
والده اذ كان حاضرا معنا أثناء المقابلة انفجر في غضب وبشكل قاس ضد آل  
خليفة ومحاولتهم لإثارة قصص وقضايا زائفة مع السلطات البريطانية في  
البحرين. وتجاهلت الأمر وخاطبت الحاكم وكنت مسرورا لقيامه بإسكات ابنه  
الشيخ أحمد.

٤- وعلمت من خلال هانكوك بأن الحاكم ينوي إرسال خطاب إليكم حول  
الزيارة بواسطة عبدالله درويش، فقلت لهانكوك بأنه ليس وسيلة الاتصال  
الصحيحة (أي عبدالله درويش) إذ أنني جالس في الدوحة وأني قناة الاتصال  
الرسمية مع الحاكم، وقلت ثانياً بأن هذا الوقت ليس مناسباً لتبادل وجهات  
النظر حول الزيارة. ولا أدري ماذا ستكون النتيجة.

توقيع

(دبليو. بي. جونستون)

## بريطانيا تصرف النظر عن التحكيم في النزاع

وبتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٤ ارسل حاكم قطر، الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني خطابا إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بالبحرين. بي. أي. بودوز يتضمن جوابا على وجهة نظر الحكومة البريطانية حول موضوع نزاع الزيارة والمسائل المتعلقة بها والتي اطلع عليها من خلال الرسالة التي استلمها منه بخطابه المؤرخ في ٥ مايو ١٩٥٤، وفيما يلي نص الخطاب المذكور<sup>(١)</sup>:-

بسم الله الرحمن الرحيم

ديوان حاكم قطر

علي بن عبدالله آل ثاني

القصر بالدوحة

في ١١ مضان ١٣٧٣ الموافق ١٤ مايو ١٩٥٤

الى حضرة الأكرم الأفخم صاحب الفخامة المقيم السياسي لحكومة  
صاحبة الجلالة البريطانية في الخليج الفارسي بالبحرين.. المحترم

بعد التحية والاحترام اللانقنين بمقام فخامتكم.

لي الشرف أن اشير الى كتاب فخامتكم المؤرخ في ٥ مايو ١٩٥٤، المتضمن وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة حول المسائل المتعلقة بموضوع الزيارة.

مع تقديري العظيم للروح النبيلة التي حملت حكومة صاحبة الجلالة وموظفيها بان تنظر بقلق الى العلاقات المتوترة نوعاً ما بين قطر والبحرين حول مسألة الزيارة والجهود المستمرة والمتواصلة التي تبذلها لخلق الجو الضروري لإعادة العلاقات الودية الحسنة بين القطرين إلى سابق عهدها إلا انني أشعر بأنه من واجبي أن ابين وجهة نظري المعاكسة بالنسبة لما أثير في كتابكم الآنف الذكر من وجهة نظري (ان ارقام الفقرات ادناه هي طبقاً لترقيمكم للفقرات).

١- قلعة الزيارة ... انني أود ان أعيد فتح قلعة الزيارة لزيارتها من وقت لآخر من قبل الدورية المتحركة التابعة لشروطتنا وليس في نيتنا في الوقت الحاضر إقامة نقطة ثابتة للحرس في منطقة الزيارة إلا انه لنا الحق في القيام بذلك عندما تدعو سلامة وأمن المكان وأن ذلك يتفق وما لنا من حقوق في السيادة.

٢- ان زيارة رجال القبائل الموالية لحاكم البحرين الى منطقة الزيارة لأغراض الرعي سوف لاتعارض بشرط ان تكون خاضعة للتحديدات المنصوص عليها في التسوية القديمة (راجعوا كتاب المستر جي. بلي رقم سي/كيو-٣٢ المؤرخ ٧ فبراير ١٩٥٠) كل فيما يتعلق بعدد أولئك من رجال القبائل الذين يزورون المنطقة وكمية المواد والذخائر التي يوردونها وبشرط اعطاء اشعار مسبق عن الزيارة الى معتمد الدولة في البحرين لرفعه إلينا.

٣- ان الاعتراف بحق افراد عائلة آل خليفة بزيارة منطقة الزيارة بحرية وفي رأيي مساوٍ لمفهوم امتياز خاص وهذا مما يحط من سيادتي، ففي الحالات الاعتيادية فإنه سيرحب بافراد عائلة آل خليفة ليزوروا أي جزء من قطر في أي وقت شاءوا غير ان زيارتهم يجب ان لا يكون لها مغزى تعطي الانطباع بأنها مسألة حق أو ان حاكم قطر ملزم بان يحتمل زيارتهم رغماً عن إرادته. لقد جرت

العادة في العالم بأسره ان البلدان التي تتمتع بمنزلة متساوية تكون علاقاتها قائمة على اساس من الاحترام والمعاملة المتبادلة وبأنه لايسمح لأي منها أن تتمتع بميزة ما تنكره هي على الأخرى فعليه ليس هناك من سبب مسلم به يعطي افراد عائلة آل خليفة حرية زيارة منطقة الزيارة أو أي جزء من قطر دون ان يرتبط حاكم البحرين من جانبه بمبادلة المعاملة بالمثل بأفراد عائلة آل ثاني بزيارة البحرين. انتم اعلم بالتاكيد كما تعلمون انتم فيما اذا نزل أي فرد من أفراد آل ثاني في البحرين في أي نقطة خارج المواني المعترف بها للنزول أو بأنه لم يكن في حيازته جواز صالح للسفر الى البحرين فإنه سوف يعرض نفسه لاحتمال القبض عليه كمنذوب.

٤- ان حكومتي ستقوم في المستقبل كما قامت في الماضي بالتزامها بأن لاتعترض سبيل رجال القبائل الموالية لحاكم البحرين والذين يزدرون منطقة الزيارة في طلب الرعي بموجب الفقرة (٢) اعلاه، ولكن الامتناع بعدم التدخل سوف ينطبق فقط فيما يختص بالمراسيم والأنظمة الخاصة بالجمارك والجوازات ويجب ان يفهم بجلاء ووضوح بأنه ليس هناك في هذا التعهد مايمكن تفسيره بما يخل بالسلطة القضائية التابعة لمحاكمنا الجنائية والمدنية عندما تدعو الضرورة الى ممارسة مثل هذه السلطة، فمثلا لو ارتكبت جريمة ما من قبل أي من افراد هذه القبائل فإنه من ضمن سلطاتي القضائية بان اطبق مايستوجبه القانون من إجراء أي كشف ومعاقبة مرتكب الجريمة.

٥- ان مسألة الاملاك الخاصة في الزيارة قد اثيرت في عام ١٩٤٨ عندما كان المسترسي. جي. بلي المعتمد السياسي في البحرين آنذاك فكتب لوالدي وسلفي صاحب السعادة الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني (ان كتاب المعتمد رقم س/٣١١ المؤرخ ف ٢٥ مارس ١٩٤٨ المطابق ١٦ جمادى الأولى ١٣٦٧ هـ يشير الى ذلك) ولقد دحض والدي في كتابه المؤرخ ٢٨ جمادى الأولى ١٣٦٧ هـ المزاعم التي قدمت آنذاك ولقد كان من نتيجة الفشل الذي كان مصير تلك الادعاءات ان وافق حاكم البحرين على التسوية القديمة على اساس أن لاهو ولا

أي من افراد شعبه سيقوم بتشبيد أي بناء في منطقة الزيارة.

انني بكل تأكيد معارض لقبول أي ادعاء بملكية اراضي في منطقة الزيارة وان موقفني كما سبق ان بينته وأن الحق في امتلاك أملاك خاصة يزول وينقرض عندما تترك مثل هذه الأملاك الى الأبد وبعد ان لم يبق منها سوى الأنقاض.

انني اوافق على وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة من أنه اذا ما توفرت حسن النية لدى الجانبين فان إعادة العلاقات الودية بين الفريقين ليست خارج نطاق الممكن ولكن فقط عندما تكون حسن النية متأبئة من لدى الفريقين فحتي الآن لقد كنت أنا وحدي أبدي حسن النية لأنال جزائي من حاكم البحرين بادعاءات كيدية فيما يتعلق بملكية الأفراد في منطقة الزيارة وهذه مسألة تثار لأول مرة منذ تسوية عام ١٩٥٠.

انني مستعد ان أنفذ اي ترتيب تعتبره حكومة صاحبة الجلالة ترتيبا يتفق ومبدأ العدالة والإنصاف وأنه ليس من شأنه ان يضع أي من الفريقين في منزلة أفضل ختاماً تقبلوا فائق التحية والاحترام ودمتم محروسين

**علي بن عبدالله آل ثاني**

حاكم قطر

صورة منه/ مع وافر التحية الى سعادة الضابط السياسي لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في الدوحة.

وكان المقيم السياسي البريطاني المعتمد في البحرين قد اجتمع مع حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة بتاريخ ٧ مايو ١٩٥٤ وتناقش معه حول موضوع الزيارة وفيما يلي نص محضر اللقاء كما ورد في نص الوثيقة(٢):-

## المعتمد السياسي البريطاني في البحرين

٨ مايو ١٩٥٤

### موثوق

الزيارة

رقم جي.١٤/٥٤/١٠١٠

### محضر

عندما ذهبت يوم أمس لاشعر الحاكم بموضوع عبور القوات الفرنسية انتهز الفرصة ليحول النقاش الى موضوع الزيارة الذي تحدثنا به في ١ مايو ١٩٥٤

٢- وقال لاجديد إلا أنه لايقبل بالتسوية المقترحة.

٣- الصعوبة الوحيدة هي بقاء شرطة قطر في منطقة الزيارة.

٤- ويطلب الشيخ سلمان لنفسه حق ممارسة جميع الوظائف الأمنية في الزيارة.

٥- اعتقد اننا قد توصلنا الى اتفاق مشترك بأنه اذا ماطالب بذلك فان ذلك يعني السيادة على الزيارة وقد طرح الموضوع كما يلي:

" طالما انني السلطة المخولة باصدار سمة الدخول الى الزيارة (يعتقد ان بلي قد خوله هذا الأمر استنادا إلى خطابه الصادر الى الأمير والمؤرخ في ١٨ مارس ١٩٥٠).

وطالما تمت الموافقة على زهاب ومجيء اتباعي الى الزيارة دون رقابة من قبل شرطة قطر(ويعتبر اتفاقية عام ١٩٥٠ السلطة التي منحت ذلك وتنطبق على كافة الأشخاص الذين يزورون الزيارة بموافقتهم) ومادام لاتوجد جماعات أخرى تذهب لزيارة الزيارة عدا شعبه اذا ماهي الغاية من وجود شرطة قطر هناك؟ اذ لاتوجد لديهم مهمة للقيام بها".

٦- وكان جوابي بان وجودهم هناك هو الدليل على سيادة حاكم قطر اذ كان جواب الشيخ سلمان على ذلك كما يلي:-



## ” انني ملك الزبارة ”

٧- اتفقنا في نهاية مناقشتنا بأن الحل الوحيد والمرضي هو الحل الذي يحسم موضوع السيادة. فسألته ماهي وجهة نظره إزاء التحكيم حول هذه النقطة.

٨- فقال إنه يوافقني على التحكيم قائلاً ”دع الشيخ علي يرشح الحاكم وأرشح أنا شخصياً آخر ونرسل اسميهما إلى لندن لحل القضية وتكون الحكومة البريطانية هي المسؤولة وتشرف على الموضوع“.

٩- إقترحت طريقة أخرى وذلك بقيام حكومة صاحبة الجلالة بتعيين شخصية خليجية بارزة لتحكم في الموضوع إلا أنه يبدو أن الشيخ سلمان كان يفضل الحل الأول.

١٠- فقلت من المحتمل أن يكون الحكم الذي سيصدر يكون ضده، فما العمل؟.

١١- فقال إذا ما تقرر أن السيادة من حق الشيخ علي فإنني سأتحلى عن الزبارة للأبد.

١٢- وفي الحقيقة فإن المقترحات الحالية تتضمن القرار على أن السيادة لقطر وأعتقد أن الشيخ سلمان يدرك ذلك. وأتوقع أن يرفض تلك المقترحات وخاصة البند الخاص بالمطالبة بالملكات الفردية الخاصة وتحكيم قاض مستقل لأنه يعتبر أن السلطة القضائية على الزبارة بيده وتعود له، إلا أنني لا أعلم ما سيقوم به سوى تكرار شكواه في المناقشات التي تدور من وقت لآخر.

١٣- ومن ناحية أخرى قد يجد الشيخ علي وعائلته هذه المقترحات بمثابة الدعوة لتعزيز قبضته على الزبارة ليس فقط من خلال زيارات دورية الشرطة إلى المنطقة بل بالمطالبة بأجزاء من ضرائب المدينة ولعدم رضى الشيخ سلمان بإحالة القضية إلى التحكيم من قبل قاض مستقل فإن آل ثاني يعتقدون بأنهم أصحاب القضية والحق، إذ من المحتمل التوصل إلى حل خلال سنوات قليلة عندما ينكرون بوجود ممتلكات ففي الزبارة تعود لآل خليفة.

١٤- وعند مناقشة الموضوع مرة أخرى يوم أمس قال بيلجريف أن أحسن فرصة للحل هو عقد لقاء بين الحاكمين الآن. ويقال أن المنافقين قالوا للشيخ علي بأن الحكومة البريطانية لا تريد مثل هذا الاجتماع، لأن الإمبرياليين يريدون الإبقاء على الفرقة والخلاف بين الأخوة العرب... الخ

(توقيع)

جي. دبليو. وول

٨ مايو ١٩٥٤

وبتاريخ ١٢ مايو بادر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بالبحرين بالكتابة الى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين وول ردا على الخطاب الذي استلمه منه بصدد ما دار بينه وبين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حول موضوع الزيارة فكتب المقيم مايلي(٣):-

" اشارة الى المحضر الذي ارسلته لي والمؤرخ في ٨ مايو حول الزيارة فقد جاء عبدالله درويش لمقابلتي هذا الصباح وقال بأنه من المحتمل قيام حاكم قطر قريبا بإرسال خطاب لي يتضمن شكواه بصدد ماورد في خطابي في البند الخاص بتناول موضوع الممتلكات الشخصية وأشار درويش الى المراسلات التي تمت عام ١٩٤٨ بين الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني والمقيم السياسي البريطاني أو الضابط السياسي آنذاك والتي تناولت هذا الموضوع. فهل بالإمكان تزويدنا بهذه المراسلات ان كانت موجودة في الملفات؟

٢- فقلت يجب اعتبار الحل وتسوية الموضوع ككل وأمل ألا يعترض الشيخ علي عليها.

٣- أما بما يتعلق بمحضركم فانني لا أريد تشجيع الشيخ سلمان ليعتقد بأنه بإمكاننا ترتيب موضوع التحكيم في النزاع حول موضوع السيادة. وسيرفض الشيخ علي المشاركة في ذلك وانني لاأريد الدخول في قضية فرض الموضوع عليه.

٤- ولا أمانع في موضوع الوصول الى الموقف المشار إليه في الفقرة (١٣)

من المحضر.

٥- اما بصدد الفقرة (١٤) فإنه طبعاً لأمر سخيّف ان نعترض على موضوع عقد لقاء بين الحاكمين إلا أنه في ظل الشعور الحالي فإنه سوف لا يحقق أية فائدة وأريد أولاً ان أرى النتائج العملية للتسوية التي اعلنتها ولفترة من الوقت على أمل هبوط درجات الحرارة وعندها سنتمكن من ترتيب عقد اللقاء ."

(توقيع)

بي. أي. بي بوروز

١٢ مايو ١٩٥٤

وبتاريخ ١٦ مايو ١٩٥٤ أرسل المعتمد السياسي البريطاني في البحرين محضراً آخر رداً على خطاب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بالبحرين تضمن جوابه على المراسلات التي تمت عام ١٩٤٨ بين حاكم قطر، الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني والمعتمد السياسي البريطاني في البحرين آنذاك سي. جي بيلي وفيما يلي نص المحضر (٤):-

محضر الى / المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي

١٦/٥/١٩٥٤

من المعتمد السياسي البريطاني في البحرين

اشارة الى محضركم المؤرخ في ١٢ مايو - الزيارة

ارفق طية ملف زيارة لعام ١٩٤٨

١- في عام ١٩٤٨ قام المستر بي. أي بارسال خطاب إلى الشيخ سلمان يطلب فيه بيان وتفاصيل ممتلكاته في الزيارة فقام الشيخ بدوره بتزويده بالملف في خطاب مفصل.

٢- ارسلت هذه المطالب الى الشيخ عبدالله بن جاسم، حاكم قطر من قبل المستر بي. أي.

٣- فرد الشيخ عبدالله بدوره على الخطاب الذي تضمن رفضه لكافة هذه

المطالب.

٤- في ٢٧ ابريل ١٩٤٨ كتب المستر بي.أي خطاباً آخر الى الشيخ عبدالله تضمن خطابه تفاصيل ادعاءات ومطالب الشيخ سلمان فشجب الشيخ عبدالله هذه المطالب مرة أخرى في ٢١ يونيه ١٩٤٨.

وكانت هذه المراسلات هي الوحيدة المتيسرة حول موضوع الممتلكات الشخصية التي تمت في عام ١٩٤٨ والتي نحفظ بها.

(توقيع)

(وول)

١٩٥٤/٥/١٦

اما بصدد رد فعل الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة تجاه وجهة نظر الحكومة البريطانية إزاء النزاع حول الزيارة فقد كتب صاحب المعالي خطاباً الى المستر برنارد بوروز، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بالبحرين تضمن التالي(٥):-

بسم الله الرحمن الرحيم

سلمان بن حمد آل خليفة

التاريخ ١١ رمضان ١٣٧٣

١٤مايو ١٩٥٤

حضرة جناب الأجل الأمجد صاحب الفخامة المستر برنارد بوروز  
المقيم السياسي في الخليج... المحترم

بعد التحية والاحترام

وصلنا كتابكم الكريم ٥ مايو ١٩٥٤ على اثر المباحثة التي جرت بيننا فيما يخص مسألة الزيارة. ان بعضاً من البنود غامضة الوضوح وتحتاج الى زيادة إيضاح ولا بد ان شاء الله بعد ايام قلائل نجتمع بكم ونتذكر في توضيح بعض

النقاط المذكورة اعلاه، وبعد ان تتضح لدينا تلك النقاط نبدي لكم رأينا فيما يختص بحفظ حقوقنا الشرعية في الزيارة.

هذا ما الزم ودمتم والسلام

(ختم) الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

وبتاريخ ١٩ مايو ١٩٥٤ اجتمع الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة مع المستر بوروز المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بالبحرين وتباحثا حول موضوع الزيارة وكان يرافق الشيخ سلمان مستشاره السياسي السير تشارلز بيلجريف فيما يلي نص محضر الاجتماع المؤرخ في ٢٠ مايو ١٩٥٤ (٦):-

### الزيارة

جاء لزيارتي يوم أمس الشيخ سلمان يرافقه السير تشارلز بيلجريف مستشار حكومة البحرين للتحدث بشأن النقطتين الواردتين في خطابي المؤرخ ٨ مايو ١٩٥٤.

٢- لم يوافق على المقترحات الواردة بصدد الترتيبات الخاصة بالتحكيم في موضوع الممتلكات الشخصية لان ذلك سيشجع اطرافاً اجنبية اخرى للمطالبة بممتلكاتهم مما يخلق ويزيد الصعوبات بينه وبين قطر فقلت ان الغرض الرئيسي لهذا النهج للاستماع الى مطالبه التي رفضها حاكم قطر(كما أوضحته مراسلات عام ١٩٤٨) وقد تضمنت رسالتي بان تقدم المطالب والادعاءات برسالة مكتوبة تقدم لي أولاً وعندما يمكننا استبعاد أية مطالب اجنبية أخرى وأجاب بأنه يتوجب ان تكون القضية محصورة بالمطالب المتعلقة بالممتلكات الشخصية فقط ولم أعرف ما يستهدفه الشيخ من هذا المطلب. بالإضافة الى ذلك فإنه يعتقد بأنه لا يوجد هناك شخص مناسب في منطقة الخليج للاستماع الى الدعوى. وعارض موضوع تعيين قاضي من الكويت. وقال بأنه يفضل ان يفصل فيها قاضي انجليزي. وقلت بأنه لا يوجد هناك قاضي انجليزي لديه المعلومات

والخبرة الكافية في الموضوع. وعن القانون المحلي والاعراف والتقاليد السائدة التي سيعتمد عليها الحكم قال الشيخ سلمان بأنه سيعطيني وجهة نظره المفصلة فيما بعد وبعد انتهاء شهر رمضان.

٣- ثم تناقشنا حول موضوع دورية الشرطة والقلعة واقترح الشيخ سلمان ان تكون هناك دوريات مشتركة نصفها من القطريين والنصف الآخر من البحرينيين، والا فستكون هناك مصاعب مثلاً قيام احد المجرمين القطريين باللجوء الى البحرين والذي استنادا الى التسوية لايمكن للسلطات القطرية من التدخل. فقلت بأنه لايمكن تشكيل دوريات مشتركة.

٤- كان سلوك وموقف الشيخ سلمان وديا خلال المقابلة

(توقيع)

بي. أي. ببوروز

٢٠ مايو ١٩٥٤

صورة منه الى المستر وول

صورة منه الى المستر جونستون

وبتاريخ ٢١ مايو ١٩٥٤ ارسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي خطابا الى الضابط السياسي في الدوحة يتضمن تفاصيل اجتماعه مع ممثل حاكم قطر عبدالله درويش والنقاش الذي دار معه حول رسالة الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني الى المقيم والمؤرخة في ١٤ مايو حول الزيارة وفيما يلي نص الخطاب(٧):-

دار الرئاسة البريطانية

موثوق

البحرين

رقم ١٠٨٩/٢٤/٥٤

## عزيزي

تحدثت بشكل مختصر مع عبدالله درويش حول خطاب الشيخ علي المؤرخ في ١٤ مايو حول الزيارة ولم أرغب في خوض حديث طويل معه لانني لأريد ان اتعامل معه باعتباره يمثل الحاكم عدا في القضايا المتعلقة بشركات النفط.

٢- سأكون مسرورا رذا لا يوجد مانع لديكم لو تحدثتم الى الحاكم الآن بالشكل التالي:

انني متأسف لارساله خطابا لي وقد حرر بشكل وكأنة كتب من قبل محامي وليس من قبل حاكم حول تظلمه ونزاعه الطويل. واعتقد وخاصة فيما يخص الفقرة (٣) بأنه قد تراجع عن القرار الذي اتخذه عند مناقشاتنا للموضوع سوية بأنه يمكن لآل خليفة الاستمرار في زيارة الزيارة لأغراض الصيد... الخ كما جرت العادة من قبل وثانيا فيما يخص الفقرة (٥) فان الحقيقة هي ان الادعاءات التي قدمها حاكم البحرين في المراسلات التي جرت في عام ١٩٤٨ حول موضوع الممتلكات الشخصية والتي أنكرها حاكم قطر، تظهر بشكل واضح بأن هناك نزاعا بهذا الخصوص لذا فإنه من الضروري وضع اسلوب للتعامل مع هذه المطالب والادعاءات بشكل عادل وسأصل بالحاكم فيما بعد حول الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ الإجراءات القضائية بهذه المطالب. واذا كان واثقا من عدالة قضيته فلا داعي له ان يتخوف من ان تطرح لحاكم مستقل غير منحاز.

٣- وعدا ذلك فانني لأرغب في الدخول في مراسلات أخرى حول الموضوع الذي تضمنه خطابي المؤرخ في ٨ مايو. اذ أن التسوية الواردة في ذلك الخطاب تمثل وجهات نظر حكومة صاحبة الجلالة ويجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار ككل ويجب أولا النظر في كيفية تطبيقها بشكل عملي خلال فترة زمنية معينة وقد كسب الشيخ علي النقطة التي علق عليها أهمية كبيرة وهي المتعلقة بموضوع اعادة فتح القلعة والتي كانت من الأهداف المهمة بالنسبة له لوقت طويل ويعتبر هذا تغيير كامل في الموقف لصالحه وعليه ان يأخذ باقي حلول التسوية بروح وسعة صدر واسعه.

٤- سأرسل صوراً من هذا الخطاب الى جون وول

(توقيع)

بي. أي. بوروز

وبتاريخ ١٦ يونيو ١٩٥٤ ارسل حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة خطاباً الى المستر بوروز المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بالبحرين يتضمن طلب التوضيح بصدد التحكيم من قبل قاضي محايد ومسألة مركز ودورية الشرطة التي ترسلها قطر من أن لآخر الى الزيارة فكتب(٨):-

بسم الله الرحمن الرحيم

سلمان بن حمد آل خليفة

التاريخ ١٥ شوال ١٣٧٣- ١٦ يونيو ١٩٥٤

الرقم ١٨١٥/١٣٧٣

حضرة صاحب الفخامة المستر بوروز المقيم السياسي في الخليج...  
المحترم

بعد التحية والاحترام، الحاقاً بكتابي المؤرخ في ١١ رمضان ١٣٧٣ - ١٤ مايو ١٩٥٤، جواب كتابكم ٥ مايو ١٩٥٤، الذي افدتم فيه عن بعض النقاط الغامضة التي يجب توضيحها على اثر اجتماعنا بكم وسعادة المعتمد ومستشار حكومتنا يوم الثلاثاء ١٤ شوال ١٣٧٣ - ١٥ يونيو ١٩٥٤ في خصوص النقطتان المذكورتان في كتابكم الصادر وهي :-

أولاً - قاضي محايد، انني قد شرحت لكم صفة القاضي الذي ذكرتم من الخليج الفارسي وبينت لكم النقاط التي في هذا الموضوع.

ثانياً- اتخاذ حرس قطر مركز في تلك المنطقة ودورية من وقت لآخر، وقد بينت لكم الاسباب التي لاتوجب في ان يكون هناك حرس أو دوريه. ان المكاتب التي اشرفتم عليها ذلك اليوم تبين لفخامتكم التعهدات في حقوقنا وحقوق رعايانا. هذا مالزم والسلام.



## ختم) الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

وبتاريخ ١٧ يوليو ١٩٥٤ ارسل المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، جون وول خطابا الى المستر بوروز، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بالبحرين يتضمن موضوع التعهدات التي قدمها صاحب المعالي الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة بشأن عدم القيام بأي بناء في الزيارة فكتب(٩):-

### دار الاعتماد البريطانية موثوق

البحرين

رقم جي ١٠١٠/٢٠/٥٤

١٧ يونيو ١٩٥٤

### عزيزي بوروز، المقيم السياسي في الخليج الفارسي

بالإشارة الى خطابكم رقم ١٠٨٦/٢٣/٥٤ بتاريخ ٢٠ مايو حول الزيارة.

٢- لم أجد أي شيء بصدد أي تعهد كتبه الشيخ سلمان بعدم القيام بأي بناء في الزيارة وأشك في أنه قام بتقديم مثل هذا التعهد اذا اثرت هذا الموضوع معه منذ مدة فاجاب حينئذ بأن احدى الحقوق التي يطالب بها في الزيارة حق استعادة ممتلكاته هناك كما كانت عليه صالحة للسكن مرة اخرى اذ قام رجال الشيخ علي بنزع الأخشاب منها لبناء القلعه.

٣- كانت رسالة بلي الموجهه الى الشيخ علي بتاريخ ٧ فبراير ١٩٥٠ كما تقولون مبنية على المحادثة التي تمت بينه وبين الشيخ سلمان بتاريخ ١ فبراير المسجلة في المحضر من قبل بيلي في نفس اليوم وان المحضر لايقول بأن الشيخ سلمان اعطى تعهدا بعدم البناء بالرغم من أنه تضمن ذكر مطالبة الشيخ علي بمثل هذا التعهد والمحضر يتضمن مايلي:-

" وبعد صعوبة تمكنت من اقناع (الشيخ سلمان) للتخلص من اصراره على حقه في الممتلكات في الزيارة وهي النقطة التي اصر عليها شيخ قطر."

٤- انني متأكد ان الشيخ سلمان سوف لاينكر أنه لم يتخل أيضاً عن حقه

في المطالبة بممتلكاته في الزيارة وهو ماقاله لبيلي وكما تعلم، فإنه يقول بأن موضوع التعهد بعدم بناء أي شيء جديد في الزيارة ينطبق على الشيخ علي فقط.

٥- لا أعتقد أن آل خليفة سيجازفون بالقيام بأي بناء جديد هناك إلا اننا اذا اصرينا على منع قيام اي بناء فإنه من الضروري تطبيق ذلك على الطرفين.

(توقيع)

**جون وول**

وبتاريخ ١٨ اكتوبر ١٩٥٤ ارسل المعتمد السياسي البريطاني في البحرين خطابا الى المقيم السياسي في الخليج المستر بوروز يتضمن وجهة نظرساحب المعالي الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين من مسودة الاتفاقية المقترحة المتعلقة بالممتلكات الخاصة غير المنقولة في الزيارة فكتب(١٠):-

### دار الاعتماد البريطانية

البحرين

### موثوق

رقم جي ١٠/٢١/٥٤

١٨ اكتوبر ١٩٥٤

الى سعادة المستر بوروز، المقيم السياسي في الخليج، البحرين  
وأخيرا ابدى الشيخ سلمان وجهة نظره وتعليقاته حيال مسودة الاتفاقية الخاصة بملكية الأموال غير المنقولة في الزيارة والتي سلمتها له في ٢٨ يوليو.  
وأرفق طيه ترجمة لجوابه الذي ارسله لي يوم ١٤ اكتوبر

٢- وكما ترى فإنها بشكل بديل للاتفاقية والتي تتناول اتفاقيتي المقترحة هنا وهناك فقط. إنها تتجاهل الهدف من اتفاقيتي المقترحة التي كانت تهدف الى عدم التعرض الى موضوع القرار على الملكية القانونية للخرائب. وتبدأ مسودة اتفاقية الشيخ سلمان بالافتراض القديم بأنه وعائلته من آل خليفة يمتلكون

ويشكل قانوني البيوت والمساجد ومصائد الأسماك في الزيارة. وعندما ذكرت بان الشيخ علي يرفض ذلك اللقب لهذه الأموال ابدى الشيخ استغرابه. وأنه يرفض التخلي ولايعترف بان هناك نزاع حول "ممتلكاته" في الزيارة.

٢- اما فيما يتعلق بمقترحاته:

الرقم(١) عدا الجملة الأخيرة فان الشيخ سوف لن يقبل بها بالرغم من انني قلت للشيخ سلمان باننا لو تمكنا من اقناع الشيخ علي ليوافق على اجراء بعض الإصلاحات من قبل الشيخ سلمان لغرض القيام بالزيارات الدورية من وقت لآخر والإقامة دون الإجحاف بحق الملكية فإنه سوف لايبدي اي اعتراض للقيام بهذه الزيارات من قبل دوريات شرطة قطر واستخدام القلعة من وقت لآخر ولم يفكر بتلك المساومة والاتفاق كثيرا وان الجملة الأخيرة من البند الأول من مقترح الشيخ سلمان تقارب نصوص البند الأول والثاني الواردتين في خطابك الموجه له بتاريخ ٥ مايو ١٩٥٤.

الرقم(٢) غامضة ولا تلحق بأي ضرر

الرقم(٣) توسع من مضامين البنود الأول والثاني والثالث الواردة في رسالتك المؤرخة في ٥ مايو بتناولها لمشكلة السلطة القضائية مرة اخرى وان الإعفاء من رسوم الجمارك قد تضمنتها الفقرة ٤ من رسالة الشيخ علي المؤرخة في ١٤ مايو ١٩٥٤ إلا أنه تم استبعاد موضوع السلطة القضائية من قبل تلك الفقرة.

الرقم(٤) " التأشيرات " أعتقد ان الشيخ سلمان يعرف الحقيقة بان المواطنين الانجليز لا يحتاجون الى تأشيرات دخول عند زيارتهم لقطر إلا أنه يستخدم هذا المصطلح بشكل اكبر مما نعنيه نحن او نتصور ولقد حاولت اقناعه بتغيير كلمة تأشيرة (visa) واحلال كلمة رخصة محلها، يمكن ان تكون صياغة العبارة الأخيرة في المسودة الأخيرة للاتفاقية كما يلي: " يتعهد حاكم البحرين بعدم قيام اي من افراد عائلته واتباعه او موظفيه بزيارة الزيارة دون رخصة وأنه مسؤول عن تصرفاتهم هناك.

الرقم(٥) هذه الجملة ازيلت من الفقرة الثالثة من المسودة التي اعدتها ولا

تعني شيئاً في مسودة الشيخ سلمان.

الرقم(٦) وهذا طبعا غير صحيح اذ يحاول الشيخ سلمان هنا الإشارة بأنه قد قدم تنازلاً كبيراً من خلال تنازله عن النفط في الزيارة الذي لم يكن له أي حق فيه من قبل.

٤- وفي نهاية حديثنا يوم ١٤ أكتوبر اقترح الشيخ سلمان مرة أخرى بطرح موضوع ملكية الأموال للتحكيم. إلا أنني اعتقد بأنه لازال وبإمكانكم اقناعه ليتقرب من فكرة القبول والاعتراف بالنزاع وتعليق الحل. لذا فقد حاولت إعادة النظر في المقترحات الواردة في خطابكم بتاريخ ٥ مايو محاولاً التقريب بين هذه المقترحات وجواب الشيخ علي يوم ١٤ مايو ومقترحات الشيخ سلمان الجديدة. (توقع)

### جون وول

وفيما يلي نص مسودة الاتفاقية المقترحة المؤرخة في ١٦ أكتوبر ١٩٥٤ بين حاكم البحرين وحاكم قطر فيما يخص الأموال غير المنقولة العائدة لآل خليفة في الزيارة(١١):-

### مترجمة الى الانجليزية

مسودة الاتفاقية بين حاكم البحرين وحاكم قطر المتعلقة بالملكيات العائدة لحاكم البحرين ولعائلة آل خليفة في الزيارة والتي تشتمل على المنازل والأموال الأخرى غير المنقولة:-

١- يحق لحاكم البحرين اصلاح وترميم اثنين او ثلاثة من منازله القديمة وعدد من أماكن العبادة وكذلك لهؤلاء الأفراد من عائلة آل خليفة الذين يملكون منازل إذ لهم الحق في اصلاح منزل أو منزلين من منازلهم في الزيارة لاستخدامهم وسكنهم الشخصي خلال زيارتهم لهذه الأماكن. كما ولهم الحق في استخدام مصائد الأسماك القديمة هناك ورعي ماشيتهم في تلك الأماكن واستخدام آبار المياه القديمة أيضاً.

٢- يتعهد الحاکمان بعدم قيام اي منهما بأي شيء يضر بمصالح الطرف

الآخر وكما نصت عليه اتفاقية عام ١٩٤٤.

٣- يحق لآل خليفة واتباعهم الذهاب والعودة من وإلى الزيارة دون رقابة سلطات شيخ قطر ولا يحق لحكومة قطر فرض السلطة القضائية المحلية عليهم ويعفون كذلك من دفع الرسوم الجمركية وكما جاء في الخطاب السابق عن المعتمد السياسي البريطاني رقم س/ايل/٦١ وتاريخ الأول من فبراير ١٩٥٠ (الحادي عشر من ربيع الثاني ١٣٦٩ هـ).

٤- اما فيما يخص التأشيرة التي يجب الحصول عليها من قبل الأشخاص الذاهبين الى الزيارة كما تم الاتفاق عليه، فان حق منح هذه التأشيرة هي بيد صاحب المعالي، الشيخ سلمان استنادا الى ماجاء في مذكرة المستر بيلى المؤرخة في ١٨ مارس ١٩٥٠ رقم س/ايل/١٠٦.

٥- لا يحق لاي طرف ثالث إجراء أي تعديلات.

٦- لتؤثر هذه الاتفاقية في حقوق الشركة العاملة هناك وكما تمت الإشارة الى ذلك في اتفاقية عام ١٩٤٤.

### مسودة الاتفاقية المعدلة (١٢)

١- يستمر رجال القبائل الذين يدينون بولائهم لحاكم البحرين بالتمتع بالحرية التامة من الذين اعتادوا على القيام بزيارة قطر لأغراض الرعي.

٢- يستمر آل خليفة واتباعهم في التمتع بالحرية لزيارة لأغراض النزهة والصيد وصيد الأسماك استنادا الى العادات الجارية.

٣- سوف لاتطلب سلطات قطر من هؤلاء الواردين في (١) و (٢) اعلاه الإذعان لدفع الرسوم الضريبية أو الخضوع للإجراءات الخاصة بجوازات السفر.

٤- لا يحق لأفراد عائلة آل خليفة أو أي من اتباع وموظفي حاكم البحرين أو عائلته القيام بزيارة الزيارة كما ورد في (٢) اعلاه دون الحصول على موافقة الحاكم. على حاكم البحرين بدوره القيام بإشعار المعتمد السياسي البريطاني بعدد هؤلاء الأشخاص وتاريخ زيارتهم المقترحة ويتحمل حاكم البحرين مسئولية تصرفات كافة الأشخاص الذين يسمح لهم بالزيارة.

٥- سوف لاتقيم الشرطة القطرية موقع شرطة دائم في الزيارة إلا أنه لها الحق فى الذهاب الى القلعة خلال الزيارات التي تقوم بها دوريات الشرطة المتنقلة من وقت الى آخر.

٦- يحق لحاكم البحرين وافراد عائلته الذين يقومون بزيارة الزيارة استنادا الى هذه الاتفاقية، اجراء الترميمات على منازلهم القديمة وامكن العبادة التي يملكوها اذا اقتضت الضرورة لغرض السكن فيها واداء الشعائر الدينية على ان لاتؤثر هذه الترميمات في حقوق ومطالب حاكم البحرين او حاكم قطر وملكيتهم القانونية هناك.

٧- يتعهد حاكم البحرين وحاكم قطر بعدم السماح لطرف ثالث بالقيام بأي شيء للممتلكات في الزيارة التي تؤثر بدورها على حقوق ومطالب أي من الحاكمين.

وبتاريخ ١٧ يناير ١٩٥٦ جري نقاش بين المعتمد السياسي البريطاني في البحرين سي. أي. جولد ومستشار حكومة البحرين تشارلز بيلجريف حول علاقات البحرين مع قطر وفيما يلي نص المحضر(١٣):-

## موثوق

## محضر

### دار الاعتماد السياسي

رقم جي ٥٦/٢/١٠١٢

البحرين

١٧ يناير ١٩٥٦

عزيزي بوروز، المقيم السياسي في الخليج، البحرين

أرفق طيه صورة من محضر اجتماعي مع بليجراف حول العلاقات بين الشيخ سلمان وشيخ قطر.

المخلص

س. أي. جولد

اخبرني المستشار، بأنه بناء على اقتراح الحاكم، الشيخ عبدالله فإنه قد تحدث مع الحاكم حول موضوع إنهاء النزاع بينه وبين حاكم قطر حول الزيارة.

٢- وعندما سافر الشيخ أحمد ابن حاكم قطر من خلال البحرين متوجها نحو قطر استقبله حاكم البحرين بحفاوة وأهداه ثلاث سيارات كما وجه له الشيخ علي الدعوة لزيارة قطر اذ رد الحاكم على قبول الدعوة ببرود. وبعد عودته الى قطر جرى التحضير هناك لاستقبال الشيخ سلمان وقد اصيب القطريون بخيبة أمل عندما لم تتم الزيارة. ويعتقد المستشار بأن الزيارة كانت فرصة عظيمة لإنهاء النزاع حول الزيارة.

٣- لم يكن رد فعل الحاكم حادا كما كان من قبل عندما جاء ذكر الزيارة اذ أنه بدأ يتعامل مع الموضوع بهدوء وقال بأنه يود الشيخ أحمد ولا يحمل أي ضغينة ضد الشيخ علي (بالرغم من ان أفراد عائلة آل ثاني لا يحبونه) وطرح الشيخ سلمان عذرا، على حد قول المستشار، بأن سفرته الى قطر ستكلفه آلاف الروبيات ولايعتقد بأنه يملك المال الكافي لصرف مثل هذا المبلغ. وقال المستشار بأن العقبة الوحيدة امام تصفية النزاع وعودة العلاقات هي مسألة " السلطة " وإن مايفهمه المستشار من هذه الكلمة هي بأنه لو ترك الشيخ علي الزيارة لحالها وعدم وضع أي حراس هناك المتواجدين في الوقت الحاضر بالرغم من أنهم يتحركون خارج القلعة، فان الشيخ سلمان سيعتبر الموضوع منتهى. ويقول المستشار بأن هناك عدد قليل جدا من البحرين ممن يقومون بزيارة الزيارة في الوقت الحاضر وهؤلاء من المقربين واتباع الشيخ فقط. ورأي الشيخ سلمان هو عدم خضوع هؤلاء للسلطة القضائية لحاكم قطر وجلسو الشرطة بالقرب من قلعة الزيارة.

٤- وفي الوقت الذي يرفض فيه الشيخ علي هذا الطرح إلا انني والمستشار نعتقد بأن موقف الشيخ تجاه الزيارة قد تحسن كثيرا اذ لم يعد يعتبر الزيارة قضية حيوية بالنسبة له كما كان عليه قبل ١٨ شهراً. ويعتقد بان الحل والتسوية أوشك قريبا. وان المستشار يعتقد بان نزاع الزيارة لازال باقيا في تفكير الشيخ

سلمان فقط. وان باقي عائلة آل خليفة مستعدون للتوصل إلى حل بصددها كما وأن الشيخ سلمان يفضل حل هذه القضية ودفن النزاع إلى الأبد لأنه يعتقد بأن استمرار النزاع يضر بمصالحهم أكثر مما يضر بمصالح قطر ومع ذلك فان موقف الشيخ سلمان اصبح أكثر مرونة من ذي قبل.

(توقيع)

سي. أي. جولد

١٢ يونيو ١٩٥٦

وبتاريخ ٢ يوليو ١٩٥٦ ارسل حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة خطابا الى وكيل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي يتضمن احتجازه على قيام حكومة قطر بوضع الحراس في قلعة الزيارة وفيما يلي نص الخطاب (١٤):-

بسم الله الرحمن الرحيم

سلمان بن حمد آل خليفة

التاريخ ١١ ذي القعدة ١٣٧٥ - ٢ يوليو ١٩٥٦

الرقم ١٨٤٩/١٣٧٥

حضرة الأفخم الأمد صاحب السعادة المستر جولد القائم بأعمال  
المقيم السياسي في الخليج المحترم

بعد التحية والاحترام

اقدم احتجاجنا الى حكومة قطر ونطلب مساعدتكم فيما يخص قيامهم بوضع الحراس في قلعة الزيارة والذي هو مضاد للاتفاقية السابقة التي نصت على بقاء القلعة خالية استنادا الى خطاب صاحب السعادة المعتمد السياسي ببلي (رقم س/ايل/٦١) والمؤرخ في الأول من فبراير ١٩٥٠ - ١١ ربيع الثاني ١٣٦٩) وكذلك رسالة المعتمد السياسي المستشار لحكومتنا (رقم ٢١/١/١٣/٥٢) والمؤرخة في ١٩ مايو ١٩٥٢) التي توضح الوضع النهائي حول الموضوع. ونأمل انكم ستنتظرون باهتمام الى هذا الموضوع. والله يوفقكم



وبتاريخ ٤ يوليو ١٩٥٦ بادر المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى ارسال خطاب إلى المعتمد السياسي البريطاني في الدوحة يتضمن موضوع النزاع حول الزيارة فكتب :-

## دار الاعتماد البريطانية

البحرين

موثوق

٤ يوليو ١٩٥٦

رقم ١٠٨١/٣/٥/٥٦

إلى / دي . سي . كارون

المعتمد السياسي في الدوحة

ارجو الاشارة إلى محضر المعتمد السياسي البريطاني في البحرين المؤرخ في ١٢ يناير حول الحديث الذي دار بين المستر جولد ومستشار حكومة البحرين حول موقف حاكم البحرين في الوقت الحاضر من نزاع الزيارة.

٢ - قد تذكر بأن رأي المستر جولد كان يتضمن بأن شعور الحاكم حول الموضوع قد تبدل واصبح اكثر مرونة واعتدالا كما وانه اشار إلى ان قضية "السلطة" اصبحت العائق الوحيد . وكما تعلمون فان الشيخ سلمان حساس بشكل خاص تجاه موضوع القلعة في الزيارة وانه يعارض بشدة قيام الشيخ علي بوضع الحراس هناك .

٣ - ولسوء الحظ فانه يبدو ان الحاكم مقتنع بأن هذا ما يجري الآن اذ استلمنا هذا الصباح التماسا منه يطلب المساعدة في احتجاجه ضد وضع الحراس في القلعة من قبل الشيخ علي . كما ارفق طيه صورتين من الخطابين المشار اليهما في الاحتجاج.

٤ - واعتقد ان هذين المستندين يحتويان على معلومات مهمة وتحفظ بهما

حكومة البحرين بالإضافة إلى ذلك فإننا نحتفظ أيضا بمعلومات أكثر أهمية ومقنعة في ملفاتنا حول الموضوع وخاصة رسالة بيبي رقم سي/آر - ٢١٦ والمؤرخة في ٢٣ ابريل ١٩٥٠ الموجهة إلى السير روبرت هي مرفق بها رسالة السير روبرت هي رقم ٣٨ والمؤرخة في ٥ مايو ١٩٥٠ الموجهة إلى وزارة الخارجية والمشار إليها في الفقرة ٣٦ من المجلد الاول لمؤلفة بي جي ٥٣ . ويتبين من تلك الفقرة بان موضوع القلعة يرتبط في ذلك الوقت بالنزاع حول الرسوم الجمركية والمشار إليها في الوثيقتين المرفقتين .

٥- لا تتوفر لديّ الفرصة للتحقيق والبحث في موضوع المصدر الذي اعتمد عليه الحاكم في معلوماته وساكون شاكرا لو أرسلتمو لي عاجلا أي معلومات حول النشاطات الأخيرة في الجزيرة وأي تغيير في وضع القلعة وسياسة الشيخ علي الحالية حول الزيارة.

٦- سأرسل صورة من هذا الخطاب الى المعتمد السياسي في البحرين.

(توقيع)

اف. بي. ريتشاروز

ثم بادرساحب المعالي الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة إلى إرسال رسالة ثانية يعقب فيها على موضوع الاحتجاج الذي قدمه الى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين بسبب قيام حاكم قطر الشيخ علي بوضع حرس دائم في قلعة الزيارة فكتب(١٦):-

بسم الله الرحمن الرحيم

سلمان بن حمد آل خليفة

حاكم البحرين

الرقم ٢١٢١/١٣٧٥

٢٤ ذي الحجة ١٣٧٥

١ أغسطس ١٩٥٦

حضرة صاحب السعادة المستر جولت القائم بأعمال المقيم السياسي في  
الخليج...المحترم

بعد التحية والاحترام

نذكر سعادتكم بكتابنا رقم ١٨٤٩/١٣٧٥ - ٢٣ ذي القعدة ١٣٧٥هـ-

٢-يوليو١٩٥٦

وفي الختام نقدم لسعادتكم فائق تحياتنا ودمتم

(ختم) الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

ثم رد المعتمد السياسي البريطاني في البحرين على معالي الشيخ سلمان  
بن حمد آل خليفة الذي تضمن النص التالي (١٧):-

دار المقيم السياسي، البحرين

حدر في ٦ اغسطس ١٩٥٦

حضرة الأفخم حميد الشيم صاحب السمو الشيخ سر سلمان بن حمد  
آل خليفة حاكم البحرين

بعد تقديم التحية والاحترام

أشكر سموكم على كتابكم رقم ٢١٢١/١٣٧٥ المؤرخ الأول من أغسطس  
والذي تشيرون فيه الى كتابكم رقم ١٨٤٩/١٣٧٥ المؤرخ الثاني من يوليو بصدد  
الزيارة.

لقد أعطيت التعليمات الى المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة في الدوحة  
ليبحث القضية مع السلطات في قطر ولكن بما ان الشيخ علي شيخ قطر يقوم  
الآن برحلة الى أوروبا كما تعلمون فانني لاأتوقع أن أستلم جوابا إلا بعد عودته  
في أواخر هذا الشهر.

ختاما تقبلوا فائق احترامي.

(توقيع)

تشارلز جولت

ثم رد صاحب المعالي الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في خطاب آخر  
موجه الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي على خطاب المقيم  
فكتب الشيخ سلمان (١٨):-

بسم الله الرحمن الرحيم

سلمان بن حمد آل خليفة

حاكم البحرين

٢٢ سبتمبر ١٩٥٦ - التاريخ ١٧ صفر ١٣٧٦

الرقم ٧٦/٣٢٢

حضرة صاحب الفخامة السير برنارد بوروز المقيم السياسي في الخليج  
المحترم

بعد التحية والاحترام

بالإشارة الى كتابكم ٦ أغسطس ١٩٥٦ جواب كتابنا رقم ١٨٤٩/١٣٧٥-  
ثاني يوليو ١٩٥٦ ورقم ٢١٢١/١٣٧٥، حادي أغسطس ذكرتم ان الشيخ علي  
غانبا في رحلة وأنه يعود في أواخر الشهر. وقد عاد الشيخ علي منذ مدة طويلة  
ونقدم احتجاجنا على ما عملته أخيرا سلطات قطر إذ أنها أجبرت رعايانا على  
أخذ الجوازات الذي لم ينص عليها كتاب المعتمد عدد س/ايل/٦١ - ١ فبراير  
١٩٥٠ - ١١ ربيع الثاني ١٣٦٩ والذي نرسل لفخامتكم واحدا من تلك الجوازات.  
ان هذا سيف بن ناصر "النعمي" هو من رعايانا وأتباعانا يا صاحب الفخامة  
اننا نذكركم بكتابنا رقم ٧٢/١٢٤١.٧٢/٦/١٧ - ٧٢ - ٣ مارس ١٩٥٣ الذي قدمنا  
احتجاجنا فيه ومن ذلك الوقت الى حال التاريخ لم نحصل نتيجة على ما  
إحتجينا به. ان عدم الاهتمام بحججنا المتواصلة يؤثر في ضياع حقوقنا وذلك  
مما لانعهده من المقيمين السياسيين بل يجب تخليص حقوقنا الخارجية التي  
انتم ممثلين لنا فيها. فنرجوا عدم التأخر في الواجب من ناحيتنا وناحية بلادنا.

هذا وفي الختام نقدم لفخامتكم تحياتنا ودمتم

(ختم) الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

وكان رد المقيم السياسي في الخليج على خطاب صاحب المعالي الشيخ  
سلمان بن حمد آل خليفة المؤرخ في ٢٢/٦/١٩٥٦ كما يلي (١٩):-

### دار المقيم السياسي

البحرين

١٦ اكتوبر ١٩٥٦

حضرة الأفخم حميد الشيم صاحب السمو الشيخ سر سلمان بن حمد  
آل خليفة، حاكم البحرين المحترم

بعد تقديم التحية وفائق الاحترام بالإشارة الى مكتوب معاليكم رقم  
١٣٦٧/٣٢٢ والمؤرخ في ٢٢ سبتمبر لقد قمت في التحقيق في مسألة وثيقة المرور  
الصادرة الى سيف بن ناصر "النعمي"، لوكان هذا الرجل في حيازته ورقة مرور  
بحرينية لما حدا بسلطات قطر لإصدار وثيقة أخرى. إن هذا النوع من وثائق  
السفر الصادرة من سلطات قطر ما هي إلا لأجل تسهيل السفر الى البحرين.  
وعند اصدار مثل هذه الوثائق تعرف جنسية حاملها بأي بلد كان يدعون أنهم  
تابعين لها، والظاهر ان تعريف سيف بن ناصر "النعمي" في الوثيقة المرفقه.  
بطي مكتوب معاليكم، كتابع من رعايا قطر، هو بناء على ما أخبرهم به من  
حصوله على وثيقة السفر ويمكنني أن أؤكد أن أمر قبول رعايا البحرين بأن  
يصفوا أنفسهم كرعايا قطر ليس واقعيا أما عن المسائل الأخرى التي رفعتها  
في مكتوبكم المؤرخ في ٢٢ سبتمبر ومكتوبكم المعنون إلى المستر جولت رقم  
١٨٤٩ / ١٣٧٥ المؤرخ ثاني يوليو ساكتب لسموكم فيما بعد .

ختاما تفضلوا صاحب السمو بقبول اسمي احترماتي

(توقيع)

برنارد وروز

وبتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ ارسل المقيم السياسي في الخليج العربي خطابا  
إلى وزارة الخارجية البريطانية يتضمن حديثه مع حاكم قطر حول موضوع نزاع

الزيارة وفيما يلي نص الخطاب(٢٠):- .

## دار الاعتماد البريطانية

البحرين

### موثوق

١٠٨١/١

٢٠ سبتمبر ١٩٦٠

إلى/ أي . أر . ولمسلي ، وزارة الخارجية، لندن  
عزيزي،

إشارة إلى الفقرة (٨) من خطابي المرقم ٦٣٠ في ١٩ سبتمبر فقد تحدثت مع حاكم قطر حول موضوع الزيارة عندما ختمنا حديثنا حول نزاع الحدود بين قطر وأبو ظبي .

٢ - انتهزت الفرصة لمناقشة موضوع الزيارة بعد ما تحدث الحاكم حول موضوع نزاع قطر وأبو ظبي وضرورة إقامة علاقات ودية بين حكام الخليج وقد حاولت مناقشة الموضوع بهدوء لأنني اعلم أنني كنت أخوض حديثا خطيرا وبدأت الحديث حول مصالح الشيخ سلمان واهتماماته في املاك عائلة آل خليفة. ولا غرابة ان الرد من الحاكم كان سريعا وغاضبا ضد الشيخ سلمان اذ قال بانه ليس من حقه المطالبة بشيء لا يعود له ولم يفقد الشيخ علي اعصابه إلا انه كان منفعلا وغاضبا. وقال بانه يرغب في إقامة علاقة ودية وجيدة قدر الإمكان مع حاكم البحرين وبانه دائما يكن احتراما وتقديرا كبيرين للشيخ . اذ انه قام بزيارة البحرين قبل عدة سنوات فلم يتنازل الشيخ سلمان ويرد الزيارة .

وانه دائما حذر في التعامل مع الشيخ سلمان بمودة واحترام ويوجه خطاباته له باسم صاحب المعالي " بينما يخاطبه الشيخ سلمان دون اي تبجيل باسم (علي بن عبدالله آل ثاني)

٣ - وأشار الشيخ علي بانه من الغرابة ان يطالب الشيخ سلمان بشيء لا يعود له فهل يعترف الشيخ سلمان بان للفرس الحق في البحرين لانهم كانوا

هناك في الماضي؟

وهل سيوافق علي عودة البرتغاليين إلى البحرين لانهم تركوا خرائب  
لحصونهم هناك وانه نفسه كان يمتلك مزارع للنخيل في الاحساء إلا انه لم  
يطالب بها كجزء من اراضيه. فاوضحت للشيخ علي باننا لم نعترف بالزيارة  
بانها تعود للبحرين وان الشيخ سلمان متيقن من موقفنا تجاه هذه المسألة باننا  
لانويده في دعواه . ثم حاولت ان اشرح للشيخ علي ان ما يهدف له الشيخ  
سلمان هو اتخاذ الاجراء اللازم لضمان السماح بقيام اعضاء عائلة الحاكم  
واتباعه بزيارة الزيارة وامكانية التوصل إلى حل . اذ لم اتمكن بعد ذلك من  
تحقيق اي تقدم بهذا الصدد.

ويبدو أن هذا امر محزن إلا انه ليس من المستغرب ان يحدث ذلك وهذا يؤكد  
ماكتبه جون موبيرلي في خطابه رقم ١٠٨٤/٠٦٠ في ٦٢ يونيو والمرسل إلى  
مورجان مان ولا يحتمل التوصل إلى اتفاق في الوقت الحاضر ولا يوجد إلا  
بصيص امل قليل.

كما وكان الشيخ سلمان متصلبا في موقفه حيال الموضوع عندما قمت  
بزيارته مؤخرا .

٥- واعتقد باننا سننجح وسيكون الجو مهياً اكثر ويشكل افضل اذا ما  
انتهت اجراءات خلافة الحاكم في قطر وتسلم الحاكم الجديد لمنصبه .

٦ - ومنذ تحرير هذه الرسالة فقد بادر الشيخ سلمان إلى ارسال ابنه،  
خليفة ليلغني ان بعض المواطنين القطريين قد تقدمو بطلب إلى شيخ البحرين  
للسماح لهم باستخدام مصائد صيد السمك في أم الماع القريبة من الزيارة .  
ويبدو أن الشيخ سلمان يرغب في الموافقه إلا أنه يريد ان يأخذ رأيي في الموضوع  
فقلت لابنه بأنه من الأفضل ان يعطي والدك الموافقة لأن هذا سيعزز من موقفه .

٧ - سارسل صورة من هذا الخطاب إلى ورد في الدوحة وليال في الوكالة  
هنا .

(توقيع)

## جورج ميدلتون

وفي خطاب آخر من المقيم السياسي في الخليج الى وزارة الخارجية  
البريطانية في ٣١ اكتوبر ١٩٦٠ حول الموضوع كتب مايلى(٢١):-

### دار الاعتماد البريطاني

البحرين

الى/ آر. آي. بيونت وزارة الخارجية

٢١ اكتوبر ١٩٦٠

## عزيزي

لقد كنت ادرس موضوع قاع البحر بين البحرين وقطر والنزاع حول الزيارة.  
اذ انتهت المراسلات المتعلقة بالموضوع الاول برسالتك المرقمة ب. اي/  
٢٧/١٥٣١ والمؤرخة في ٣ أغسطس والموجهة الى المقيم السياسي اما الموضوع  
الثاني فقد انتهت المراسلات بخطاب جورج ميدلتون رقم ١/١٠٨١ وتاريخ  
٢٠ سبتمبر الموجه الى روبرت ولسلي.

٢- انني مقتنع تماما بأنه سوف لانحقق أي تقدم في موضوع قاع البحر  
مادام الشيخ سلمان مستمر في المطالبة بالزيارة. اذ أن موقفه تجاه أي شيء  
يرتبط بقطر يتسم ويتأثر بمسألة الزيارة وأعتقد باننا سوف لانحقق أي تقدم اذا  
عدنا مرة اخرى وشرحنا له الأحكام العامة المتعلقة بتقسيم قاع البحار.

واذا تحدثنا في هذا الموضوع مباشرة مرة اخرى فان رد فعله سيكون مشابه  
عندما بدأنا الحديث حيال الموضوع في أوائل هذه السنة. اذ أنه سيستمر  
بالمطالبة بالبحر الواقع بين الزيارة والبحرين ومصائد اللؤلؤ الواقعة شمال قطر.  
وكانت آخر مرة تحدث فيها المقيم السياسي مع الحاكم حيال الموضوع في  
١٨ يوليو عندما تحدث الشيخ سلمان عن خلفية الموضوع المتعلق بحقوق صيد  
الأسماك وصيد اللؤلؤ بشكل مفصل وقد حاول جورج ميدلتون ان يوضح بان  
هذا الموضوع ليس بين البحرين وحكومة صاحبة الجلالة إلا أنه أخفق اذ أكد له  
بأنه يجب حل الموضوع والقبول به دوليا وبأن حقوق الصيد لاتعطي بالضرورة



حق امتلاك قاع البحر. اذ يعتقد ميدلتون بان الحاكم لم يستوعب هذا النقاش وهذا الطرح.

٣- ومنذ زهاب ميدلتون بالإجازة في سبتمبر تخلت متعمدا عن اثاره موضوع قاع البحر أو قضية الزيارة مع الحاكم. وعندما رافقت القائد الأول للبحرية لزيارة الشيخ سلمان في بداية شهر اكتوبر فقد ناقشنا بشكل عميق عدد من الموضوعات وبضمنها التنمية في البحرين وبمناقشة موضوع الزيارة وقاع البحر في النهاية وقال بأنه ينتظر قناعة ورضا حكومة صاحبة الجلالة. فقلت باننا نبذل اقصى جهدنا في محاولة حل هذه المشاكل المعقدة ووضعنا القائد الأول للبحرية في الصورة عن الموضوع.

٤- اعتقد ان هاتين المسألتين المتعلقتين بالزيارة وقاع البحر مرتبطة ببعضهما وامل بأننا سنحقق بعض النجاح بالنسبة للقضية الأولى اذا ما تمكنا من إعطاء الشيخ سلمان بعض القناعة والرضا حيال القضية الثانية والآن وبعد ان خلف الشيخ أحمد والده في حكم قطر فانني لأدري ما اذا كنا سنحقق أي نجاح حول قضية الزيارة وامل ان يتمكن جون موبلي انتهاز الفرصة ليفتح الشيخ أحمد بصدده موقفه تجاه نزاع الزيارة وقد فهمت من الشيخ محمد بن سلمان بان رحيل الشيخ علي بن عبدالله سيؤدي الى تحسين الجو والعلاقات بين قطر والبحرين وحل هذا النزاع حول الزيارة. ويتذكر موبلي عندما كنت في قطر بمناسبة اعتلاء الشيخ أحمد الحكم قلت لكوجرين بان حكومة صاحبة الجلالة تتطلع بشغف بان تكون العلاقات بين حكام الخليج جيدة وسيكون من الحكمة اذا بادر الشيخ أحمد وأرسل برقية الى كافة حكام الخليج يحيطهم علما بأنه خلف والده في حكم الإمارة في قطر وسيكون الشيخ سلمان من بين هؤلاء الحكام وستبدأ علاقة جديدة بينه وبين الشيخ أحمد بن علي حاكم قطر الجديد ولسوء الحظ اما أن كوجرين قد فشل في اجراء هذه الرسالة أو رفض الشيخ احمد المبادرة وكنت مصمما ان اتحدث الى الشيخ احمد حول هذا الموضوع، إلا أنه لم تسنح لي الفرصة المناسبة للتحدث إليه كما كانت زيارته لي في دار الاعتماد البريطانية قصيرة جدا بعد استلامه الحكم كما وكان هناك عدد كبير من الناس الحضور ولا أعتقد ان الوقت متأخر لكي يبادر الشيخ أحمد

بالكتابة الى باقي حكام الخليج حول الموضوع كما وأنه من المناسب اشعاره بان والده قام بالشيء نفسه وبادر بالكتابة الى حكام الخليج عندما اصبح الشيخ علي حاكماً لقطر في عام ١٩٤٩ وانني ادرك تماما بان موقف الشيخ سلمان تجاه قطر كان جافاً ومتصلباً وكما توضح ذلك في الفقرة الثانية من رسالة ميدلتون الى ولسلي وشجب معظم المبادرات لاستعادة العلاقات الودية بين البلدين كما حاول الشيخ على اظهار علامات الانفتاح والمجاملة في الماضي واذا ما حاول الشيخ أحمد المبادرة لاظهار علامات الود والمجاملة فإنه يتوجب علينا اقناع الشيخ سلمان بأن يظهر نفس الاستعداد لتبادل الودية والاحترام. وما أريده من الشيخ أحمد أن لا يكون متشدداً في موقفه كما كان والده بالنسبة لقضية الزيارة وان يصغي للاستشارات ليزيل هذه العقبة المسببة في تدهور العلاقات بين البلدين وكما قال ميدلتون في الفقرة (٥) من خطابه الموجه الى ولسلي أن الجو مهياً لاستعادة العلاقات بعد تسلم الحاكم الجديد السلطة في الإمارة. ولاأمل هناك باننا سنحقق تقدماً سريعاً في تسوية مسألة النزاع حول الزيارة ولكنني اعتقد بان الخطوة المهمة الأولى الآن هي الوقوف على وجهة نظر ومشاعر الشيخ احمد حول الموضوع وفيما اذا كانت هناك اية فرصة لقبوله بالاتفاق الذي اقترحتة في الفقرة (١١) من المحضر المؤرخ في ١ يونيو الذي ارسلته رفق خطاب ميدلتون رقم ١/١٠٨١ بتاريخ ٦ يونيو.

٥- ولحين ورود جواب موبرلي فانني اوصي بإعطاء وتحديد وقت محدد لحل مسألة قاع البحر. واخبرني يوسف شيراوي بان الشيخ سلمان غير مستعد لتغيير موقفه الحالي المتشدد حول موضوع قاع البحر مالم يري بعض التنازلات بصدد مسألة الزيارة واعتقد بأنه لايمكن احراز اي تقدم مع الشيخ احمد حول الزيارة اذا ما اعطينا (جزيرة) حلول الى ابو ظبي كنتيجة لمهمة جولت لذا يتوجب علينا محاولة حل مسألة النزاع حول الزيارة اولا قبل ان نعطي القطريين هذه الجرعة المرة.

٦- سأرسل صورة من هذا الخطاب الى بيل ليل في دار الاعتماد البريطانية

(توقيع)

هنا

ام. س. جي. مان

وبتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٦٠ بادر المعتمد السياسي البريطاني في الدوحة  
جي.س.موبرلي الى الكتابة الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي  
حول تفاصيل حديثه مع حاكم قطر الجديد الشيخ احمد بن علي آل ثاني حول  
مسألة علاقات قطر وموقفه من الشيخ سلمان اذ تضمن الخطاب مايلى(٢٢):-

### دار الاعتماد البريطاني موثوق

الدوحة

رقم ١/جى.٦

٦ نوفمبر ١٩٦٠

الى / ام. س. جي. مان

دار الرئاسة البريطانية، البحرين

" لقد طلبت مني في خطابك رقم ١/١٠٨١ وتاريخ ٣١ اكتوبر والموجه الى  
بيمونت مفاتحة الحاكم والوقوف على وجهة نظره حول علاقاته مع البحرين  
بشكل عام وحول قضية الزيارة بشكل خاص ولقد سنحت لي الفرصة الآن  
للتحدث معه حول هذا الموضوع وفيما يلي تفاصيل الحديث.

٢- ينفي الحاكم وجود أية عداوة بينه وبين البحرين او مع الشيخ سلمان او  
آل خليفة وقال بأنه يرحب في تحسين العلاقات مع جارته البحرين إلا أنه ليس  
مستعدا للكتابة الى الشيخ سلمان قبل أن يستلم منه رسالة تهنئة على استلامه  
الحكم وقال الشيخ أحمد بان آل ثاني كانوا دائما على علاقات طيبة مع آل  
خليفة والمبادرات دائما تأتي منهم إلا أنهم كانوا دائما يجاهرون بالرفض  
والخشونة. وان القيام بمبادرة اخرى بالإضافة الى ماحدث في الماضي سوف  
يضع قطر في منزلة واطنة ويأنها ستكون ضفعة الى كرامته. وكمثال على فشل  
آل خليفة لاظهار ادنى علامات الود والاحترام والمجاملة هو البرود الذي اظهره  
الشيخ سلمان حاكم البحرين عند قيام الشيخ علي بن عبدالله بزيارة البحرين  
بعد تسلمه لمنصبه كحاكم لقطر في محاولة لتحسين العلاقات اذ لم يقم الشيخ

سلمان حتى برد الزيارة على الأقل وعدم قيامه بارسال خطاب تهنئة لاستلامه الحكم. واصر الحاكم الجديد على ضرورة قيام الشيخ سلمان بالمبادرة اولا، ولم أتمكن من زحزحته عن رأيه هذا. ويعتقد بان كرامته مرتبطة بهذه المسألة ولا يمكن تغيير رأيه.

٣- وكان الشيخ يعبر عن أسفه وامتعاضه لهذا الموقف الذي اتسم فيه الوضع بين الطرفين وكرر اقواله بأنه اذا ما قام الشيخ سلمان بمبادرة بسيطة كأرسال خطاب تهنئة على استلام الحكم في قطر وعندها سيأخذ الحاكم الجديد المبادرة لتحسين العلاقات والرد على خطاب الشيخ سلمان. ومن المحتمل قيام الشيخ أحمد بدراسة موضوع الزيارة مرة اخرى ووضع حلول جديدة على ضوء المقترحات الواردة في الفقرة (١١) من المحضر المؤرخ في ١ يونيو.

٤- وباختصار فان الموقف من وجهة نظرنا هنا بأنه لا يوجد هناك أي أمل في التوصل الى تسوية الموقف دون ارسال خطاب تهنئة من الشيخ سلمان الى الشيخ احمد واذا ماتم اقناع الشيخ سلمان بالقيام بهذه المبادرة الصغيرة التي تدل على اللياقة والأدب فقد يكون بالإمكان التوصل الى حل مسألة الزيارة وذكر الحاكم أنه استلم برقية من الشيخ عبدالله بن عيسى وأنه من الواضح ان العلاقات بين آل ثاني وعبدالله جيدة ولا أدري فيما اذا كان بالإمكان التماس مساعدة عبدالله بن عيسى في هذه الظروف لاقتناع الشيخ سلمان للقيام بهذه المبادرة البسيطة تجاه قطر.

٥- سأرسل صورة من هذا الخطاب الى ليل في دار الاعتماد البريطاني في البحرين والى بيمونت في وزارة الخارجيه.

(توقيع)

جي.س. موبرلي

وأخيرا تمكن المعتمد السياسي البريطاني في البحرين من اقناع الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة بارسال تهاني شفوية بمناسبة استلام الشيخ احمد بن علي بن عبدالله آل ثاني الحكم في قطر اذ بادر المعتمد بإبلاغ المعتمد البريطاني في الدوحة بنص التهنئة ثم صدرت بشكل رسالة تحريرية صادرة عن

دار الاعتماد البريطانية في الدوحة الى الشيخ وفيما يلي نص التهنئة(٢٣):-

## دار الاعتماد البريطاني

الدوحة

١٣ نوفمبر ١٩٦٠

حضرة صاحب السعادة الشيخ احمد بن علي آل ثاني، حاكم قطر  
المعظم

الدوحة

تحية واحتراما

اشارة لحديثنا هذا الصباح ابعث لسعادتكم كتابيا النص للخطاب المرسل  
من صاحب المعالي حاكم البحرين.

والنص المذكور أعطي للقائم بأعمال المقيم السياسي في البحرين الذي طلب  
مني أن أوصله لسعادتكم الكريمة وهو كما يلي: " علمت من المعتمد السياسي  
في البحرين عن تنازل والدكم المعظم عن الحكم وتبوء معاليكم كحاكم قطر  
الشقيقة اتمني لمعاليكم الكريمة مستقبلا خيرا واياما سعيدة وسلاما دائما".

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق التحية والاحترام

جي. س. موبرلي

المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية

قطر

ورد الشيخ احمد بن علي على خطاب التهنئة الصادرة باسم الشيخ سلمان  
بن حمد من المعتمد السياسي البريطاني في الدوحة المحول إليه من المقيم  
السياسي في البحرين وفيما يلي نص ماورد في الخطاب المذكور(٢٤):-

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد بن علي آل ثاني

الدوحة - قطر

التاريخ ٢٦ جمادي الاولى - ١٣٨٠

سعادة المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية- قطر

تحية واحتراما

اشكركم على كتابكم المؤرخ في ١٣ نوفمبر، الذي تبلغونا فيه نص رسالة صاحب المعالي حاكم البحرين المحول من قبل القائم بأعمال المقيم السياسي في البحرين بمناسبة تنازل والدى المعظم عن الحكم وبتبؤني الحكم في قطر وأرجو ان تفضلوا نيابة عني بابلاغ صاحب المعالي حاكم البحرين شكري العميق وتقديري لمعاليه متمنيا لسموه دوام الصحة والرفاهية وللبحرين الشقيقة كل خير.

وتفضلوا لسعادتكم بقبول فائق التحية

احمد بن علي

حاكم قطر

وبتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٦٠ قام المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في البحرين بابلاغ الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة بنص خطاب الرد على التهنية من الشيخ احمد بن علي آل ثاني حاكم قطر وفيما يلي نص الخطاب(٢٥):-

رئاسة الخليج

البحرين

١٧ نوفمبر ١٩٦٠

حضرة الاكرم المكرم حميد الشيم صاحب العظمة الشيخ سير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين الموقر.

بعد التحية والاحترام.

وبعد تذكرون انني لما تشرفت بمقابلة معاليكم بتاريخ ١٢ نوفمبر وافقتم على ارسال رسالة شخصية من معاليكم الى صاحب السعادة حاكم قطر بواسطة

المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة في الدوحة.

٢- لقد أبلغت الرسالة بواسطة المعتمد السياسي وطلب صاحب السعادة الشيخ احمد بن علي آل ثاني ان انقل الى معاليكم الرسالة التالية ردا على رسالتكم:-

"أرغب في ان أعرب الى عظمتكم عن شكري العميق وتقديري على رسالتكم متمنيا لكم دوام الصحة والرفاهية وللبحرين الشقيقة كل خير "

ارجو قبول فائق احترامي وتقديري

ام. س. جي. مان

قائم باعمال المقيم السياسي

وبتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٦٠ ارسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج خطابا الى وزارة الخارجية البريطانية ارفقه بمسودة الخطاب الذي اعده لارساله الى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة تتضمن تفاصيل الموقف البريطاني ازاء موضوعي النزاع بين البحرين وقطر، النزاع حول الزيارة وموضوع تقسيم قاع البحر بين البحرين وقطر وفيما يلي نص الخطاب مع مسودة الخطاب الذي اعده المقيم السياسي لارساله الى الشيخ سلمان(٢٦):-

دار الرئاسة البريطانية

البحرين

١٧ ديسمبر ١٩٦٠

شخصي وموثوق

رقم/١٠٨١

عزيزي ويك، وزارة الخارجية البريطانية، لندن

من خلال حديثي معكم في لندن علمت أنه لايمكن توقع جوابكم على خطابي رقم ٤٦ وبتاريخ ١٧ مايو المتضمن سياستنا المستقبلية في البحرين وان اي قرار نهائي سيعتمد على نتائج الزيارة التي سيقوم بها اللورد حامل اختام الملكة الى

البحرين في الشهر القادم اذ ستسبح له الفرصة لتقويم الموقف بنفسه وتقديم التوصيات بهذا الصدد.

٢- وبنتيجة محادثاتي مع الحاكم يوم ١٥ ديسمبر حيال موضوع السجناء (البحرينيين) في جزيرة سانت هيلانة اشار الشيخ سلمان الى موضوع الزيارة وتقسيم قاع البحر بين البحرين وقطر واثار الشيخ سلمان الموضوع مرة اخرى بعد عودتي وبعد زيارتي له في يوم ٣ ديسمبر طالبا مني الجواب حيال الموضوعين فوعده ان ارسل له الجواب بعد عودتي من زيارة الكويت إلا انه عاد الى الموضوع مرة ثانية بحماس واصرار شديدين بعد ختام حديثي معه اليوم ١٥ ديسمبر لذا قررت ارسال الجواب المرفق إليه.

٣- لذا قلت له انني سأقابلة في الأسبوع القادم لمناقشة هذه المواضيع وارسال خطاب له والمرفقة مسودته طيه تتضمن وجهات نظرنا باختصار حول الموضوعين. وسأرسل الخطاب قبل يوم او يومين من مقابلتي له لكي يعرف وضعه وموقفه بهذا الصدد. وان فائدة الخطاب سيكون بمثابة وثيقة يمكن مناقشتها مع عائلته ومجلسه.

٤- ولاشك انه سيكون هناك حديث طويل وملتهب مع الشيخ (سلمان) في الأسبوع القادم وسأحيطكم علما برود فعله حيال الموضوعين.

**مسودة خطاب الى: صاحب المعالي الشيخ سر سلمان بن حمد آل خليفة، حاكم البحرين.**

بعد تقديم التحية والاحترام.

خلال حديثنا الذي جرى بتاريخ ١٥ ديسمبر اثار صاحب المعالي قضية الزيارة وموضوع تخطيط حدود قاع البحر بين البحرين وقطر وطلبت اجابة سريعة على ماقدمته لي خلال هذه السنة حول الموضوعين وكما تم الاتفاق مع معاليكم فانني مسرور لمناقشة القضيتين معكم هذا الأسبوع.

ويصدد الزيارة فان الموقف الاساسي لحكومة صاحبة الجلالة يبقى كما هو وارد في خطاب سلفي المؤرخ في ١٠ اغسطس ١٩٥٧ ويتذكر معاليكم بان السير برنارد بوروز قد اشار في تلك الرسالة بان حكومة صاحبة الجلالة لم تؤيد ابدا



أي ادعاء بسيادة البحرين على الزيارة وان فرض ضوابط وقيود أمنية صارمة في قطر، كما تم في البحرين سيعود بالفائدة الأمنية على الدولة وختم بأنه يتوجب على الأشخاص الذين يرغبون بدخول قطر ان يقوموا بذلك من وخلال المواني العادية للدخول وان يحملوا معهم جوازات سفر عادية للسفر كما وضمن السير برنارد بوروز لمعاليمكم وكما جاء في خطابي بان حاكم قطر سوف لا يوضع أية عراقيل امام البحرينيين والذين يرغبون بدخول قطر لاية اغراض شرعية وان الحاكم سيرحب بكل حفاوة وتكريم باي فرد من افراد عائلة آل خليفة دون طلب تطبيق أية اجراءات رسمية بهم ممن يرغبون بزيارة قطر لاغراض الصيد أو أية اغراض اخري ويتذكر معاليمكم عند زيارتكم لي في شهر يونيو الماضي لمناقشة قضية الزيارة عندما قلتم بانكم تسعون الى الاعتراف بممتلكاتكم الشخصية وحرية التنقل لعائلاتكم واتباعكم بين البحرين والزيارة وحكمكم في اعطاء الأوامر لاتباعكم هناك بما يتعلق بامور الصيد والرعي وغيرها.

واذا ما أكد معاليمكم بان هذا ماتهدفون له وماتفكرون به وبيان غايتكم الحفاظ على ملكيتكم الخاصة دون الإصرار على مسألة السيادة على الزيارة فإنه ليسرني مفاتحة حاكم قطر للتوصل الى اتفاق مقبول لكلاكما معاليمكم والشيخ احمد اذ يمكن بذلك الحفاظ على العلاقات الخاصة بين آل خليفة والزيارة.

اما بصدد قاع البحر بين البحرين وقطر، فإنه وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة هي لان القواعد الدولية المقبولة هي الأساس للحل الصحيح للمشاكل المشابهة لمشكلة قاع البحر ويجب تطبيقها كلما امكن ذلك اذ أنها اخذت بنظر الاعتبار مبدأ الخط الفاصل الحالي المعترف به في الاتفاقية الدولية حول الجرف القاري البحري الموقعة في ابريل عام ١٩٥٨ وبأنها دقت في المعلومات الجغرافية الذي اعتمد عليه خط عام ١٩٤٧ ونتيجة لهذه الدراسات فقد توصلت حكومة صاحبة الجلالة الى استنتاجات معينة فيما يخص تخطيط حدود قاع البحر الذي سيخصص للبحرين شمال ابعد نقطة في الشمال والتي تم تحديدها في عام ١٩٤٧ وبأنه ليسرنا مناقشة هذه الاستنتاجات مع معاليمكم. وفي ضوء التعقيدات التي تلف هذه القضية فانني أعتقد بان معاليمكم سيطلع اكثر كما وبأنة لمن الملانم أيضاً كخطوة اولى قيام معاليمكم باصدار التوجيهات

الى مستشاركم (السير تشارلز بليجريف) لمناقشة الموضوع مع المعتمد السياسي لصاحبة الجلالة وموظفيه.

لقد اخبرني معاليكم وفي عدة مناسبات بأنه مادام ان زوارق وقوارب صيد اللؤلؤ والأسماك العائدة للبحرين قد فرضت سيادتها على مناطق معينة من قاع البحر فان للبحرين أيضاً الحق في استغلال الموارد تحت سطح البحر في هذه المناطق ولقد توصل الخبراء القانونيين في وزارة الخارجية وبعد دراسة دقيقة ومفصلة لموقف ووجهة نظر معاليكم بهذا الصدد الى استنتاج بأنه لايمكن الاعتراف بهذا الطلب والادعاء لذا فانني واثق بان معاليكم سيكون مستعدا للنظر في موضوع تطبيق قواعد الخط الفاصل لتخطيط حدود قاع البحر بين البحرين وقطر واصدار التعليمات الضرورية للبلدين في المحادثات الآن.

## الملاحق

ملحق لنماذج من المراسلات  
المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند  
والمقيم السياسي البريطاني في الخليج بصدد جزر حوار ومناطق  
التنقيب عن النفط في البحرين  
١٩٣٦ - ١٩٣٧

### الملحق (أ) موثوق

وزارة الهند - نفط البحرين

١٩٣٦/١٠/٥ - ي.ز.ت ٣٦/٧٨٢

تمت مناقشة موضوع المنطقة الإضافية من البحرين في غرفة ولتون في مقر وزارة الهند مع العقيد فاوول (تشارلز) بليجريف (مستشار حكومة البحرين) في الأول من أكتوبر (١٩٣٦) مع الرجوع الى خطاب بيلجريف الموجه الى كلوسون والمؤرخ في ٢٢ سبتمبر. لقد استفسر ولتون من بيلجريف فيما اذا كان متأكدا من نوايا الشيخ عندما اشار الى "حوار" والجزر الأخرى المرتبطة بها. فقال بيلجريف بأنه ليس متأكدا " فان صاحب السعادة قد يعني مجموعة حوار او بأنه قد يعني مجموعة حوار زاندا الجزر الصغيرة الواقعة ضمن جزيرتي البحرين الرئيسيتين.

ولقد تم الاتفاق بأنه في ضوء عدم وضوح نوايا الشيخ فإنه ليس من الممكن بالنسبة لبيلجريف الاستمرار في مفاوضاته مع شركات النفط، والوصول الى نتيجة لحين عودته الى البحرين واجراء محادثات مع الشيخ بهذا الخصوص.

كما وتم الاتفاق أيضاً أنه من الأحسن لبيلجريف ان يتأكد من لونغريك (مدير شركة الامتيازات النفطية المحدودة) وبشكل غير رسمي فيما اذا كانت الشركة المذكورة راغبة في المقترح المتضمن منحها امتياز التنقيب عن النفط ليس في كل المنطقة الإضافية بل اما في (أ) جزر حوار فقط او (ب) جزر حوار زاندا "الجزر الإقليمية" الواقعة ضمن الجزيرتين الرئيسيتين وما هو العرض الذي سيقدمونه لـ (أ) او (ب).

وقال ولتون في حديثه مع بيلجريف بان وزارة الهند قد علمت من لونغريك بأنه من المشكوك فيه ان تنظر الشركة في (أ) فقط إلا بأنها قد تنظر في المقترح (ب). اما بالنسبة للجزيرتين الرئيسيتين فقد تم الاتفاق بأنه من الأحسن بالنسبة لبيلجريف التأكد من بالاتين وأيضاً بشكل غير رسمي فيما اذا كانت شركة نفط البحرين ستلتزم بعرضها البالغ (٤ كم) فيما اذا كانت المنطقة الممنوحة لهم منطقة غير مخصصة في الجزيرتين الرئيسيتين او ماذا سيكون عرضهم لهذه المنطقة فقط او لهذه المنطقة زاندا "الجزر الإقليمية" فكانت الإشارة الى أنه عندما قدمت الشركة العرض اصلاً فبأنها لم تكن تعلم بأن جزر حوار لا تعود للبحرين (بالرغم من أنه من المفروض ان العرض كان يغطي المياه الإقليمية والجزر الموجودة هناك).

وتم الاتفاق بأنه سيكون من السهل بالنسبة لحديث بيلجريف مع الشيخ اذا ما احيط الشيخ علماً بالمعلومات الواردة اعلاه. كما تمت مناقشة قضية تخصيص المياه الإقليمية أيضاً. وعلى افتراض ان الشيخ بقي متمسكاً بفكرته لتقسيم المنطقة الى قسمين وعلى افتراض بأنه تم تبني المقترح (ب) فقد تم الاقتراح بان احسن شيء يمكن القيام به هو رسم خطوط حو الى "الجزر الإقليمية" الصغيرة لغرض تقسيم المياه الإقليمية بين الجزيرتين الرئيسيتين بشكل متساوي.

## وزارة الهند

٥ اكتوبر ١٩٣٦

### نادى ضباط الجيش والبحرية

بي.زت ٣٦/٧٢٤٢

مورس جارنر أفينيرو

اس. دبيلو. ١ - ١٠/١٠/١٩٣٦

### عزيزي كلوسون

قابلت بالانتاين يوم الجمعة ومرة اخرى هذا اليوم كما قابلت سكليروز اليوم. كان رد فعل بالانتاين لحديثي الذي جري استنادا الى ما تم الاتفاق عليه مسبقا قد تضمنه الخطاب الذي ارسله لي والذي ارفق طيه صورة منه. وكان خطابا يتضمن الاعتذار واعتقد بأنه كان يتضمن نصا املاه عليه هاملتون.

واشار سكليروز بأنه سيحيطني علما بموقف الشركة بعد عقد اجتماع المدراء الذي سيجري في ١٤ اكتوبر. وانني متأكد بأنه سيكون مقتنعا بالجزر او بقسم منها.

ورأيت بالانتاين اليوم مرة اخرى وصححت خطأ او خطأين في خطابه ثم اطلعني على برقية ارسلت من البحرين والتي وصلت إليوم تشير الى ان علامات احتمال وجود النفط في حوار والتي ذكرت سابقا هي في الحقيقة في الأراضي المتاخمة لحوار في قطر. وتناقلت التقارير بان حوار لن يعد لها اية (اهمية) ويقول بالانتاين بان شركته تريد الكل او لا شيء ويضمنها حوار. ويأنهم لا يريدون ان تغلق الأسواق في وجوههم ويأنهم مستعدون للتنافس مع شركة الامتيازات النفطية المحدودة. ، وأنه بانتظار استلام تقرير كامل عن حوار.

وفي الوقت الحالي لا يوجد هنا ما يمكن القيام به بقدر تعلق الأمر بي

المخلص

(توقيع)

شارلز دالرمبل بيلجريف

## شركة نفط البحرين المحدودة

١١ بيرشن لين

لندن اي. سي. ٢

٥ اكتوبر ١٩٢٦

الى/ شارلز دالرمبل بيلجريف... المحترم

وايتهول كورت

اس. دبيلو ١، لندن

عزيزي بيلجريف،

لقد اشعرت شركة نفط البحرين المحدودة بفحوى حديثنا الذي جري يوم الجمعة الماضي.

ففي الوقت الذي لم يوضح الشيخ بالتفصيل المنطقة المعنية ، إلا انه يبدو بأنه مستعد لاعطاء شركة الامتيازات النفطية المحدودة دون الرجوع الى هذه الشركة حق استئجار جزر حوار والأراضي المجاورة والتي يدعي ملكيتها الشيخ ضمن مملكته، تاركا الباقي من هذه الأراضي لهذه الشركة فيما بعد للتنافس مع اي طرف اخر.

وعلى افتراض ان هذا الأمر صحيح فقد طلبت مني الشركة ان اذكر الشيخ ومستشاريه بأنه من خلال المفاوضات التي تمت من قبل الرائد/ فرانك هولز ومؤخرا من قبلي بأن الكل كان يعتقد بأن المنطقة المسماة المنطقة الإضافية وباقي الأراضي (وبضمنها المياة الإقليمية) تدخل تحت السلطة القضائية للشيخ وذلك بعد استبعاد الأراضي والحقوق التي اعطيت للشركة استنادا الى اتفاقية الامتياز الموقعة في ٢ ديسمبر ١٩٢٥، و استناداً الى هذا المفهوم قامت الشركة بتقديم عرضها البالغ ٤٠٠ الف روبية كمقدمة لامتياز المنطقة الإضافية في يوليو الماضي. واعتقد ان هذا كان فهمكم للموضوع أيضاً. و منذ ذلك الوقت اكدت لكم شفاهاً بان هذا العرض كان غير مشروطاً، ولم يعتمد على اي برهان بان جزر حوار فيها كل امكانيات وجود النفط فيها. وقد اصبح بالإمكان تقديم مثل هذا التأكيد من خلال الزيارة التي تمت الى الجزر من قبل احد جيولوجيي

الشركة والتي تمت بموافقتكم.

ولم تفكر الشركة مطلقاً بالحصول على الامتياز في جزء من المنطقة الإضافية العائدة للشيخ. وفي الحقيقة فقد تم التأكيد مراراً بان الشركة ترغب في الحصول على كافة اراضي المنطقة الإضافية. اذ لازالت هذه الرغبة قائمة. ومن هنا فان الشركة تعتقد بان الشيخ قد اساء الفهم. وقد يظن صاحب المعالي أيضاً بان الشركة لا ترغب في تطوير المنطقة الإضافية بالسرعة التي قد تحققها شركة منافسة اخرى. وان هذا ليس هو الموضوع لان الشركة مستعدة لدراسة رغبات الشيخ بشكل دقيق وبكل اهتمام في هذا الخصوص وفي المجالات الأخرى. واعتقد انكم تتفقون معي بان اداء الشركة لحد الآن في مجالات التنقيب والتطوير في الأراضي الممنوحة لها في ضوء الامتياز الحالي دليل على كفاءتها، وقدرتها ومبادراتها في تطوير حقل النفط.

كما تعتقد الشركة بان الشيخ ومستشاريه قد اساءوا الفهم من خلال الضمانات التي اعطيت مؤخراً في يوليو من قبل الشيخ الى الشركة بأنه يرغب باعطاء الشركة باقي اراضيه من المنطقة الإضافية لاستغلالها.

وهل تسمحوا لي ان اذكركم بان الشركة عندما جاءت لأول مرة (الى البحرين) قد اقدمت على ذلك على اساس الاعتقاد الذي كان يحمله ويؤمن به بعض الخبراء بأن احتمالات العثور على النفط في اراضي الشيخ قليلة، وليست كبيرة.

وبعد استخدام الخبرات الكبيرة التي في حوزتهم وبذل المال، والوقت تمكنت الشركة من ان تبرهن على قناعتها بالنتائج التي حققتها في البحرين التي ازدهرت وتمتعت بهذا الازدهار، والثروة.

ونفذت الشركة كل التزاماتها بكل اخلاص تجاه الشيخ دون حدوث اية مشاكل مع اي من رعاياه او مستشاريه. وفي عام ١٩٣٣ ونزولاً عند رغبات الشيخ ومستشاريه جمدت الشركة ممارسة امتيازها على باقي اراضي الشيخ والتي سببت للشركة فقدان خدمات مستشارهم الوحيد في الشؤون المحلية وقامت الشركة بفتح طريق بحري طوله ثلاثة اميال الى جزيرة سترة وتقوم الآن

ببناء مصفى للنفط لتزويد من امن وثررة واهمية مملكة الشيخ.

بالإضافة الى ذلك فان الشركة مترددة في الاعتقاد بان الشيخ لا يرغب بالالتزام بالاتفاقية التي توصلنا إليها في يوليو الماضي انا بالنيابة عن الشركة وانت بالنيابة عن الشيخ لاعطاء الأفضلية في التعامل مع هذه الشركة. وكانت الاتفاقية تتضمن كما اذكر بان يكون للشركة حق الأفضلية في كافة المنطقة الإضافية مقابل ٤٠٠ الف روبية، خاضعة فقط لشروط وبنود الاتفاقية التي يضعها مستشاروا الشيخ.

وإذا ما كان يتوجب على الشركة ان تساوم من اجل الحصول على المنطقة الإضافية فبأنها مستعدة لذلك. وبعبارة اخرى فإنه بعد الحل الذي قدمته الشركة للبحرين فإنه يجب ان تعطي لها الفرصة للمساومة العادلة مع الآخرين الذي يبدو بأنهم راغبين في الحصول على الامتياز في المنطقة الإضافية او على جزء منها. ولا تصدق الشركة بأنها تواجه غريم اخر خارجي ليس له الحق في الحصول على الأفضلية ويفضل على الشركة.

ارسل إليكم هذا الخطاب بثلاثة نسخ ليسهل ايصالها الى الشيخ ومستشاريه.

كما وسارسل في نفس الوقت صورة منه الى الشركة في البحرين للوقوف على الموقف هناك وياقل تأخير ممكن ولتكون مستعدة للاستمرار في المفاوضات ونجاحها من أجل الحصول على الامتياز في المنطقة الإضافية اذا ما كان من المستحيل اكمالها هنا.

المخلص

(توقيع)

ا.ج. أر. بالانتاين

مذكرة من العقيد فاول بتاريخ ١٢ اكتوبر ١٩٣٦

رقم. بي. زت. ٣٦/٣٦٣ - نفط البحرين

تناول الرائد هولز الغداء معي هذا اليوم، بصرح بما يلي: (وكما تعلم فإنه



دائما غامض، وغير واضح).

(أ) يبدو ان رأي سكليروز (شركة الامتيازات النفطية المحدودة P.C.L) هو ان جزر حوار لوحدها غير كافية تماما دون اضافة الاراضي الام الرئيسية لها.  
(ب) كما ويعتقد سكليروز ويتفق معه الرائد هولز بأنه اذا ما حصلت شركة نفط البحرين على اية مناطق اضافية في اراضي البحرين قبل ان تتمكن شركة الامتيازات النفطية المحدودة من تثبيت خياراتها وامتيازاتها (وخاصة الخيارات) على الساحل المتهدان فان ذلك سيسجع شيوخ الساحل المتهدان على التآمر مع شركة نفط البحرين بهدف اعطاء الخيارات لهم وليس لشركة الامتيازات النفطية المحدودة.

(ج) استلم الرائد هولز معلومات من ممثل شركة الامتيازات النفطية في دبي بأنه بعد مغادرته (هولز) للساحل المتهدان وصل شخص عربي بالنيابة عن شركة نفط البحرين الى دبي، وقابل الشيخ. واجاب الشيخ بأنه قام باتخاذ الإجراءات اللازمة مع الرائد هولز، وبأنه لن يتراجع عنها.

(د) يأمل سكليروز بالأ تكون هناك عجلة للقيام بتخطيط الحدود بين مشيخات الساحل المتهدان اذ ان ذلك سيعقد الأمور بين شركة الامتيازات النفطية المحدودة والشيوخ.

٢ بخصوص (أ) لا يمكن القيام بأي شيء لحين عودة بيلجريف الى البحرين والاستفسار من الشيخ عن الخطط التي يفكر فيها.

بخصوص (ب) لا اعتقد ان هناك الكثير في ذلك إلا انني سأناقش ذلك مع العقيد لوك وسأبين لكم وجهة نظري.

بخصوص (ج) اذا ما كان ذلك صحيحا بان شركة نفط البحرين لا تبدي رغبتها ازاء ذلك فسأؤكد من الموضوع في البحرين واخبركم.

بخصوص (د) هذا يناسب وجهات نظرنا.

٣ - واعتقد انك تتذكر باننا ناقشنا الموضوع بنفس الخطوط الواردة اعلاه مع ولتون.

٤ - لقد اعطيتكم بعض الأوراق التي اعطاني اياها الرائد هولمز اذ قلتكم بانكم ستعيدونها له.....

وفي إحدى محاضر وزارة الخارجية البريطانية لعام ١٩٣٧ أشار المحاضر إلى أسف وزارة الخارجية لتخصيص واعطاء جزر حوار إلى البحرين لأنها من الناحية الجغرافية جزء من قطر ولكون الامتيازات النفطية الممنوحة هناك هي شركة بريطانية بينما الامتيازات الممنوحة في البحرين هي لشركة امريكية لذا يؤكد المحاضر بأنه من الناحية الجغرافية ومصالحة بريطانيا كانا يقضيان باعطائها لقطر وفيما يلي نص المحاضر:-

انني اتفق معكم عموماً . فبالنسبة للجزر رقم ٦ و٧ و٩ و١٠ اعتقد بأنه وبكل تأكيد يجب اعطاء اعترافنا بها بأنها تعود لابن سعود. اما بالنسبة لجزر حوار الواردة تحت رقم ١٧ في القائمة فانني لا اتردد في التعبير عن اسفي بأن وزارة الهند راحت بعيداً لقيامها بتخصيص هذه الجزر للبحرين اذ بأنها من الواضح من الناحية الجغرافية تشكل جزءاً من قطر ولكون الامتيازات النفطية هناك ممنوحة لشركة بريطانية بينما الامتيازات الممنوحة في البحرين تتمتع بها شركة امريكية فانني اعتقد بأنه كان من الواجب والمصلحة ومن الناحية الجغرافية اعطائها إلى قطر.

اما بالنسبة لباقي الجزر الواقعة شرقي قطر فلا اعتقد ان هناك حاجة للاعتراض، وفي هذه المرحلة على النهج الذي تتبعه وزارة الهند بالرغم من انني اعتقد بان الجزر المرقمة ١٨ و ١٩ كانت يجب ان تعطى لقطر بدلاً من ابوظبي ولا اعتقد ان بإمكان ايران المطالبة ب- ١٨ او ٣٢ لبأنها في الجانب العربي من الخليج.

واتفق معكم حيال الجزر ١ و ٥ ومن الناحية الجغرافية فان ادعاء الكويت بهما ضعيف وان ادعاء السعودية اقوي منها. ولكن اذا ما كان الادعاء الكويتي المتضمن بان الزوارق الكويتية استخدمتها بشكل استثنائي ولفترة طويلة فبإمكاننا تخصيصها إلى الكويت في النهاية

٣٠ ديسمبر ١٩٣٧

تصرف الآن كما اقترح السيد بجالي

## الملحق (ب)

### اتفاقية عام ١٩٤٤ بين شيخ البحرين وشيخ قطر

اتفق حاكم البحرين وحاكم قطر على استعادة العلاقات الودية بينهما كما كانت عليه سابقا. ويتعهد حاكم قطر بان تبقى الزيارة كما هي دون تغيير او اضافة اي شيء لم يكن موجودا هناك سابقا احتراما لآل خليفه. كما ويتعهد حاكم البحرين بدوره بان لا يقوم، بأي شيء قد يضر بمصالح حاكم قطر. ان هذه الاتفاقية لا تؤثر في الاتفاقيات المعقودة مع شركات النفط العاملة في قطر والتي مصالحها محمية.

(توقيع)

عبد الله بن قاسم آل ثاني

(حاكم قطر)

انني اوافق على الاتفاقية الواردة اعلاه

(توقيع)

سلمان بن حمد آل خليفه

(حاكم البحرين)

ان ما ورد اعلاه هو النسخة الاصلية للاتفاقية الاصلية الموقعة من قبل صاحب المعالي شيخ قطر بحضوره بتاريخ ١٧ يونيو في الدوحة والتي وقعها صاحب المع الى شيخ البحرين بتاريخ ٢٣ يونيو في الرفاع. وقد تم ايداع الوثيقة في الوقت الحاضر لدي دار الاعتماد البريطانية في البحرين.

(توقيع)

ديكنسون

المعتمد السياسي (البريطاني)، البحرين ٢٤ يونيو ١٩٤٤

## الملحق (ج)

مرسوم رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٢

بشأن تحديد عرض البحر الإقليمي لدولة قطر والمنطقة المتاخمة

نحن خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر

بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل وبخاصة على المواد ٢، ٢٣، ٣٤ منه. وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٨ وعلى القانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم دخول وإقامة الأجانب في قطر والقوانين المعدلة له.

وعلى اتفاقية جنيف بشأن البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة الأول للقانون البحار في ٢٩/٤/١٩٥٨

وعلى اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث والبروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة المصدق عليهما بالمرسوم رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٨.

وعلى الاتفاقية الخاصة بإنشاء وصيانة الكابل البحري بين دولة قطر ودولة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة.

المصدق عليها بالمرسوم رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٠.

وعلى الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام ١٩٧٤ التي ووفق على الانضمام إليها بالمرسوم رقم (٨٤) لسنة ١٩٨٠.

وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ التي تم الانضمام إليها في ٢٧/١١/١٩٨٤ بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣١/١٠/١٩٨٤ في اجتماعه العادي رقم ٣٢ لعام ١٩٨٤.

وعلى إعلان وزارة الخارجية الصادر في ١٢/٥/١٣٩٤ هـ الموافق ١٩٧٤/٦/٢ ميلادية.

وعلى اقتراح وزيرى الدفاع والداخلىة وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء.

رسمنا بما هوأت:

مادة (١)

يحدد عرض البحر الإقليمي لدولة قطر بمسافة اثني عشر ميلا بحريا تبدأ من خطوط الأساس التي تحدد وفقا للقواعد المقررة في القانون الدولي.

مادة (٢)

تمارس دولة قطر السيادة على بحرها الإقليمي والفضاء الجوي الذي يعلوه وقاع البحر وياطن ارضه وفقا لاحكام القانون الدولي وقوانين، وانظمة دولة قطر. مع مراعاة حق المرور البري لسفن وطائرات الدول الأخرى.

مادة (٣)

يكون لدولة قطر " منطقة متاخمة " عرضها اثني عشر ميلا بحريا تبدأ من الحد الخارجي للبحر الإقليمي وتمارس عليها الدولة الحقوق والاختصاصات المقررة بموجب احكام القانون الدولي.

مادة (٤)

يصدر مجلس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا المرسوم.

مادة (٥)

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم. ويعمل به من تاريخ صدوره. وينشر في الجريدة الرسمية.

خليفة بن حمد آل ثاني

امير دولة قطر

## ملحق (د)

### بيان صادر عن وزارة خارجية دولة البحرين

ان دولة البحرين تعتبر المرسوم الصادر من قبل دولة قطر يؤثر بصورة اساسية على الوضع الراهن القائم بين البلدين.

وردا على اعلان المرسوم القطري المشار إليه، أصدرت دولة البحرين احتجاجا يوم امس الخميس فيما يلي نصه:

"صرح مصدر مسئول بوزارة الخارجية بأن دولة البحرين تعلن عن احتجاجها الشديد من جراء اعلان دولة قطر باصدارها المرسوم، رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٦ ابريل بشأن تحديد عرض البحر الإقليمي لدولة قطر والمنطقة المتاخمة الأمر الذي يؤثر بصورة اساسية على الوضع الراهن القائم بين البلدين.

كما ان دولة البحرين ترفض رفضا باتا ما يتضمنه المرسوم المذكور من تمديد لعرض البحر الإقليمي لدولة قطر مما يؤثر على حقوق دولة البحرين الإقليمية في المنطقة البحرية التي يشملها المرسوم وبأنها في نفس الوقت تحتفظ لنفسها باتخاذ الخطوات القانونية الضرورية للمحافظة على حقوقها في المناطق التي يمكن ان يشملها المرسوم وبأنها في نفس الوقت تحتفظ لنفسها باتخاذ الخطوات القانونية الضرورية للمحافظة على حقوقها في المناطق التي يمكن ان يشملها مفعول المرسوم المذكور.

ومن الجدير بالذكر ان أهم ما تضمنه المرسوم الصادر عن دولة قطر، والذي تعتبر دولة البحرين بأنه يؤثر تأثيرا مباشرا على حقوق البحرين الإقليمية، ما يلي:

#### مادة (١)

يحدد عرض البحر الإقليمي لدولة قطر بمسافة اثني عشر ميلا بحريا تبدأ من خطوط الأساس التي تحدد وفقا للقواعد المقررة في القانون الدولي.

#### مادة (٢)

تمارس دولة قطر السيادة على بحرها الإقليمي والفضاء الجوي الذي يعلوه

وقاع البحر وياطن ارضه وفقا لاحكام القانون الدولي وقوانين وانظمة دولة قطر.  
مع مراعاة حق المرور البريء لسفن وطائرات الدول الأخرى.

مادة (٣)

يكون لدولة قطر (منطقة متاخمة) عرضها اثنا عشر ميلا بحريا تبدأ من الحد  
الخارجي للبحر الإقليمي - وتمارس ها الدولة الحقوق والاختصاصات المقررة  
بموجب احكام القانون الدولي.

وقد حددت حكومة دولة قطر سريان مفعول المرسوم المشار إليه بتاريخ  
صدوره الموافق لليوم السادس عشر من شهر ابريل ١٩٩٢.

الخميس الموافق ١٦ ابريل ١٩٩٢.

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

61

ARCHIVES

271

EASTERN (ARABIA).

September 29, 1936.

CONFIDENTIAL

SECTION 1.

[B 6114/280/81]

Copy No. 8

*India Office to Foreign Office.—(Received September 20.)*

Sir,

*India Office, September 28, 1936.*

I AM directed by the Secretary of State for India to transmit to you, for the information of the Secretary of State for Foreign Affairs, copy of letters from and to the Petroleum Concessions (Limited) of the 11th, 14th and 16th September, on the subject of the activities of the Petroleum Concessions (Limited) in the Persian Gulf.

I am, &amp;c.

S. F. STEWART.

Enclosure 1.

*Mr. Longrigg to Mr. Clouston (India Office).**Petroleum Concessions (Limited),**London, September 11, 1936.*

My dear Clouston,

AT our meeting in your office a few days ago, when Colonel Fowle was present, you suggested that I should send you a summary of our proceedings, actual and intended, in the region which concerns the Political Resident in the Persian Gulf.

You are, I think, already fully informed on the subject, but perhaps, as you suggested, your information is contained in scattered reports which it would be convenient to summarise. I will therefore do this.

In the Neutral Zone, immediately south of the Kuwait Principality, we hoped, early in the present year, to obtain a concession for the Sheikh of Kuwait's half-rights over the territory: for which purpose we drafted a concession and sent you a copy. Later, however, when our negotiator, Major Holmes, was actually in the field, we were led by the advice of the Foreign Office to renounce the idea of a concession, in view of the delicate inter-State position of the Neutral Zone, and to ask merely for an option on the sheikh's rights. This, in May, it seemed certain that we could obtain. At the last moment, however, the sheikh refused to sign (tempering his refusal with many friendly expressions), and said he would prefer to leave the question temporarily in abeyance. The reason, we believe, was that, owing to his innumeringly friendly relations with Ibn Saud, the sheikh hoped for the reincorporation of the Neutral Zone in his own territories (as was the case previous to the delimitation of the zone), and thus for the power to bestow, not half, but the whole. Both he and Ibn Saud are convinced that the Neutral Zone is rich in oil. We shall probably return to the charge later in this year, in the hope that the sheikh will have modified his position.

In the Bahrain group of islands we intend to obtain a concession for all the territory (including territorial waters) not already leased to the Bahrain Oil Company. Contact was made with the sheikh by Major Holmes and certain amendments to our draft concession—of which you were given a copy—were made by the sheikh. With these we can probably agree. On the financial side we have made what we consider a generous offer, but have not yet the sheikh's reply. I am hoping to discuss the revised draft and offer with Mr. Belgrave within the next few days. The question of ownership of Hawar Island was referred by us to you, and you have replied that it should be considered as Bahrain territory.

The company proposes to make Bahrain the administrative headquarters of its activities, not only in that island, but in the whole Persian Gulf area. It is, therefore, shipping to Manama the necessary equipment for the drilling and geological parties proposed, of which details are given below. Mr. E. V. Packer,

[806 ff—1]



Reference:- F 371 / 1974 ES-15.	PUBLIC RECORD OFFICE					
	1	2	3	4	5	6
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION						

whose appointment as company's manager in that area you have already approved, has paid a flying visit to the Gulf, and will take up his residence at Manama on the 19th October. He will be joined there a fortnight later by geologists and drillers, whose work (as will appear below) will be upon the mainland. Mr. Packer will arrange for his house and office accommodation on his arrival, meanwhile occupying Major Holmes's house. We are at the moment taking in hand, through the Bombay Agency of the Anglo-Iranian Oil Company, the recruitment of certain Indian personnel, which we think will be necessary for our office, our Qatar drilling programme and our Trucial Coast geological programme. We have sent you under separate letter particulars of the Indian personnel we propose to import, and are anxious to observe the proper formalities in this connexion. In the event of our importing a limited number of rig-coolies from Iraq for work on Qatar, we shall obtain the necessary permits in the same way, but shall, of course, do our own recruiting in Iraq. The company's interim agent, pending Mr. Packer's establishment, is Haji Yusif Kanu.

The Qatar Concession remains, at the moment of writing, the property of the Anglo-Iranian Oil Company, who obtained it early in 1935, and followed this by signing a political agreement with His Majesty's Government. Petroleum Concessions (Limited) has now formed a subsidiary, Petroleum Development (Qatar) (Limited), with the object of taking over the concession from the Anglo-Iranian Oil Company. This proposal has, within the last day or two, received India Office consent, and letters to the Sheikh of Qatar, proposing that he agree to the transfer, are being sent by the Anglo-Iranian Oil Company, Abadan, and, we understand, by the Political Resident. The text of Abadan's letter will first have been approved by the Resident. Petroleum Development (Qatar) (Limited) expects, on transfer of the concession, to assume all the obligations *vis-à-vis* His Majesty's Government and the sheikh, which were previously incumbent on the Anglo-Iranian Oil Company. One of these was the drilling of two water-wells on Qatar, and this we propose to carry out during the coming autumn and winter. Qatar will be visited by two of our geologists, Messrs. T. F. Williamson and D. Glynn Jones, early in November, for the purpose of siting the wells in consultation with the sheikh. These will be accompanied, or immediately followed, by Mr. O. S. Dickson, who will be in local charge of the drilling, and by Mr. W. St. G. Hombersley, who will supervise the drilling initially and by subsequent visits. The company will take over the house already hired by the Anglo-Iranian Oil Company at Doha, and will ship from Bahrain the necessary motor vehicles and drilling and other materials.

On the Trucial Coast two-year options were, as you know, obtained by the Anglo-Iranian Oil Company during 1935 from the rulers of five out of the six independent sheikhdoms, Umm-al-Quwain being the exception. You have, of course, copies of these options, which envisage the granting of a long-term concession to the same or an associated company during the period. Copies of draft concessions for the purpose were supplied to you early in the present year and your permission obtained for the arrangement of concessions by our negotiator, Major Holmes. The latter accordingly visited the Trucial Coast in June, found touch with most of the sheikhs and took up his abode at Sharjah for three months. He found the sheikhs largely preoccupied with the pearl-diving season, but was able to make considerable progress with the Sheikh of Dubai, whom he regards as one of the most influential. A concession was arranged with Sheikh Maktum, the text of which has been communicated to you for your agreement. In the end each of the twenty-seven articles were initialled by the sheikh and Major Holmes, but the concession as a whole has not been signed. We understand that the sheikh, having heard that he would be asked to enter into a further agreement with His Majesty's Government on the subject, was unwilling to sign the concession until he knew more of the Government obligations it would involve. We hope that all this may be satisfactorily arranged to permit of signature in the present autumn, when Major Holmes will probably return to the Gulf. Meanwhile, the company hopes to arrange with you the terms of the "Political Agreement" which, we understand, will be necessary in the case of each of the Trucial Coast concessions. The only point, we believe, upon which difference of opinion between the company and His Majesty's Government may occur is in the matter of the latter's requirement for a refinery to be erected on the Arab side of the Gulf, in connexion with oil which may some day be discovered. On this matter the company has recently addressed you in a separate letter.

PUBLIC RECORD OFFICE					
1	2	3	4	5	6
F 371 / 1974			E4-15		
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION					

3

62

It is to be noted that only two of the five option-giving sheikhs on the Trucial Coast have yet signed the security clause propounded to them by the Political Resident, thus securing His Majesty's Government's ratification of the options. The Sheikhs of Sharjah, Ajman and Ras-al-Khaimah have not yet signed. We have invited your attention to possible consequences of this failure to sign, and expressed the hope that the Political Resident will be able to represent the matter to them in such a light that they will sign and thus permit ratification of the options. Without this, we imagine, long-term concessions could scarcely follow, and our field work might, in the meanwhile, be hampered. It is our intention to send our geological mission named above to Dubai about the middle of November, after they have sited the Qatar water-wells. Based on Dubai, where we have leased a house from the sheikh, and on subsequent camps, they will explore the geology of the Dubai-ahu-Dhabi Sheikhdoms, and later, we hope, those of Sharjah and Ras-al-Khaimah.

Major Holmes left the Trucial Coast on the 2nd September and Koweit two or three days later. He will be in England to-morrow, the 12th September, for a short visit of consultation and holiday.

We have intended to approach the Sultan of Muscat and Oman for a concession similar to those proposed for the Trucial Coast, but, owing to his long absence at Dhofar, we have not yet been in touch with him. We have addressed you separately upon this point.

Yours sincerely,  
STEPHEN H. LONGRIGG.

Enclosure 2.

*Mr. Clouston to Mr. Longrigg.*

My dear Longrigg,  
India Office, September 14, 1936.  
WE are very much obliged to you for your letter of the 11th September, summarising your company's proceedings, actual and intended, on the Arab side of the Persian Gulf. This summary will be very useful to us.

There is only one point to which I feel it is desirable to refer at the moment. You mentioned that the question of the ownership of the Hawar group of islands has been referred to the India Office, who have replied that it should be considered as Bahrain territory. In order that there may be no misunderstanding, may I refer to Walton's letter to Skliros, dated the 14th July. It is important that the company should clearly understand that His Majesty's Government's position is as stated in the last sentence of that letter, namely, that, on the basis of the evidence at present before them, it appears to them that Hawar belongs to the Sheikh of Bahrain and the burden of disproving his claim would lie on any other potential claimant. Perhaps you will be kind enough to drop me a line to confirm that the company appreciate the limited nature of the decision given by His Majesty's Government in regard to this group of islands.

Yours sincerely,  
M. J. CLOUSTON.

Enclosure 3.

*Mr. Longrigg to Mr. Clouston.*

My dear Clouston,  
Petroleum Concessions (Limited),  
London, September 15, 1936.  
YOUR letter of the 14th September. The limited nature of the decision given by His Majesty's Government in regard to the Hawar group of islands is clearly understood by the company. When I said in my note that you had replied that Hawar "should be considered as" Bahrain territory, I should perhaps have said "that it might temporarily and provisionally be considered as." My note was aiming at a brevity which I fear it failed to achieve.

Yours sincerely,  
STEPHEN H. LONGRIGG.

Reference - L. 1011/1. (1), 1. 1. 1. 1. 1. 1.	PUBLIC RECORD OFFICE					
	1	2	3	4	5	6
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION						

C O P Y

33

A G R E E M E N T

The Ruler of Bahrain and Ruler of Qatar agree to the restoration of friendly relations between them as they were in the past. The Ruler of Qatar undertakes that Zubara will remain without anything being done in it which did not exist in the past. This is from consideration and reverence to Al Khalifah. The Ruler of Bahrain, also, on his part undertakes not to do anything that might harm the interest of the Ruler of Qatar. This agreement does not affect the agreement with the Oil Company operating in Qatar whose rights are protected.

(Sd.) Abdullah bin Qasim al Thani  
(Ruler of Qatar)

I am in agreement with the above agreement.

(Sd.) Salman bin Hamad al Khalifah  
(Ruler of Bahrain)

The above is a true copy of the original agreement which was signed by His Excellency the Shaikh of Qatar in my presence on June 17th at Doha and which was signed by His Highness the Shaikh of Bahrain on June 23rd at Raff'a. The document has now been deposited in the Political Agency Bahrain.

24th June 1944.

(Sd.) ? Dickinson,  
Political Agent, Bahrain.

2 S/C

19

SECRET

POLITICAL AGENCY,  
BAHRAIN,  
No.C/L-161 30th April, 1949

To

His Highness Shaikh Sir Salman  
bin Hawad Al Khalifah, KCIF.,  
Ruler of Bahrain.

After Compliments,

Under instructions from His

Majesty's Government I have the  
honour to reply to your letter of  
the 19th Safar 1367, on the subject  
of the division of the sea-bed  
between Bahrain and Qatar as follows.

2. In the first place I am to  
point out that in making a division  
of the sea-bed between Bahrain and  
Qatar it was the desire of His  
Majesty's Government to follow  
principles of equity, and, had no  
other factors been present, a median  
line between the island of Bahrain  
and the peninsula of Qatar would  
have been followed. As, however,  
in 1939 His Majesty's Government  
recognised the Hawar group of  
islands as appertaining to Bahrain  
and it has also been held that the  
sovereignty of Bahrain over the  
Dibal and Jaradeh shoals, is  
established, these islands and  
shoals have been allotted to  
Bahrain although they fell on the  
Qatar side of a median line.

دار الاحكام البريطانية  
في البحرين  
مسدد سي/ل-161  
٣٠ أبريل ١٩٤٩ الموافق ٢ رجب ١٣٦٨  
السيد -  
حفظه الأكرم الأتم حيد النعم  
صاحب السمو الشيخ سر سلطان بن حمد الخليفة  
كي سي/ل-161. يحاكم البحرين المحترم.  
بجد السلام والتواضع من محكم وتقديم  
الاحترام اللائق لتمام سعادتكم.  
بناءً على تعاليم حكومة صاحب  
الجلالة في الترف بأن أوجب على كاتبكم  
المؤرخ ١٩ صفر ١٣٦٧ حول مزج  
تقسيم قاع البحر بين البحرين ونظر كما يلي:  
١. على باكي ذي بدء أن أمين  
أتمه في حين القيام بتقسيم  
قاع البحر بين البحرين وقطر  
لقد كانت رغبة حكومة صاحب  
الجلالة أن تتبع مبادئ  
العدالة، وسوا لا وجود  
عوامل أخرى لا تتبع  
خط متوسط بين جزيرة  
البحرين وشبه جزيرة قطر  
ولكن بما أنه في عام  
١٩٣٩ اعترفت حكومة  
صاحب الجلالة بمجموعة  
جزر حوار كاتبة للبحرين  
و أجب أيضاً أن سيادة  
البحرين على "نصوك" ديبال  
وجرادة ثابتة لأن هذه  
الجزر و "النصوك" قد  
خصصت للبحرين في  
حين أنهما تقع في  
جانب قطر من الخط المتوسط.

٣. أما بخصوص التقلية  
 الواردة في الفقرة ٣ من  
 كتاب سموكم، خصوصاً أنه في  
 عام ١٩٣٨ عندما جرت المفاوضات  
 بين سموكم وشركة امتيازات  
 النفط المحدودة بنعموس  
 "السلطة الاضافية" قد جازت  
 خارطة بيّن فيها مساحة أكبر  
 بكثير من تلك البحر كابتة  
 للحسين من تلك التي خصت  
 لها الآن، وأنه من الصحيح  
 أيضاً أن المعتمد السياسي  
 كان حاضراً أثناء المباحثات  
 وأنه لم يشر أي اعتراض  
 عن الخارطة - فهو أن هذا  
 لا يمكن اعتباره كدليل على  
 أي قبول من جانب حكومة صاحب  
 الجلالة لتحدد المطالب بهذا  
 الحد من جانب البحرين، وفي الواقع  
 أبلغت شركة امتيازات النفط المحدودة  
 في حينه بأنه في حالة تقدم  
 شيخ قطر بأي مطالب بشأن أي  
 جزء من المساحة، فإن سمو  
 هذه المطالبات يتوجب أن يمتنع  
 عنها بموافقة حكومة صاحب  
 الجلالة وذلك بمذمة الوكيل إلى قراره  
 وينسدر أن لم يجر تلميح مماثل  
 إلى الرحيم والد سموكم في  
 نفس البورتة فهو أنه من  
 الواضح الجلي بأن مجرد أن  
 جرت مفاوضات بين حكومة  
 البحرين وبين شركات النفط حول  
 مساحة معينة لا يمكن اعتباره شيئاً  
 إلى الأبد مطالبات البحرين بتلك  
 المساحة، وفي الضميمة

3. With regard to the point raised in paragraph 3 of Your Highness' letter, it is true that in 1938 when negotiations took place between Your Highness and Petroleum Concessions Limited regarding the "additional area" a map was prepared in which a considerably larger area of the sea-bed was shown as belonging to Bahrain than that which at present has been allotted to her, and it is also true that the Political Agent was present during the discussions and that he raised no objection to the map. This cannot, however, be taken as implying any acceptance by His Majesty's Government of the boundary then claimed on behalf of Bahrain and, in fact, Messrs. Petroleum Concessions Limited were informed at the time that if the Shaikh of Qatar were to advance claims to any part of the area, such claims would have to be considered by His Majesty's Government with a view to reaching a decision. No similar communication appears to have been made to Your Highness' late father at the same time, but it is quite clear that the mere fact that negotiations took place between the Government of Bahrain and certain companies for a specified area cannot be regarded as establishing for ever Bahrain's claims to that area. On

F0101643

الحالية كان من الطبيعي أن  
تتطرر حكومة صاحب الجلالة  
نسي مطالبات وحقوق كل  
من البحرين وقطر وقد  
أعطت حكمها بموجبه .  
\*٤\* بالاشارة الى الفقرة ( )  
من كتابكم يجب أن أبين لسديكم  
بأن " الشفت " الضواحل  
التي تصل الى تشيخين اليه  
يحد طول الطريق من قطر  
الى سكرة وأبه على  
أساس الضائعات التي تتخلوها  
فان قطر يمكن اعتبارها أقرب الى  
نسي " شفت " ديبل وجرادة من  
البحرين و نظراً للاسباب التقنية في  
فقرة ٢، فان شفت " ديبل وجرادة  
تعد أقرب لسورك ولكن  
حسب مبدأ العدالة فان تقسيم  
تلك البحر ضمن هذه الصلحة  
بأسسته هو لاء الفئتين يجب أن  
يتبع خطاً متوسطاً .  
\*٥\* بالاشارة الى الفقرة .  
من كتاب سورك بخصوص جزيرة  
جبلان - لم تكن هذه الجزيرة مذكورة  
بصلية خلاصة في المراسلات  
التي انتهت باعتراف  
حكومة صاحب الجلالة بملكية  
البحرين لجزر حوار و بما أن  
التحقيق في المكان بالذات قد  
أظهر بأنها منصفة من ناحية  
جزر حوار بتأثير عميق و بالأسرى  
جزر من واجهة رأس عونت على  
من هو تسطر لا من ناحية  
جزر حوار، لقد تقرر بأنه

the present occasion, His Majesty's  
Government have naturally had to  
consider the claims and rights of both  
Bahrain and Qatar and have made their  
award accordingly.

4. With reference to paragraph  
4 of your letter, I am to point out  
to Your Highness that the long  
continuous shoal to which you refer  
stretches the whole way from Qatar to  
Sitrah and that on the basis of the  
arguments you use, Qatar could be re-  
garded as having a better claim to the  
Dibal and Jaradah shoals than Bahrain.  
For the reasons stated in paragraph 2  
above the Dibal and Jaradah shoals have  
been awarded to Your Highness, but on  
the principle of equity the divisions  
of the sea-bed within this area apart  
from these two shoals must follow a  
median line.

5. With reference to paragraph  
5 of Your Highness' letter regarding  
the island of 'Jinan' this island was  
not specifically mentioned in the  
correspondence which ended with the  
recognition by His Majesty's Govern-  
ment of Bahrain's ownership of the  
Hawar Islands and as an exam-  
the spot has shown that it is  
from the Hawar Group of Islands by a  
deep channel and is rather part of the  
Ras Awairat Ali feature of the mainland  
of Qatar than of the Hawar group of  
islands, it has been decided that it

لا يمكن اخباراً أن خصصت من  
 الى البحرين بموجب ابرام  
 ١٩٣٩ وأنها تخضع حقاً لقطر.  
 ٥٦. وعليه يجب علي ابلغ سموكم بأن  
 حكومة صاحب الجلالة بعد  
 القدر بتقصي الدقة في الاعترافات  
 الشارة من جانب سموكم نسي كتابكم  
 الذي صو حدر الاشارة لم  
 تجد سبباً وجوهاً لتعديل القرار  
 بخصوص تقسيم تلج البحر بين  
 البحرين ولقطر والذي  
 نقل نسي كتابي رقم  
 سي/ ١٢٢٦ الصادر  
 ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ وعليه  
 فان من لي أن أطلب  
 من سموكم استتبار  
 ذلك القرار كقرار  
 نهائي.

٥٧. وأن علي مرة أخرى أن أبين  
 بأن قرار حكومة صاحب الجلالة ينسجم  
 الى الحق في تلج البحر فقلو أن الحق  
 الخاصة بالملاحة والعيد والحقن الأخر  
 نسي المياه فوق تلج البحر لن تتأثر  
 بأي وجه بذلك. وأن مطالبات  
 سموكم بالحقن في تلج البحر خارج المياه  
 الاتية سوف لا تكون نافذة الخمسول  
 الى أن يصدر سموكم اقراراً مناسباً  
 سيصدر سموكم بشأنه عن ما قريب  
 وفي الختام أقدم لسموكم احتراماتي  
 الفاتحة ودمج مبرورين.

cannot be regarded as having  
 been allotted to Bahrain by the  
 Order of 1939 and that it rightly  
 appertains to Qatar.

6. I am accordingly to inform  
 Your Highness that His Majesty's  
 Government after making the most  
 careful consideration of the  
 objections raised by Your Highness  
 in your letter under reference  
 have found no good reason for  
 amending the decision regarding the  
 division of the sea-bed between  
 Bahrain and Qatar which was con-  
 veyed in my letter C/1226 of the  
 22nd December 1947, and I must  
 accordingly ask Your Highness to  
 regard that decision as final.

7. I am once more to point out  
 that His Majesty's Government's  
 decision refers to rights in the  
 sea-bed only and that navigational  
 fishing and other rights in the  
 waters above the sea-bed are in  
 no way affected by it. The claims  
 of Your Highness to rights in the  
 sea-bed outside territorial waters  
 will not become effective until  
 Your Highness has issued a suitable  
 proclamation regarding which Your  
 Highness will be given advice  
 shortly.

Usual Ending.

Sd. C.J.Pelly.

HIS BRITANNIC MAJESTY'S  
 POLITICAL AGENT, BAHRAIN.

بمتمد الدولة البريطانية في البحرين.  
 ٥٨١

Reference - 154/1516/154

PUBLIC RECORD OFFICE

1 2 3 4 5 6

1 2 3 4 5 6

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

62

في البحرين . No.C/Q-23. Political Agency,  
 ٢٢ مئذد سي/كيو - Bahrain,  
 في ٢٥ جنوري ١٩٥٠ الموافق ٥ ربيع الثاني ١٣٦١ 25th January, 1950.

To

His Excellency Shaikh Ali  
 bin Abdullah Al Thani,  
 Ruler of Qatar.

السـ  
 حفرة الاكرم الانعم صاحب السعادة الشيخ علي بن  
 عبد الله القاسم للثاني - حاكم قطر -  
 المحترم  
 بعد السلام والسؤال من صحتكم وتقديم الاحترام  
 اللائق لتمام مباديكم .  
 انني اعطيت مباديكم حول موضوع النزاع  
 القديم العهد بين البحرين وقطر حول مسألة  
 زيارة . لقد طلبت من صديقي  
 صالح السانع ان يجيء السيد البحريني  
 كينيا اشكن من ايشاح الوفاء العالي  
 له . وقد تمت بذلك الامر نظراً  
 لوكمة بسيطة لم اشكن من  
 السفر الى قطر مرة ثانية  
 لا ترى كما دتكم ، الامر  
 الذي كنت افضل ان اقبله .  
 وعلى كل فان صالح السانع  
 سيكون لي استطاعة ان  
 يبين لتمامكم ما جرى بيننا من  
 بحث وسأحاول في هذا الكتاب لا يسط  
 بايجاز المرحلة التي وصلت  
 المسألة اليها والطريقة التي  
 يجب لي رأيي ان تمس  
 بسوجيها .  
 ٠٢ ما من أحد يحب ان يكون هناك  
 دعاء من وتنا لرب من البحرين  
 وقطر وهذا مما لا يلهي أحد  
 لا سيما دتكم ولا سموتينج

After Compliments:

I am addressing Your Excellency on the subject of the long standing dispute between Bahrain and Qatar on the question of Zubarah. I asked our friend Saleh al Mani' to come to Bahrain so that I could explain the present position to him. I did this as owing to slight indisposition I have been unable to travel to Qatar again to see Your Excellency, which I should have preferred to do. However Saleh al Mani' will be able to explain what we have discussed to Your Excellency and I shall endeavour in this letter to state briefly the stage to which the matter has reached and the way in which in my opinion it should be settled.

2. No one wishes that there should be hostility and discord between Bahrain and Qatar and this benefits no one, neither Your Excellency ....



شيخ البحرين ولا محمود  
 أي القطريين وأنه لمن  
 رغبة حكومة صاحب الجلالة  
 المادة لسي أن توقف  
 مثل هذه المداوة والتنازل  
 وبدلاً من أن يتبوتنذا فأنني  
 أعان أن يكون من المحتمل أن  
 تتزايد بكمرازا لم يتعاون  
 سعادتكم نحو الوصول إلى  
 تسوية. ولما إذا مادت الأحوال  
 بين القطريين إلى ما كانت عليه  
 قبل اتنا لجة عام 1944 (مستط  
 كانت طرق الأغسل والمنطاه  
 مغلقة تقريباً) لأن ذلك  
 ما يؤثراً مدياً ليس  
 بمحموب القطريين لمسب  
 بل وبأعمال الشركة  
 التي تعمل لسي ببلدكم  
 وطيه فأنني أكرراً أنه من  
 بالضرورة الوصول إلى تسوية  
 فسي أسرع وقت ممكن.  
 3- إن مثل هذه التسوية أمر  
 بسيط. إن صاحب السمو شيخ البحرين  
 لا يطالب بالسيادة على زبارة أو  
 على أي جزء آخر من ماطمة  
 قطر كما وأنه لا يطالب  
 بأي حق لسي المنطاه أو أية مادة  
 أخرى تحتويها. وكلنا يريد  
 أن يرسل أبقاه بمسوا شجهم  
 للمرعى إلى سا حدة زبارة

Excellency nor His Highness the  
 Shaikh of Bahrain nor the people  
 of either country and it is the  
 sincere wish of His Majesty's  
 Government that such enmity and  
 discord should cease. Instead of  
 doing so, it is, I am afraid, likely  
 to increase considerably if Your  
 Excellency does not co-operate in  
 towards reaching a settlement.  
 Should conditions between the two  
 countries revert to those before  
 the 1944 Agreement (when traffic  
 between the two countries was vir-  
 tually closed), this would adversely  
 affect not only the people of the  
 two countries but the operations  
 of the oil company operating in  
 your country. It is therefore,  
 I repeat, necessary to reach a set-  
 tlement as soon as possible.  
 3. Such a settlement should be  
 a simple matter. His Highness the  
 Shaikh of Bahrain does not claim  
 sovereignty over Zubarah or any  
 other part of Qatar territory, nor  
 does he claim rights to oil or any  
 other material therein. He merely  
 wishes to send his dependents with  
 their flocks for grazing to the  
 Zubarah ..

Reference:-	PUBLIC ORDER OFFICE				
٦٥ ١٧١٦ / ١٥٤	١٠٢٠٤٤٤	1	2	3	4
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION		1	2	3	4

64

- ٣ -

دون مراقبة من أي أحد وبدون  
 لشرط الجوارك والقيود الأخرى  
 مسلح مثل هؤلاء أشخاص  
 كما كانت العادة في الماضي  
 وأن ترتيباً يسمح بهذا الأمر  
 بسيط بين بلدين مرابين صدقاً  
 ويشمل هذه الترتيبات موجودة  
 بين الكويت والسعودية والأردن  
 من جهة والمملكة العربية  
 السعودية من جهة أخرى  
 حيث تطوف قبائل القبائل بحرية  
 بين القطرين الذين هما  
 طرفان في مثل هذه الترتيبات  
 وطبعاً لا تنفي أن كل من يمس  
 سعادتك هذا الاقتراح نظراً  
 وأن يأخذ بشعور المسئولين والمعالين  
 من الرجال في الأمر وأن لا  
 يستهوى من جانب أولئك الذين لهم آراء  
 التعميمية والذين همما قائلو  
 كما هم لا يتشرون تسمية  
 من قلوبهم أن اليوم الذي  
 يستحق فيه لهذه  
 الآراء قد ذهب وتلد أن الآن  
 للتصحيحه التي أكثرنا  
 بأن تظهر  
 ٤ - أنني أؤمل أن أزرع سعادتك  
 قريباً وأن أبحثنا السائلة أهدد معكم  
 ثم أوصول إلى حل يقبل سيكون معتدلاً  
 الطرفين. أنني أؤمل من أن سعادتك في صحة جيدة  
 وفي العظم أؤمل سعادتك احتياطياً  
 الكفيلة ودته محروسين.

معتد الدولة البريطانية في البحرين

Zubarah area without supervision  
 from anyone and without the imposi-  
 tion of Customs or other controls  
 on such people, as was the custom  
 in the past. An arrangement to  
 allow this is a simple matter bet-  
 ween the two friendly Arab States  
 and such arrangements exist between  
 Kuwait, Iraq, and Jordan on the one  
 hand and Saudi Arabia on the other,  
 where tribesmen wander freely bet-  
 ween the two countries who are  
 parties to such arrangements.  
 I hope therefore that Your Excellency  
 will give the deepest consideration  
 to this proposal and will take the  
 advice of responsible and sensible  
 persons in the matter and will not  
 be influenced by those whose opi-  
 nions are bigoted and who, what-  
 ever they may say, do not wish in  
 their hearts for a settlement.  
 The day for listening to the opi-  
 nions of such persons has passed  
 and it is now time for more reason-  
 able counsel to prevail.

4. I hope shortly to visit  
 Your Excellency and to discuss this  
 matter further with you and then  
 to reach a favourable settlement  
 which will be fair to both sides.  
 I trust Your Excellency is in the  
 best of health.  
 Usual ending.

Sgd. C.J. Pelly  
 H.B.M.'s Political Agent.

reference:-		PUBLIC RECORD OFFICE							
٦٧	١٥١٦/١٥٤	١٥١٦	٤٤٤٤	١	٢	٣	٤	٥	٦
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION									

دارالاستمداد البريطانية

في البحرين

مسدد سي/ال-٦١

في ١ فبراير ١٩٥٠ الموافق ١١ ربيع الثاني ١٣٦٩

57

No.C/L-61.

Political Agency,  
Bahrain,  
1st February, 1950.

To

His Highness Shaikh Sir Salman  
bin Hamad al Khalifeh, K.C.I.E.,  
Ruler of Bahrain.

After Compliments:

With reference to our conversation of this morning, I have the honour to request from Your Highness an estimate of the number of people and their description and the amount of supplies they would take with them and be sent in the event of their going to the Zubarah area; provided of course it could be arranged that they went there without supervision from the Qatar authorities or payment of Customs to them and that at the same time the fort at Zubarah could be left empty.

Usual ending.

Sgt. C. J. Peck.

H.B.M.'s Political Agent.

السـ

حفرة الأكرم الأقدم حميد الشيم صاحب

السوا الشيخ سرسلان بن حمد الخليفة -

كي سي آي سي، حاكم البحرين - المحترم

بعد السلام والسؤال عن صحتكم وتقدير الاحترام

اللاتي لتمام سمركم

بالامارة السباحة التي جرت بيننا

هذا الصباح لي الشرف بان اطلب من

سركم احصاء لمسدد الأشخاص

سجاً وما فهم وتقدير السؤل التي

تأخذ معهم وترسل لي حالة

ذها بهم الس الحاجة

زبارة، وهذا طبيعاً ليس

استراضاً انه يمكن ترتيب رؤسهم

الس هناك من دون مراقبة

سلطات قطر أو دفع رسوم

جمركية لها وليس ان تترك

قلمة زبارة خالية لسي

الوقت نفسه

وفي الغتام أقدم لسركم احتراماتي الطاعة

ودم محروسين

معتد الدولة البريطانية في البحرين

PUBLIC RECORD OFFICE					
1	2	3	4	5	6
Reference:- FW 1016/154			1012449		
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION			1	2	

58

Translation of letter No.489, dated the 4th February, 1950, from His Highness the Ruler of Bahrain, to the Political Agent, Bahrain.

=====

After compliments,

We have the honour to acknowledge the receipt of your esteemed letter No. C/I-61, dated the 1st February, 1950, equivalent to the 11th Rabi Ath-Thani, 1369, in which you were so kind as to refer to the conversation which had taken place between us and in which you asked for an estimate of the number of people and their description and the amount of supplies which they would take with them to Zuharah area without supervision from Qatar authorities or payment of Customs to them (provided) that the Port of Zuharah would be left empty.

Before anything else, we thank Your Honour for the efforts made by you in mediating between us and in removing the obstruction on the part of the authorities practised towards us in that area, and in immunising the fort from the control to which it was subjected. Your efforts which we and our people in general appreciate, multiply our joy.

Your Excellency! the number of the people approximates 150 to 200 persons with their homes and the supplies amount to 70 to 80 bags rice or wheat or flour plus an equal amount of dates a month. We will, deo volente, write to you in detail very shortly.

Usual ending.

دار الاتحاد البريطانية في البحرين  
 مسدد سي/كيو-٣٢ No.C/Q-32. Political Agency,  
 ٧ فبراير ١٩٥٠ الموافق ٨ ربيع الثاني ١٣٧٠ Bahrain,  
 7th February 1950.

السيد - To.

حفرة الاكمم الالتم صاحب السعادة  
 الشيخ طي بن عبدالله الثاني - حاكم  
 قطر - المستقر  
 His Excellency Shaikh Ali  
 bin Abdullah Al Thani,  
 Ruler of Qatar.

بعد السلام والسؤال عن صحتكم وتقديم الاحترام  
 الالتم لسقام سعادتكم  
 After Compliments:  
 I have the honour to refer to

لي السيد بان اشير الى المباحثه  
 التي جرت بيننا منذ اسبوع في  
 الدوحة ولا تزال بانني قد تلست  
 بسرور زيارتكم وانا في  
 ملى زيارة عدد محدود من اتباع  
 سمو شيخ البحرين لساحه  
 زياره لاجل الرعى الخ من  
 دون مراقبه اى احد ومن ذن  
 ان يكون مرصده للرسامات الجبركية  
 وذلك ملى شرط ان تكون سيادة  
 وشرف وحقق سعادتكم المادية  
 لى زيارة صانه وملى ترك  
 قلعة زياره عاليه لى لى  
 الوقت شرطه ان يلمن  
 ان لا يحلها اى  
 احد.  
 our conversation which took place a week  
 ago at Doha and to say that  
 I noted with great pleasure that  
 Your Excellency agreed to a specified  
 number of the dependents of His  
 Highness the Shaikh of Bahrain visit-  
 ing the Zubarah area for grazing etc.,  
 without supervision from anyone and  
 without being subject to Customs for-  
 malities, provided that Your Excel-  
 lency's sovereignty, honour and  
 material rights in Zubarah are safe-  
 guarded; and at the same time to  
 leaving the fort at Zubarah empty  
 provided it is guaranteed that no  
 one will occupy it.

٢. لقد تشارت الان مع سمو  
 شيخ البحرين السدي ابلغني  
 بان مسدد الاشخاص الذين  
 يرغب لى ارسالهم السى  
 زياره يبلغ حوالى مائة وخمسون الى  
 مائتين لترى عيائهم والمؤن التي  
 يريد ارسالها تبلغ الممن الى  
 الثمانين كيسا من الرز والبنطه  
 او الدقيق معا في اليها كنية مائة  
 من التركل شهر ومن الهديسي انه  
 لا شيخ  
 2. I have now consulted His  
 Highness the Shaikh of Bahrain, who  
 informs me that the number of people  
 he would wish to send to Zubarah  
 amounts to about 160 to 200 persons  
 with their tents and the supplies  
 he would wish to send them amount to  
 70 to 80 bags of rice or wheat or  
 flour plus an equal amount of dates  
 per month. Neither the Shaikh of  
 Bahrain ....

- ٢ -

-2-

لا شيخ البحرين ولا أحد من أتباعه سوف يقوم بأي بناء في ساحة الزبارة . وبما هذه الامتيازات فان الجمارك التي تصل البحرين برس الترانزيت الى قطر ستفرض عليها رسوم بمعدل اثنين في المائة فقط الا ان الامر الذي سيسترف سعادكم بأنه امتياز كبير للغاية .

٣ . وها اننا الان انكمب لاطلب من سعادكم ( ١ ) بأن تزلخوا حالا جميع المراقبة وموظفي الجمارك وغيرهم من ساحة زبارة ( ٢ ) وان تجزئوا الحرس والعلماء واي شخص اخر من اللقطة بالزبارة تاركين بذلك اللقطة خالية .

وارجوا ان تجبوني عند الجواب بانكم قد اتخذتم هذه الخطوات . وعندئذ سأعبر شيخ البحرين بأن في وسعي ان يدع لرجاله كما حدوا بان يزوروا الساحة .

٤ . اما بخصوص سائلة السلطة القضائية فانه من الاحسن ، لئلا لو حصل أي نزاع نتيجة لهذا الترتيب ، ان يقدم الي أو الى القاضى السياسي بالذمه لئلا يفتنه . وفي الغتام اقدم لسعادكم احتراماتي اللطيفة ودعتم محرومين .

Bahrain nor any of his people would of course undertake any building in the Zubarah area. In return for these privileges, goods in transit through Bahrain for Qatar would only be charged duty at 2%, which Your Excellency will agree is a very considerable concession.

3. I am writing now to ask Your Excellency forthwith to (1) remove all supervision and Customs and other officials from the Zubarah area, and (2) remove all guards, watchmen, and any other persons from the fort at Zubarah leaving the fort empty.

Please inform me by return that you have taken these measures. I shall then tell the Shaikh of Bahrain that he may let his people as specified visit the area.

4. As regards the question of jurisdiction, it will be better, if any dispute arises as a result of this arrangement, that it should be referred to myself or to the Political Officer at Doha for decision.

Usual ending.

Sgd. C. F. Pelly.

H. B. M.'s Political Agent.

معتد الذولة البريطانية في البحرين

دارالاضاد البريطانية في البحرين  
 عدد س/كيو-44 No. C/4-44. Political Agency,  
 في ٢٣ فبراير ١٩٥٠ الموافق ٧ جمادى الأولى ١٣٦١. Bahrain,  
 23rd February, 1950.

الى

حضرة الامير الانعم صاحب السعادة الشيخ  
 علي بن عبد الله الثاني - حاكم قطر -  
 المحترم

His Excellency Shaikh Ali  
 bin Abdulah al Thani,  
 Ruler of Qatar.

بعد السلام والسؤال عن صحتكم وتقدية الاحترام  
 اللاتين لتمام سعادتكم

After compliments

I have the honour to acknowledge the receipt of Your Excellency's letter dated the 15th February, 1950, and to state that

لبي الشريف بان اعترف باستلام كتاب سعادتكم  
 المؤرخ ١٥ فبراير ١٩٥٠ ولا ذكر بانني قد  
 لاحظت استياء واندي مستحبا  
 لسعادتكم فليس تعبا ونكم  
 فني سبيل انهاء النزاع  
 بين قطر والبحرين

I have noted with pleasure the contents therein and I am grateful to Your Excellency for your co-operation towards ending the dispute between Qatar and Bahrain.

١. عسى ان عناك نقطة  
 اقلن عليها اهمية

2. There is one point however to which I attach particular importance and on which I must again address Your Excellency. When

خاصه والتي يجب علي  
 ان اغا طلبكم حولها - منذ ما  
 تكلمت معكم بتاريخ ٣٠ من

I spoke to you on the 30th of January at Doha, you assured me that you would withdraw all your people from your fort provided I would guarantee that no-one else would occupy it. I was therefore surprised to see from Your Excellency's letter that you have left two guards in the fort. I must request that these be removed forthwith and that Your Excellency inform ....

شهر يناير لسيادة  
 اكدتم لدي بانكم سوف  
 ترحبون جميع رجالكم  
 من قلعتكم فليس شرط  
 ان اضمن بان لا يعطها اي  
 شخص آخر - وعليه  
 فقد كنت قد عشتا لاريد من  
 كتاب سعادتكم بانكم  
 اتيتم حارسين في  
 القلعة - فمن الواجب  
 علي ان اكتب ربا ان يزل  
 هذان حارسا وان يعبرني

Reference:- ١٧١٤ / ١٤٤٠

1 2 3 4 5 6

1 2

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

47

- ٢ -

سماحتكم بأنه قد تم ذلك.  
وأن لا أحد من خارج بلادكم  
سوف يدخل القلعة.

٢. انتم، وأن بائكم توافقتم بأن  
هذه المسألة مسألة إزالة مخممين  
تقتضي حد ذاتها مسألة  
بسيطة وأن وجود أو عدم  
وجود حارسين لا أكثر يجب  
لا يسمح له بأن يؤثر على  
تسوية بين بلد بين.

وانني متيقن بأن سماحتكم سوف  
يدرك ذلك وأنه سوف يزيل هذين  
الحارسين حالاً.

٤. وعند سماعي من سماحتكم  
بأن هذين الرجلين قد أزيلوا نأطلب  
من شيخ البحرين بأن ينفذ هذه  
من أنه ستجيب اثنين في الساعة كرسوم  
ترانسيت على بضائع قطر فقط.  
انكم سوف تقدر رون بأن قاهل  
ازالة شخصين مستألفون في  
الواقع اشياء زائداً وى  
الاجنبيات.

٥. أما المسائل الأخرى  
التي يذكرها سماحتكم  
أن من السكاح يتمدير  
الباكاهه والغمر من  
البحرين إلى قطر  
واعلم انهما مرمعين  
مدرسيات الجوازات لها نسبه  
شلاله مع الوضوح الرئيسي  
وانني وايضاكم سننتليح

-2-

inform me that this has been done.

No-one from outside your country  
will occupy the fort.

3. I am sure you will agree  
with me that this matter of the  
removal of only two men is in itself  
a small matter and the presence or  
absence of only two watchmen should  
not be allowed to prejudice a set-  
tlement between two countries.

I am sure Your Excellency will  
realize this and will remove these  
two men forthwith.

4. On hearing from Your Excel-  
lency that these two men have been  
removed, I will ask the Sheikh of  
Bahrain to carry out his promise  
that only 2% transit dues should  
be levied on goods for Qatar.  
You will appreciate that in return  
for the removal of two men you are  
in effect receiving a concession  
worth thousands of pounds.

5. The other matters which  
Your Excellency mentions, i.e.,  
about the allowance of the export  
of fruit and vegetables from Bahrain  
to Qatar and the exemption of cer-  
tain persons from passport formal-  
ities, are not relevant to the  
main question, and you and I will,

Insha'allah ..



Reference:-	PUBLIC RECORD OFFICE					
١٧٠ ١٧١٤ / ١٥٤١	١٠	٢	٣	٤	٥	٦
	١	٢	٣	٤	٥	٦
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION						

44

- ٢ -

ا نشاء الله بحسب ما في  
 تاريخ قادم .  
 ٦ - هذا وانني متوقع استلام  
 جواب من سعادتكم الذي اؤمل  
 ان ينفع حدا لهذا النزاع  
 المشكوك . هذا وانني على يقين  
 من ان سعادتكم يتتبع بمحسنة  
 جيدة .  
 وفي الختام اقدم لسعادتكم احتراماتي  
 الطائفة ودنتم محروسين .

معتد الدولة البريطانية في البحرين .

-3-

Inshu'allah, be able to discuss  
 them at a later date.

6. I am looking forward to  
 receipt of a reply from Your Excel-  
 lency which I hope will put an end  
 to this unfortunate dispute.

I trust that Your Excellency is in  
 the best of health.

Usual ending.

Wd. C. J. Kelly.

H. L. W.'s Political Agent.

Reference:-		PUBLIC RECORD OFFICE					
10	100	154	11	12	13	14	15
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

34

دار الاتحاد البريطانية في البحرين

No. G/Q-69.

Political Agency,  
Bahrain,  
20th March, 1950.

عدد سن/كيو-٦١

خبرني ٢٠ مارس، ١٩٥٠ الموافق ٢٠ جمادى  
الاول، ١٣٦٩.حذرة الاكرم الانعم صاحب السعادة الشيخ  
علي بن عبد الله الثاني حاكم قطر المحترم.

To

His Excellency Sheikh Ali  
bin Abdullah al Thani,  
Ruler of Qatar.بعد السلام والسؤال من صحتكم بتقديم الاحترام  
الذي بقل سعادتكم.

After Compliments:

أؤيد ان اقدم تمبريا تشكراتي  
لسعادتكم على كتابكم المؤرخ  
في ٥ مارس، ١٩٥٠ عن موضوع  
الزيارة والخطاب الذي من  
ارسله وسر اجراء القرار الذي  
تقبله شكري سعادتكم  
شكرنا في حينما زرتكم  
في السعودية في ١٢ من مارس  
وانني بقل الحزن اهنئ  
سعادتكم على تواركم المنى  
على السعادة ومد التبر والذى  
سيستمر بفضل الله به اليكم  
مايلة سنين مدة واتسه، اننا نأمل  
سماحة عند جيد من السعادة  
والتعاون بين بلادكم وبلاد البحرين وانني  
مخير نغلة الرئيس كيد انكم  
استبتم لانسياته على الوجه  
اللائق ومن التماس العونة  
التي ووت من ذلك ارجو  
ان سعادتكم قد استمدتم محترم  
بعدما اضراها من شوك المفيد  
وانكم الآن في اتم الصحة والمقامة  
اقد اليكم الطيب تهنيتاتي  
لنجاحكم في جميع تعهداتكم بنجاح.

I wish to tender my written  
thanks to Your Excellency for your  
letter dated the 5th March, 1950, on  
the subject of Zubarah - the letter  
for which, and for the decision which  
it conveyed I verbally thanked Your  
Excellency when I visited you at Doha  
on the 13th of March. I congratulate  
Your Excellency most sincerely on  
your statesman-like decision which  
will rebound to your credit for many  
long years and wishes in, I am sure,  
a new era of friendship and co-operation  
between your State and the State of  
Bahrain. I am informing His Excellency,  
the Political Resident of how completely  
you have complied with his wishes and  
of the excellent results which have  
followed therefrom. I trust that  
Your Excellency has recovered from  
your slight indisposition and that  
you are now in full health. I offer  
my best wishes to you for your success  
in all your undertakings, a success

for which ...

1871		1000		1000		1000		1000		1000	
1871		1000		1000		1000		1000		1000	
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION											

٢٤٦

- 3 -

له العناية السعيدة لسائنا  
وتعاونكم في هذه المسألة  
غير غيرتناؤنا بالتوفيق .  
٢ سألنا من الفاهم  
السياسي ان يكتب لعمادكم  
عن السائل الاخرى التي  
ذكرتم عنها في هذا الخرج .  
٣ اننا نطمئن ان اؤكد لعمادكم  
بانني طرانا ان ارد انكم لا تشكدون  
ان نسروا نتيجة الاتيانات التي  
قدمتموها عن الزيارة .  
وفي الختام اود لعمادكم احتراماتي  
القائمه بدتكم محرومين .  
معتمد الدولة البريطانية في البحرين .

for which the happy issue of our  
efforts and your co-operation in this  
matter is a most auspicious augury.  
2. I am asking the Political  
officer to address Your Excellency  
with regard to the other matters  
which you mentioned in this connection.  
3. I can assure Your Excellency  
that I intend to see that you do not  
suffer in any way as a result of the  
concessions you have made over Zubarah.  
Respectfully,  
Sg. J. C. J. P. P. P.  
H. H. H.'s Political Agent.

PUBLIC RECORD OFFICE					
1	2	3	4	5	6
Reference:- ١٧٥ ١٧١٤ / ١٥٤٠ ١٧١٤ / ١٥٤٠					
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION					

٢٩ نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم

سلطان بن حمد الخليفة

(حاكم البحرين)

الرقم ١٣٦١ / ٧٣٦

التاريخ ٢ جمادى الثاني ١٣٦١ - ٢١ مارس ١٩٥٠

الى جناب الاجل الكرم صاحب السعادة الاسترلي معتمد دولة بريطانيا  
العظمى بالبحرين المحترم

بعد التعدي والاحترام حسب الذاكرة معكم من محسوس توجه بعض من رجالنا  
الى الزيارة وتواجدها وموجب ريفتكم في المعرفة عدد هم وشوئتهم كما في شريف  
علمكم انه من المحب التوجه د لعة واحدة ان الذي الاول الذي سيذهب من اتباعنا  
الى الزيارة وتواجدها اليكم ادناه في الوقت نسه  
عدد

٥٠ / ٦٠ الرجال ما يقارب خمسين الى ستين رجل اعدت النساء والاطفال

٠٠ / ١٦ ومدد الشونة ستة عشر كيبس

٠٠ / ١١ ايضا اعدت عشر كيبس حنطة

٠٠ / ٥٦ ايضا ستة وخمسين قلة تمر

هذا غير الايام وهو تاليه في الوقت نسه من نعم مقرركاب هذا الذي الاول  
وانتم يقدرون البحرين بكره صباحا الاربعا ٣ جمادى الثاني ١٣٦١ الموافق  
٢٢ مارس ١٩٥٠ هذا بتدليلنا في التعدي والاحترام

عتم

سلطان بن حمد الخليفة

PUBLIC RECORD OFFICE		1	2	3	4	5	6
Reference:-	110 / 1000 / 1000						
110 / 1000 / 1000							
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

31

- ۰۱ حسن بن دوس  
 ۰۲ راشد بن حسن  
 ۰۳ منند بن سعید  
 ۰۴ سالی بن محمد  
 ۰۵ سعید بن منند  
 ۰۶ علی بن عمران  
 ۰۷ جند بن منند بر قریب  
 ۰۸ سعد بن ناصر بن منند  
 ۰۹ محمد بن ناصر بن منند  
 ۱۰ منند بن دہسال  
 ۱۱ علی بن منند  
 ۱۲ راشد بن منند  
 ۱۳ عمران بن دہسال  
 ۱۴ صالح بن دہسال  
 ۱۵ چہر بن عمار  
 ۱۶ عمر بن چہر  
 ۱۷ جند بن چہر بن عمر  
 ۱۸ مبارک بن حسن  
 ۱۹ علی بن مبارک  
 ۲۰ شیمان بن حسن  
 ۲۱ نسر بن خلیفہ  
 ۲۲ منند بن خلیفہ  
 ۲۳ لعد بن سالم  
 ۲۴ عدا اللہ بن منند بن زبان  
 ۲۵ منند بن منند بن زبان  
 ۲۶ حیا بن علی بن زبان  
 ۲۷ چہر بن عدا اللہ بن زبان  
 ۲۸ سقر بن عدا اللہ بن زبان  
 ۲۹ نسر بن علی بن خدیج  
 ۳۰ راشد بن چہر  
 ۳۱ چہر بن راشد  
 ۳۲ سہد بن چہر  
 ۳۳ زبان بن سقر بن زبان  
 ۳۴ عدا اللہ بن منند بن صدیق  
 ۳۵ راشد بن عدا اللہ بن زبان  
 ۳۶ رشید بن عنق  
 ۳۷ سلمان بن شیمان  
 ۳۸ حسن بن سلمان  
 ۳۹ عدا اللہ بن سلمان  
 ۴۰ قتل بن ہامیس  
 ۴۱ ہامیس بن منند بن ہامیس  
 ۴۲ مبارک بن عدا اللہ بن ہامیس  
 ۴۳ سلمان بن مبارک الہمدانی  
 ۴۴ عدا اللہ الکفرانی  
 ۴۵ سعد بن سعد  
 ۴۶ منند بن نسر بن صادق  
 ۴۷ منند بن منند  
 ۴۸ عدا اللہ بن منند  
 ۴۹ ناصر بن منند  
 ۵۰ عیسیٰ بن منند بر قریب  
 ۵۱ عیسیٰ بن منند  
 ۵۲ دہسال بن منند  
 ۵۳ علی بن منند بن دہسال  
 ۵۴ علی بن نسر بن منند  
 ۵۵ علی بن نسر بن صدیق  
 ۵۶ سہد بن ناصر  
 ۵۷ سعید بن منند  
 ۵۸ ناصر بن سعید  
 ۵۹ خلیفہ بن عمار  
 ۶۰ منند بن ناصر

Reference		PUBLIC RECORD OFFICE					
180	10110/2	10110	10110	10110	10110	10110	
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

٥٤

دار الوثائق البريانية

بالبحرين

رقم ( ١٠٨٩ / ٥ / ٥٢ )

حدوفي ٢٠ مارس ١٩٥٢

الى الاجل الالتم حميد النعم صاحب  
 السمو الشيخ سر سلطان بن حمد الخليفة ،  
 كي . سي . ام . جي . سي . كي . سي . اي . سي .  
 حاكم البحرين المحترم .

بمعد السلام والسؤال من صحة  
 سموكم وتقديم الاحترام اللائق لنظام سموكم  
 استلمت مع الشكر كتاب  
 سموكم رقم ١٢٢٢ / ١٢٢٢ المؤرخ  
 ثاني رجب ١٣٢٢ من الوزارة .  
 لقد طلبت من الممتد السياسي قبل  
 اعلام مكتبكم ان يفتش المسألة  
 كتابا مع سموكم شفاهيا وبعد سماعي  
 نتيجة المناقشة سأجارب اذا كان  
 ضروريا على مكتبكم فضلا .  
 ههنا وخاطبا تفنلوا سموكم  
 قبل حالس التحية ودمكم مهروسين .

( ديليو . آر . مای )

رئيس المصلحة الفارسي

His Highness

SAH ALI

20th March, 1953.

(1009/5/53)

His Highness  
 Sheikh Sir Sultan bin Hamud  
 Al Khalifa, K. S. G. , K. C. I. G. ,  
 Ruler of Bahrain.

After Compliments.

I acknowledge with thanks  
 receipt of Your Highness' letter  
 No. 12/2/1272 dated the 2nd Rajab  
 1372 about Zubarah. Before its  
 receipt I had asked the political  
 agent to discuss the whole matter  
 with Your Highness orally. On  
 hearing the result of these discussions  
 I will, if necessary, reply to Your  
 Highness' letter more fully.

Respectfully,  
 (Signature)

( M. H. HAY )  
 Political Assistant  
 to His Highness the Ruler.

دار الرئاسة البريطانية  
بالحرين  
رقم ( ١٠٨٩ / ١ / ٥٣ )  
حرفي ٣٠ مارس ١٩٥٣

His Highness  
Sheikh Sir Halwan bin Hamud Al  
Khalifah, K. C. S. I. & K. C. I. S. S.,  
Ruler of Bahrain.  
(108/1/53) 30th March, 1953.

حضرة الامام عبد الله بن عبد العزيز  
المؤيد بن سلطان بن محمد الخليفة  
كي . سي . ام . بي . كي . سي . اي . تي .  
حاكم البحرين المحترم  
بسم السلام والسؤال من صحتكم  
و تقديم الاحترام اللائق لقام سموكم

His Highness  
Sheikh Sir Halwan bin Hamud Al  
Khalifah, K. C. S. I. & K. C. I. S. S.,  
Ruler of Bahrain.

After Compliments:

استلمت مكتبكم  
المؤرخ ٧ رجب ١٣٧٢ بعد رجوعي  
من سياحتي الى الساحل التصالح  
انني آسف بانني لم اوضح بما  
عني بنسب اذا كان ضروريا  
في مكتوبي المؤرخ في ٢٠  
مارس، ولذلك وقع سوء فهم  
كل ما حيث تبليغه هو انه  
ان كان كل شيء في الاخير  
لم يتحسم بصورة مقنعة في  
الناشآت بين سموكم  
و المتمدن الهامي فاكذب  
لكم بعد ذلك  
انني اقدر ان اؤكد  
لمركزكم رفعتي في حفظ  
العلاقات الطيبة بينكم  
وبين الشيخ علي و اؤكد حزبي  
بان طمحا عمل كل ما استطيع بان  
اصنع اي تفهيم في العلاقات  
وانني بهمة اتبع المسألة وانتبه  
الله اكتب لمركزكم هذا بعد تذك  
ومن ترحيب هذا ونفعل  
صاحب السمو بتعيني الفاتحة

I received Your Highness' letter  
of the 7th Rajab, 1372 after my return  
from my tour to the Trucial Coast.  
I regret that I did not make it clear  
what was meant by the phrase "if  
necessary" in my letter of the 20th  
March, and that a misunderstanding has  
therefore arisen. All I want to  
convey was that if everything was not  
finally and satisfactorily settled in  
the discussions between Your Highness  
and the Political Agent I would write  
to you further.  
2. I can assure Your Highness of my  
sincerity for the maintenance of good  
relations between you and Sheikh Ali  
and of my intention to do everything I  
can to prevent any deterioration in  
them. I am actively pursuing the  
matter and hope to address Your Highness  
further about it shortly.

Usual ending.

( د. ديبو . آر . هادي )  
المقيم السياسي بالخليج الفارسي

( G. H. HAY )  
POLITICAL AGENT  
IN THE TRUCIAL COAST.

Reference	CHIEF RECORD OFFICE	1	2	3	4	5	6
100/17/1081							
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

44

دار الرئاسة البريطانية

بالبصرة

حرفي ١٢ أبريل ١٩٥٢

رقم ( ٥٢/١٧/١٠٨١ )

حضرة الامم حيد النعم صاحب  
السيادة الشيخ طي بن عبد الله  
التتالي حاكم قطر المحترم .

بعد السلام والسؤال من محكم  
وتقديم الاحترام اللائق لتمام سعادتكم

اكتب لاجربا سعادتكم بان  
تكرموا بان تهلوا باسرع ما يمكن  
مركز الشرطة الذي وضمته في  
الزيارة حيث انني احال انه انال  
يمل هذا لقد يتح تفكير شديد لي  
العلاقات بين قطر والبحرين . ان  
انظمة هذا المركز في رأيي  
مخالفة لا تلتا لسياسة  
١٩٤٤ . مباحا عمل اللورد  
الاحمر فان من الا حسن ان يطلع منه ،  
وانني اؤكد لسعادتكم انني  
ساعمل كل شيء استخذه لوان  
بان لا يحدث شيء من هذا القبيل في  
المتقبل . هذا وتفضلوا صاحب  
السيادة بوالر الاحترام .

( ديليو آر . هلي )

القديم السياسي بالمكتب القاري

British Residency,

Bahrain.

12th April, 1953.

(١٥٥٥/١٧/٥٢)

His excellency  
Sheikh Ali bin Abdullah Al Thani,  
Ruler of Qatar.

After Compliments:

I am writing to request Your  
excellency kindly to remove the police  
post which you have established at  
Lubrah as soon as possible as I fear  
that if this is not done a serious  
deterioration of relations between  
Qatar and Bahrain may result. The  
establishment of this post in my opinion  
is a contravention of the agreement of  
1944. whatever the other party may  
have done it is better to forgive, and  
I assure Your excellency that I will do  
everything I can to ensure that nothing  
similar occurs in future.

Usual ending.

Political Resident  
in the British Field



PUBLIC RECORD SERVICE

1010/3/54 17 11 44

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

1010/3/54 15  
H.M. POLITICAL AGENCY,  
BAHRAIN.  
January 17, 1964.

دار الامتاد البريطانية في البحرين.

الرقم (1010/3)  
17 يناير 1964 - 12 جماد الاول 1372

حذرة الاكي الامتاد حيد الشيم صاحب السمو  
الشيخ سرسلان بن حمد آل خليفة -  
ك.س.ام.ج.ب.ك.ب.سي.آ.ب.ب.ب.  
حاكم البحرين المحترم

His Highness Shaikh Sir Ualman bin Hamad  
Al Khalifah K.C.M.G., K.C.I.E.,  
Ruler of Bahrain.

Your Highness,

بعد التحية والاسراء الاحترام اللاتين لتمام  
سؤمكم

After Greetings.

اظن انه لنا يساعد اذا ما اعدت  
كتابة النقط الاساية لنا دار في الحادثة  
التي جرت بيني وبين سؤمكم صباح  
اسر بثمان الزيارة - كما اسأل  
ان استطيع اعادة ذكر نقاط  
معينة لسي هذا الكتاب من  
ذكرها لسي محادثة السابقة  
لسي هذا الشأن في نوفمبر الماضي  
والتي تذكر أسس زكروها .  
٢ - لقد فئت مطالب سؤمكم في الزيارة  
كما يسلي -

I think it will be helpful if I  
repeat in writing the main points that  
were made in the conversation I had with  
Your Highness yesterday morning on the  
subject of Zubarah. I trust that I may  
also repeat in this letter certain points  
that were made in our earlier conversation  
on this subject in November last and which  
were mentioned again yesterday.

2. I understand Your Highness's claims  
on Zubarah to be as follows:-

(أ) الملكية - يقدم آل خليفة حيازة  
املاك معينة غير منقولة في الزيارة  
وتشالذ من بيوت سكن وخبير ومحل  
للمعبادة او املاك اخرى . ويطلب  
سؤمكم بحس جميع الميراث آل خليفة  
من اتباعدهم وخدمهم في التمتع  
بأسرهم هناك دونما تدخل  
من قبل سلطات حكومية  
تسيطر ولا يكونوا خاضعين  
بواسطة مبررة من الصور ، لادارة  
تلك الحكومة  
او ذسبها . كما يطلب  
سؤمكم بان حاكم البحرين غير  
فيسر . . . .

(a) Property - The Al Khalifah claim  
to possess certain immovable property in  
Zubarah, consisting of dwellinghouses,  
graves, places of worship or other  
properties, and Your Highness claims the  
right of all members of the Al Khalifah,  
together with their dependents and  
servants to enjoy their properties there  
without interference by the authorities of  
the Qatar Government and without being  
subject in any way to the control of that  
government or its officers. Your  
Highness also claims that the Ruler of  
/ Bahrain ...

PUBLIC RECORDS OFFICE

Reference: Fr 1016/33A 1-12 447


COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

فيرمسليد بتلك العبارة التي  
نمر عليها اتفاق عام ١٩٤٤ والتي  
تقول "يتمتع حاكم قطر بما ينسب  
الزيارة دون أحداث أي شيء لها لم  
يسبق وجوده في الماضي" وعنى  
هذا انكم تطلبون حسن اعادة  
بناء منازلكم او املاككم الأخرى  
هناك متى سنأربتم  
ذلك.

Bahrain is not bound by that clause of  
the Agreement of 1944 which says that  
'the Ruler of Qatar undertakes that  
Zubarah will remain without anything  
being done in it which did not exist in  
the past.' That is to say that you  
claim the right to rebuild your houses  
or other properties there if you so  
desire.

(ب) حرية الدخول - يطلبكم  
بحسن حين اجتماعكم في حرية الدخول  
في الزيارة والساحة التي تحيطها  
وذلك ليسا يتعلو بالخليلة لتسور التمتع  
باملاككم هناك ونيسا يحملن  
باتياعكم القبليين ، لغرض  
رعي ماشيتهم ويطلبكم  
بحسن اجتماعكم في الاخذ الى الزيارة  
والساحة التي تحيط بها  
دون حرية جمركية او ادارة من  
تقبل سلطات تطوره أئمة  
سؤونة وسلود. وحيوانك  
ستقدرا يحتاجون لاستعمالهم  
الخاص واستهلاكهم.

(b) Freedom of entry - Your  
Highness claims the right for all your  
followers to enter freely into Zubarah  
and the surrounding area, for the  
purpose, as regards the Al Khalifah,  
of enjoying their property there, and,  
as regards your tribal followers for  
'the purpose of grazing their flocks;  
and Your Highness claims the right of  
your followers to take into Zubarah and  
its surrounding area, free of customs  
duty or control by the qatar authorities  
all such provisions and materials and  
animals as they need for their own use  
and consumption.

وتدوينكم كلمة  
"اتباع" كما يلي :-  
(١) جميع رعايا البحرين  
(٢) جميع الأشخاص الذين  
في خدمتكم او في خدمة حكومة  
البحرين بحرف النظر عن الجنسية  
التي يحملونها  
(٣) جميع رجال القبائل المعترف  
بهم ...

Your Highness defined the word  
'followers' as:-  
(i) All Bahrain subjects.  
(ii) All persons of whatever  
nationality who are in your  
service or in the service of the  
Bahrain Government.  
(iii) All those tribesmen who are  
/ recognized ...

Reference: FA 1016/332 102447

PUBLIC RELATIONS OFFICE

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

17

-3-

بلن عليهم الولاة ال حاكم البحرين  
 او الذين يتكافون منه اى نوع  
 من المعاش او المساعدة السالية  
 او الراتب .

(ج) السيادة . مطالب

سبكم بالسلطة القضائية على  
 جميع اتصالاتكم ، كما سبق ولعلم  
 املاء ، عندما يكونون في الزيارة  
 او الساحة التي تحيط بها . وقد لستم  
 بمراحة اتنا ، مما دنتنا امسها تم  
 لم تطالبوا بالسيادة على الارض  
 وبانكم لم تطالبوا بالزيات قد  
 يكون في ارض الزيارة والساحة  
 التي تحيطها ، وان مطالبكم في الزيارة  
 لا تؤثر بماية حرة على اى اتفاق جرى  
 بين حاكم قطر و شركة  
 بتترول قطر .

-3-

recognized as owing allegiance to  
 the Ruler of Bahrain or who take  
 any kind of pension, subsidy or  
 stipend from him.

(c) Sovereignty - Your Highness

claims jurisdiction over all your  
 followers as defined above while they  
 are in Zuberah or the area surrounding  
 it. You expressly said in our  
 conversation yesterday that you did not  
 claim 'Sovereignty over the land', that  
 you made no claim to any oil that there  
 might be in the ground of Zuberah and  
 its surrounding area and that your  
 claims on Zuberah do not affect in any  
 way any agreement made between the  
 Ruler of Qatar and the Qatar Petroleum  
 Company.

٣ اخبرت سبكم ان معادتين

قد جرى مؤعرا للدبلوماسي السياسي  
 في الدوحة مع حاكم قطر بشأن  
 الزيارة وقد تلك بان موقف  
 الشيخ علي من مطالب  
 سبكم هو كما  
 يلي -

3. I told Your Highness that the  
 Political Officer in Doha had recently  
 had two conversations with the Ruler of  
 Qatar about Zuberah and I said that I  
 was informed that Shaikh Ali's attitude  
 to Your Highness's claims was as  
 follows:-

(أ) اما ليا يتحمل بمسلاك  
 الخليفة ، فان الشيخ علي لا يجادل  
 في ان للدولة اسلاك غير منقولة  
 متعلقة في الزيارة ولكنه يتك  
 بان اتفاق عام ١٩٤٤ يمنع  
 الدليل من تشييد  
 اى بنا جديد هناك .

(u) As regards the property of  
 the Al Khalifah, Shaikh Ali does not  
 dispute that the Al Khalifah have  
 titles to various immovable properties  
 in Zuberah but he holds that the  
 Agreement of 1944 precludes the Al  
 Khalifah from doing any new building

(ب)

/ there...

there.

(ب) اما فيما يتعلق بتخريب الدخول ، فإن الشيخ طهسي يقول بان اتجاكم القبليين لهم الممن نسبي الاقامة وفي رأيي ما يتيم نسبي مساواة الزيارة كما اتفق بيننا وبينه والتمسك بالحدود السياسية والمركبات ١١٥٠ وأنه يؤكد مقتضى ذلك الاتفاقات بان يتحضر هؤلاء الاتجاكم القبليين في جلبها يحتاجون من مسؤولته لاستدراكهم الفاسر معناه من الرعي ويسؤكد الشيخ ايضاً تسميته بالانسان الذي يمكن لافراد القبيلة ان يدعوا ويسفروا بحرية في مدينة الزبارة التي يتسوق بهاها الساحة الضخمة بالقرارات وليست ساحة الرعي الضيقة التي حولها وانتم لا يستطيعون الاقامة الذي طرأ ان يستعملوا من السلطات البريطانية من ثكنة في سدر الدول في قسار مثل ذلك الحورين السذين في خدمة البدوين بالدخول الى الزبارة دون تأشيرة او دون ان يكونوا حازمي ، لادارة سلطات قسار . وبعد ان شرحت مقدمات الشيخ علي اعطيت سؤالي بان العاين الزبارة في حسم هذه المسألة في مطالبة سؤالي بالسيادة على الزبارة او بالسلطة فقط

(b) As regards freedom of entry, Shikh Ali agrees that tribal followers of Your Highness should have the right to reside and pasture their flocks in the area of Zubarah as was agreed between him and the Political Agent and between the Political Agent and Your Highness in 1950, and he confirms that, in accordance with that agreement, such tribal followers may continue to bring in, free of duty, such provisions as they need for their own consumption. Shikh Ali also confirms his adherence to the agreement whereby members of the Al Khalifa may freely enter and reside in the town of Zubarah, which he understands to be the area covered by the ruins and not the wider area of pasturage round it. He is unable to agree that persons who would otherwise require a visa from the British authorities to enter Qatar, for example, Egyptians in the service of Zubarah, may enter Zubarah without visa or without being subject to control by the Qatar authorities.

After I had explained Shikh Ali's attitude, I told Your Highness that the principle obstacle to a settlement of this question lay in Your Highness's / etc. ...

-1-

ولسكن اذا كان كسا يطهره الآن ليسر بالان  
احراز اي تقدم دون قرار لي  
سالة السيادة فاني سارح  
الس لعارة رئيس الخليج رفقة  
سوكم في عرض السالة للحكمين  
وقد بينت ان قرار الحكمين  
قد ياتي ضدكم وانه لي رأي  
من الافضل الاستمرار في السعي  
للعامل على ترتيب مربي يسح  
بحرية الامتثال لاتباعكم بالزيارة  
وانني سأكفد نون اكانية  
تعتبر هذا اذا استطاع  
سوكم التنازل عند مطالبكم بحق  
بالسيادة هناك . وتكلم  
بناكم سونلن تؤقتوه جعل  
ادلاككم في الزيارة تحت سيادة  
الشيخ مربي او ان يكون اجاكم  
هناك خاضعين لسلطته  
القضائية .  
7 . ثم تناول البحت اقامة  
مركز للشرطة في قطر من  
قبل الست ملي وذلك خلالا للتمهيد  
الذ را اعطاه حاكم قطر عام 1111  
بان تبين الزيارة دون احدات اى  
شيء فيها لم يسن وجوده في  
السائسي . وبينما اهديت مؤقتي  
معكم بان عمل الشيخ مربي كان  
خلانا لذلك الاتفاق ، فقد  
قلت بانني اعتبرت عملكم في الساج  
لاشخار معينين الذين لم يكونوا من  
الراد الخليفة او من اتباع  
سوكم . . . . .

-6-

but if as it now seemed, no further  
progress was possible without a decision  
on the point of sovereignty I would  
report to His Excellency The Political  
Resident Your Highness's desire to submit  
the matter to arbitration. I pointed  
out that the arbitrator's decision might  
go against Your Highness and that in my  
opinion it was better to persevere in  
seeking a practical arrangement to allow  
the free access of your followers to  
Zubarah, which I was sure would be  
possible if Your Highness could waive  
your claim to rights of sovereignty  
there. You said that you would never  
agree to holding your property in  
Zubarah under Sheikh Ali's sovereignty  
or to your followers there being subject  
to his jurisdiction.  
7. Our conversation then dealt with  
the establishment of a police post in  
Qatar by Sheikh Ali in contravention of  
the undertaking given by the ruler of  
Qatar in 1944 that Zubarah will remain  
without anything being done in it which  
did not exist in the past. While I  
agreed with you that Shaikh Ali's  
action was contrary to that agreement,  
I said that I considered your own  
action in allowing certain persons who  
were neither members of the Al Khalifah  
/ nor ...

Reference No. 1016/332-1 112-447

PUBLIC RECORDS OFFICE

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

1	2	3	4	5	6	7	8	9

٦-  
 ولما كان الآن ليس بالآمن  
 احراز ان تقدم دون قرار في  
 مسألة السيادة لثاني باربع  
 السيد فخامة رئيس الخليج رفعة  
 سموكم في عرض المسألة للدكتور  
 وقد بينت ان قرار الحكيم  
 قد يأتي فندكم بأنه ليس رأيي  
 من الافضل الاستمرار في السعي  
 للحمول على ترتيب صلي يسمح  
 بحرية الاتمال لاتباعكم بالزيارة  
 وانني حاكك من امكانية  
 تحقيق هذا اذا استطاع  
 سموكم التنازل عن مطالبكم بحق  
 بالسيادة هناك. ولستم  
 بانكم سوف لن تواقفوا بعمل  
 اذ لاكم في الزيارة تحت سيادة  
 الشيخ علي او ان يحكمون اتمامكم  
 هناك خاضعين لسلطته  
 القضائية  
 ٧- ثم تناول الحديث مسألة  
 مركز الشرطة في قطر من  
 بعد الشيخ علي وذلك خلال التعمد  
 الذي اعطاه حاكم قطر عام 1944  
 بان تبين الزيارة دون احد اثنان  
 عربي في حال لم يبين وجوده في  
 الماضي. وبينما ابديت شكوتي  
 معكم بان صدر الشيخ علي كان  
 خلائنا لذلك الاثنان، فقد  
 قلت بانني اجبرت معكم في السماح  
 لاشخاص معينين الذين لم يكونوا من  
 اهل راد الخليفة او من اتباع  
 سموكم .....

-6- 20  
 but if as it now seemed, no further  
 progress was possible without a decision  
 on the point of sovereignty I would  
 report to His Excellency The Political  
 Resident Your Highness's desire to submit  
 the matter to arbitration. I pointed  
 out that the arbitrator's decision might  
 go against Your Highness and that in my  
 opinion it was better to persevere in  
 seeking a practical arrangement to allow  
 the free access of your followers to  
 Zubarah, which I was sure would be  
 possible if Your Highness could waive  
 your claim to rights of sovereignty  
 there. You said that you would never  
 agree to holding your property in  
 Zubarah under Sheikh Ali's sovereignty  
 or to your followers there being subject  
 to his jurisdiction.  
 7. Our conversation then dealt with  
 the establishment of a police post in  
 Qatar by Sheikh Ali's contravention of  
 the undertaking given by the ruler of  
 Qatar in 1944 that Zubarah will remain  
 without anything being done in it which  
 did not exist in the past. While I  
 agreed with you that Sheikh Ali's  
 action was contrary to that agreement,  
 I said that I considered your own  
 action in allowing certain persons who  
 were neither members of the Al Khalifa  
 / nor ...

.....  
 انصح فيه انسا بدور وسيط  
 سيكون طريقة مبالغة لعدم جبين  
 الخلاف بينكما . وقلت بان مثل هذا  
 الاجتماع قد يكون شيقا  
 ناعما .  
 10. وفي نهاية محادثتنا مدنا  
 الموضوع للسيادة وقد فهمت  
 موكم تقولون ان ما تعنونونه  
 بالسيادة ما كنتم دائما تعنونونه  
 بهذه الكلمة هو السلطة القضائية  
 على اتباعكم في الزبارة اولي  
 المساعدة التي تحيط بها وليت  
 السلطة على الاخرى . وقلت اننا  
 بان ذلك هو ما فهمت بان موكم يعنيه  
 عندما بحثنا السالة في نونبر  
 فسي تاعادة العكسة ولكن ظهر لي  
 نسي بداية محادثتنا  
 امس بان موكم كان يعنني  
 شيئا اوسع بمقاربة "سيادة"  
 من مجرد "السلطة القضائية"  
 مثل انتماءكم .  
 واكدت موكم بان مثل هذا  
 التفسير لما تعنونونه  
 كان خطأ وان ما تعنونونه بـ "سيادة"  
 في هذا الموضوع هو  
 "السلطة القضائية"  
 مثل انتماءكم .  
 11. لقد حاولت ايضا تقديم  
 تدوين خلاصة محادثتنا التي  
 جرت امس وانسي لاكتسرين  
 موكم .....

-8-  
 with myself acting as intormediary would  
 be a good way of settling the whole  
 difference between you. I said that I  
 thought such a meeting might be a good  
 thing.  
 10. Towards the end of our conversatim  
 we reverted to the subject of  
 sovereignty and I understood Your  
 Highness to say that what you meant by  
 sovereignty, and what you had always  
 meant by the word, was jurisdiction  
 over your own followers in Zubarah or in  
 the area surrounding it and not  
 sovereignty over the territory. I said  
 that that is what I had understood  
 Your Highness to mean when we discussed  
 the matter in november in the Court Room  
 but that at the beginning of our  
 conversation yesterday it had seemed to  
 me that Your Highness was meaning  
 something wider by the term  
 'sovereignty' than 'jurisdiction over  
 your followers'. Your Highness  
 emphasised that such an understanding  
 of your meaning was wrong and that  
 what you meant by 'sovereignty' in  
 this connection was 'jurisdiction over  
 your followers'.  
 11. I have endeavoured in the fore-  
 going to record the substance of our  
 conversation of yesterday and I beg

/ Your ...

-8-

انصح فيني اننا بهدوسيط  
 سيكون طريقة صادقة لعدم جبين  
 الخلاف بينكما . قلت بان مثل هذا  
 الاجتماع قد يكون شيئا  
 بائنا .

10. Towards the end of our conversation  
 we reverted to the subject of  
 sovereignty and I understood Your  
 Highness to say that what you meant by  
 sovereignty, and what you had always  
 meant by the word, was jurisdiction  
 over your own followers in Zubarah or in  
 the area surrounding it and not  
 sovereignty over the territory. I said  
 that that is what I had understood  
 Your Highness to mean when we discussed  
 the matter in November in the Court Room  
 but that at the beginning of our  
 conversation yesterday it had seemed to  
 me that Your Highness was meaning  
 something wider by the term  
 'sovereignty' than 'jurisdiction over  
 your followers'. Your Highness  
 emphasised that such an understanding  
 of your meaning was wrong and that  
 what you meant by 'sovereignty' in  
 this connection was 'jurisdiction over  
 your followers'.

11. I have endeavoured in the fore-  
 going to record the substance of our  
 conversation of yesterday and I beg

وفي نهاية محادثتنا مدنا  
 الدوسيط والسيادة وقد فهمت  
 سموكم تقولون ان ما تعنونونه  
 بالسيادة ما كنتم دائما تعنونونه  
 بهذه الكلمة هو السلطة القبايلية  
 على اتباعكم في الجزيرة وولي  
 الساحة التي تحيط بها وليت  
 السلطة على الاخرى وقلت اننا  
 بان ذلك هو ما فهمت بان سموكم يعنيه  
 عندما تحدثنا المسألة في نوفمبر  
 في ساحة المحكمة ولكن ظهري  
 في بداية محادثتنا  
 اني بان سموكم كان يعنني  
 شيئا اوسع بمصارة "سيادة"  
 من مجرد "السلطة القبايلية"  
 على اتباعكم .  
 واكد سموكم بان مثل هذا  
 الفهم لما تعنونونه  
 كان خطأ وان ما تعنونونه  
 في هذا المصوم هو  
 "السلطة القبايلية"  
 على اتباعكم .

11 لقد حاولت فيما تقدم  
 تدوين خلاصة محادثتنا التي  
 جرت امس وانني لا أتمسرن  
 سموكم

/ Your ...



-1-

-9-

سؤلكم املاي اذا ما ارجيت  
بانني قد افلتت ذكركم  
اية مال حجة او بانني  
لم ابر تميرا تاما ما قلتوه  
وختاما انتهز هذه الفرصة  
لاجدد لسؤلكم الهياكيد من عظيم  
تقديرى وفتاكيد  
احترامى

Your Highness to inform me if, in your  
opinion, I have omitted any matter of  
importance or if I have not accurately  
expressed what you said.

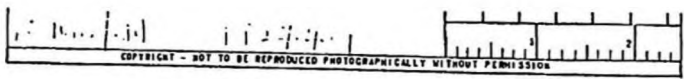
In conclusion I take this  
opportunity to renew to Your Highness  
the assurance of my highest consider-  
ation and respect.

( جون وول )

مختد الدولة البريطانية في البحرين

(J.W.Wall)

H.M. Political Agent.



دار الرئاسة البريانية  
 بابهرين  
 رقم ( ٥٤٤/١٠٨٩٠ )  
 حذرتي ١٤ يناير ١٩٥٦  
 الوان ٨ ناد الاول ١٣٢٢

Ministry of Education,  
 Beirut,  
 January 14, 1956.  
 (19/1/56)

حضرة الانم حميد انم صاحب السر  
 الشيخ سرسلان بن محمد النيبانة  
 كي سي ام جي كي سي اي سي  
 حاكم البهرين المحترم

Mr.  
 His Excellency Sheikh Sultan bin  
 Muhammad al-Naybanah,  
 Governor of Bahrein,  
 Kingdom of Bahrain.

يسعد تقديم التحيه والتكريم  
 الاحترام

Dear Excellency

استلمت كتابكم رقم ١٣٢٢ / ٧٥٦ الوان ١٣-١٥  
 الوان ٥٣-١٢-٢٧  
 ٢٥٨٩/٥٤٤ I have received your illustrious letter  
 No. 756/1322 dated 20.1.56 on the subject  
 of 53/12/27.

انتي مستخدم الى العايه  
 على الطحير الذي لازم حسم  
 الشقيتين التي ذكرتها حركم  
 واحب ان اؤكد لسركم  
 بكل احتلان ان هذا الطحير لم  
 ينشأ من عدم حسن النيات من  
 ناحيتي انا او من ناحية الحكومة  
 البريانية بل لاي يرفعي  
 اكثر من ان انسي هذه السالتي بطرف  
 تيمماتي احفل مناع حركم  
 الشريفة وانسلك للستر وال  
 سوف يتكلم من الكلام مع حركم في  
 مسألة الزيارة بعد ايل نطقة كما انسي  
 كتبت الى الوزارة العاربية من د والام  
 حركم في المدون وانا اعرف انهم  
 ياتسون هذه السالتي بانتم جيد  
 بالتناور مع منسلي الشركة  
 طما تذلرا بغير الاحتلام

You might sometimes be the delay  
 which is attended the movement of the  
 the letter which your illustrious contents  
 and I like to assure you that we shall  
 off course that this delay was not a law  
 directly that of ourselves on the part of  
 either party of the British Government,  
 really would like to see satisfaction  
 and to solve these questions in such a  
 way as to satisfy both the parties  
 involved in the case. I hope that this will  
 all be able to speak to your illustrious  
 further along the question of interest in  
 the subject. I have been attached to the  
 subject of this illustrious continued  
 concern about the knowledge. I know  
 that they have been working very carefully  
 on this question in consultation with  
 the representatives of the Company.

الحقير  
 P.A.B.

(بي سي ام جي بيروز)  
 المفهوم السياسي

Kindly writing,  
 (S. S. B. B. B.)  
 Political Officer.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

6/10/57 13



دولة المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم ١٣٣٤ / ١٣٣٢  
الطابع ١٧ جمار الاول ١٣٣٢  
التاريخ ٢٢ يناير ١٩٥٤

محترمة السادة المستعزين، راجعاً الدولة البريطانية في البحرين المسمى  
بعد الصيغة الأولى رقم ٠ كتيبتكم رقم ٥٤/٧/١٠١٠ بتاريخ ١٧ يناير ١٩٥٤ إلى ١٢ جمار الأول ١٣٣٢ وصل لها بعد عرض  
بمسألة مطابقتها وتنقيتها الشريفة في الوزارة. لقد سعدتكم ان خذنا لدرنوم مرسلة وبرود كما هي طابعة لدى المحرم  
والكم بياناً .  
اولاً - المطابقتين بين وثائق وزارة مبداء حالية جديدة في نواحيها بريطانيا .  
ثانياً - المطابقتين بين الملاحظات التي انشأها في البحرين وقابلة من ادوارها ولا .  
ثالثاً - المطابقتين بين الوثائق التي تبين ان المقام في البحرين لا يرد في الأرشيف التي ادرت من قبل  
مصرف قطر الذي يبتعد عن اجراء سنة ١٩٤٤ .  
والذي اعلم ان ذلك .  
الدولة الاولى - من الملاحظات ان البحرين والقطر انتم في المادة الاولى من مواد و التي للسكنى قبل ان يجرت  
للا يدعي ان بقية قطر الذي انشأها من قبلها في سنة ١٩٥٤ في السجلات التي جرت وهي طابعة  
التي انشأها .  
الدولة الثانية - من الوثائق التي انشأها في البحرين والقطر في سنة ١٩٥٠ والى ان يكون يوماً لشبونة قطر سادة اوتسبح  
في سنة ١٩٥٠ التي لا يوجد فيها تاريخ في سنة ١٩٥٠ من بريطانيا باثنتين هيلاً  
منها في سنة ١٩٤٤ في الملاحظات التي انشأها في سنة ١٩٤٤ في السجلات التي جرت وهي طابعة  
التي انشأها .  
ثانياً - ما بعد اعتبارها بعدم سادة مشتبهة في ذلك المعدل ويصح المراد التي ذكرها لسماحكم عليها .  
الاجابات المباشرة والاسئلة والقرارات في ايدى الى رقت الاخطارها من الأهمية التي جرت من جهة قطر ولعلنا هاكم برقتها .  
ذكر جملتك من الاثا في سنة ١٩٤٤ ، ماداً من السعادة ان تبنى قطر كيب رافر في الاثا في قوله " يتعهد  
سلكم قرار ان تبني الزيارة بدون ادعاء غير بريء ساهلاً " . ذلك من ادائه عليه ولا يصدق ان يرسل  
حرس اواني ادعاء في بموجب ذلك في رقت ذلك الاثا . بالمراسل . حرس ومذروبه قاطنين الى سد الان  
في الزيارة .  
ثانياً اذكر سمادكم فيما يتعلق بالثا ١٥٠ ، ان ذلك يتعهد ، بريطانيا اثنا٠ وجوبهم من السلطة السعودية  
رقت الملاحظات ان سلكها في سنة ١٩٤٤ الملك عبدالعزیز بن سعود . ان بهد سخي ست سولات من الاثا في الاول ثم الاثا  
منها ١٨ كما

Reference		PUBLIC RECORD OFFICE		1	2	3	4	5	6
17 1016/335		172 447							
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION									



- 2 -



دورانكم بمرکز المشرق وقرايبنا

كما ورواياتنا وايضا: ت. هـ ب وبيع بدون موارض ولا رقابة . وانما اللجنة الانتخابية سنة ١٦٥٠ هـ برهاياتنا الذين في المملكة اعلمنا . وبيعهم وقد اشرفتم على الكايب نفسها كذلك فيما يخص بالوزير الدخول في الزيارة واجمرا كتاب المستر بلبي رقم سي ال ١٠٦ الدريج ١٨ ابرس ١٦٥٠ الذي ذكر فيه \* انه ولفن وهي فوالسق طس ان وزير الزيارة كان لدى السيد العشاء \* ان الذين يمثلون وزير منا مطسح لهما بالذهاب الي الزيارة ولم يجدوا اي جنود من اجناس البشر . كذلك ذكرتم انه جرى نطق من الطولعين اماناحب السادة اننا منذ سنة ١٦٤٤ لم يجرى منا اي نطق بخالف الاتفاقية اما مشيخة قطر فقد جرى خلافها مرارا عديدة على مطاكتنا ون. قرة: الشريعة . وادبهم فزيم لسدادكم ذلكنا راجين منكم تاليد . سرفقا رديق رهاياتنا الشريفة كما تنص عليه الماهدات بهندا وبين الدولة اليربانية في حفظ سرفقا رديق رهاياتنا الذاربيسة .



هذا ودمتم في ١٦٥٠

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference No. ف ١٠١٦ / ٣٣٤ ١٠٢٤٥٦

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

Copyright - Not to be reproduced photographically without permission.

بسم الله الرحمن الرحيم

13 ١٠١٥٤ / ٧ / ٥٧٤



بمقامي كغيري من المواطنين

الرقم ٨٣٤ / ١٣٧٣

التاريخ ١٧ جماد الأولى ١٣٧٣

العدد ٢٢ بندسأير ١٤٠٤

عذرة كاتب السعادة المستقرين، والمساعد الدولة البرهانية في البهيم المنقسم

بعد التسمية ولا قرأه • كتابكم الكريم رقم ٥٤ / ٧ / ١٠١٥ بتاريخ ١٧ جماد الأولى ١٣٧٣ وصل لها بعد  
مداولة مطاوعة وشوقها الشريفة في الزيارة • اريد منكم ان تبا لنا مشروع هو عبارة بيرة كما هي طابقتها لكم  
والذي يأتي •

اولا • المطاوعة من بيرة وتلاخ وبعين وزلاخ و بعد انك بيرة ٢٠١٠ بها بيراياها  
ثانياً • بيرة و طابها واجامها في الاطباء والأطباء يدون وطابة في اوساطها ولا •  
ثالثاً • الاطباء والادوية من قديم الزمان في طبها الى وقتنا هذا الاطباء في الأندلس التي اذت من قبل  
مداولة بيرة التي بيرة في ١٣٤٤ •  
والذي يأتي •

المداولة الاولى • بيرة المطاوعة ان البهيم والاطباء في المداولة الاولى من بيرة و ان السكاى قبل ان يرد  
المداولة الثانية بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في  
المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في

المداولة الثانية من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في  
المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في  
المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في

المداولة الثالثة من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في  
المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في  
المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في المداولة الاولى من بيرة في

ذلك كما بعد قراءة بدم سلامة شهادة قرار في ذلك الملل ويبين الرد الذي ذكرتها لمعاندكم طهها  
اجامات راحة لراحة • راحة في ايدنها الى وقت الاطباء في الأندلس التي جرت من شيخة فطرونها فطرونها  
ذكر كتابكم من الاتفاق سنة ١٣٤٤ • اريد منكم ان تبا لنا مشروع هو عبارة بيرة كما هي طابقتها لكم  
والذي يأتي •  
مداولة بيرة التي بيرة في ١٣٤٤ •  
مداولة بيرة التي بيرة في ١٣٤٤ •  
مداولة بيرة التي بيرة في ١٣٤٤ •

فانها ذكر منكم فيها بيرة باطفاق ١٣٥٠ • ان ذلك بيرة بيراياها • بيرة من المصلحة السعودية  
وقد اذت كما ان كتاب مجلة الملك عبد العزيز من بيرة • ان بعد مني ست سنوات من الاطباء الاولى تم الاذت

بسم الله الرحمن الرحيم

perhaps, among bedouin who might graze their cattle there for a short period and then return; but we and our subjects have resided there permanently, summer and winter and continually gone back and forth with our families and followers.

Article Thre<sup>e</sup>: Local Jurisdiction (or Sovereignty): the general public know that we have permanent jurisdiction in that place; the general public, both of Qatar and of Bahrain are in no doubt about that. The proof of it in law is that when, in 1312 A.H. the Sheikh of Qatar tried to seize our properties in Zubarah, Mr. Gase<sup>er</sup> <sup>er</sup>, the Assistant Political Agent in Bahrain, went with one of our family in a British warship and forced them to evacuate the place, which then remained in our possession as it had been formerly. This is evidence that you admitted that the Sheikh of Qatar had no sovereignty in that place.

I have in my possession evidence, both remote and recent, to prove all the matters I have mentioned, up to the time of the latest disturbances caused by the Sheikh of Qatar, which I reported to you when they occurred.

Regarding the Agreement of 1914 you say that the Sheikh of Qatar wrote and admitted in the agreement the words "The ruler of Qatar undertakes that Zubarah shall remain without anything being done there that did not exist previously." This is an undertaking by him binding upon him and in consequence of it he has no right to send a guard or anyone whomsoever (to Zubarah); that agreement has been violated by his sending a guard; and his servants are living in Zubarah at this very time.

Secondly, you said, regarding the Agreement of 1950, that that referred to our subjects while on their way back from Saudi Arabi, and I showed you a letter from King Abdul Aziz Ibn Saud.

/ For ...

Reference		PUBLIC RECORD OFFICE		1	2	3	4	5	6
1-2 10/10/3-3-2-1		1-1-4-4-7		1		2		1	
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION									

12

-3-

For a period of six years from the first Agreement and then the second we and our subjects and followers went freely back and forth without any opposition or control. The Agreement of 1950 referred to our subjects who were in Saudi Arabia and their return from there; you saw the letters themselves.

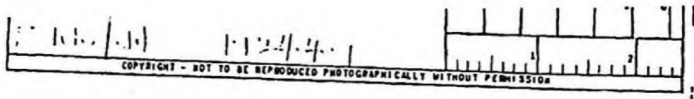
Similarly, as regards the entry visa for Zubarah, refer to the letter of Mr. Pelly No. CL.106 dated 18th March 1950 in which he said that "he and Wilton and Pinhey agreed that H.H. should have the right to grant visas for Zubarah". (That is to say that) Those persons who hold a visa from us are permitted to go to Zubarah, and there is no mention of such visas being restricted to any particular nationality.

You also said that mistakes had been made on both sides, but I maintain that I have made no mistake since 1944 in violation of the Agreement, on the other hand the Shaikh of Qatar has violated the Agreement many times to the prejudice of our properties and our legal rights.

I raise this matter with you requesting you to obtain for us our legal rights and the rights of our subjects as is required by the treaties between us and the British Government which provide for the safeguarding of our rights and the rights of our subjects in foreign affairs.

May you remain in health and peace,

(Seal).



دار التعميم السياسي  
بالحسين

حزري • مايو ١٩٥٤ •

His Excellency  
Mulla Ali bin Abdullah al Khali,  
Governor of Qatar.

حضرة الامام حفيد النعم صاحب  
السمعة الشيخ علي بن عبد الله  
الخالفي حاكم قطر المحترم •

His Excellency  
Mulla Ali bin Abdullah al Khali,  
Governor of Qatar.

بعد تقديم التحية ولاق الاحترام •

After compliments

اذني الان اتكمن ان الهد  
سعادتك من وجهات نظر  
حكومة صاحبة الجلالة البريطانية  
في كل المسائل المتعلقة بفتحة  
الزيارة التي تباحثنا فيها انه لانه  
الاجرة الى الدولة وهي كما يلي :  
(١) لقد لهمت حكومة  
صاحبة الجلالة انكم تطلبون لفتح  
الفتحة التي في الزيارة ولكه ليس  
من الضروري اقامة مركز حرس دائم  
فيها وان حرس الدولة سوف  
توزع الفتحة من وقت  
لاخراته فهاهم  
سوغاتكم

I am now able to state to your  
Excellency the views of His Majesty's  
Government on the proposed visit to  
the Suburban position which we  
discussed during my recent visit to  
Qatar. They are

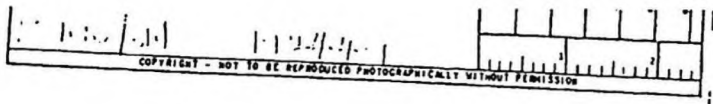
(1) Her Majesty's Government  
understand that you wish to  
reopen the fort at Suburban, but  
that it will not be necessary  
for a permanent garrison post  
maintained there and that when  
garrison posts will visit the  
fort from time to time in the  
course of their duties.

(١) سوف تكون لاجراء  
الفتحة الحالية لتمام الهومن  
الذين يلوون عادة لسكر لسكرسي  
او ما شابه من الفرس، الحربة  
بان يستقروا في لماراتكم •

(2) Tribesmen owing allegiance  
to the ruler of Bahrain, who  
habitually visit Qatar for  
pastoral purposes, should  
continue to be free to do

(٢)





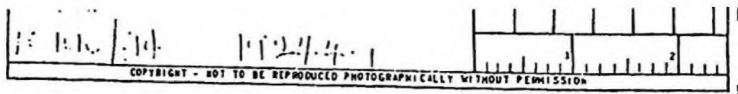
(٣) سوف يكون  
لا تخليفة الحرة بأن يستمروا  
في مشاركتهم الى الزيارة لفحص  
التزمت او التمس حسب  
المواد البارية \*

(٤) سوف لا تدخل طلمات  
تسري بأن طريقة كانت في الا شخاس  
الذين يقومون بالزيارات العادية  
المذكورة اعلاه في (٢) و (٣) \*

(٥) كما يظهر ان  
قد تكون هناك ادعاءات متناقضة  
الى املاك الاعواد التي قد  
في الزيارة فان مثل هذه الادعاءات  
يكن حسبها بموجب القانون المحلي  
والامارات ولهذا المر . يمكن  
سابقا من قبل فاعل من  
مكان اخر في الخليج الفارسي .  
ومثل هذه الادعاءات يجب  
ان تقدم اولاً الى ممثل  
حكومة صاحبة الجلالة الذين  
بالتشاور مع جميع المختصين  
سوف يكون سابقا بالكتابة  
المذكورة اعلاه \*

لقد توصلت حكومة  
صاحبة الجلالة وبعد النظر الدقيق  
الى النتيجة بان الترتيب  
المذكورة /

Her Majesty's Government, after  
very careful consideration, have come  
to the conclusion that the above  
arrangement



2

المذكورة املاء سوف نفسي  
بطلبات كلا الطرفين ، وانه  
اذا عاد حسن النية من كلا  
الجانين يساعد الى امتزاج  
عداقة بين صديقي الحكومة  
البريطانية ، وهي معتد طسي  
تياح سعادتكم بما ينعكم من التراب  
بحسن نية واحترام .

ختاما تفعلوا صاحب السيادة  
بوان الاحترام ودمتم محرومين .

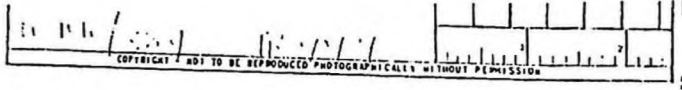
( بيرنارد . هرول )  
القائم السامي  
في الخليج الفارسي .

arrangement will meet the just claims  
of both parties and, if there is  
goodwill on both sides, will  
contribute to the restoration of  
friendship between their two friends.  
They rely on Your Excellency to carry  
out your part of the arrangement with  
goodwill and moderation.

Usual ending.

(S. S. MURROW)  
Political Resident  
in the Arabian Gulf.





(٢٠) سول يكون  
لاخلية الحرة بان يستمر  
في زيارتهم الى الزبارة للمسهة  
الزراعة او التمس حسب  
المادات الجارية .

(١٠) سول لايتدخل بطلقة  
تطرباى طيلة كانت في الاخصاى  
الذين يقومون بالزيارات العاهية  
المذكورة املاء في (٢٠) و (٢٠) .

(٥٠) كما يظهر انه  
قد تكون هناك ادعاءات متناقضة  
الى املاك الازاد الشخصية  
في الزبارة فان مثل هذه الادعاءات  
يكن حسبها بموجب القانون المحلي  
والمادات ولهذا العرس يكن  
عامها من قبل تاسمها من  
مكان اخر في الخليج الفارسي .  
ومثل هذه الادعاءات يجب  
ان تقدر اولاً الى ممثل  
حكومة صاحبة الجلالة الذين  
بالتنارومع جميع الخصم  
سويتون سامها بالكلية  
المذكورة املاء .

لقد توصلت حكومة  
بعد النظر الدقيق ،  
الى النتيجة بان الترتيب  
المذكورة /

(3) The Al Khalifah shall  
continue to be free to visit  
Zubarah for purposes of recreation  
and hunting in accordance with  
habitual practice.

(4) The Qatari authorities will  
not interfere in any way with the  
people carrying out the normal  
visits mentioned in (2) and (3)  
above.

(5) As it appears that there may  
be conflicting claims to  
individual private property in  
Zubarah such claims may be  
settled by reference to local law  
and custom and for this purpose  
may be heard before an impartial  
tribunal from another part of the  
Persian Gulf. Any such claims  
shall in the first instance be  
stated to the representatives of  
Her Majesty's Government who will  
arrange, in consultation with all  
concerned, for them to be heard  
in the above manner.

Her Majesty's Government, after  
very careful consideration, have come  
to the conclusion that the above  
arrangement

المذكورة اعلاه سوف تفي  
بطلبات كلا الطرفين ، وانه  
اذا ساد حسن النية من كلا  
الجانبيين سيساعد الى استرجاع  
صداقة بين صديقي الحكومة  
البريطانية . وهي تمتد طمس  
قيام سعادتكم بها يخضع من التراب  
بحسن نية واعتدال .

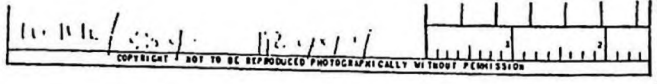
خطا تفعلوا صاحب السعادة  
بوان الاحترام ودمتم محرومين .

(هرنارد . بروز )  
القيم السها سي  
في الخليج الفارسي .

arrangement will meet the just claims  
of both parties and, if there is  
goodwill on both sides, will  
contribute to the restoration of  
friendship between their two friends,  
They rely on Your Excellency to carry  
out your part of the arrangement with  
goodwill and moderation.

Usual ending.

(B. A. B. Burrows)  
Political Resident  
in the Persian Gulf.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## علي بن عبد الله الثاني

القصر بالدوحة

في ١١ رمضان ١٣٧٣ الموافق ١٤ مايو ١٩٥٤  
السـيحضرة الأكرم الأئمة صاحب الفخامة العظم السياسي لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية  
في الخليج الفارسي، البحرين المحتر

بعد التحية و الاحترام اللائقين بنظام لغناكم.

في الشرف أن أثير الي كتب لغناكم المؤرخ ١٥ مايو ١٩٥٤ التضمن وجهة نظر حكومة  
صاحبة الجلالة حول المسائل المتعلقة بموضوع الزيارة.

مع تقديرى العظيم للروح النبيلة التي حملت حكومة صاحبة الجلالة ووطنها بأن  
تنظر بالنظر الي العلاقات المتطورة يوماً باليوم بين قطر والبحرين حول مسألة الزيارة والجهود  
المتستمرة و المتواصلة التي بذلها لخلق الجو المهيمن لاعادة العلاقات الودية الحسنة بين  
القطريين، الا أنني أشعر من واجبى أن أبين وجهة نظرى المعاكس بالنسبة لما أثير في كتابكم  
الآن الذكر من وجهة نظر (ان أرقام القراءات أدناه هي طبقاً لترقيمكم للقرات ) .  
١٠ - قلعة الزيارة - التي أود أن أؤكد فتح قلعة الزيارة لزيارتها من وقت لاخر من قبل  
الدوية المتحركة التابعة لشركتنا وليس في وقتنا في الوقت الحاضر إتاحة قلعة تلحق للحرس في  
منطقة الزيارة الا أن الحق في القيام بذلك عندما نعدوا سلامة و أمن المكان بذلك يتفق ووافقنا  
من سلسلة في السيادة.

١١ - ان زيارة رجال القبائل الموالية لحاكم البحرين الى منطقة الزيارة لأقران البرى سوى  
لا تمارس على شرط أن تكون خاضعة للتديدات المتصور عليها في الضحية القديمة (ولجماً كتاب  
الستر سي جي . بلي رقم سي/كبو - ٢٢- المؤرخ ٧ ليناير ١٩٥٠) كل لها يتعلق بحدود أوطانك  
من رجال القبائل الذين يطوفون المنطقة و كمية المواد و الذخائر التي يوردونها و على شرط  
و هو أن يحل اشعار سابق من زيارة هؤلاء من رجال القبائل الى ممتد الدولة في  
البحرين لرسمه الرسم.

١٢ - ان الاحترام بحق أفراد عائلة الخليفة بزيارة منطقة الزيارة بحرية هو في رأيي مساو  
لنضمهم اشياز خاص و هذا ما يحدث بسيادتي . علي المالاتا لاجتماعية فان أفراد عائلة الخليفة  
يوجب بهم بأن يظهروا أى جزء من قطر في أى وقت شاءوا غير أن زيارتهم يجب أن لا يكن لها  
مغزى يمرر منه أنها مسألة حق أو أن حاكم قطر لم يتم بأن يحل زيارتهم وها عن ارادته .  
لقد جرت العادة في العالم بأسره أن البلدان التي تنتج بترولاً ضخامة تكون علاقاتها متشعبة  
على أساس من الاحترام و المعاملة المتبادلة و أنه لا يسمح بأى شياً أن تنتج بترولاً ما تنكرها هي  
على الاخرى لغاها ليس هناك من سبب مسلم به يكسب أفراد عائلة آل خليفة حرية زيارة مدانة  
الزيارة أو أى جزء من قطر دون أن يرتبط حاكم البحرين من جانبه ببيادلة المعاملة بالمثل لأفراد  
عائلة آل ثاني بزيارة البحرين . اني أطم بالتأكد كما تعلمون أتمم أنه فيها اذا نزل أى فرد

ديوان حاكم قطر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## علي بن عبد الله الثاني

من المراد آل ثاني في البحرين في أية نقطة خارج الموانئ المعترف بها للتزلي أو أنه لم يكن في حياته جواز صالح للسفر الى البحرين لأنه سوف يمرض نفسه لاستئصال القرص عليه ككذاب.  
 ٤. ان حكوتي سظم في المستقبل كما قامت به في الماضي التزامها بأن لا تصحى سبوت رجال القبائل الموالية لحاكم البحرين والذين يظهرون خطفة الوارة في طلب المرص بموجب القررة ٢ أشلاء ولكن الانتاع بعدم التدخل سوف ينطبق فقط لها يختص بالمراسم والأنظمة الخاصة بالجنارك والجزايات و يجب أن يلمح بهجلاء ويضرب بأن ليس هناك في هذا التصهدما يمكن تفسيره بها يخل والسلطة القضائية التابعة لحاكمنا الجنائية والمدنية عندما دعوا العزيمة الى ممارسة مثل هذه السلطة فضلا لو ارتكبت جريمة ما من قبل أي من المراد هذه القبائل فانه من ضمن سلطاتي القضائية بأن أكتب ما يستوجب القانون من اجراء في اكتشاف ومعالجة متصرف الجريمة  
 ٥. ان مسألة الأملاك الخاصة في الوارة قد أثبتت في عام ١٩٤٨ عندما قام المستر سي جي بيلي الممتد السياسي في البحرين آنذاك فكتب لوالدي وسلي صاحب السعادة الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني ( ان كتاب الممتد رقم سي/٢١١ المؤرخ ٢٥ مارس ١٩٤٨ المطابق ١٦ جمادى الأولى ١٣٦٧ يشير الى ذلك) ولقد فحص والدي في كتابه المؤرخ ٢٨ جمادى الأولى ١٣٦٧ المزمع التي قدمت آنذاك ولقد كان من نتيجة الفشل الذي كان صير تلك الاعطيات أني وألق حاكم البحرين في التسوية القديمة على أنه لا هو ولا أي من المراد محبة سيزاول تصييد أي بناء في خطفة الوارة.

التي بكل تأكيد مماثل لقبول أي ادعاء بملكية المراد في خطفة الوارة وأن محلي كما سبق أن بينتته هو أن الحق في امتلاك أملاك خاصة سيزول ويقترض عندما تترك مثل هذه الأملاك الى الأبد وبعد أن لم يبق لها سوى الألقاب  
 انني أوافق على وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة من أنه اذا ما تطورت حسن النية لدى الجانبين فان إعادة العلاقات الودية بين الفريقين لم تكن خارج نطاق الممكن ولكن فقط عندما تكون حسن النية حاضرة من لدى الطرفين. لكن الآن لقد كتبت أنا وأنا وحدي أبدي حسن النية لأنال جزائي من حاكم البحرين بأعطيات كيدية لها يتعلق بملكية الأكراد في منطقة الوارة - وهذه مسألة تثار لأول مرة عند تسوية عام ١٩٥٠.  
 اني استمد أن أفعل أي ترتيب معتبره حكوية صاحبة الجلالة ترتيبا يخلق وعدا المدالة والاصناف وأن ليس من شأنه أن يبيع أي الفريقين في منزلة أفضل.  
 عندما تفعلا بطلب فائق التمية والاحترام ودمع محرومين.

علي بن عبد الله الثاني  
 حاكم قطر

تسعة مع والر التحدة الى سعادة الفاهيل السياسي لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية بالدوحة المستمر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ديوان حاكم قطر

علي بن عبد الله الثاني

Translation of letter dated 11th Ramadhan, 1378 (14th May, 1956) from H.H. the Ruler of Qatar to H.H. the Political Resident in the Persian Gulf, Bahrain.

After Compliments,

I have the Honour to refer to Your Excellency's letter of May 5, 1956, containing Her Majesty's Government views on matters relating to the Zubarah question.

Much as I appreciate the noble spirit which has impelled Her Majesty's Government and their officials to view with concern the somewhat strained relations existing between Qatar and Bahrain over the question of Zubarah and their persistent and continued efforts to create the necessary atmosphere for friendly and harmonious relations to be re-established between the two States, I feel I ought to state my counter views with regard to those raised in Your Excellency's letter under reference (Paragraph numbers below correspond to your paragraph numbering).

1. The Port of Zubarah: it is my wish to re-open the Port at Zubarah for the visit from time to time of my mobile Police patrols. At present I have no intention to maintain a permanent Police Post at Zubarah but the right to do so at any time peace and security of the place demands should be in keeping with the exercise of my sovereign powers.

2. The visits of tribesmen owing allegiance to the Ruler of Bahrain to Zubarah area for grazing purposes will not be objected to, subject to the limitations laid down in the old settlement (vide Mr. C. J. Polly's letter No. C/Q-52, dated the 7th February, 1950), both as regards the number of such tribesmen visiting Zubarah area and the quantity of supplies imported by them and subject further to the condition that prior information about the visit of such tribesmen is given to the Political Agent, Bahrain, for forward to me.

3. To concede to the Al-Khalifah family the right to visit Zubarah area freely is, in my opinion, tantamount to granting them a special privilege and is derogatory to my sovereignty. In normal conditions members of the Al-Khalifah Ruling family are welcome to visit any part of Qatar at any time they wish to do so, but their visits should not bear the significance that they are carried out as a matter of right or that the Ruler of Qatar is obligated to suffer their visits. It is normal practice all over the world that states of equal status have their relations conducted on reciprocal basis of treatment and respect and no any one of them is allowed to enjoy a privilege which it denies to the other. Therefore, there is no a priori reason why the Al-Khalifah family should have the freedom to visit Zubarah area or any other part of Qatar without the Ruler of Bahrain on his part committing himself to reciprocal similar freedom of visit to Bahrain by the Al-Khalifah family. I know for certain as well as you do that if any of the Al-Khalifah family lands in Bahrain at any point other than the recognised ports of landing or for that matter without a passport valid for Bahrain, he will run the risk of being arrested as an offender.

4. My Government will in future as it did in the past abide by its obligation not to interfere with such tribesmen owing allegiance to the Ruler of Bahrain as visit Zubarah area for grazing under paragraph 2 above. But to refrain from interference applies only where Customs and Passport formalities are concerned and it should be understood clearly that there is nothing in this undertaking which can be construed to affect the



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

علي بن عبد الله الثاني

- 2 -

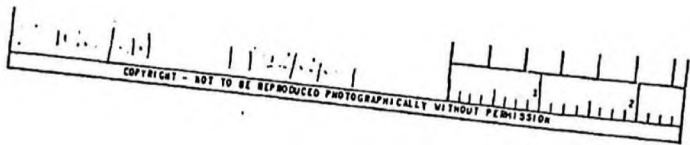
jurisdiction of my criminal and civil courts, when necessity to exercise such jurisdiction arises. For instance if any offence is committed by any member of those tribesmen it should be within my judiciary powers to apply the process of law in detecting and punishing the culprit.

5. The question of private property in Zubarah was raised in 1948 when Mr. C.J. Pelly, then the Political Agent in Bahrain, wrote to my father and predecessor H.E. Shaikh Abdullah bin Jasim Al-Thani (Political Agent's letter No. G/311, dated 25th March, 1948 equivalent to 16th Jamadah Awwal, 1367, refers). My father in his letter of 28th Jamadah Awwal, 1367 refuted the claims then made and it was as the result of the failure which was the fate of those claims that the Ruler of Bahrain in the old settlement agreed that neither he nor any of his people would undertake any building in Zubarah area.

I am most certainly opposed to entertaining any claim to ownership of landed property in Zubarah area and my position which was stated before is that the right to private landed property extinguishes when such property is abandoned for good and nothing left of it except ruins.

I agree with Her Majesty's Government views that if there is goodwill on both sides the restoration of friendly relations between two parties is not out of the realm of possibility, but if goodwill is forthcoming on both sides. So far it was I and I alone who showed goodwill only to be repaid by the Ruler of Bahrain's vexatious claims of private ownership of landed property in Zubarah, a question raised for the first time since the 1950 settlement.

I am prepared to carry out any arrangements which her Majesty's Government consider to be in accordance with the principle of equity and justice and does not put any of the parties on a better footing.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٨١ | ١٠ | ١٠

سماح بن محمد بن خليفة

68



١١٠٢/١١٢٨

التاريخ ١١ رمضان ١٣٧٣ - ١٤ مايو ١٩٥٤

حضرة جناب الاجل الامير صاحب الفخام السير برطراط بنوز الغيم السياسي في المنبر السنن

بعد الصدية والاحترام

وصلنا كتابكم الكريم ٥ مايو ١٩٥٤ على اثر المساحة التي جرت بيننا فيما يخص بمسألة السـنن . ان بعضنا من المنبر فاعذرة الرغبي وحتاج الي زيادة ايفاض لاجل انشاء الله بعد ايام قلائل نبتى بكم ونظاكر في تردوي بعض النقاط المذكورة اعلاه . بعد ان نتخج لديها تلك النقاط بعدى لكم رأينا فيما يخص بحفظ حقوقنا الشرعية في الزهارة .

علا ما نرجو ودعمه والسـلام

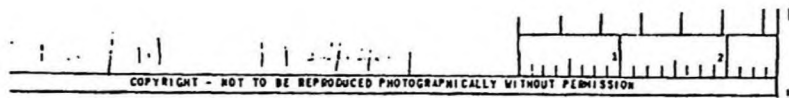
Translation of a letter No.1628/1373 dated 14th May (11th Ramadhan 1373) from H.H. the Amir of Bahrain to His Excellency the Political Resident in the Persian Gulf.

After Compliments:-

We acknowledge receipt of your letter dated 5th May 1954 in connection with the result of the discussions on the issue the question of Zubara. Some of the terms are not clear and they require clarification. We shall, in the Allah, meet after few days and clarify some of the points. After those have been clarified we shall let you know our points of view to the effect of safeguarding our legitimate rights at Zubara.

Usual ending.

Signature



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
سَمَانُ بْنُ مَرْجَانٍ  
مَنْشُورٌ وَنُحْرٌ

الرقم 10815/1332

التاريخ 15 نوال 1332 هـ - 11 جين 1914

مذكرة صاحب الغنامة المستر بهنذ العقيم السياسي في الخايفي المسمى

بعد التوبة والاعتزام • السابق لكتابي الذي في 11 رمضان 1332 - 14 مايو 1914 جراب كتابكم • مايو 1914 الذي اذكم فيه من بعض النقد الغامض التي يجب توضيحها علو اشراجها علىكم وسادة المتمد وستار ساكتها يوم المظالم 14 نوال 1332 - 15 جين 1914 في غدو. الفنانان المذكوران في كتابكم السابق، وهي - اولاً - فاضي سايد، اني قد شرحت لكم حقة الكافي الذي ذكرته من الخايفي الفارسي وبحث لكم التفاصيل التي في هذا الموضع •

ثانياً - اشاناد عرس، قار مركز في تلك المسئلة ودوية من وقت الى آخر، لقد بحثت لكم الاسباب التي لاعرب ان يكون هناك عرس اودوية • ان الخايفي التي اشرفتم عليها ذلك اليوم تبين لفسادكم التمددات في سرفتها وسرفتها وياهاها • بنذا مالزم والسلا

Reference: 16 1016 / 176, 172.7.1

PUBLIC RECORD OFFICE

1	2	3	4	5	6

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1081/3 | 9 | 56 39

سلمان بن محمد آل خليفة  
 وزير ووزير

الرقم 1270/1123

تاريخ 24 ذي الحجة 1375 - 1 أغسطس 1956

حضرة صاحب السعادة المستر كولت السقام بأعمال القيم السياسي في الخليج المحترم  
 بعد التعمية والاحترام.

نذكركم سعادتكم بكتابنا رقم 1849/1375 - 23 ذي القعدة 1375 - 2 جولي 1956.

وفي الختام تقدم سعادتكم فائق تحياتنا ودمت

Translation of above letter: From His Highness the Ruler of Bahrain to Mr. C. A. Gault, Acting Political Resident.

2125/1375.

24th Dhu al Hijjah 1375.

1st August, 1956.

After Compliments and Respects:

/4

We are to remind Your Exoellency of our letter No. 1849/1375 of 23rd Dhu al Qadah, 1375 - 2nd July, 1956.

In conclusion we offer Your Excellency our highest consideration.

should in our own state  
 concern of the special duty? P. 10/4

3/10/56  
 10/10/56  
 14/10/56

Pl. see minutes of 8.  
 see P. 10.

- 13/10/56



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سماحة محمد بن عبد الله بن خليفة  
 وزير العدل

36

الرقم ٤٢٢٢ - ١٢٧٦

الطرح ١٧ صفر ١٢٧٦ - ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦

صفحة صحاح النظام من السجلات العامة المعقولة في الوثائق العامة

بعد التفتيش والتدقيق .  
 بالاشارة الى كتابكم ٦ اذخري ١٩٥٦ جواب كتابنا رقم  
 ١٢٧٥/١٨٤٩ - ثلثي جولي ١٩٥٦ و رقم ١٢٧٥/٢١٢١ اذخري ١٩٥٦  
 ١٩٥٦ ذكرتم ان النسخة التي غابا في حلت وانك يعود في اواخر  
 الشهر . لقد عاد اليه في منذ مدة طويلة . وتتم اجابنا  
 على ما عملتكم اخذنا سلطات قطر ان اسي السلطات اجبرت  
 رعيا لنا على اخذ الجوازات الذي لم يصح علينا كتاب المستند عدد  
 ٦١ - اكتوبر ١٩٥٠ - ١١ سبتمبر الثاني ١٢٦٩ والذي نرسل لغوا كتاب واحد  
 من تلك الجوازات . ان هذا يعني : ناصر الفقيه هو من رعانا او  
 اتبانا . يا صاحب النظام اننا نذكركم كتابنا رقم ٧٢/١٢٤١ -  
 ٧٢/٦١٧ - ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ الذي قدمنا اجابنا فيه ومن ذلك  
 الوقت الى حالنا التاريخ لم تحصل نتيجة من ما اجابنا . ان عدم  
 التدهن بمجمل المتواصلك لثمن في ضياع حقوقنا وذلك مما لا  
 نعرف من الفقيه السياتي بل يجب تولى حق حقوقنا الخارجية  
 الذي انتم تفتيح لنا فيل . فنرجو عدم التأخر في الراجح من ناصتنا و  
 ناصحة بلادنا .  
 هذا وفي الختام نقدم لغوا كتابنا رقم ٧٢/١٢٤١

10/11/56 / 1-1-1  
 PUBLIC RECORD OFFICE  
 1-7-9-1  
 COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

1	2	3	4	5	6
		3		2	

Translation of a letter No. 322/1376  
 dated 17th Safar 1376 - 22nd September  
 1956 from H.H. the Ruler of Bahrain to  
 H.B. the Political Resident in the  
Persian Gulf.

With reference to your letter dated the  
 6th August 1956 which was a reply to our two  
 letters No. 1042/1375 dated 2nd July 1956  
 and No. 2121/1375 dated 1st August 1956, in  
 which you had mentioned that Shaikh Ali was  
 away on a tour and he would return toward the  
 end of the same month. Shaikh Ali is back  
 long ago. We are to file our protest against  
 the act which the Qatar authority had done  
 lately. They, the authorities, compelled our  
 subjects to take passports the matter which is  
 not required under the political agent's letter  
 C/L/OI of 1st February 1956 - with a view to  
 their joy. One of these passports is sent  
 herewith to your excellency. Saif bin Sa'ad  
 al Na'ami (the passport's holder) is one of  
 our subjects and subjects. Your excellency,  
 we are to remind you about our letter no. 1241/72-  
 17/6/56 - 3rd March 1956 in which we had submitted  
 our protest. We have not as a result of our  
 protest from that time until now. The carelessness  
 given to our unceasing protest shall make us  
 loose our rights the matter which we have never  
 expected from the Political Residents. Our  
 external rights in which you represent us must  
 be realised. Please do not be late in the  
 obligation towards us and towards our country.

1/13  
 1/13

10/10/1956		10/10/1956		10/10/1956		10/10/1956		10/10/1956	
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION									

1081/3/17/56

21

دار القيم السياسي  
البحرين

British Consulate,  
Bahrain.

حزري ١٦ أكتوبر ١٩٥٦

October 16, 1956.

حفرة الا نعم حميد التميمي صاحب  
السواقي سر سلمان بن محمد  
الخليل، كي. سي. ام. جي. \*  
كي. سي. ان. بي. حاكم البحرين المحتسب \*  
بمد تقديم التحية وطلب الاحترام \*

His Highness Sheikh Sir Salman  
bin Hamad Al Khalifa,  
K.C.M.G., K.C.I.E.,  
Ruler of Bahrain.

Greetings and respects.

بالاشارة الى مکتوب سؤم  
رقم ١٢٦٧/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ ستمبر  
لقد فت في التحقيق في مسألة  
وثيقة السور المادرة الى سيف  
بن ناصر التميمي \* لو كان هذا  
الربيل في حيازته وثيقة سر بحرينية  
لسا حدا سلطات قطر ام دار  
والتيقة المسمى  
له \* ان هذا النوع من  
وثائق السفر المصادرة  
من سلطات قطر ان هي الا  
لاجل تسهيل السفر الى  
البحرين \* وعند ام دار  
مثل هذه الوثائق  
تمرف جنسية حاملها  
باى بلد كانت يدعون اسم  
تايعين لها \* والظاهر  
ان تعريف سيف بن ناصر  
التميمي في الوثيقة المرلثة  
بطي مکتوب سؤم، كاتع  
لتطر \* هوينا على ما  
اغبرهم عند حصوله على وثيقة  
السفر /

With reference to Your Highness'  
letter No. 322/1376 of September 22 I  
have made some investigation of the  
question of the travel document issued  
to Saif bin Nasir al Tamimi. If this  
man had been in possession of a  
Bahrain travel document there would  
have been no question of the Qatar  
authorities issuing him with another  
document. The travelling papers of  
this kind issued by the Qatar  
authorities are empty in order to  
facilitate travel to Bahrain, when  
these documents are issued the holders  
are described as being subjects of  
whatever state they say they belong to.  
The fact that Saif bin Nasir al Tamimi  
is described on the document enclosed  
in Your Highness' letter as a subject  
of Qatar would seem to indicate that  
he said that he was such when he  
obtained the pass. So far as I can  
ascertain



PUBLIC RECORDS OFFICE		1	2	3	4	5	6
1010 / 111	1111						
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

22

2.

السفر • ولغاية الآن يمكنني  
ان اؤكد ان اجبار رايها البحرين  
بان يصفوا انفسهم كرمالها  
تظن ليس واتحيا •

اما عن المسائل الاخرى  
التي رفتموها لي مكتوبكم  
المره ١٢ سبتمبر و مكتوبكم  
السمعون الي المستر كولست  
رقم ١٨٤٩ / ١٣٧٥ المره ٢١  
جولاي فاكذب لسوكم فيما بعد •

ختاماً تغفلوا صاحب  
السو يقبول اسمي احتراماتي •

ascertain their i. in question, or  
compelling subjects of Bahrain to  
describe themselves as subjects of  
Qatar.

I will communicate with Your  
Highness later about the other  
matters raised in your letter of  
September 22 and your letter to His  
Highness No. 1019/1375 of July 2.

Please accept, Your Highness,  
the assurance of my high consideration.

( برنارد • بيروز )

( E. A. M. BARNARD )

[ Copied to P.A.B. and P.A.Q. ]

DUBAI-RECEIVED OFFICE

1 2 3 4 5 6

١٥٠٣٦١ / ١٩٨٤٠٥ ١٠٢٤٤٤١

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

دارالاحمد البهائي ،  
الدرحه  
١٢ نوفمبر ١٩٦٠

POLITICAL AGENCY,  
DOHA.  
November 13, 1960.

حضرة صاحب السوالتين احمد بن علي  
ال ثاني حاكم قطر المنظم ،  
الدرحه

His Highness Shaikh Ahmad  
Bin Ali Al Thani,  
Ruler of Qatar,  
DOHA.

تحية واحترام، Greetings,

اشارة لمدى هذا الصباح ،  
اهتمت لسوكم كتابها النص للخطاب  
المرسل من صاحب السوالتين  
البحرين

With reference to our  
conversation this morning I am  
sending you in writing the text of the  
message to Your Highness from His

والنص المذكور ا طس للقائم  
بالصال التحيم الساسي ني البحرين  
الذي طلب مني ان اوصله لسوكم  
الكريم وهو كما يلي " فملت من  
المتسد السياسي ني البحرين من هازل  
والدكم المنظم من الحكم و تبر " سوكم  
حاكم قطر الشقيقة . انص لسوكم الكرم  
ستتلا غيرا وايام سعيدة وسلا ما  
دائما "

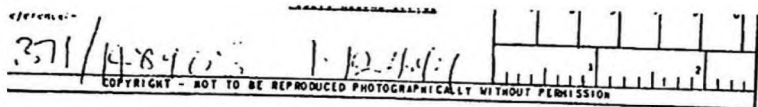
Highness the Ruler of Bahrain.  
The message which was delivered  
to the Acting Political Resident with  
a request that I convey it to Your  
Highness is as follows: "I was  
informed by the British Political  
Agent in Bahrain of the abdication of  
your father and of Your Highness's  
accession as Ruler of Qatar. I wish  
you all good fortune and peace".

وتفضلوا يا صاحب السو  
بتيسر ل نافتق التحية والا احترام

Please accept Your Highness the  
assurance of my highest consideration.

(جن . سي . موبيرلي)  
المتسد السياسي لصاحبة الجلالة البهائية،  
قطر .

(J.C. Moberly)  
H.B.M. Political Agent,  
QATAR



بسم الله الرحمن الرحيم

الدرجة - قطر

احمد بن علي ال ثاني

التاريخ : ٢٦ جمادى الاولى ١٣٨٠

سمادة الممتد السماسي لصاحبة الجلالة السهيطانية  
قطر

حسبة واحتراماً

المكرّم من كتابكم المؤرخ في ١٣ نوفمبر  
والذي به تلمّونا نص رسالة صاحب سمو حاكم البحرين  
المحور من قبل التائم باصاال التقيم السماسي في البحرين  
بنسبة تاز ل والدى المعظم من الحكم وتولي الحكم في قطر  
وارجوان تطفلاً نهاية مني بايلاغ صاحب سمو حاكم البحرين  
شكري العموي وتقديري لسوءه متفيا لسوءه دوام الصحة  
والرأهية وللبحرين الشقيقة كل خير .

وتفضلوا سمادكم بتبول لائق التمهيه .

احمد بن علي

حاكم قطر

رئاسة الخليج  
البحرين

British Residency,  
Bahrain.

١٧ نوفمبر ١٩٦٠

November 17, 1960

حضرة الامير الكرم حيد القيم صاحب المعزة  
الشيخ سلطان بن حمد بن ميسى آل خليفة  
كي ولي ام جي. سي. سي. آي. سي.  
حاكم البحرين الناصر.

His Highness Shaikh Sir Salman  
bin Hamad bin Isa al Khalifah,  
K.C.M.O., K.C.I.B., Ruler of  
Bahrain.

After greetings and compliments.

بمجد التميمي ومزيد الاحترام  
وبمجد المكون الذي لا تحركت  
بملاحة عظمتكم بتاريخ ١٢ نوفمبر  
والتقدم على ارسال رسالة  
شكليه من عظمتكم السي  
صاحب الامور حاكم قطر  
بواسطة المعتد السياسي  
لصاحبة الجلاله في السدوحه.  
١- لقد بلغت الرسالة  
بواسطة المعتد السياسي  
وصاحب الامور الشيخ احمد بن علي  
آل ثاني طلب ان اقبل السي  
عظمتكم الرسالة التاليه ردا على  
رسالتكم :-

You will recall that when I  
had the honour of being received by  
Your Highness on the 12th of November  
you agreed that an oral message should  
be sent from you to His Highness the  
ruler of Qatar through Her Majesty's  
Political Agent in Doha.  
2. The message was duly delivered  
by the Political Agent and His  
Highness Shaikh Ahmad bin Ali Al Thani  
has requested that the following  
message should be transmitted to Your  
Highness in reply :-

" ارفب في ان امرب السي  
عظمتكم من شكر الميقت  
وتقدير على رسالتكم  
موتنيا لكم دوام الصحة  
والخافه وللبحرين الشقيقه  
كل عسر "

"I wish to express my heart-  
felt thanks and appreciation to  
Your Highness for your message  
and my best wishes for the  
health and prosperity of Your  
Highness as well as my wish  
for the full happiness of our  
sister country Bahrain."

ارجد تبر لائق احتراماتي  
وتقديري الج

Please accept, Your Highness, the  
assurance of my deep respect and my  
highest consideration.

( ام سي سي جين ملن )  
الائم باعمال القيم السياسي

( M.C.O. Mar )  
Acting Political Resident.

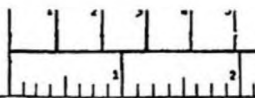


Reference:-

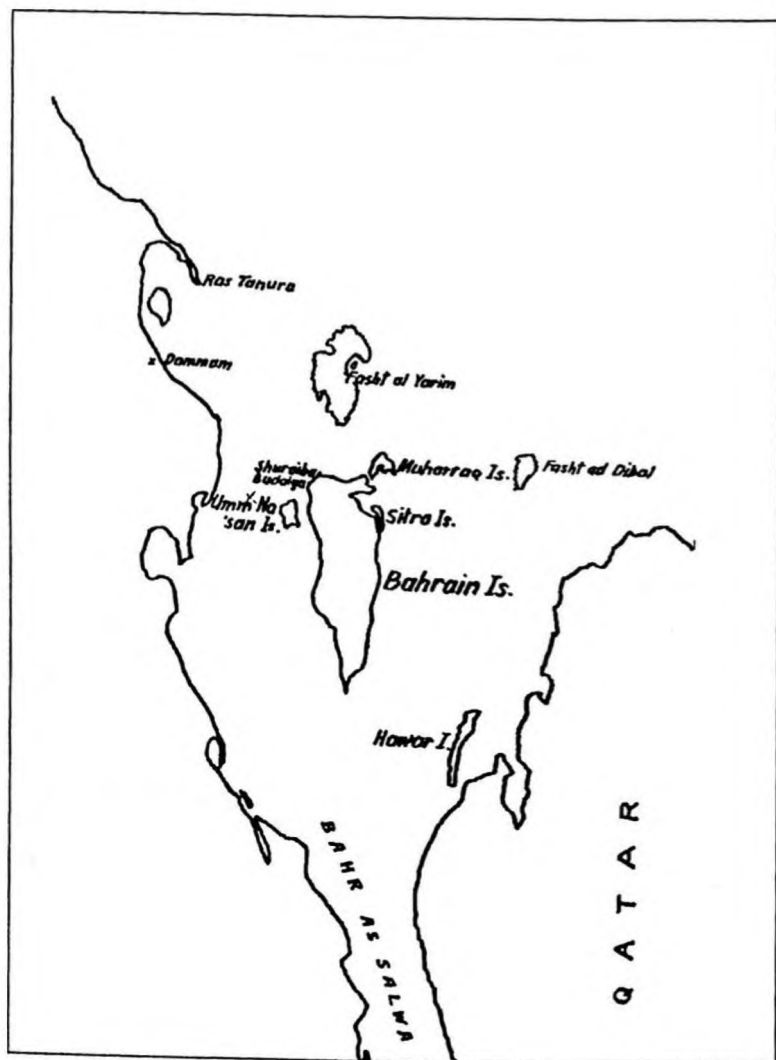
PUBLIC AFFAIRS OFFICE

P.O. No. 33/535

5481



COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION



## ثبت الهوامش والمصادر

### هوامش التوطئة

- (١) د.وليد الأعظمي ، الكويت في الوثائق البريطانية ، رياض  
الريس للكتب والنشر - لندن ، قبرص ، ١٩٩١ ص ٤٧ - ٥٠
- (٢) عبد العزيز الرويشد ، تاريخ الكويت ، ج ١ ، القسم الأول ،  
بغداد ، ١٩٦٦
- و.د. علي أبا حسين "دراسة في تاريخ العتوب" مجلة الوثيقة  
مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين ، ج ١ ، يوليو/  
تموز ١٩٨٢ ، ص ٧٨ - ١٠٧ ، انظر أيضاً أمين الريحاني ،  
ملوك العرب ، دار بيروت ، ج ١ ، ١٩٢٤ ، ص ٧٤٠ - ٧٤٢
- (٣) Alan Rush , The Ruling Families of Arabia , London , Archive  
Editions , 1991 , pp. 594 - 599
- (٤) J.G. Lorimer , Gazetteer of the Persian Gulf , Oman and Cen-  
tral Arabia , Office of the Government of India ,Calcutta ,  
Vol. 1 , Historical , 1915 , p. 811
- Ibid . pp. 798-800 (٥)

## هوامش المقدمة

- Lorimer, *op.cit.*, pp. 798-800 (١)
- C. U. Aitchison, (٢)  
A Collection of Treaties, Engagements and Sanads, Relation to India  
and Neighbouring Countries, Vol. XI, Calcutta, 1933, pp 194 - 5
- John Wilkinson, Arabia's Frontiers, London, New York, 1991, (٣)  
P.46
- Ibid. p. 46 (٤) نفس المصدر السابق
- Ibid. p. 46 (٥) نفس المصدر السابق
- (٦) صحيفة الوطن الكويتية، النزاع القطري - البحريني حل  
جزر حوار، ٧ مارس ١٩٨٢
- FO371/19974, India Office to FO, 28 September 1936, Enclou- (٧)  
sure 1, From Petroleum Concessions Limited, Mr. Longrigg to Mr.  
Clouson ( India Office ) 11 September 1936.
- (٨) الوطن الكويتية
- (٩) د. أحمد رمضان شقيلة، الجغرافية الاقتصادية لجزر  
البحرين، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٠، ص ٧٦
- (١٠) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١١ مارس، ١٩٨٥
- (١١) صحيفة أخبار الخليج البحرينية، ١٠/٧/١٩٨٤،  
The Financial Times, 26 January 1985 .
- (١٢) نفس المصدر السابق ، ١٦/٦/١٩٨٦ ،
- James Defence Weekly, 14 June 1986
- United Nations, Law and Regulations on the Rigeme of High (١٣)  
Seas, 1951, p. 39
- UNLS, High Sea, Vol. , 1951, pp. 22- (١٤) انظر المصدر الانجليزي  
30 البيانات إمارات الخليج
- UNLS, High Seas, Vol. 1, 1951, pp. 22-30 (١٥)
- MEES ( Middle East Economic Survey ) Supplement Septem- (١٦)  
ber 11, 18 January 1986 and E. Lauterpact "Cotemporary Practice of  
the Uk in the Field of International Law. I.C.O.L. 9 (1960)p. 278



- A.H.Dean "The General Conference on the Law of the Sea: (١٧)  
What was Accomplished?" A.J.I.L.52 (1958) p.215
- Ibid, " The Second Conference on the Law of Sea: The (١٨)  
Fight For Freedom of the Sea, A. J I. L. 54 (1960) p. 760
- MEES, No. - اتفاقية شل - قطر لعام ١٩٥٢ و انظر أيضاً (١٩)  
46, 20 September 1963
- C.U.Aitchison, op.cit.,5th Edition ( Delhi, 1933 ) Vol. X1 pp. (٢٠)  
258-60

## هوامش الفصل الاول

- F0371/19974, Petroleum Concessions Ltd, London, 11 September 1936, to India Office (١)
- Ibid (٢)
- F0371/21822, Political Department, Minute Paper, p. 2, 241438, 4 April 1938 (٣)
- Ibid 5 April 1938 (٤)
- F0371/21823, Letter from H.H. the Sheikh of Bahrain, 4 May 1938 to the Political Agent, Bahrain (٥)
- Ibid No 467/SF of 1357 of the Office of the Adviser to the Government of Bahrain, 7 May 1938 (٦)
- Ibid (٧)
- Ibid (٨)
- Ibid Telegram from Political Resident, Bushire to Political Agent, Bahrain, No. 191 19 May 1938 (٩)
- Ibid Copy of Letter No. C/324-1-9/929, 20 May 1938, From the Political Agent, Bahrain to Sheikh Abdullah bin Qasim Al-Thani, Ruler of Qatar (١٠)
- Ibid Translation of Letter dated 27 May 1938, from Sheikh Abdullah bin Qasim al-Thani, Ruler of Qatar to Political Agent, Bahrain (١١)
- Ibid The Maanar Islands (١٢)
- Ibid (١٣)
- Ibid Minute 7/7/1938 (١٤)
- Ibid Express Letter, Government of India, from Political Resident, Bushire, to Secretary of State for India, 20 June 1938 (١٥)
- F0371/21824, From Secretary of State to Political Resident, Bushire, 21 July 1938 (١٦)
- F0371/21825, India Office, London, 22 May 1939 to the Under Secretary of State, FO. London (١٧)
- Ibid FO to the Under Secretary of State, India Office, 13/6/1939 (١٨)

- Ibid. Fo to the Under Secretary to the Government of India, 16 June 1939 (١٩)
- Ibid. Petroleum Concessions Ltd., to the Under Secretary of State for India, London, 30 June 1939 (٢٠)
- Ibid. India Office, From Secretary of State to the Political Resident in the Persian Gulf, 4 July 1939 (٢١)
- Ibid. India Office to the Managing Director, Petroleum Concessions, 4/7/1939 (٢٢)
- Ibid. from Political Resident in the Persian Gulf, to H.H. Sheikh Sir Hamad bin 'Isa Al-Khalifa, Ruler of Bahrain, 11 July 1939 (٢٣)
- Ibid. from the Political Resident to Sheikh Abdullah bin Qasim Al-Thani, Ruler of Qatar, 11 July 1939 (٢٤)
- Ibid. Express Letter, Office of the Political Resident in the Persian Gulf to the Air Officer Commanding British Forces in Iraq, Habbamiya, 2/8/1939 (٢٥)
- Ibid. The Palace, Manama, to the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, 4 August 1939 (٢٦)
- Ibid. From Sheikh Abdullah bin Qasim Al-Thani, Ruler of Qatar to the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, 4/8/1939 (٢٧)
- Ibid. The Political Resident, Bushire, 25/9/1939 to Sheikh Abdullah bin Qasem Al-Thani, Ruler of Qatar (٢٨)
- Fo371/24542, India Office, From Secretary of State to the Political Resident in the Persian Gulf, 12/3/1940 (٢٩)

## هوامش الفصل الثاني

- F01016/13, 23 December 1947 (١)
- Ibid The Political Agent, Bahrain to the Political Resident , Bahrain, 8 February 1949 (٢)
- Ibid Persian Gulf Residency, Bahrain, 3 March 1949 (٣)
- Ibid (٤)
- Ibid (٥)
- Ibid (٦)
- Ibid (٧)
- Ibid (٨)
- Ibid The Persian Gulf Residency, Bahrain, 17 June 1949 (٩)
- Ibid The Palace, Manama, Bahrain, 21 November 1949 (١٠)
- Ibid Persian Gulf Residency, Bahrain, 17 December 1949 to Political Agent, Bahrain (١١)

### هوامش الفصل الثالث

- Bahrain Government, Annual Report, March 1937 - February (١)  
1938, p. 25, Charles Belgrave, Personal Column: Autobiography  
1960, p. 153
- J.G.Lorimer, op.cit, pp. 815-16 (٢)
- J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and the Middle East, a (٣)  
Documentary Record, Vol. 1, US. Princeton, 1956, p. 271
- C. Belgrave, op.cit, p. 154 (٤)
- Ibid op.cit , pp. 157-58 (٥)
- F01016/154, Records of Discussion with Sheikh Ali Bin (٦)  
Abdullah Al-Thani, Ruler of Qatar, 16 January 1950  
انظر الملحق حول تفاصيل الاتفاقية المذكورة
- Ibid Political Agency, 25 January 1950 to H.E. Sheikh Ali bin (٧)  
Abdullah Al-Thani, Ruler of Qatar
- Ibid Political Agency, Bahrain, 1 February 1950 (٨)
- Ibid (٩)
- Ibid Political Agency, Bahrain, 7 February 1950 (١٠)
- Ibid Translation of a letter dated 15 February 1950 from the (١١)  
Ruler of Qatar to Political Agent, Bahrain
- Ibid Minutes, 23 February 1950 (١٢)
- Ibid from Political Agent, Bahrain, 23 February 1950 to (١٣)  
Sheikh Ali bin Abdullah Al-Thani, Ruler of Qatar
- Ibid (١٤)
- Ibid Political Agency, Bahrain, 20 March 1950 (١٥)
- Ibid (١٦)
- Ibid from Sheikh Salman bin Hamad Al-Khalifa, Ruler of (١٧)  
Bahrain, 21 March 1950 to Political Agent, Bahrain
- Ibid Political Agent, Bahrain to Political Resident, Bahrain, (١٨)  
23 April 1950

<u>Ibid.</u> , Political Agent, Bahrain, 11 October 1950	(١٩)
<u>Ibid.</u> , Political Agent, Doha, 30 October 1950	(٢٠)
<u>Ibid.</u> , Political Agent, Bahrain (Camp), Doha, 7 November 1950	(٢١)
<u>Ibid.</u> , 3 March 1953	(٢٢)
<u>Ibid.</u> , Political Agenc, Doha, 4 March 1954	(٢٣)
Fol1016/266, Political Agency, Doha, 11 March 1953	(٢٤)
<u>Ibid</u>	(٢٥)
<u>Ibid.</u> , British Resident, Bahrain, 20 March 1953	(٢٦)
<u>Ibid.</u> , Political Agent, Doha, 21 March 1953 to Political Agent, Bahrain	(٢٧)
<u>Ibid.</u> , Political Agent, Bahrain, 23 March 1953 to Political Officer, Qatar (Doha)	(٢٨)
<u>Ibid.</u> , Political Agent, Bahrain, 25 March 1953 to Sir Rupert Hay, Political Resident, Persian Gulf, Bahrain	(٢٩)
<u>Ibid.</u> , Political Resident, Bahrain, 31 March 1953 to C.T.E. Ewart - Biggs , The Political Officer, Doha	(٣٠)
<u>Ibid.</u> , Political Resident, Bahrain, 30 March 1953 to Sheikh Sir Salman bin Hamad Al-Khalifa	(٣١)
<u>Ibid.</u> , Letter from the Ruler of Bahrain to the Political Resident in the Gulf, 23 March 1953	(٣٢)
<u>Ibid.</u> , from Political Agent, Doha to Political Resident in the Gulf, 6 April 1953	(٣٣)
<u>Ibid.</u> , from Political Resident, Bahrain to the Political Agent, Doha, 8 April 1953	(٣٤)
<u>Ibid.</u> , Letter from the Ruler of Bahrain to the Political Resident in the Gulf, 31 March 1953	(٣٥)
<u>Ibid.</u> , from Doha to Residency, Bahrain, 11 April 1953	(٣٦)

- Ibid., Political Resident, Bahrain, 12 April 1953 to Sheikh Ali bin Abdullah Al-Thani, Ruler of Qatar (٣٧)
- Ibid., from Doha to Residency, Bahrain, 15 April 1953 (٣٨)
- Ibid., from Residency, Bahrain to Doha, 17 April 1953 (٣٩)
- Ibid., from Doha to Political Resident, 19 April 1953 (٤٠)
- Ibid., Political Resident, Bahrain, 23 April 1953 to the Political Agent, Bahrain (٤١)
- Ibid., Political Agent, Doha, 2 May 1953 to Political Resident, The Persian Gulf (٤٢)
- Ibid., Political Agent, Bahrain, 4 May 1953 to the Ruler of Bahrain (٤٣)
- Ibid., from the Ruler of Bahrain to the Political Agent, Bahrain, 5 May 1953 (٤٤)
- Ibid., Political Resident, Bahrain to Fo, 14 May 1953 (٤٥)
- Ibid., Political Resident, Bahrain, 26 June 1953 to Political Agent, Bahrain (٤٦)

## هوامش الفصل الرابع

- Fo 1016/266, Political Resident, Bahrain, 3 September 1953 to Fo (١)
- Ibid Political Resident, Bahrain, 13 September 1953 to Political (٢)  
Agent, Bahrain to Political Officer, Qatar
- Ibid Fo, 18 September 1953, to B.A.B. Borrows, Bahrain (٣)
- Ibid Resarch Department, Fo, 2 October 1953 (٤)
- Fo1016/314, Political Agent, Doha to B.A.B. Borrows, Political (٥)  
Resident, Bahrain
- Ibid Political Resident, Bahrain, 14 January 1954 to the Ruler of (٦)  
Bahrain
- Fo 1016/332, Political Agent, Bahrain, 17 January 1954 to the (٧)  
Ruler of Bahrain
- (٨) من ديوان حاكم جزائر البحرين وتوابعها إلى صاحب  
السعادة جون وول معتمد الدولة البريطانية في البحرين رقم  
Fo 1016/332 في ١٣٧٣/٩٣٤ ، ١٩٥٤/١/٢٢  
\* لقد جاء النص كما جاء في نص الوثيقة الأصلية باللغة  
العربية والصادرة من ديوان معالي حاكم البحرين الشيخ  
سلمان بن حمد آل خليفة
- Ibid Political Agent, Doha, 2 February 1954 to Political Agent, (٩)  
Bahrain
- Fo 1016/314, Political Agnt, Bahrain, 18 January 1954 to Po- (١٠)  
litical Resident in the Persian Gulf
- Ibid Telegram from Doha to Residency 25 April 1954 (١١)
- Ibid from Doha to Residency 25 April 1954 (١٢)
- Ibid Telegram from Bahrain to Doha, 25 April 1954 (١٣)
- Ibid Telegram from Fo to Bahrain , 29 April 1954 (١٤)
- Ibid Telegram from Bahrain to Fo , 2 May 1954 (١٥)
- Ibid Political Resident , Bahrain , 5 May 1954 to the Ruler (١٦)  
of Bahrain



- Ibid . Political Resident , Bahrain , 6 May 1954 to Political Agent , Doha (١٧)
- Ibid . Telegram from Fo to Bahrain , 6 May 1954 (١٨)
- Ibid . Political Agent , Doha to Political Resident in the Persian Gulf , 8 May 1954 (١٩)
- (٢٠) من ديوان حاكم قطر إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي بالبحرين في ١١ رمضان ٢٧٣١ الموافق /١٩٥٤  
Fo 1016/384 ،٥/١٤
- Fo 1016/314 , Minutes , J. Wall , 8 May 1954 (٢١)

## هوامش الفصل الخامس

- Fo 1016/384 , Minutes , from B. A. B. Borrows to J. Wall , (١)  
12 May 1954
- Fo 1016/314 , Minutes , 16/5/1954 (٢)
- (٣) من الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ، البحرين ، إلى المقيم  
السياسي البريطاني في الخليج  
١٩٥٤/٥/١٤
- Ibid . (٤)  
Fo 1016/384 , 20 May 1954
- Ibid . Political Resident , Bahrain , 21 May 1954 to W. B. M. (٥)  
Johnston , Political Agent , Doha
- Fo 1016/314 , Letter from the Ruler of Bahrain to the Political (٦)  
Resident in the Persian Gulf , 16 June 1954
- Ibid . Political Agent , Bahrain , 17 June 1954 to Political Resi- (٧)  
dent in the Persian Gulf
- Fo 1016/332 , Political Agent , Bahrain , 18 October 1954 to the (٨)  
Residency , Bahrain
- Ibid . Translation , Draft Agreement between the Ruler of Bah- (٩)  
rain and the Ruler of Qatar concerning the properties be-  
longing to the Ruler of Bahrain (بدون تاريخ)
- Ibid . Draft Agreement , 18/10/1954 (١٠)
- Fo 1016/476 , Political Agent , Bahrain , 17 January 1956 to (١١)  
Political Resident in the Persian Gulf , Bahrain
- Ibid . from the Ruler of Bahrain to the Acting Political Resi- (١٢)  
dent in the Gulf , 2 Guly 1956
- Ibid . Political Resident , Bahrain , 4 July 1956 to (١٣)  
Political Agent , Doha
- Ibid . from the Ruler of Bahrain to the Acting Political (١٤)  
Resident August 1956

Ibid . Political Resident , Bahrain , 6 August 1956 to the Ruler (١٥)  
of Bahrain

(١٦) من الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ، حاكم البحرين ، إلى  
Ibid . ، ١٩٥٦/٩/٢٢ ، المقيم السياسي البريطاني في الخليج ،

Ibid . Political Resident , Bahrain , 16 October 1956 to the (١٧)  
Ruler of Bahrain

Fo 371/148965 , Political (١٨)  
Resident , Bahrain , 20 September 1960 to Fo

Ibid . Political Resident , Bahrain , 31 October 1960 to Fo (١٩)

Ibid . Political Agent , Doha , 6 (٢٠)  
November 1960 to Political Resident , Bahrain

Ibid . Political Agent , Doha , 13 November 1960 to the Ruler (٢١)  
of Qatar

(٢٢) من الشيخ أحمد بن علي آل ثاني ، الدوحة ، إلى المقيم

Ibid . ، ١٣٨٠ ، ٢٦ جمادى الأولى ، السياسي البريطاني في قطر ،

Ibid . Political Resident , Bahrain , 17 November 1960 to the (٢٣)  
Ruler of Bahrain

Ibid . Political Resident , Bahrain , 17 December 1960 to Fo (٢٤)

## هوامش الملاحق

### الملحق " أ "

- Fo 1016/19974 , India Office , 5 October 1936 (١)
- Ibid . Junior Army and Navy Club , Horse Guards Avenue , (٢)  
6/10/1936
- Ibid . from Bahrain Petroleum Company Ltd. , to C. D. Bel- (٣)  
grave , 5/10/1936
- Ibid . Note by Colonel Fowle dated 12 October 1936 (٤)
- Fo 371/20775 (٥)

### الملحق " ب "

- Fo 1016/266 (١)



### د. وايد حمدي الاعظمي

صدرت له عدة مؤلفات باللغتين الإنجليزية والعربية، آخرها «الكويت في الوثائق البريطانية» و«الکرد وكردستان في الوثائق البريطانية» أيضاً. وهو كاتب ومؤرخ سياسي تخصص في الكتابة عن شؤون الشرق الأوسط والخليج العربي، وخاصة في المواضيع التي تعتمد في مصدرها على الوثائق غير المنشورة. صدر له باللغة الإنجليزية كتابه الموسوم Rashid Ali Al-Gailani

وكتابه Iraq-Kuwait Border Dispute حصل على شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة برمنجهام عام ١٩٨٥ ببريطانيا. وسيصدر له قريباً عن «دار الهاني» بلندن كتاب «الديبلوماسية والحروب».